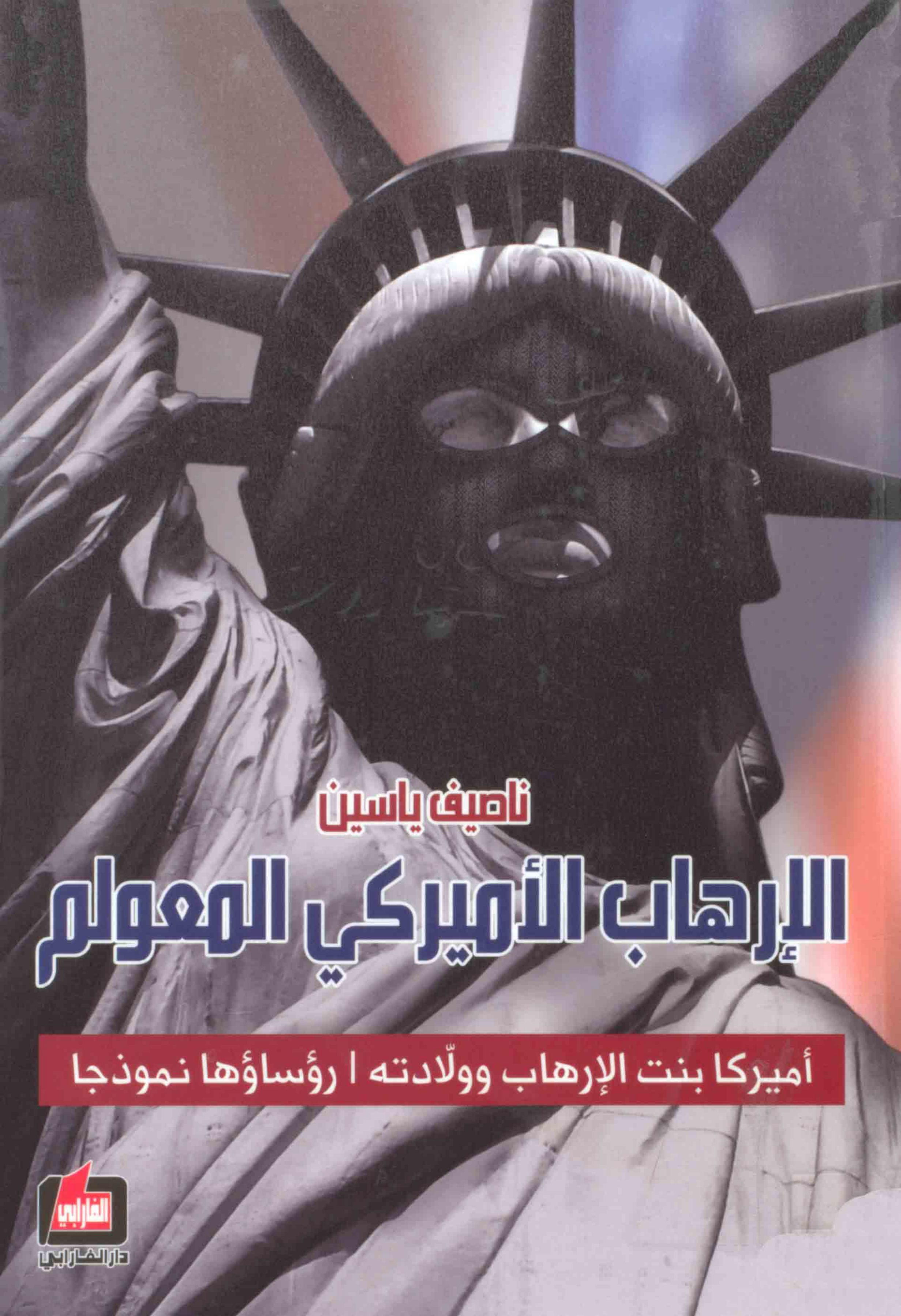

ناصيف ياسين
الإرهاب الأميركي المعولم
أميركا بنت الإرهاب وولّادته | رؤساؤها نموذجا
الفارابي
دار الفارابي

الإهداء

إلى من بنت الولايات المتحدة الأميركية، على محو وجودهم، مداميك وجودها، واستنبتت من ثرى جماجمهم وعظامهم ونجيعهم الصبيب، علة كيانها:

إلى ملايين «الهنود الحمر» الذين أودعتهم واشنطن صفحة العدم.

إلى كل الذين طالتهم يد «القدر الإلهي الأميركي» المزعوم، وعلى امتداد خمسة قرون، في كل مطرح من الأرض.

إلى من نسجت إدارات «العم سام» من شرايينهم وأوردتهم عباءة أكاذيبها في «حقوق الإنسان» و«رسالة الحضارة» وخدع «الديموقراطية»، ممتطيةً -بوهجها- أساطيلها وقاذفات حممها، في مياه المحيطات، وسماوات الأوطان وأراضينها المستباحة.

إلى كل ضحايا إمبراطورية «العولمة المتوحشة»: شهداء وجرحى ومعوقين ومهجرين ومفقودين ومعذبين.

إلى من نافحوا، وكافحوا، ولا يزالون، مجاهدين ومقاومين، لغطرسة القوة الأميركية الغاشمة، وحلفائها.

إلى المسلمين-المسلمين، والمسيحيين-المسيحيين، والعرب-العرب، وأحرار العالم، القابضين على جمر تحرير فلسطين المحتلة، من الكيان الاستيطاني الصهيوني الغاشم.

إلى جماهير الشعب العربي: الكادحة والمستضعَفة، التي أزهر ربيعها، وما زالت تكافح «الفوضى الهدامة» وعملاءها، كي تجنيَ ثمار ما غرست.

إلى هؤلاء جميعاً... أقدم هذا الكتاب.

مقدمة

شغلت الولايات المتحدة، العالم بوضعه بين كفتي: حقوق الإنسان و«الإرهاب». واختارت الكفة الأولى، بحجة الحرص على مصالح الشعوب وخير البشرية جمعاء.

فجندت الجيوش، وسيرت الأساطيل، وحاملات الطائرات، باسم مكافحة «المارقين الأشرار» الذين يقتلون الأبرياء ويعتدون على الحقوق التي نصت عليها شرعة الأمم. باسم هذه الأهداف النبيلة، احتلت قواتها أفغانستان.

وباسمها بررت احتلال بلاد الرافدين، دون انتظار من يحاسبها، أو يُدين أعمالها، مع كل ما بلغته من نتائج مأسوية بحق ملايين المتضررين: قتلاً وأسراً وتهجيراً وتشريداً وإعاقة.

ما هو جليٌّ، بعيداً عن خزعبلات الدعاية الإعلامية الأميركية الباحثة عن مبررٍ لارتكاب كل ما فعلته بحق الشعوب، فإن خط الغزو الأميركي يتناسب، انسجاماً، مع منابع النفط وآبار الغاز، وأماكن مرور الأنابيب الكفيلة بإيصالها، في ظروف آمنة بعيداً عن تأثير ومنافسة القوى الصاعدة عالمياً.

وإذا كان شعار «إمبراطورية الشر» قد انتهى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتمركز الجيوش الأميركية لحراسة واستنـزاف خيرات بحر قزوين ودوله المحيطة به، فإن «محور الشر» الذي أعقبه تحدّده الأهداف الحقيقية في منطقة الخليج العربي/ الفارسي، بمنابع النفط والغاز على شواطئه: شرقاً وغرباً وما يتصل به من مستلزمات الدعم اللازم للكيان الصهيوني في إطار الصراع العربي الصهيوني، من جهة، وضرب الدور الإيراني الصاعد

الرافض لأطماع الإمبراطورية الأميركية من جهة أخرى، ما يستدعي تثوير أنظمة الخليج الأخرى عليه، وتخويفهم من امتداد أثره التغييري إلى الداخل في الممالك والإمارات والمشيخات، ودفعهم للاستنجاد بواشنطن، وشراء الأسلحة منها، والقبول بقواتها، بحجة الدفاع عن النفس.

على أن ما يُثير الريبة، هو التغاضي المزمن - عدا بعض الظروف - عن فضح الدور الأميركي وتأثيره في مصائر الشعوب، وعدم البحث الجذري في دوافع ومكونات المجتمع الأميركي، ومؤسساته، الذي لم يحد، على امتداد وجوده،عن طريق واحد عنوانه: إستغلال ثروات الأمم قدر المستطاع، وبشتى السبل، وبلا رادع تحت بيرق «العمل الرسالي المقدّر» مسبقاً لتأدية «رسالة سماوية» مدّعاة أنيطت ببلاد العم سام، ولا تقبل مشاركة بها، لغير الكيان الصهيوني: فكرةً ووجوداً.

علماً، بأن ما قامت به الولايات المتحدة على امتداد تاريخها، ومازالت، لا ينطبق على القوانين الناظمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونبذ العدوان، وإدانته.

وحتى يزول اللبس في تحديد العدوان وماهيته، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قراراً، بتعريفه وأوجهه:

استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد دولة أخرى، أو ضد سلامتها الإقليمية، أو ضد استقلالها السياسي... كذلك الأعمال التي تشكل عدواناً: الاجتياح، والاحتلال الحربي، وقصف الأقاليم وحصار المرافئ والسواحل، وكل ما يمس حق الحرية والاستقلال وتقرير المصير الذي تتمتع به الشعوب، وما يُمكن أن يجحف بحقها في أن تُكافح من أجل هذا الهدف. كما أن العدوان لا يمكن أن يُبرر بأي اعتبار، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم عسكرياً لأن حرب العدوان جريمة ضد السلام العالمي، تترتب عليها مسؤولية دولية، وكل المكاسب والمزايا الناتجة من العدوان، لا يمكن أن تعتبر مشروعة ولا يمكن الاعتراف بآثارها.

أيّ استقراء لما تقدم من معاني العدوان تظهر الولايات المتحدة مرتكبة لكل أنواعه وربما في بعض الظروف والأماكن، تجاوزت ذلك إلى «إبداعات عدوانية أخرى» لم يطلْها

القانون، ولاسيما إذا احتسبنا ما يُسمى بلغة العصر «العدوان الناعم» المتجسد بكل انواع الإعلام الأميركية المسلّطة على أدمغة الشعوب بغية تدجينها وتكييفها وصياغتها حسب الهدف الأميركي المرسوم للسيطرة على مقدرات الأمم...

فالولايات المتحدة، تُلصق تهمة «الإرهاب» حيث تريد، دون تحديد ماهية الإرهاب، أو اعتماد مفهوم علمي متفق عليه، وكل همها «شيطنة» الطرف المقصود لتبرير العدوان عليه.

وما أصبح متداولاً أن «الإرهاب» مفهوم جرى تسويقه وتعميمه، بحيث صار، بحدّ ذاته، جزءاً من الصراع، يرمي كل طرف خصمه بهذه التهمة، الأمر الذي أثار الخلط واللبس، مما ساعد في تعدد التعريفات وتداخلها والتخبط في الوصول إلى مفهوم متفق عليه، حتى أحصى أحد الباحثين 108 تعريفات لهذا المفهوم تنطلق من انحيازات قيمية وإيديولوجية وسياسية...

علاوة على هذه الحيثيات يمكن لفت النظر إلى الأمور التالية:

- انسحاب الولايات المتحدة الأميركية، المنفرد من اتفاقية الصورايخ المضادة، والذي أثار مخاوف حلفاء أميركا. فهذه الاتفاقية كانت تعتبر أساس التوازن الاستراتيجي في العالم.
- عدم تصديق الإدارة الأميركية على برتوكول كيوتو حول التغييرات المناخية في العالم.
- مقاطعة مؤتمر التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، ومؤتمر المراجعة الذي عقد حول الأسلحة البيولوجية.
- رفضها التصديق في الكونغرس على معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.
- تبني سياسة انحياز كامل وبعيد المدى في سياستها الشرق أوسطية لصالح «إسرائيل».

وإذا ما أضيف إلى هذا، إجازة الإدارة الأميركية لنفسها – بالضربات الوقائية والاستباقية – وهي عقاب احترازي حول محاسبة الآخرين على نواياهم، ولو لم يفعلوا بها، يُبين مدى ما

وصلت إليه الغطرسة الأميركية، ويؤكد أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر لم تُحدث تحولاً في السياسية الأميركية، بل كانت حجة وتبريراً لنهج سبقها، وتلاها...

على أن المؤكد في مفهوم العقلية الأميركية، حسب السياق التاريخي، هو العدواة المستمرة لتطلعات الشعوب عامة والمسلمين خاصة، والعرب على الأخص، لما لنعمة موقعهم الجغراسي، وخيرات بلادهم النفطية، التي انقلبت «نقمة عليهم» بحكم المصالح الصهيو-أميركية في منطقة الشرق الأوسط، وأهميتها القصوى، حيث عمل هذا الحلف المعادي لمصالح الأمة العربية، عقوداً من الزمن لتثبيت أنظمة تابعة لحلف الناتو، وقامعة لشعوبها...

غير أن الزلزال الشعبي الذي ضرب الوطن العربي، من أقصاه إلى أقصاه بدءاً من تونس، أثار الرعب والهلع في الدوائر الغربية، والأميركية على وجه الخصوص، فكان لابد من عملٍ ما، يُعيد الأمور إلى نصابها.

بناء على ما تقدم، يسعى هذا الكتاب، قدر الاستطاعة، إلى استشراف حركة العلاقات الشرق أوسطية، بين الغرب، والولايات المتحدة خصوصاً، والعرب: شعوباً وأنظمة.

كما يبحث في تأثير خلفيات نشوء المجتمع الأميركي على أرض العالم الجديد وأثر ذلك في تبرير حقه في إبادة من يريد، وكيفما يريد، وأنّى يريد ومتى يريد، دون انتظار محاسبة أو محاكمة أو إدانة. انسجاماً مع قناعات بنيوية راسخة في تراثية تكوينه، تُبيح له المحظورات بحق شعوب الأرض قاطبة...

كما يظهر، في ثنايا الكتاب تلازم الشعار الأميركي التضليلي حول حقوق الإنسان وحريته في بلد ما، بتواجد خيرات قابلة للنهب فيه، فيصبح الشعار مدخلاً للسيطرة عليه وعلى خيراته. حتى ليمكن القول: إعرف خير أرضك بمقياس شعار واشنطن في بحثها عما تسميه «حقوق الإنسان وحريته» فيها، وهو ما على المواطن العربي، أينما وجد، من المحيط إلى الخليج أن يستقصيه ويُدقق فيه، وما يبينه رد الفعل الأميركي، تجاه الانتفاضات العربية دليل لا يرقى إليه الشك، مثلما يلي...

الفصل الأول

عكس الريح

... ودمدمت الريح بين الفجاج وفوق الجبال وتحت الشجر... وأشعلها «البو عزيزي» ناراً في هشيم نظام تيبّس من قمة رأسه حتى أخمص قدميه، فإذا تونس الخضراء تزهر ربيعاً لا يوائم فصول الطبيعة، ارتفعت فيه قبضات تمزق شباك الذل معلنة استجابة القدر، فعجت بقلب الشعب دماء الشباب، ورفرف روح «الشابي» من جامع وجامعة الزيتونة يعلن أن لعنة «الشَّين» لحقت بـ «الزَّين» وزبانيته، ففر هارباً يجر أذيال الهزيمة، يتلطى في عباءات عابقة بروائح النفط، علّها تقيه هاجرة قلوب الأيامى والثكالى واليتامى وكل المظلومين الذين اكتووا بنار ظلمه على كل جنب كيّ.

وهبّت رياح الغرب من شواطئ تونس حاملة بذور الثورة، فاهتزت أرض الكنانة، وتلاطمت أرجاء الاهرام في حضرة «أبي الهول»، وما لبث «النهر الخالد» أن دق النفير، فإذا الملايين في «ميدان التحرير» تهز عرش الطاغية واعوانه النخاسين، قاذفة بهم في «مهملات» التاريخ، علّ من ظن منهم أن مصر «عاقر» يخسأ في سوء ظنه، ويرى بعد فوات الاوان أن بلاد أحمد عرابي وسعد زغلول وعبد الناصر ما زالت ولّادة، وستبقى. بل وانتقلت جذوتها إلى اليمن السعيد بثورة ملايينه الذين ما زالوا مرابطين وسيبقون حتى يلحق «علي عبد الله» الطالح بغيره من الطوالح، ممّن قذفت بهم حوافر خيول الثورة وداستهم سنابكها، أمثال «القذافي» الذي استسلم لأوامر «العم سام»، وسلّم كل أسرار الحركات الثورية العربية وغير العربية التي ائتمنته عليها، فخانها كما خان مبادئ الثورة التي ادعى «افتتاحها» وضحّى بآلام الليبيين وعذاباتهم التي نذر عمر المختار لها حياته، واستشهد دونها بيد المتغطرسين الطليان ولم يشفع للقذافي عندهم، ذلك، فقُتل، أو سُهِّل قتله شر قتلة من قبلهم. وفي البحرين كربلاء الخليج حيث تشهد عاشوراء القرن الحادي والعشرين أسطع تجليات «مجلس التعاون»

على الإثم والعدوان، تستمطر العيون لآلئها على «دوار اللؤلؤة» وتحكي حكايات أين منها «ليالي الشتاء في خليج البوسفور» العثماني...

لقد آلم «الربيعُ العربيّ» غرباناً اعتادت النعيب على قبور المستضعفين والمعذبين العرب والمسلمين وكل الكادحين في العالم، فهبّوا جميعاً، بأمر من واشنطن وكورسها الغربي و«العرباني» لإقامة حفل جنائزي لقبر تلك الثورات قبل أن يشتدّ عودها وتقلب عروشاً ولغت من دماء المقهورين وبَنَت ركائزها من عظامهم وجماجمهم.

هكذا، وقفت مخلفات النظام البائد في تونس أمام المد، للحد من وصوله إلى نهاياته المنطقية، وتسلّم المجلس العسكري في مصر «أمانة الرئيس المخلوع» ليطمئن على «زحافته» أثناء المحاكمة الصورية، ويستمر نزيف الشباب الثائر، في مختلف ميادين «أم الدنيا». وفي اليمن، بقيت كل بطانة الرئيس المحفوظ بأجفان حكام الخليج وأحضان الأميركان، الذين لم يبخلوا على الشعب الليبي بقصفه وتدمير منشآته - بحجة دعمه - ريثما تتهشم وحدته فيترك أشلاء تتصارع، كما يحدث الآن، لتسهل سرقة نفطه وخيراته...

أما البحرين، حيث ترابط قيادة الأسطول الخامس الأميركي، فلا مجال لعبير الحرية أن يفوح، مع كل غالٍ ونفيس تبذله الحرائر ويدفع ثمنه الأحرار، في ظل صمت تآمري موصوف لو قُيِّض للألسنة المبلوعة أن تنطلق لعجزَ عن وصفِهِ ألف «نوّاب ونوّاب»[1]!.

أما دمشق، قلب العروبة النابض، التي تمسّك شعبها بأمانة عدنان وقحطان، والتي استقبلت ملايين العراقيين أثناء نكبتهم بحصار «التآمر العالمي» ثم العدوان الاستعماري الاحتلالي بكذبة «اسلحة الدمار الشامل»، ومئات آلاف اللبنانيين أثناء العدوان الصهيوني الغاشم عام 2006، ومنظمات المقاومة الفلسطينية العاملة لتحرير فلسطين، فقد تم التصدي لربيعها بأيدي الإمبريالية العالمية والصهيونية وأنظمة «العربان»، بذريعة إسقاط النظام القائم فيها، الذي اعترف رأسه علانية بالعديد من الأخطاء والخطايا وتعهد بالإصلاح، طالباً معونة المعارضة على أمل البناء من جديد.

---

(1) الشاعر العربي العراقي مظفر النواب.

غير أن من عطّلوا اندفاعة انتفاضات وثورات الشعب العربي في مختلف الأقطار العربية، أعرضوا عن ادعاءاتهم «بالإصلاح والديموقراطية» مصرّين على الإطاحة بالنظام بهدف التخلص منه ومن «ممانعته» ودعمه للمقاومة الإسلامية الباسلة في لبنان، وفلسطين، وكسره كحلقة في سلسلة المد المقاوم من طهران إلى العراق فلبنان حتى فلسطين المحتلة... وهنا مربط الخيل.

إنها فلسطين المحتلة، السليب بيد الكيان الصهيوني الغاصب، التي تُعتبر إحدى ركيزتي اهتمام واشنطن وحلفائها وأتباعها مع البترول.

فلسطين هي المبتدأ والخبر، في نهجين متصارعين على قاعدة التناحر حتى امّحاء أحدهما، وهو ما عبّر عنه الإمام المغيّب السيد موسى الصدر: صراع وجود لا صراع حدود.

ولا يحتاج ذو البصيرة إلى فراسةٍ ليدرك بالوقائع والمعطيات، أن ما حصل، ويحصل، ويعمل عليه جهده حلف الطغاة في غرة أهدافه: حفظ الكيان الصهيوني وتمكينه من السيطرة على الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، وتطويق إيران لإضعافها وإطفاء أنوار ثورتها داخلاً وخارجاً، كي ينام المارد الذري الإسرائيلي هانئاً تحت رمل «ديمونا» في النقب، ريثما تأتي ساعة «هرمجدّون» المزعومة!!.

هذا الهدف التدميري استراتيجياً، هو ما أدركته، بوضوح، المقاومة الإسلامية الباسلة في لبنان ومعها المقاومة الفلسطينية المقدامة السائرة في نهج الكفاح المسلح، واستلهمت عظم المسؤولية الاستثنائية الملقاة على عاتقها، ريثما ترفدها - وهو أمل مرغوب فيه - طلائع في أقطار أخرى تخفف عن كاهلها ثقل المهمة.

غير أن الإنتظاريين العرب، ومن يتلفّعون -مزايدةً- بحس المسؤولية، ما زالوا يقفون على قارعة الطريق يصفقون أو ينتقدون، أو يجرّحون أو ينكفئون على أنفسهم، ريثما يقدم لهم التاريخ «عجينته» كما يرغبون ليصنعوا بها تماثيل أوهامهم، علماً، بأن ذلك أضغاث أحلام، لأن التاريخ لا يسلّم أمره للقاعدين فهو حصان حرون لا يمسك زمامه إلا فارسٌ معادلته: أمة في رجل، أو رجال لا يحيد صراطهم عن النصر، أو القبر...

وعلى من آمن بقدسية أرضه وعرضه ومعتقده، من ملايين العرب أن يحذو في خط

المقاومة حذو الامام علي حينما سئل عن أحب أولاده إليه: فأجاب: غائبهم حتى يعود وفلسطيننا غائبة، ومريضهم حتى يشفى وفلسطيننا مريضة مطعونة في قلبها بخنجر الكيان الصهيوني وقبضات اعوانه، وصغيرهم حتى يكبر وفلسطيننا صغيرة مقطعة الأوصال، علينا -كي نسير على درب تحريرها- أن نضعها في قلوبنا، وعلى جدراننا لنرى معاناتها صباح مساء، كي لا تفتر الهمة وتضيع بوصلة المهمة...

والدرب طويل، ولكن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة وقد بدأها الابطال المقاومون البواسل، وعلينا لذلك، أن نعيَ قبل كل شيء، من نجابه نحن، ومن هم فراعنة هذا العصر، حتى نعد العدة، فالدرب للأعمى مجهول، وللأعشى مشوّش، وللبصير واضح وهو ما يدفعنا إلى مراجعة توجهات الإمبريالية العالمية وأدواتها وأساليب عملها، لأن معرفة الخصم، أو العدو، دليل على جدية العمل للانتصار عليه، ولاسيما أن الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص، والكيان الصهيوني تحصيل حاصل، ومن يسير على منوالهم، لا يتوانون، في وسائل إعلامهم عن ضخ الترّهات والتهم اليومية للعرب والمسلمين، وأحرار العالم، بالإرهاب و«المرُوق» وهم، أساس ذلك الإرهاب كدول متسلطة مستعمرة مارقة، بعيدة الصدقية في كل ما تدّعيه من حرص على الإنسانية، وحفاظ على رفاهية الشعوب، وديموقراطيتها.

ولعل ما يلي، يعطي انطباعاً قدر الإمكان عن تاريخية اهدافهم وراهنية توجهاتهم...

أ- العربي المسلم بالمعيار الأوروبي

إذا كان علم الاجتماع السياسي قد استلّ من نسبية آينشتاين، في الرياضيات، مسلكاً اعتبارياً يقول بأن الخبرة هي أيضاً نسبية، وما نعرفه يتوقف على موضوع المكان الذي ننظر منه، وزمانه، فإن النظرة «الدونية» ضد العرب، منشؤها أوروبي، ومن ثم أصبحت ركيزة اعتبارية من ركائز العقلية الأميركية.

فعلى امتداد الحقب الزمنية المتواصلة، منذ ما سمي «حروباً صليبية» حتى الآن، يبدو دون لبس، أن أوروبا الاستعمارية لا تكنّ للعرب، أي تقدير معنوي، انطلاقاً من إيمانها بمبدأ القوة المخالف لقوة الحق، يعزز تلك المقولة اشارات عدة:

- لقد اعتذر الفاتيكان لليهود عن الآلام التي اصابتهم جراء موقف الكنيسة الكاثوليكية أثناء اضطهادهم من جانب النازيين، واعتذر لليونانيين الأرثوذكس عما اصابهم من ضرر أثناء تقدم الجيوش الصليبية (الكاثوليكية). إلا أنه امتنع عن تقديم اعتذار للمسلمين عن المآسي التي حاقت بهم بسبب الحروب الصليبية وجراء محاكم التفتيش.
- واعتذرت اسبانيا عن طردها لليهود - عقب استرداد الأندلس - قبل أكثر من خمسة قرون، لكنها رفضت الاعتذار للعرب والمسلمين، رغم أن الذين طردوا منهم، اضعاف اضعاف اليهود المطرودين، والذين بقوا منهم خيّروا بين التنصير أو الموت.
- اعتذرت بلجيكا لشعب الكونغو عن الماضي الاستعماري، واعدامها الرئيس الكونغولي الأسبق: باتريس لومومبا.
- حتى في الشرق، اعتذرت اليابان للكوريين عن ماضيها الاستعماري[1].
- وما زالت المانيا - حتى الآن - تدفع ضريبة «تكفيرية» اعتذارية عما اصاب اليهود أيام «محارق النازية» التي طالتهم، مثلما طالت غيرهم من البولونيين وشعوب أخرى.

على أن العرب - المساكين بأنظمتهم - لم ينلهم شيء من هذه «الحفلة الاعتذارية» مع انهم كانوا وقود الحروب الاستعمارية التي دارت على ارضهم، لاحتلالها، والانتداب عليها، وتقسيمها وزرع الكيان الاستيطاني فيها.

أكثر من ذلك، فإن فرنسا التي أصدرت قانوناًعام 1964 ينص على «أن الجرائم ضد الإنسانية لا ينطبق عليها مبدأ التقادم» ووضعت إبادة الخلافة العثمانية - أيام السلطنة - للأرمن، تحت هذا البند، عادت وأعلنت قناعتها بـ«الدور الإيجابي للاستعمار» في شباط/ فبراير عام 2005.

ومع أنها اضطرت تحت الضغط لسحب بند «تمجيد الاستعمار» هذا، إلا أن رئيسها السابق نيكولا ساركوزي، في معرض تهربه من تبعات الماضي الاستعماري لفرنسا، أصّر

(1) فهمي هويدي، صحيفة السفير، العدد 9789 تاريخ 11/ 5/ 2004 ص 19.

في لقاءاته وتصريحاته الصحافية على القول: انسوا التاريخ والثورة والجرائم، وتعالوا نتحدث في الأمور التي تهم بلدينا فرنسا والجزائر في الوقت الحاضر، كأمور النفط والغاز والبزنس»[1].

هكذا، وبعدما يزيد على مئة وثلاثين عاماً من الاستعمار الفرنسي للجزائر، وخطط «شال» والارض المحروقة ومحاولات «التنصير» و «الفرنسة» واستهداف هوية الجزائر يعمل رئيس ما يسمى بلد «الأنوار» على محو تاريخ بأكمله، من الآلام والدماء ومليون ونصف مليون شهيد تحتضن رفاتهم أرض الجزائر... وحظ تونس والمغرب ولبنان وسوريا لم يكن أفضل حالاً.

وبالمناسبة، فهذا «الساركوزي» المشعوذ في معرض تبريراته للاستعمار الفرنسي في أفريقيا، أعلن في العاصمة السنغالية داكار أنّ: «مأساة أفريقيا تكمن في أن الرجل الأفريقي لم يدخل، كلياً، إلى التاريخ، والأفارقة لم يقحموا أنفسهم حقيقة، في المستقبل»[2].

هو على نمط الفاخوري الذي يركّب اذن الجرة كيفما يريد: يدعو الجزائريين إلى نسيان التاريخ ومحوه، ويعيب على بقية الأفارقة انعدام تاريخ لهم!.

ولم ينل العرب مبتغاهم من بريطانيا التي كانت قد احتلت مصر بعد معركة التل الكبير عام 1882. ووعدت العرب مع حلفائها في الحرب العالمية الأولى، باستقلالهم إذا ما دعموها، حسب مراسلات مكماهون – الشريف حسين.

ومع أن العرب أطلقوا «فرسهم الشقراء»[3] معلنين ثورتهم للتخلص من نير السلطنة العثمانية، إلا أنهم – وحدهم، ومن دون كل المنتصرين وحلفائهم – لم يتنعموا بثمار انتصارهم، بل طُعنوا طعنتين غادرتين:

- اتفاقية سايكس–بيكو التي قسمت البلاد العربية بين الانكليز والفرنسيين الذين «انتدبوا» عليها فيما بعد وزرعت بذرة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين بوعد

---

(1) ماجد الشيخ، كاتب فلسطيني، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 355 تاريخ 17\10\2007 .

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) الكلمة السرية المتفق عليها حين إعلان انطلاق الثورة العربية بلسان فيصل الأول.

بولفور، رغم أن الثوار العرب لم يقصروا في كفاحهم ضد - العثمانيين من أجل الاستقلال، حتى أن «لورنس» الجاسوس الانكليزي الحاذق يورد في مذكراته، أثناء ملازمته لفيصل الأول أنه حين سأل العرب: «من سيحكم بعد الانتصار: دمشق ام الحجاز؟ كان الجواب بأن هذه المسألة لا تعنيهم كثيراً فالمهم أن يتخلصوا من المتطفلين الذين يتحكمون بهم»[1] ثم يردف: «ومع أنني كنت الصاحي المتشكك معهم، فقد كنت أحسدهم على إيمانهم الرخيص الثمن. فبالرغم من أنهم كانوا مخدوعين، كانوا يحاربون العدو بكل جوارحهم. وكانوا - بالتالي أكثر شجاعة وبساطة وحبوراً من سائر البشر»[2]. وهُضم حقهم مع بريطانيا مثلما اصابهم مع فرنسا، فالانتصار شيء، وجني ثماره شيء آخر.

ب - ... بالمعيار الأميركي

لقد دهش أحد الصحفيين الأميركيين البارزين كيف ينتج الإنسان الآليّ سيارة ليكساس، في مصنع ياباني، كأعظم سيارة رفاهية في العالم، وكيف أن الناس الذين عاش بينهم - لسنوات طويلة - في بيروت والقدس، والذين يعرفهم معرفة وثيقة «يقتتلون حول ملكية شجرة الزيتون هذه أو تلك»، وتبيّن له، حسبما قال: «أن سيارة ليكساس وشجرة الزيتون، رمزان جيدان لحقبة ما بعد الحرب الباردة تلك: نصف العالم خرج من الحرب الباردة عازماً - فيما يبدو - على بناء سيارة ليكساس أفضل، وكرّ س نفسه لتحديث وتبسيط وخصخصة اقتصادياته، حتى يتسنى له الازدهار في نظام العولمة.

والنصف الآخر من العالم - بل نصف بلد واحد احياناً، أو نصف شخص واحد أحياناً أخرى - ما زال محاصراً في الصراع على من الذي يملك شجرة الزيتون هذه أو تلك»[3].

حقاً، إن دهشة فريدمان تبعث على الدهشة: إذ هي نابعة من نظرته بعين الاعجاب لما

---

(1) أعمدة الحكمة السبعة، ت.أ. لورنس، الطبعة الثالثة. بيروت، 1979، ص 54.

(2) المصدر السابق نفسه ص 351

(3) السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة فهم العولمة، توماس، ل.فريدمان، ترجمة ليلى زيدان، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طبعة أولى، 2000 ص، 59 - 60.

يرمز للرفاهية و «مُجمَّعها» الآليّ، دون رؤية الكتل البشرية، العاملة الغاطسة بالعرق والجوع والألم جرّاء جهدها الدؤوب، لخلق ذلك الإنسان الآلي والسيارة وإيصالها «للقادرين على التمتع بها»، دون أن يحوز أولئك البشر على إمكانية امتلاك ما صنعت ايديهم. فالشركات المتعددة الجنسيات، قد تكفلت بإدارة الانتاج والتسويق والاستهلاك، محطمة كل القيود والحدود - في اليابان، كما في غيرها -، في ظل الخضوع لذكريات تعبق بشواء الآدميين وعظامهم المتفحمة الملتحمة بالاسمنت المسلح، في هيروشيما وناكازاكي، واستمرار الولادات المشوهة والنباتات الممحوقة التكوين.

وتعجّبه حول ملكية شجرة الزيتون، ما دام قد عايش أهالي عاصمتي فلسطين المحتلة ولبنان، هو أيضاً يثير العجب، إذ ساوى بين المتنازعَين على الملكية، دون تحديد صاحب الحق، والمعتدي عليه: جرافة الإسرائيلي الهادرة - بأطنان حديدها - لتطويق الزيتونة ومصادرة أرضها - تساوت لديه بالعجوز الفلسطينية المحتضنة لجذع الزيتونة، بعطف الأم الرؤوم، وصلابة وجهٍ تماهت تجاعيده بتجاعيد الجذع المقاوم.

لو قُيِّض له - ما دام باحثاً في التفاصيل - زيارة مقبرة «مخيم برج البراجنة» الفلسطيني، لشاهد عشرات القبور وقد ازَّيَّنت بشجيرات الزيتون والتين، تأخذ نُسغها من الأجداث، في لوحة ملحمية تجسد آمال من دُفنوا وذاقوا غبن التهجير قسراً من ديارهم تاركين «بيّارات الزيت» و«مساطيح» التين، ومعمرات من اشجارها، بعدما عز عليهم رؤيتها وهم أحياء. هي رمز من رموز الخير، وانغماس إيماني بفحوى القسم الالهي بـ«التين والزيتون»، وتيمّناً بمن حمل غصنها رمزاً للسلام، وحُكم عليه بالصلب ظُلماً...

رؤية فريدمان هذه، كأميركي، ليست سقطة فكرة عابرة، بل تعبير حقيقي لمفهوم أميركي سائد في تعامله مع العالم، وما يسمّى «الشرق الاوسط» على وجه الخصوص، ولاسيما الوطن العربي منه: فالرئيس السابق بيل كلينتون الذي بذل مجهوداً كبيراً في كامب دايفيد، ثم في طابا، كان يستغرب لماذا تتقاتل الشعوب على «ارض جرداء» وتخسر حاضرها ومستقبلها وهي تتمسك بالماضي. وهو لم يسأل نفسه، طبعاً، لماذا يحرّك أساطيله لاحتلال «ارض جرداء» تختزن البترول، وهي ليست له.

سَلَفه، الرئيس بوش الأب، بعد اجتياح الكويت في 02 آب/ أغسطس 1990، أعلن خطه

الامبراطوري، على الملأ بقوله: «رسمنا خطاً في الرمال»[1]، والرمال ليست له، ولم يرثها عن ابيه، ولم يدفع ثمناً من ارواح «الهنود الحمر» واعتبرها حقاً له بفرمان القوة.

خَلَفه، الرئيس بوش «الابن» جاء إلى قمتي شرم الشيخ والعقبة، متصوراً أن القوة تحلّ كل شيء، وأن «التضاريس» السياسية والجغرافية في الشرق الاوسط تزول بمجرد الإرادة لدى الإدارة الأميركية وسيدها في البيت الابيض، مستلهما عبارة تكساسية يستخدمها «رعاة البقر» مؤداها أن الراعي الراكب على الحصان يدفع القطيع إلى الأمام، بالسوط[2].

نهجه الاستعلائي هذا، المستخف بعقول «العربان» الذين يسوسهم بالسوط، دفعه إلى رفض إبداء رأيه في الغارة الإسرائيلية على مفاعل «تموز» العراقي عام 1981 قائلاً: «لا أتذكر ما كنت أفعله في ذلك العام 1981، كنت أعيش في تكساس، ولا أتذكر موقفي حينها.... كنت أحاول تأمين العيش للعائلة»[3].

طبعاً، هو قبل رئاسته، مسكين، يستحق الرثاء: ربما كان في مرحلة ابتلائه بإدمان الخمرة، قبل أن يرعوي، وكونه فقيراً، وابن رئيس سابق للولايات المتحدة، وحفيد جدٍ مالكٍ لشركة بترول، كان «مشغولاً» ومضطراً للكدح وجمع كفاف يومه لعياله، بعرق جبينه!! فلم يكن لديه وقت لمعرفة ما حلّ بالعراق ومفاعله النووي: فهو عربي، وكفى!.

على كلٍ، إذا كانت دوائر الفكر، في مختلف أنحاء العالم، تؤمن بالفكرة التي عبر عنها الروائي الأميركي وليم فولكز، بقوله: «الحاضر بدأ قبل عشرة آلاف سنة والماضي يبدأ الآن». فإن الولايات المتحدة تؤمن بقول الرئيس ابراهام لينكولن: «دوغما الماضي الهادئ غير ملائمة للحاضر العاصف: يجب أن نفكر بشكل جديد، ونعمل بطريقة جديدة». فالتاريخ، بكل مكتنزاته، لا يعنيه... حتى أن الجغرافيا ليست بمسألة، بالنسبة لأميركا إلى حدٍ دفع

(1) العولمة والثورة: شعبي سيحكم، د. جورج حجار، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2000، بيروت، لبنان. ص 62.

(2) مقتبس من مقال لرفيق خوري، مجلة الصياد، تاريخ 03/ 10/ 2003.

(3) (أ.ب- رويترز). صحيفة «الأخبار» اللبنانية. العدد 356 تاريخ 18/ 10/ 2007.

الكاتب الساخر بيرس ليعبّر: «إن الحروب هي طريقة الله لتعليم الأميركان، الجغرافية»[1].

هذه عيّنات تندرج ضمن سياق سياسي أميركي وفق:

محطات أربع وليست حصرية:

تبدأ من مبادئ ولسن الأربعة عشر، في مؤتمر الصلح وصولاً إلى الاندحار الأميركي عن العراق، بقوة مقاومته الباسلة، حسب ما يأتي:

أ- أعلن الرئيس الأميركي وودرو ويلسون أن: «الاشتراك في الحرب الاوروبية -[العالمية الأولى] جريمة على الحضارة». على أساس إعلانه هذا، أطلق شعار تجديد انتخابه للمرة الثانية: «انتخِبوه لأنه حفظنا من الحرب».[2] لكنه ممتطياً صهوة المصالح، دخل الحرب العالمية الأولى بحجة «الدفاع عن حق أميركا، وحقوق الإنسانية»[3].

وفي مؤتمر فرساي الذي اجتمع فيه مندوبو الدول المنتصرة، دون السماح للدول المهزومة بحضوره، طرح الرئيس ولسون مبادئه الأربعة عشر، منها في البندين الخامس والثاني عشر، على التوالي: «حل عادل لقضايا الاستعمار مع مراعاة حقوق سكان المستعمرات» و«تقرير المصير لشعوب الامبراطورية العثمانية».

غير أن العرب، لم ينالوا من مبادئ ويلسون ما حلموا به وعملوا لأجله، وذهبت مبادئه، تجاههم أدراج الرياح بلا أسف أو اعتذار، وتلقوا الطعنتين الغادرتين، كما تقدم، ولم ينبس الرئيس الأميركي «المبدئي» ببنت شفه، بل على العكس، وافق بطيب خاطر، على مخططات سايكس – بيكو والالتزام بوعد بولفور، دون قيد أو شرط.

ب- رعت الإدارات الأميركية المتعاقبة، بعد ويلسون، عملية زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، برموش عيونها: فالرئيس هاري ترومان، كان أول من اعترف بالكيان اللقيط، فاتحاً بذلك أمام المترددين من دول العالم، باب العمل لإنجاح قرار الأمم المتحدة حول

---

(1) رفيق خوري، مجلة الصياد، مصدر سابق.

(2) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، د. عبد المجيد نعنعي، محاضر في جامعة بيروت العربية، طبعت بمكتب كريدية اخوان 1968-1969ص 113 و116.

(3) المصدر نفسه.

الاعتراف بدولة «إسرائيل»، بل ومارس الضغوط، وهدّد ورشا من مانع في البداية...

ثم استكمل من خلفوه في الرئاسة، وما زالوا، على المنوال نفسه، متحملين تبعات ما يصدر عن الكيان الصهيوني، ضد الشعب الفلسطيني في الداخل، وضده، وضد الاقطار العربية، في المحيط وما بعده، دون أن يرف لأميركا جفن الذنب أو الاعتراف به، أو الاعتذار عنه. بل ما زال الرؤساء، والمرشحون للرئاسة الأميركية، يتفاخرون، كلٌّ من موقعه بمدى خدمته للكيان الغاصب، في استكمال جرائمه ضد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة: قتلاً وجرحاً وأسراً وتجريفاً وتدميراً وتهجيراً واستيلاءً على الأرزاق، والأراضي لاستبدالها بما يسميه: المستوطنات، حتى وصلت الأمور - إلى الآن على الأقل - لاستلاب «القدس الشرقية» والعمل جارٍ، بدأبٍ، على تقويض أسس المسجد الأقصى، مقدمة لهدمه و «إعادة بناء هيكل سليمان» المزعوم مكانه.

والرئيس باراك أوباما لا يتورع عن المجاهرة بالحفاظ «أولاً وأخيراً» على «إسرائيل» وأمنها، لعله يفوز برضى اللوبي الصهيو-أميركي، فيفوز برئاسة ثانية... وقد فاز.

ج- رعت الولايات المتحدة صنع المفاصل المتعاقبة في إشعال فتيل حروب الخليج «الايرابي»[1]، بدءاً من العمل على إنهاك دولة الثورة الإسلامية في إيران، والنظام البعثي في العراق، إبان حرب الخليج الأولى، توصلاً إلى حصار الشعب العراقي بحجة حصار النظام الحاكم، بعد قصف أميركي وعالمي حليف له، بما يعادل ثلاثمئة طن / متري من اليورانيوم المنضّب حيث استشهد وشوّه ما يقارب الأربعمئة ألفٍ من الأطفال، فقط، طيلة أحد عشر عاماً ذاق فيها العراقيون شتى صنوف القتل والتشويه والجوع والتهجير على أيادي بوش (الأب) وبيل كلينتون، بدعم من أنظمة «العربان».

وفي تمهيد لغزو العراق واحتلاله، بعد حصاره، جال وزير الخارجية الأميركية كولن باول، معلناً، بخبر كاذب، تيقّنه من وجود «أسلحة الدمار الشامل» في العراق، ما يهدد الإنسانية، والشرق الأوسط على وجه الخصوص، الذي - حسب قوله - بلسان أميركا

(1) تسمية من جذرين: الإيراني، العربي.

«أمضينا نصف قرن ونيّفاً، نبذل دمنا وثروتنا، لمساعدة شعوب الشرق الأوسط وحكوماته» وفق كذباته المشهودة، التي علق عليها المناضل الراحل: جوزف سماحة، مبدياً خشيته - آنذاك - «أن يكون القصد منها تهديدنا بحربٍ جديدة مكلفة بشرياً ومادياً» [1].

وهو ما حصل بالفعل، حيث غزت الولايات المتحدة وحلفاؤها، العراق، حسب خطة «الصخرة والثعبان» [2] التي أمطر فيها الشعب العراقي بسبعة عشر ألف قذيفة ذكية وثمانمئة صاروخ كروز - توما هوك - وما منع استعمال القنابل النووية التكتيكية، هو الهدف السياسي من احتلال العراق، أي النفط والخيرات الأخرى، ليس إلّا[3] مع ما تبع ذلك من ويلاتٍ ومآسٍ، وملايين المهجرين، وانقسامات طائفية ومذهبية، وإثنية وعرقية، وما حملته فضائح «سجن أبو غريب» من دلائل على مستوى التدني الحضاري والإنساني اللذين تدعيهما الولايات المتحدة باعتبار ما تعلنه أنها «منارة على جبل» حيث بينت مدى الظلمة القابعة في أعماق قلوب وعقول شياطين السلاح العدواني، الباحثين عن سلب لقمة العيش من فم جياع العالم...

واندحرت القوة الأميركية الغازية أواخر عام 2011، بفعل المقاومة العراقية الباسلة، وبدل الإعتذار الأميركي، كانت الإشادة هي مكافأة ذلك الغزو العدواني، بهذا «الفتح العظيم» للعراق الذي «حرر» الشعب العراقي. حتى أن جي غارنر، رئيس شركة الانتاج للصواريخ التدميرية والذي أعلن أن غزو العراق هو حرب رائعة وإنسانية رحيمة، أُرسل ليرأس فريق إعمار العراق - طبعاً - من باب سخرية الزمن والاستخفاف بعقول الآخرين.

د- منذ بدء الاعتداءات الصهيونية على لبنان، بدءاً من مجزرة حولا، مروراً بكل الاجتياحات العدوانية للأرض اللبنانية، وما رافقها من قتل وتدمير، حتى إسقاط العاصمة بيروت، وارتكاب المجازر، وأفظعها مجازر صبرا وشاتيلا، واتفاق السابع عشر من أيار/

(1) صحيفة السفير، عدد9375، تاريخ 14/ 12/ 2002.

(2) خبراء البنتاغون سموا خطة غزو العراق بهذا الاسم فاعتبروا الثعبان يبدأ من جنوب العراق والصخرة من الشمال (تركيا). محمد حسنين هيكل، صحيفة السفير، تاريخ 02/ 10/ 2003.

(3) العميد الياس حنّا، في مقابلة مع عمرو ناصيف على شاشة المنار في 14/ 04/ 2003.

مايو، (الخياني) كانت الاصابع، تؤشر على الدوام، إلى دور الولايات المتحدة في كل ذلك...

ومنذ اليوم الأول للعدوان الصهيوني الواسع على لبنان، منتصف تموز عام 2006، أظهرت الولايات المتحدة - ومعها حلفاؤها وأتباعها في أرجاء المعمورة - أنها الداعم، والمهيّء، والمقرر قولاً وفعلاً، في اتخاذ قرار البدء بالعدوان، متكفلةً - على عادتها بدعم الصهاينة في اعتداءاتهم على البلدان العربية - بكل ما يلزم لإنجاح المعتدين وضمان النصر لهم، لبلوغ ما أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس حول «بناء شرق أوسط جديد» قوامه، دولة صهيونية ذرية، متفوقة على أنظمة العرب جميعاً، وحولها شعوب تتذابح: طوائف ومذاهب، أعراق وإثنيات، قبائل وعشائر، أكثرية وأقليات... وفتحت مخازن ومستودعات أسلحتها، معلنة فتح بوابة جهنم الصهيو - أميركية على مصراعيها، يصبّ «العربان» عليها «زيتهم» خفيفاً وثقيلاً، ضد من أسموهم «مغامرين»!

ومع العديد من المجازر، ومئات الشهداء، وآلاف الجرحى، وتدمير البنى التحتية، استطاعت المقاومة الإسلامية المظفرة، ومعها قلوب الأمتين: العربية والإسلامية، وأحرار العالم، أن تدوس، بأقدامٍ طهّرتها «قبلات» قائدها المؤمن الواثق، رقاباً صلّبتها عقود ستة من الغطرسة والغرور والاستبداد، فارتد «الجيش الذي لا يُقهر» مقهوراً مدحوراً، ومعه كل الحلف الإمبريالي الذي تحطمت أحلامه على هضاب عاملة الشماء، ومساحات البقاع الأغرّ...

وبدل الإعتذار من الأيامى والثكالى، وآباء الشهداء، والجرحى، والمهجرين، والمروّعين، عملوا - بوقاحة - مصرّين على تخفيف خسائر المعتدين، مهما أمكنهم ذلك.

وما عرفه العالم كله، كمجازر موصوفة، بدءاً من دير ياسين، وكفر قاسم، وبحر البقر، وقبيه، ومخيم جنين، وحولا وحانين، والمنصوري، وصبرا وشاتيلا، وقانا الأولى والثانية ويارين، وقطاع غزة وغيرها، يستدعي - بمنطق العدالة الأممية - أكثر من نورمبرغ، وعشرات المحاكم الدولية...

مع ذلك يتماهى الموقف الأميركي مع الإسرائيلي حدّ التطابق، حتى أن الإدارات

الأميركية، تستمر مطمئنةً لمواقفها، ما دام «تدجين الرأي العام الأميركي» متواصل في مصانع هوليوود، صاحبة الباع الطويل في التناغم مع أطماع البيت الابيض و «كاسحة ألغامه» وفق جردة حساب عنوانها:

العرب الأشرار في مصانع هوليوود

في مطالعة سعود المولى، لكتاب جاك شاهين الأميركي اللبناني الأصل، بعنوان: «عرب الشاشة الأشرار: كيف تُشيطن هوليوود شعباً بأكمله؟». يرى أن جاك شاهين قدّم في كتابه مسحاً نقدياً موثقاً ومحللاً لأكثر من 900 فيلم هوليوودي يظهر فيه العرب في صورة مخالفة لما هو عليه أي طفل أو رجل أو إمرأة أو شيخ منهم... وذلك حتى قبل 11 أيلول/ سبتمبر، أي قبل حجة الحرب ضد «الإرهابيين» العرب.... فالعنصرية الوحيدة المسموح بها – حسب شاهين– في السينما والتلفزة الأميركية اليوم، هي العنصرية المعادية للعرب والمسلمين.

فالعربي، في كل أفلام هوليوود، هو القاتل المتوحش والمغتصب والمتعصّب وثريّ النفط اللعوب والمستهتر والأهبل والمسيء إلى النساء... وهذه الصورة النمطية السيئة والمشوّهة تتكرر وتتردد على الشاشات منذ عقود وعقود (وكلهم سواسية كأسنان المشط في الشكل والإرهاب).

نمطية العربي «المؤَبلَس والمشيطَن» تظهره: لحية سوداء، كوفية وعقال، نظارات سوداء... وفي خلفية الصورة سيارة ليموزين وحريم وخدم وآبار نفط وجمال وصحراء... أو شاب يحمل رشاش كلاشنكوف والحقد الأعمى يتطاير من عينيه وكلمة «الله» على شفتيه...

ومهما يكن، وعلى أهمية ما ورد في كتاب شاهين بصفحاته الـ575 من الحجم الكبير، فلا يمكن اختصاره بعجالة، إنما يكفي إيراد الملاحظات التي وردت في مطالعة المولى وهي تغطي – باختصارها الشديد – مدة ما يزيد على قرنٍ من الزمن الذي غطاه الكتاب، بست نقاط مختصرة أيضاً:

- العرب هم الاشرار الأبالسة، يهاجمون أياً كان وهم مهابيل، سخفاء، تضحك منهم،

وتسميهم قردة وكلاباً... وهم جشعون، طمّاعون، شهوانيون لا يتعبون من الجنس والجواري والحريم ونظرتهم إلى المرأة نظرة استعباد واستمتاع... وهم يكرهون أميركا والأميركيين بالفطرة (لأنهم يكرهون نمط الحياة والحرية والديموقراطية على حد قول بوش في أحد خطاباته...).

- العربي: هو الشيخ القبيح المنظر، الكريه الأخلاق والسلوك، العجوز المتصابي الذي يلاحق النسوان لاغتصابهن، وهو مثال البخل مع الجشع أيضاً... ويستعرض الكتاب عشرات الأفلام الصامتة التي أُخرجت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وهي كلها تحمل هذه الصورة النمطية عن الشيخ (160 فيلماً) ثم يقارن بينها وبين الصورة التي نقلتها أفلام القرن العشرين وحتى الواحد والعشرين أيضاً... فإذا هي نفس الصورة، لم يتغير فيها سوى الألوان والنطق...
- الجواري: لا تظهر المرأة العربية إلا في صورة الجارية والخادمة والحريم والعبيد، أو راقصات البطن والخلع، أو البدينات المتسربلات بالحجاب والنقاب، المتعثرات في مشيهنّ، المرتبكات في كلامهن... وفي أفلامٍ حديثة هنّ إرهابيات لا شفقة ولا رحمة في قلوبهن... وفي مطلق الأحوال، هن تابعات ذليلات للرجل...
- المصريون: وهوليوود تمسخهم في شكل كاريكاتوري حيث يظهرون في أكثر من 100 فيلم. وفي العقود الأخيرة كانوا الشخصية المفضلة للمسخ والتشويه في أفلام المغامرات من نسخ أنديانا جونز وأفلام المومياء وأفلام كليو باترا... ويقول شاهين أن هوليوود لم تسمع بنجيب محفوظ أو روز اليوسف أو العشرات والمئات من الكتاب والمثقفين والفنانين... أو حتى بالشعب المصري البسيط في أرضه أو متجره أو مدرسته أو جامعته!!
- الفلسطينيون: وقد شاهد شاهين تحت هذا العنوان حوالي 45 فيلماً أكثرها خطير ومضلّل... أكثر من نصف هذا العدد خرج في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين... وتغيب عن افلام هوليوود «الفلسطينية» صورة الفلسطيني العادي، أو الضحية المظلوم؛ فالفلسطينيون كلهم (نعم بدون استثناء) أشرار مجانين، بينما كل

الإسرائيليين هم طيبون وعقلاء. نصف الافلام عن الفلسطينيين (28 فيلماً) صورت في «إسرائيل». الفلسطيني هو المثال المعبِّر عن الإرهاب والوحشية والجنون القاتل واللاعقلانية.

- العداء والتشويه المجاني: في أكثر من 250 فيلماً لا علاقة لها، لا من قريب ولا من بعيد بالإسلام أو العرب أو الشرق الأوسط، يظهر العربي هكذا، ومن دون أي داعٍ أو مقدمات، في صورة الشيخ القذر المنحطّ أو المصري الجشع، أو الفلسطيني الإرهابي... في مئات السيناريوهات التي لا علاقة لها بالعرب أو الشرق الأوسط، يقفز أمامك عربيٌّ ما، يقتل أو يغتصب، هكذا دون مبرر أو سياق. وهو يذكر هنا مخرجين عمالقة وقعوا في هذا الأمر أبرزهم فرنسيس فورد كابولا وريدلي سكوت ولم يعثر جاك شاهين[1]، في نبشه لأفلام هوليوود، سوى على 50 فيلماً فقط، خارج التسعمئة، تعرض صورة العربي كما هو، أي من دون خيال وأسطرةٍ وأبلسةٍ وتدليس... ليقول بعدها: إن البحث عن صورة طبيعية واقعية للعربي في أفلام هوليوود كان أشبه بالبحث عن الواحة والماء في صحراء قاحلة.[2]

مع ما ورد ذكره، يحمّل شاهين، أيضاً مفكري ومثقفي وسياسيي العرب بتقصيرهم، جزءاً من المسؤولية وعدم مجابهتهم لتلك الصورة النمطية السائدة...

هنا، يصبح مفهوماً عدم الاعتذار للعرب، أو الاهتمام بما يصيبهم أو يصيب الشعوب «الما تحت» الاعتبار الأميركي: مسلمةً وغير مسلمة ما دامت في دائرة الاستهداف: قتلاً ونهباً واستغلالاً...

وإذا كان الإعتذار يتمثل باعتراف المذنب بذنبه وخطئه لفتح إمكانية حوار جديد وجدي، ويستبطن ثقافة تنطوي على احترام الآخر والاعتراف به وتقدير إنسانيته، يظهر مدى بُعدنا–

(1) سعود المولى: صحيفة السفير، العدد 10358 تاريخ 31/ 3/ 2006، كتاب جاك شاهين، صدر بالانكليزية عن منشورات غصن الزيتون الأميركية عام 2001 – 575 صفحة من الحجم الكبير.

(2) جاك شاهين: أميركي لبناني الاصل، من قرية حامات في الكورة، أستاذ شرف للإعلام والتواصل في جامعة غرب الليني. وله مشاركات إعلامية أخرى.

حتى الآن- عن الاستحواذ على احترام الرأي العام الغربي عموماً والأميركي على وجه التخصيص، ما دام النحت في ذهنيته وصناعته بهذه الأدوات مستمراً على المنوال نفسه... ولا عجب أن تصبح الفظائع والمجازر الأميركو صهيونية، ببقية الشعوب ونحن منها، أمراً عابراً وليس بذي بال، بل وقد يكون مرغوباً فيه لإشباع شهوة القتل المصاحبة للاستحواذ على أملاك الغير وأراضيه، ونهب خيرات أرضه وثرواتها...

الفصل الثاني

وتبقى علامة الاستفهام الكبرى
الباحثة عن جوابها الشافي

ما هي المستحاثّات الكامنة في جيولوجية التكوين الأميركي ومدى تأثيرها في العلاقات مع الآخر في مختلف أقطار المعمورة؟ وهل الإدارات الأميركية ورؤساؤها، يعملون بمزاجهم متفلتين ممن يرفعونهم إلى مراكزهم، أم منسجمين معهم، ومعبرين عنهم فعلاً؟ وعلاقة ذلك كلّه بهاجس الإرهاب كسيف مسلط على الآخر تحت ذريعة الرهاب منه، والخوف على المصير؟

ما يعني منطقياً، البحث في دور تكوين المجتمع الأميركي ومراحل تطوره، ودور الرؤساء في التعبير بالوقائع، عما تريده الولايات المتحدة الأميركية، والمسلك المنهجي الذي يسيرون على هديه، مهما اختلفت انتماءاتهم السياسية وخلفياتهم الفكرية والحزبية.

لفتة

قبل البحث في ماهية تكوين المجتمع الأميركي، يجدر التأكيد أن استقصاء الوجود الأوروبي في أرض «الهنود الحمر» لا يعني الوقوع في «الاستغراب» أو «الاستشراق معكوساً» تجاه المجتمع الأميركي، بقدر ما يندرج في إظهار حقيقةٍ، طالما غابت عن أذهان الشعوب التي اكتوت بآثارها - ونحن منها وما زلنا- أو غيّبت قسراً من قبل الادارات الأميركية، أو قصداً، من قبل المبهورين ببلاد العم سام، أو قصوراً في إدراك مخاطر هذا «التجهيل» على من سُحقت عظام أجدادهم وآبائهم وأمهاتهم وأولادهم بفعل الهمجية المنبعثة من «القدر الأميركي» المحتوم.

فالولايات المتحدة، تتلاعب بخيوط التاريخ والجغرافيا لسائر الأمم مثلما يتم التلاعب بخيوط الدمى المتحركة، مُقصيةً أدنى تساؤل عن حقها بالوجود، قبل أن تجيز لنفسها البحث بأحقية الأمم الأخرى: وجوداً ومصيراً.

مايلفت النظر أن الشعب الأميركي من أكثر الشعوب تظاهراً ضد الحروب، كون بلده أكثر بلدان العالم انخراطاً في الحروب الخارجية على الاطلاق.

والشعب الأميركي الذي لا يتحرك إلا متأثراً بانعكاساتها عليه، يحتفظ بسجلات إحصائية كاملة عن قتلى وجرحى ومفقودي حروب ادارته وحتى من فقدوا عقولهم، في ميادين القتال على بعد آلاف الأميال من موطنهم.... إلا أن الأميركيين - ولسبب غير مفهوم حتى الآن - «لا يحتفظون بأية سجلات عن عدد المرات التي يتظاهرون فيها ضد الحرب، وكم هي أعداد المشاركين فيها ولا عدد أيام التظاهر ضد أيٍ من حروبهم، ولا حتى قيمة الخسائر المادية التي نجمت عن توقف العاملين عن أعمالهم ليحتجّوا على الحرب»[1].

ظاهرة يمكن اختصارها بالقول: لا يتظاهرون إلا لأنفسهم، وإذا ما تجاوزوا ذلك، فلما يعود لمصلحة الكيان الصهيوني ليس إلا...

إذن لا بد من العودة إلى بنية التكوين المجتمعي للولايات المتحدة: وجوداً وفكراً وسياسة، علّ في ذلك إمكانية استيضاح الأولوية باتهام الإرهاب: الولايات المتحدة ومن يلف لفّها ويدور في فلكها أم المصابون بتهمة الإرهاب من قبل بلاد «العم سام» ومن يحالفها...

الولايات المتحدة ولادة قيصرية

بعدما عمّت العولمة أرجاء المعمورة، وتماهت فحواها مع الأمركة على رأي أغلب الباحثين المتمسكين حتى الآن بنوازع إنسانية، صار على كل مواطن في الأرض أن يهتم بمعرفة التكوين المجتمعي للولايات المتحدة، وأثره في تنشيط الدوافع لدى اداراتها السياسية المتعاقبة ومراميها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً كي يمتلك - إذا رغب- معرفة أساليب مواجهتها والخلاص من براثن تسلطها.

ما يفترض الحذر منه والتنبه له هو البُعد عن كل الترّهات الأسطورية حول خلفيات الهجرات الأوروبية المتعاقبة إلى العالم الجديد (قارة أميركا) ومراحل انغراسها -القسري- في الأرض الجديدة ووسائل تحققها...

---

(1) صحيفة السفير 26/ 10/ 2007 العدد 10835، سمير كرم: كاتب سياسي عربي من مصر.

مناحي البحث ثمانية: حقيقة التكوين العارية، العباءة الأسطورية، التهجير والتجويع والمجازر، السلاح، الأوبئة المفتعلة، الشراء، المحصلة العامة، والآثار المترتبة على السياق بأكمله.

1 – حقيقة التكوين العارية

بعيداً عن ثرثرات الغايات الرسالية لوصول المهاجرين الأوروبيين إلى الأرض الأميركية يمكن استنطاق التاريخ بنقطتين:

الأولى: تنظر في أسباب الاندفاع غربي القارة الاوروبية نحو المجهول وهو يتلخص:

- بتطور الحياة الاقتصادية ونمو العلاقات التبادلية بين الدول الأوروبية. مما زاد الطلب على المعادن الثمينة ولاسيما الذهب والفضة، الوسيلتان المقبولتان المتعارف عليهما آنذاك في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي.
- تطور صناعة السفن القادرة على مقاومة العواصف والأنواء وتحمّل أخطار السفر الطويل في البحار بتقنيات أكثر حداثة من ذي قبل.
- انتشار أفكار جديدة حول كروية الأرض أصبحت أقرب لمفاهيم الناس وقناعاتهم ولاسيما بعد ظهور كتاب *Mundi* لمؤلفه الفرنسي Dailly في بلجيكا عام 1485، مقترناً بكلام عن إمكانية الوصول إلى آسيا بالانطلاق نحو الغرب.
- سيطرة العثمانيين على الشرق الأوسط وتحكمهم بطرق المواصلات المؤدية إلى الهند، ووضع تجارة الأفاويه والعطور ومنتجات الشرق في دائرة رغبتهم، وحاجة الأوروبيين لتلك المنتجات بعدما اعتادوا على استهلاكها.
- بعدما اشتدت الصراعات المذهبية في أوروبا ودخلت المجازر عنصراً هاماً مرغوباً في سيطرة طرف على آخر، ولاسيما بعد أن أصبح البروتستانت وجوداً لهم اعتبارهم، نشأت رغبة انكفائية لشرائح اجتماعية، كانت دافعاً للهروب إلى أمكنة أخرى آمنة.

الثانية: بداية متعثرة ثم غزو واستيطان

ماهو معروف أن كريستوف كولومبس هو أول مُبحرٍ، عبر الأطلسي باتجاه الغرب،

لمصلحة أسبانيا مع بعثة استكشافية - تجارية. وصلت البعثة الأسبانية إلى إحدى جزر الباهاما وحرص كولومبس على رفع العلم الأسباني وإعلان الأستيلاء على الأرض الجديدة. لكن، خاب أمله بعد ما اكتشف فقر الأهالي فيها، فنزل في جزيرة أخرى - هاييتي- التي رأى سكانها أحسن حالاً، فاطمأنت نفسه حيث شاهد بعض الأقراط الذهبية في آذانهم، فأقام مستعمرة اسبانيولا فيها.

عاد إلى أسبانيا، ليبحر من جديد بعد عام 1493 بسبع عشرة سفينة و1500 رجل. ولما توجه إلى هاييتي اكتشف أن السكان الأصليين قد قضوا على الأسبان الذين أبقاهم في المرة السابقة. فأقام مستعمرة جديدة، لم يكن حظها بأحسن من سابقتها.

في رحلتيه التاليتين بين عامي 1500 و1504 وصل خلالهما إلى جزر ترينيداد وإلى هندوراس حيث أنه لم يخرج عن أميركا الوسطى وظل يعتقد حتى وفاته أنه وصل إلى شواطئ آسيا.

ملاحظتان لا بد منهما:

- الصراعات بين المستكشفين الأسبان حول الغنائم والامتيازات أنهت حياة كولومبس مكبلاً بالحديد، فقيراً، معزولاً مبعداً عن البلاط الأسباني[1].
- البلاد التي وصلوا إليها كانت مأهولة ودافع أهلها عن وجودهم وقتلوا المستعمرين الجدد. فلم تكن أرض خواء.

طفولة طفيلية على شعب آخر أصيل

مصير كولومبس لم يقطع أعمال الفتح والاستعمار، ومتابعة ما بدأه الغازي الأول، فكثرت رحلات المستكشفين وازداد عدد الباحثين عن المجد والثروة عبر البحار، فاندفع الأوروبيون من أسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد، وما تذكره مذكرات الرحالة في بعثاتهم وغزواتهم، مقاومة السكان الأصليين ودفاعهم عن وجودهم في أرضهم، التي لم تكن أرضاً بلا شعب.

---

(1)محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، د. عبد المجيد نعنعي. محاضر في جامعة بيروت العربية 1968 - 1969، طبعت بمكتب كريدية إخوان. بيروت ص8.

على أن مجال البحث هنا ينصبّ على اندفاعات الإنكليز، لما لها من أثر في تكوين التاريخ الأميركي في الأرض التي أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة الأميركية.

بين عامي 1603 و1619، بعدما ورث عرش انكلترا الملك جيمس الأول بعد وفاة والدته الملكة أليزابيت أبحرت عدة بعثات إنكليزية باتجاه ما أصبح يعرف بـ«أميركا» أو «العالم الجديد» وبنيت أول مستعمرة انكليزية اسمها: جيمستون (1607) تيمناً باسم الملك.

عرف المهاجرون الانكليز في هذه المستعمرة ظروفاً قاسية جداً في سنواتهم الأولى بعدما قضى الهنود (السكان الاصليون) والملاريا على عدد كبير منهم. وقد لعب أحد زعمائهم (جون سميث) دوراً في تثبيت من بقي منهم ريثما تتغير الظروف.

تغيرت الظروف فعلاً نتيجة ثلاثة أحداث قررت مستقبل المستعمرة، عام 1619:

- وصلت إلى المستعمرة سفينة من انكلترا تحمل تسعين فتاة برسم الزواج، مما سمح للسكان بالتزايد دون الاعتماد على المهاجرين من الوطن الأم.
- في آن من نفس السنة، حل في المستعمرة مركب هولندي يحمل عبيداً للبيع، وقد لاقى هؤلاء رواجاً كبيراً مما أدى إلى انتشار الرقيق في المستعمرة وهذا أدى بدوره إلى توسع كبير في الزراعة وخاصة زراعة التبغ.
- في 30 تموز / يوليو 1619 عقد مندوبو السكان وعددهم اثنان وعشرون ومعهم حاكم المستعمرة ومستشاروه الستة اجتماعاً في كنيسة المستعمرة. فظهرت أول جمعية تمثيلية في أميركا، وبقيت حتى استقلال أميركا عن بريطانيا، أحد أهم المراكز التي تمارس الديموقراطية (بين السكان الجدد طبعاً) في العالم الجديد[1].

النقلة المهمة في عملية الاستيطان الانكليزي في الأرض الجديدة كانت عام 1620 بتأسيس مستعمرة (بلايموث) بقدوم المهاجرين الأول اليها بأعداد ممن كانوا قد هاجروا من انكلترا إلى هولندا، بحكم الصراعات المذهبية فوجدوا أنفسهم غرباء هناك، ورغبوا – بحكم واقعهم – بالهجرة إلى العالم الجديد، حيث تولى جماعة من التجار الإنكليز تحويل

(1) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق ص 23 – 24.

عملية هجرتهم مقابل حصة من الصادرات التي سيرسلونها إلى انكلترا في المستقبل.... هدف مزدوج للهجرة، إذن: هروب من الإضطهاد المذهبي ورغبة تجارية. وانضم إليهم - قبل سفرهم - أناسٌ جُمعوا من شوارع لندن ورغبوا في الهجرة بحثاً عن حياة أفضل.

وفي16 أيلول/ سبتمبر 1620 غادر هذا الخليط من الناس ذوي الأهواء والغايات المختلفة، مرفأ بلايموث في انكلترا على متن السفينة ماي فلور (May Flower) وكانت وجهتهم فرجينيا.

إلا أن العواصف والأنواء حملتهم إلى الشمال، ونزلوا عند رأس كود في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر. ولما كانت التعليمات التي حملوها معهم، تقضي بنزولهم في الجنوب، فقد وضع هؤلاء لأنفسهم - وقبل نزولهم إلى اليابسة - وثيقة الحكم الذاتي المعروفة باسم (اتفاق ماي فلور)، وغامروا بتأسيس مدينة صغيرة أسموها «بلايموث» في ولاية ماسا شوستس الحالية.

كان أول شتاء قضوه هناك، قاسياً، فقد مات أكثر من نصفهم وظل تطور المستعمرة بطيئاً. حتى سنة 1630 لم يكن عدد سكانها قد زاد عن 300 شخص.

مع تطور العنف الدامي في أوروبا، بحكم الصراعات بين البروتستانت والكاثوليك، زادت أعداد المهاجرين إلى العالم الجديد من فرنسيين وألمان وانكليز. ومع أن الانكليز لم يرحبوا بغيرهم من بقية بلدان أوروبا، إلا أن الهجرة من كل الجنسيات استمرت[1].

دوافع أرضية وادّعاء باسم السماء: بداية الأسطورة

لم يدّعِ أي من المهاجرين، من البلدان الأوروبية، هدفاً رسالياً في رحيله إلى العالم الجديد.... إلا أن من وصلوا على متن السفينة (ماي فلاور) أرخوا على اتفاقهم، وهم على ظهر السفينة، ثم بداية استيطانهم لمستعمرات الشمال الأميركي غطاءً دينياً مطلقين على أنفسهم لقب «الحجاج».

تعتبر قصة هؤلاء «الحجاج» الإنكليز، الذين أسسوا أول مستعمرة في ما صار يعرف

---

(1) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق، ص 24-25.

اليوم في الولايات المتحدة بإنكلترا الجديدة (نيو إنغلند) الأصل الأسطوري، لكل التاريخ الأميركي ومركزيته الأنكلوسكسونية، التي عُممت على كل الانتشار الانكلوسكسوني فيما بعد، على كل ما يعرف اليوم ببلاد العم سام.

أميركا، ليست إلا الفهم الانكليزي التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية. وكل تفصيل من تفاصيل الاستعمار الإنكليزي لشمال أميركا، حاول أن يجد جذوره في أدبيات تلك «الإسرائيل»، ويتقمص وقائعها وأبطالها وأبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتبنى عقائدها في «الاختيار الإلهي» وعبادة الذات وحق تملك أرض وحياة الغير.

لقد ظنوا أنفسهم، بل سموا أنفسهم إسم «أرض كنعان» و «إسرائيل الجديدة» واستعاروا كل المبرِّرات الأخلاقية لإبادة الهنود الحمر (الكنعانيين)، واجتياح بلادهم، من مخيلات العبرانيين التاريخية[1].

كل أدب المستعمرين الأوائل يؤكد على هذه القدرية التاريخية التي نالت ذروة إبداعها في سيرة وموعظة جون ونثروب أول حاكم لمستعمرة مسا شوستس.

أما السيرة، فوضع لها مؤلفها كوتون ماذر عنوان «نحميا الأميركي Americanes Nehemias» تأسياً بنحميا الأسطوري الذي قاد الإسرائيليين في «عودتهم» من سبي بابل إلى يهودا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها، وأعاد بناءها مدينة على جبل City Upon a Hill.

وكانت الأجيال اللاحقة قد صنفت هذا الحاكم مع يعقوب وموسى وداود، غير أن اختيار نحميا (بطل إحياء إسرائيل) هو الذي طغى في النهاية.

الواقع أن كل سيرة نحميا الأميركي هي مثال على إصرار المستعمرين الإنكليز -إنسان عين الله كما يصفهم ماذر - على التماهي بين تجربتهم في العالم الجديد وما يرويه العهد القديم عن تجربة العبرانيين في العالم القديم. أو بتعبير صموئيل فيشر في «شهادة الحقيقة»: «لتكن إسرائيل... المرآة التي نرى وجوهنا فيها».

(1) أميركا والإبادات الجماعية - حق التضحية بالآخر، منير العكش، رياض الريّس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، حزيران/ يونيو 2002، ص 124.

أما الموعظة فهي التي ألقاها ونثروب في الحجاج على متن السفينة الأسطورية أربيلا، وأكد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين (يهوه)، وعلى الرسالة التي يحملونها، إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة:

«إننا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكن العشرة منّا من منازلة ألفٍ من أعدائنا، وعندما سيعطينا مجده وأبّهته، وعندما يتوجب علينا أن نجعل من [نيو إنغلاند] مدينة على جبل City Upon a Hill » [وهذا التعبير رمز «لأورشليم» (ولصهيون أيضاً)[1]].

يقول ديمونت (Max. I. Dimont) في «اليهود الذين أعجزوا الموت»:

«إن هؤلاء الإنكليز الذين جاءوا لاستعمار أميركا كانوا يعتبرون أنفسهم» عبريين (Hebraists) «وكانوا أكثر يهودية من أيوب؛ ذلك الأممي المقدس الذي استطاع أن يندسّ بين انبياء اليهود. ولقد أرادوا أن يبنوا وطنهم على أساس العهد القديم، ولهذا اتخذوه على المستوى السياسي والاجتماعي أساساً إيديولوجياً لقوانينهم وعاداتهم.

كانت تصورات «الشعب المختار» تأخذ بألبابهم، مثلما أخذ بألبابهم يهوه إله العهد القديم، الذي أرادوا تنفيذ وصيته بالسيطرة على العالم، واعتبروا ذلك، إرادة الله».

لذلك، وانسجاماً مع هذا المنطلق، جعلوا اللغة العبرية ومعها اللاتينية - لا الإنكليزية- هي لغة التعليم الأساسية في جامعة هارفرد عند تأسيسها عام 1636. وشريعة موسى هي القانون الذي أراد جون كوتون (John Cotton) تبنّيه إلى جانب العبرية التي أرادها لغة رسمية لأبناء مستعمرات الدم الأزرق الثلاث عشرة على ساحل الأطلنطي.

وعند زحف «أبناء الرب» من جزيرة روانوك (Roanoke) في اتجاه الغرب، لم تكن حروب الإبادة والتطهير العرقي وحرق المحاصيل ومصادرة الأراضي وإطعام أطفال (الهنود الحمر) للكلاب، إلّا مظاهر «إرادة الله- يهوه» في العهد القديم[2].

بدأ التوسع نحو الغرب بشراء الرئيس جفرسون أراضي لويزيانا من نابليون عام 1803،

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 126-127.

(2) المصدر السابق، ص 152.

مما جعل الملاحة في المسيسبي آمنة، وفتُحت شهية التوسع للوصول إلى الغرب الأميركي الأقصى.

كانت عملية الزحف تلك، نحو «المجاهل» الجديدة وما ظهر من غناها بالثروات، عامل تعزيز لقناعة «العناية الإلهية» المساعدة لتوسع «شعب الله» الزاحف.

لم يكن التبشير أداة التقدم نحو «المجاهل» المعروفة من (سكانها الاصليين). بل كانت البندقية والبلطة والمذابح، واقتضام الغرب ميلاً بعد ميل.

وقد عبّر ريتشارد نيبر عن ذلك في كتابه «مملكة الله في أميركا» بقوله:

«إن الفكرة القديمة عن شعب الله الأميركي قد أعطت دورها لفكرة الأمة الأميركية المختارة والمفضلة عند الله. ولطالما تناول أدب القرن التاسع عشر توسع أرض كنعان إلى ما وراء الميسيسيبي باعتباره خطوة لا بد منها لتصحيح مسار رحلة كريستوف كولومبس إلى الهند الحقيقية المنتظرة منذ زمن طويل، وباعتباره أول قطف لثمار بستان العالم.

لقد صار على غرب المسيسيبي أن يستّعد لإستقبال «الأضرار الهامشية» للحضارة وعاداتها: عادات الأنكلو سكسون وثقافتهم أوما صار يُصطلح عليه، بعد ذلك باسم «طريقة الحياة الأميركية» [1].

أيادي يهوه السحرية

إن الأهداف الحقيقية، والدوافع الأصيلة، لغزو أراضي «العالم الجديد» هي التي حددت وسائل انتصار الغزاة على سكان البلاد الأصليين. إذ كان السلاح والأمراض والتهجير والتجويع والمجازر أهم ما نفذ بحق «الهنود الحمر» الذين اغتصب اسمهم بالأساس فبقوا هنوداً ليُعدم وجودهم بالأصل.

كانت تلك الوسائل ناجعة في نتائجها، إذا ما استثنينا تملك شبه جزيرة آلاسكا ولويزيانا وكاليفورنيا بالشراء.

فالسلاح، كان استعماله وقفاً على الغزاة، وممنوعاً على سكان الأرض الأصليين: وهو ما

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 133.

تبيّنه المحاكمات التي تعرض لها توماس مورتون- أحد الحجاج على السفينة ماي فلاور- الذي ترك أقرانه، وذهب ليعيش مع «الهنود الحمر» في «ماري ماونت» بين هنود «البيكو».

فقد اعتقل مورتون، ثلاث مرات وحوكم بتهمة بيع الأسلحة «للهنود» فانتهت المحاكمة بسجنه وإحراق «ماري ماونت» وذلك «لقطع دابر العادات الشريرة في أرض إسرائيل» كما قال حاكم المستعمرة جون ونثروب.

والحاكم الجديد لمستعمرة «بلايموث» وليم برادفورد اعتبر عمل مورتون جريمة لأنه علّم «الأعداء» (استعمال السلاح) إذ تساءل برادفورد: «ماذا لو استخدم الهنود هذا السلاح؟ إن المستعمرة لا تحتمل هذا الجرح الذي أحدثه مورتون، إنه جرحٌ قاتل».

هذا «الجرح» عبّر عنه فيما بعد ذلك، بحوالى قرنين من ذلك، الرئيس جون آدامس حين قال:

«إن أغاني مورتون وعربدته وخلاعته وإباحيته، أمر مشين، لا شك في ذلك. لكن تجارته مع الهنود بالسلاح والذخيرة، وتدريبه لهؤلاء المتوحشين على استخدام السلاح جريمة خطيرة قاتلة لربما أنها أودت بحياة المهاجرين، وهددت المستعمرات بالإبادة الكاملة، وجعلت أميركا التي نراها اليوم، فكرة مستحيلة» [1].

إذن، فعل السلاح أبيض وغير أبيض، وقف على أبناء البشرة البيضاء المؤسسين لدولة «يهوه» وحرام على غيرهم من السكان الأصليين.

يضاف إلى القتل بالسلاح أنواع أخرى ساهمت في العمل الإبادي الذي تعرض له السكان الأصليون، حيث تظهر العلاقة الوطيدة بين مختلف وسائل السيطرة التي لجأ اليها الغزاة، ومنها العمل بالسخرة والتجويع الإجباري والترحيل الجماعي وتقويض معنويات الضحايا، والأوبئة المفتعلة وقدرتها الفتاكة، التي أدرك الإنكليز قيمة اللجوء إليها.

كانت كمية الطعام التي تقدم للعبد الأسود تعادل ثمانية أضعاف الطعام الذي يقدم (للهندي الأحمر). ولم يكن ذلك حباً بأفريقيا وغراماً بالسود أو تمييزاً عنصرياً بل كان سببه الأول والأخير أن الهنود أرخص من السمك، فهم في متناول اليد وكلفة استبدالهم أرخص

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 9.

من طعامهم، أما استيراد العبد الأفريقي فدونه خرط المحيط.

أعمال السخرة والإبادة ذاتها، رافقت اجتياح المستعمرين لكاليفورنيا الذين بنوا المزارع واستخرجوا الذهب من مناجمها، التي كان وقودها ووقود «ثروة الأمم» الهنود – أصحاب الأرض – حسب نظام السخرة، مما أدى إلى إبادتهم، بعدما نشطت تجارة خطف الأطفال الهنود وخطف الفتيات الهنديات للعمل والمتعة وتحولت شركات خطف الأطفال اليتامى الذين قُتل آباؤهم، إلى ميليشيات خيرية.

لا عجب، إذا ما زخر تاريخ إبادة الهنود بما يسمى «رحلة الدموع» و «المسيرة الطويلة» جرّاء الترحيل القسري لهم، وإحراق قراهم وبيوتهم وحقولهم مع أعمال السرقة والنهب والإغتصاب والنبش عن الفضة والذهب والأحجار الكريمة حتى في القبور[1].

مسيرة المجازر المتنقلة، والتدمير الإنهاكي للشعوب والأمم الهندية في شمال القارة الأميركية – كما في باقي أجزائها– يمكن اعتبارها سياسة تدمير شامل لكل أسباب الحياة الهندية في العالم الجديد، منذ اللحظة الأولى لشروق الشمس الإنكليزية، على جزيرة روانوك التي استقبلهم أهلها عام 1580 بالترحاب.

وإذا كان استقراء الغزو الإنكليزي للعالم الجديد يعتبر «أكبر رحلة إبادة في التاريخ» فإن استعراض بعض المجازر الموصوفة، يشكل دليلاً دامغاً، دون أن يكون الوحيد لتلك الرحلة التدميرية المنظمة، التي أدت إلى إبادة 112 مليون إنسان (هندي) اعتبرهم التاريخ الانكلوسكسوني الأميركي مجرد ضحية «مأساة مشؤومة غير متعمدة» و «أضرار هامشية تواكب انتشار الحضارة». المجازر والإبادة، حصلت بوسيلتين أساسيتين: الأوبئة والسلاح.

الأوبئة

منذ أيام الطاعون الأسود، كان الاوروبيون يعرفون هذا السلاح الجرثومي وكانوا في حروبهم يستخدمون المنجنيق في قذف جثث الموتى بالطاعون أو جيف الحيوانات الموبوءة إلى داخل المدن التي يحاصرونها.

ومنذ اليوم الأول (للحجّ) إلى بلايموث اعترف الحاكم وليم برادفورد، في يومياته، بأن

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 29 .

الأغطية الملوثة بجراثيم الجدري هي السبب في انتشار هذا الوباء بين الهنود «الذين نفقوا بسرعة كبيرة مثل أغنام موبوءة... فلم يعد هناك أحد يستطيع مساعدة المرضى أو يأتيهم بشربة ماء، أو يدفن موتاهم».

وكتب باري هوليستون لوبيز في كتابه «الذئاب والبشر» أن:

«مستعمرة مساشوستس حظرت على المستوطنين استخدام السلاح في المناسبات الضرورية أو في أي لعبة إلا لقتل الهنديّ أو الذئب. كانوا يضعون لحماً مسموماً للذئب وغطاءً ملوثاً بجراثيم الجدري للهندي. وكانوا يُغيرون على وكر الذئب ليقتلوا جراءه، كما كانوا يخطفون أطفال الهنود.

ولكي يبرروا كيف يقتلون جراء الذئاب وأطفال الهنود بطريقة واحدة، يحكون لك حكايا عن فظاعة الهنود وعن ذئاب تأكل الأحياء.

فلا غرابة إن تحدثت إحدى صحف سان فرانسيسكو- بعد الاستيلاء على كاليفورنيا الغنية، من المكسيك - بالقول: «إن الهنود هنا، جاهزون للذبح والقتل، بالبنادق، أو بالجدري... وهذا يتم الآن فعلاً[1]».

حول هذا يصف هنري دو بينز (Henry. F. Dobyns) في كتابه «أرقامه التي هزلت»، أنواع الحروب الجرثومية الشاملة التي تعرض لها الهنود خلال القرون الأربعة الماضية، والتي صرنا نملك معلومات عن 93 وباءً شاملاً منها كالتالي: 41 جدري، 4 طاعون، 17 حصبة، 10 أنفلونزا و21 سلّ ودفتريا وتيفوس وكوليرا. وكان لكلٍ، من هذه الحروب، آثار وبائية شاملة تجتاح مساحات شاسعة من الأراضي، من فلوريدا في الجنوب الشرقي إلى أوريغون في الشمال الغربي، بل إن بعض الجماعات وصلتها الأوبئة، وأبيدت بها قبل أن ترى وجه الإنسان الأبيض[2].

المجازر بالسلاح

تمت مجزرة رهيبة أدّت إلى إبادة هنود الناراغنستس عام 1637، بقيادة الكابتن جون أنديكوت الذي أراد التحرش بهنود البيكو أيضاً، والتسليّ بقتلهم...

---

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق ص 46-47 .

(2) المصدر السابق، هامش ص 24.

ومع أن الهنود استقبلوهم بالترحاب - حسب شاهد عيان معاصر - إلا أن الإنكليز غدروا بهم.... فبعد أيام قاد الكابتن جون مايسون، قبل الفجر، جيشاً من الميليشيا قسمه إلى فرقتين، تولى قيادة إحداهما بنفسه بينما تولى جون أندرهيل الفرقة الثانية... وهاجموا الهنود النائمين من جبهتين. وكان ذلك بتعبير جون مايسون «آخر نوم لهم».

يصف مايسون تلك الليلة بقوله:

«لقد أنزل الرب في قلوب الهنود رعباً شديداً، فحاولوا أن يطيروا بين أسلحتنا، ويقفزوا في اللهب الذي التهم كثيراً منهم. كان الرب يضحك من أعدائه وأعداء شعب الله المختار... يضحك حتى الاستهزاء والاحتقار، ويجعل منهم وقوداً لهذا الفرن الذي تحولت إليه قريتهم. هكذا ينتقم الله منهم، ويملأ الأرض بجثثهم... ليعطينا أرضهم».

كان الجنود، يقتلون الجرحى من الرجال والنساء والأطفال، ويشعلون النار في البيوت ويحرقون الهنود في أكواخهم، أحياء، أو موتى وكأنهم في حفلة شواء «باربكيو» بتعبير كوتون ماذر أحد أقدس أنبياء الاستعمار الإنكليزي للعالم الجديد[1].

مذبحة ووندِدْ كني (Wounded Knee)

حول هذه المذبحة الشنيعة الشهيرة، أواخر القرن التاسع عشر، وصَفَ بشاعتها ومظلومية ضحاياها الهنود، عالم الإنسانيات جيمس موني الذي نقل في جملة ما نقله من وصف، أنه كانت جثث النساء متناثرة فوق محيط القرية. وتحت علم الهدنة - الخدعة، كانت هناك امرأة صريعة ومعها طفلها. لم يكن الطفل يعرف أن أمه ميتة، ولهذا فقد كان يرضع من ثديها... وبعدما أعلن الجنود أنهم يضمنون سلامة الجرحى أو من بقي على قيد الحياة إذا ظهروا، خرج بعض الأطفال من مخابئهم، لكن الجنود أحاطوا بهم وذبحوهم. لقد كان واضحاً، أن تعمّد قتل الأطفال والنساء، هو لجعل مستقبل الهنود مستحيلاً»[2].

وهو ما يندرج في سياق المبدإ الاستعماري الهادف إلى إحلال شعب مكان شعب آخر.

---

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 67

(2) المصدر السابق، ص 63.

الفصل الثالث

رؤساء الولايات المتحدة
قادة الإرهاب

حروب الإبادة والتمثيل بالضحايا

قبل البدء في بحث العلاقة بين رؤساء الولايات المتحدة الأميركية والحروب الإبادية منذ الاستقلال وعلى امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يجدر بنا الإلتفات إلى ما يعنيه مضمون الفكرتين التاليتين:

1 - إن البشر خلقوا متساوين، وإنهم مُنحوا من قبل خالقهم حقوقاً ثابتة من بينها حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة. هكذا تقول وثيقة الاستقلال الأميركي في 4 تموز 1776.

2 - في 25 أيار/ مايو سنة 1787 التقى في دار الحكومة في فيلادلفيا خمسة وخمسون مندوباً، يمثلون اثنتي عشرة ولاية - امتنعت عن الاشتراك رود إيلاند - وكان أكثر هؤلاء المندوبين من ذوي الخبرة في الشؤون العسكرية والقانونية وممن عملوا في حكومات المستعمرات. وقد اختار الجميع جورج واشنطن، نظراً لنزاهته وسمعته الحسنة أثناء حرب الاستقلال، رئيساً للمؤتمر... وفي 30 / 4/ 1789، جرى تنصيب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة الأميركية[1].

على أي مهتمٍّ بالإنسانية وما يستحقه كل إنسان من مساواة فطرية مع نظيره في حق الحياة، والحرية والسعادة، أن ينظر ببصيرته، في كل ما ورد حول آلية تكوين المجتمع الأميركي

(1) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق، ص 57 -66- 72.

وأثرها في السكان الأصليين، من جهة، وما سيرد، وقائعياً، في سير ممارسات الرؤساء الأميركيين، بدءاً من أصحاب وثيقة الاستقلال وفي المقدمة الرئيس الأول للجمهورية، الذي نعتته سير التاريخ الرسمي، داخل الولايات المتحدة وخارجها بـ«النزاهة والسمعة الحسنة»...

فهل كان جورج واشنطن مثلما وُصف؟

أدّى تطبيق تقنيات العمل بالسخرة والتجويع الإجباري والترحيل الجماعي وتحطيم المعنويات، إلى شحذ أنياب «العامل الطبيعي» وإلى ما يُعرف (بالشتات الكبير) الذي اقتلع عدداً كبيراً من الشعوب الهندية من أوطانها وساقها إلى الغرب أو إلى الشمال الكندي: فراراً بحياتها وحياة أبنائها من الإبادة الشاملة.

وقد كان هذا التدمير سياسة متعمدة، سرعان ما اتضحت معالمها مع ما يسمى بحروب الاستقلال، بين الانكليز - الأميركيين والبلد الأم: بريطانيا.

ففي حملة 1776 على هنود الشيروكي «حلفاء بريطانيا»، تمّ إحراق المدن الهندية بمن لم يستطع الفرار منها وأتلفت محاصيل الذرة وسيق من بقي من الشيروكي إلى الغابات ليفنوا.

ولم تمض ثلاث سنوات، حتى أصدر جورج واشنطن أوامره إلى الجنرال جون سوليفان بأن يُحيل مساكن هنود الأوروكوا إلى خراب وأن لا يصغي لنداء السلام حتى تُمحى قراهم ومدنهم وآثارهم عن وجه الأرض.

وبعد أن نفّذ الجنرال أوامر واشنطن، كتب إليه يبشّره بتحويل هذه المنطقة «الجميلة من حديقة بديعة إلى أطلال مهجورة تثير الرعب والمقت».

وفي رسالة إلى جيمس دواين السيناتور والمفوض السابق للشؤون الهندية، فسّر جورج واشنطن المفهوم الأميركي للأضرار الهامشية التي ترافق انتشار الحضارة فقال:

«إن طرد الهنود الحمر من أوطانهم بقوة السلاح، لا يختلف عن طرد الوحوش المفترسة من غاباتها».

هكذا، أطلق هنود السينيكا على أبي الجمهورية الأميركية الأعظم: جورج واشنطن إسم

«هدّام المدن»: فبموجب أوامره، تم تدمير 28 مدينة من أصل 300 من مدن هنود السينيكا (Seneca) وحدهم، من البحيرات الكبرى شمالاً Erie حتى نهر الموهوك (Mohawk) والأونونداغا والكايوغا، حتى إن أحد زعماء الأوروكوا قال لواشنطن ذات لقاء في عام 1792: «عندما يُذكر اسمك تلتفت نساؤنا وراءهن مذعورات وتشحب وجوههنّ. أما أطفالنا فإنهم يتلبّبون بأعناق أمهاتهم من الخوف»[1].

وقبل أن يبني عاصمته «واشنطن» فوق ما أسماه بالسباخ والمستنقعات الخاوية، والتي تبين لاحقاً، أنها جزء من مدينة هندية عامرة على ضفاف نهر البوتوماك وملكاً لشعب الكونوي الهندي المُباد مع مدينته التجارية «نكُن شَتَنْكه»، أمضى جورج واشنطن حياته في الاستيلاء على أراضي الهنود، والمضاربة بها، وبناء ثروة هائلة وضعته على قمة هرم أغنياء العالم الجديد.

ومن خلال هذه القرصنة العقارية الفريدة، بنى واشنطن معظم ملامح سياسته الهندية، التي هيأت بعد ذلك لقانون الترحيل القسري.

لقد طوّر أعظم آباء أميركا هذه التجربة الشخصية الناجحة، في مشروع قرار يسمح للدولة الفيدرالية الفتية بأن تستولي على أراضي الهنود بسهولة أكبر وكلفة أقل.

وفي سنة 1782 وافق الكونغرس، على مشروع واشنطن الذي يتلخص بخردقة الأراضي الهندية بالمستوطنين واستدراجهم باستمرار إلى كمين الموت [نِعْمَ المعلّم للأميركيين، والصهاينة في فلسطين].

فالمعروف أن المستوطن في مستعمرات نيو إنغلاند، كان بحاجة إلى خمسين هكتاراً من الأرض لنفسه، وخمسين هكتاراً آخر كمجال حيوي. وبما أن هذا المجال الحيوي يتحول بسرعة إلى مُلك، فإن هناك حاجة لا تنتهي إلى مجال حيوي جديد للمجال القديم. [هتلر تلميذ نجيب، إذن، في المجال الحيوي].

هكذا امتد المجال الحيوي الاستيطاني من شواطئ الأطلسي في القرن السابع عشر إلى شواطئ الهادئ في منتصف القرن التاسع عشر. [أكثر من خمسة آلاف كيلو متر] وكان

---

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 44.

كل مجال حيوي جديد يحتاج إلى نشاط «العامل الطبيعي» و «معجزات العناية الإلهية» و«أضرارها الهامشية»[1].

هكذا مضى الرئيس الذي يشع وجهه من الأيقونة المقدسة لورقة الدولار في سنّ درب آلام «الجلجلة الهندية الحمراء» التي عبّدت الطريق القانوني لمن جاء بعده من الرؤساء، وحذوا حذوه بأمانة وإخلاص في استكمال عملية الاستئصال لمن بقي من «البشر المتوحشين».

مع تأسيس الجيش الأميركي، أصبح السلخ والتمثيل بالجثث تقليداً مؤسساتياً رسمياً: فعند استعراض الجنود أمام وليم هاريسون (الرئيس الأميركي لاحقاً) بعد انتصار 1811 على الهنود، تمّ التمثيل ببعض الضحايا، ثم جاء دور الزعيم تيكومسه (Tecumseh) وهنا تزاحم صيادو التذكارات على انتهاب ما يستطيعون من جلد هذا الزعيم التاريخي أو فروة رأسه.

ويروي جون سغدن في كتابه عن تيكومسه، كيف شرط الجنود المنتشون جلد الزعيم من ظهره إلى فخذه، وكيف أن أحدهم قص قطعة من الجلد شرائط رفيعة لربط موسى الحلاقة، وكيف تناهش الآخرون، فروة رأسه، حتى أن بعضهم لم يحصل على قطعة أكبر من السنت (قطعة معدنية لا يتجاوز قطرها السنتيمتر) مزينّة بخصلة من شعر تيكومسه. وعندما أجريت مقابلة مع أحد هؤلاء المحظوظين في عام 1886 (أي بعد 75 سنة) تحدث عن تلك المناسبة التاريخية بافتخار، وهو يحمل بين إصبعيه تذكاره البطولي[2].

الرئيس توماس جيفرسون

استخدم مساواة مونتسكيو للقانون مع الجغرافيا كي يبّرر «حق أميركا الطبيعي» في الأمن والتوسع الإقليمي (القاري). تمت ترجمة ذلك في عام 1844 بالعبارة المشهورة: «القدر الواضح» بوصفه تشريعاً لحقّ الرجال البيض في ملكية الأرض. وهو حق يُعتقد أن الله منحه لهم من أجل الحضارة.

وبحكم الواقع، تضمّن هذا التشريع، أيضاً تشريعاً للتفرقة الجنسية والعرقية والإمبريالية،

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر السابق، ص 107.

(2) المصدر سابق، ص 74 – 75.

وذلك بإضفائه الموافقة الاجتماعية على فرض مجموعة مختارة، لإرادتها، على الذين يختلفون عنها، أو على أولئك الذين يعارضون «حقوقها»[1].

وهو كونه «رسول الحرية الأميركية» وكاتب وثيقة الاستقلال، أمر وزير دفاعه بأن يواجه الهنود الذين يقاومون التوسع الأميركي بالبلطة، وأن لا يضع هذه البلطة حتى يفنيهم أو يسوقهم وراء المسيسبي: «نعم، إنهم قد يقتلون أفراداً منّا، لكننا سنفنيهم، ونمحو آثارهم من هذه الأرض. إننا مجبرون على قتل هؤلاء الوحوش أو طردهم مع وحوش الغابات إلى الجرود»[2].

والهنود الذين عاكسوا انتشار الحضارة ورفضوا الإحتكام إلى القانون[الذي لا يطبّق إلا عليهم]، فسرعان ما تولّاهم «العامل الطبيعي» بالطرد والقتل، أو كما يعبّر عن ذلك جفرسون نفسه بدون مواربة: «لقد أبيدوا»[3].

هي روح «التوراة» ونصوص العهد القديم التي غطّت على ما تمليه نصوص «العهد الجديد» من روح التسامح، فاختفى مفهوم «من ضربك على خدّك الأيمن فأدر له الأيسر وحلّ محله اقطع رأس من يخالفك ولو كان صاحب الحق الأصيل...» فالأغيار «بمنطق» «شعب الله المختار» لا حظّ لهم بالبقاء...

هكذا، لم يكن الآباء المؤسسون للدولة الأميركية مثل جيفرسون، وآدامس وفرنكلين وباين- أصحاب الاتجاه «العقلاني» والمذهب الطبيعي - بأقل حماسة للمعنى الإسرائيلي للأمة الأميركية من «الحجاج» و«القديسين» وصاموئيل لانغدون.

معروف أن فرنكلين وجيفرسون - كليهما - أصرّا على صورة «الخروج الإسرائيلي» من مصر إلى كنعان كمثل أعلى للنضال الأميركي من أجل الحرية.

وفي الرابع من تموز / يوليو 1776 (عيد الاستقلال) عهد الكونغرس لفرنكلين وجفرسون أن يضعا تصميماً لخاتم الولايات المتحدة.

---

(1) الأنماط الثقافية للعنف، تأليف باربرا ويتمر، ترجمة د. ممدوح يوسف عمران، مجلة: عالم المعرفة، عدد 337، عام 2007، اصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص 97.

(2) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 44.

(3) المصدر السابق، ص 110.

أما فرنكلين فاختار رسماً لموسى رافعاً يده والبحر الأحمر منفلق، وفرعون في عربته تبتلعه المياه مع شعار رائج في تلك الفترة: «التمرد على الطغاة طاعة لله».

وأما جيفرسون فاقترح رسماً لبني إسرائيل في التيه، يرشدهم السحاب في النهار، وعمود النارفي الليل. وكان جفرسون من أبلغ من تحدث عن المعنى الإسرائيلي لأميركا... بل أنه ختم خطابه التدشيني لفترة الرئاسة الثانية بتعبير يشبه الصورة التي اقترحها لخاتم الجمهورية: «إنني بحاجة إلى فضل ذلك الذي هدى آباءنا في البحر كما هدى بني إسرائيل وأخذ بيدهم من أرضهم الأم، ليزرعهم في بلد يفيض بكل لوازم الحياة ورفاه العيش»[1].

لكن:

الرئيس جيمس مونرو

منذ أن تسلم الرئاسة الأميركية عام 1817، وضع على جدول أعماله دفع فكرة «الابتلاع» لأميركا الوسطى والجنوبية، والحؤول دون تدخل الدول الأوروبية، في سياسة جنوب القارة الأميركية...

انطلق الرئيس مونرو من اعتباره «أميركا اللاتينية» حديقة خلفية للولايات المتحدة الأميركية، تساعده على استكمال «المجال الحيوي» و «نشر الحضارة» في بلاد لا يستحقها سكانها الأصليون، وغيرهم من الوافدين - الغوييم- غير الانكلو سكسون.

فأعلن في 02-9-1823، مبدأ مونرو، الذي وُسم بسياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الاوروبية، وهي سمة خادعة يكذبها الواقع بالوقائع التي رافقته وما تلاها، حيث نص على:

1 - إن قارتي أميركا، بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال، أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوروبية في المستقبل.

2 - إن النظام السياسي للدول المتحالفة (الأوروبية) يختلف تماماً عن نظام أميركا ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول، لفرض نظامها على أي جزء في هذا النصف من الكرة الأرضية خطراً على سياستنا وأمننا.

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 130 - 131 .

3 – لم نساهم، بتاتاً، بأي نصيب في الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية لأمور خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك»[1].

من هذا السياق، يؤكد المؤرخ الأميركي وليم وليامز أن مبدأ مونرو، وخاصة سياسة «الأبواب المفتوحة» القائمة على هذا المبدأ، حدد العقيدة التوسعية للسياسة الخارجية الأميركية على مدى المئة سنة الأخيرة.

هذا المذهب الذي أعلنه مونرو في رسالته للكونغرس، أصبح أداة للاستعباد الأميركي لبلدان القسم الغربي من الكرة الأرضية، حيث أشار إلى أن أي محاولة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون بلدان القارة الأميركية، سوف تعتبرها الولايات المتحدة، منذ الآن بمثابة عمل سياسي عدواني ضدها.

ومن ثَمَّ، مثَّل هذا المبدأ انعطافاً في السياسة الخارجية الأميركية، إذ بموجبه استحوذت الولايات المتحدة على حق «الحماية» المنفردة للقارة، وحصلت أيضاً على حق التدخل في شؤون دول أميركا اللاتينية التي تحولت إلى محميات لها.

لقد وصف نعوم تشومسكي هذا المبدأ «بالحرية وحيدة الجانب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأميركية لنهب واستغلال بلدان القسم الغربي من الكرة الأرضية».

وفي سياق ترسيخ نظام الهيمنة هذا، ينبغي على الميثولوجيا خلق الإيمان بأن علاقات الهيمنة والإخضاع القائمة هي علاقات طبيعية ومؤسسة على النفع المتبادل لكلا الطرفين، أما أولئك الذين يتشككون، في هذا الأمر، أو يجهلونه فهم من الضالين... وهو مفهوم تعسفي، غطّى السياسة الأميركية وهيمنتها على بلدان القارة الأميركية حتى تم الابتلاع الكامل لها أواخر القرن التاسع عشر، بهزيمة أسبانيا عام 1898، والاستيلاء على مستعمراتها... وهو ما يستمر كمفعول توسعي فيما بعد، وصولاً إلى التاريخ المعاصر[2].

---

(1) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق ص 85.

(2) ريّا خوري، النزوع الامبراطوري الأميركي بين الإيديولوجيا المؤسّسة والميثولوجيا الطاغية. حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (10) تاريخ 07/ 07/ 2003. ص 29.

والرئيس أندرو جاكسون

كان أميناً، على انتهاج خط من سبقوه، في نظام التجريد القسري للأرض من سكانها الأصليين وإقامة حفلات التمثيل بجثث من يقاوم، وأخذ التذكارات من بقايا الآدميين في ما سمي بـ «رحلة الدموع» الشيروكية:

بمجرد دخول الرئيس أندرو جاكسون إلى البيت الابيض، ضمت ولاية جورجيا أجزاء كبيرة من بلاد الشيروكي، وذلك في حيل قانونية، طالما استخدمها جاكسون لتبرير اغتصاب أراضي الهنود.

ومع أن الهنود، وثقوا بالمحكمة العليا [مثلما يثق بعض الفلسطينيين وبعض العرب، اليوم، بمحاكم الكيان الصهيوني]، وأخذوا حكماً باستعادة أرضهم، إلا أن ما أصابهم – في الواقع – خداع صريح: من ناحية الشكل، اعتبر جاكسون – في حيلة ظاهرة – القرار، انتصاراً للديموقراطية وفصل السلطات ودولة القانون، إلا أنه في الواقع، عبّر عن رفضه للقرار بقوله: «لقد أصدر القاضي جون مارشال حكمه. وعليه، الآن أن يجد من ينفّذه»!.

هكذا داس الرئيس المؤتمن على الدستور وتطبيق القوانين على قرار المحكمة العليا وفصل السلطات، وانتهى الأمر بطرد الشيروكي من معظم أراضيهم إلى غرب المسيسيبي، حيث لم تكن أيدي «القدر المتجلّي» قد طاولته حتى ذلك الوقت.

على أن هذا الرئيس الذي تزين صورته ورقة العشرين دولاراً، كان من عشّاق التمثيل بالجثث، إذ كان يأمر بحساب عدد قتلاه بإحصاء أنوفهم المجدوعة أو آذانهم المصلومة.

وقد رعى بنفسه حفلة تمثيل بجثث (800) هندي، يتقدمهم زعيمهم مسكوجي (رد ستيكس) :

ففي 27 آذار/ مارس 1814، كما يروي دافيد ستانارد احتفل الرئيس جاكسون بانتصاره على هنود الكريك، وتولى جنوده التمثيل بجثث الضحايا من الأطفال والنساء والرجال. فقطعوا انوفهم لإحصاء عددهم وسلخوا جلودهم لدبغها واستخدامها في صناعة أعنّة مجدولة للخيول[1].

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 75.

إله التوراة يبارك المجازر بلا كلل

يظهر من رؤية الغزاة الإنكليز للعالم الجديد، أن «الشيطنة» هي كلمة السر لتبرير المجازر والإبادات، بدءاً من لحظة وصول «الحجاج» الدمويين مروراً بكل مفاصل التاريخ الاغتصابي لأرض السكان الأصليين...

فـ كوتون ماذر، أحد أنبياء أرض كنعان الجديدة يتحدث عن «الهنود الحمر» فيرى أنه «بعد أن ظن هؤلاء الشياطين أن بُعدهم عن العالم سينقذهم من الانتقام، استطاع الله أن يحدد مكانهم ويكتشفه، وأرسل قدّيسيه الأبطال من إنكلترا وأرسل معهم بعض الأوبئة السماوية القاتلة التي طهّرت الأرض منهم. إن الله يفسح مكاناً لشعبه في هذه المجاهل، إذ هو يقتل الهنود بأوبئة من أنواع مدمرة لا يعرف لها البشر مثيلاً، إلا ما تحدثت عنه التوراة»[1].

وكان جون ونثروب، الحاكم الأول لمستعمرة مساشوستس قد ذكر «... أما السكان الأصليون فإنهم ماتوا كلهم تقريباً بالجدري، وبذلك أعطانا الله صك ملكية هذه الأراضي»[2].

يظهر من النص أن «الله» «قد تاه سابقاً» عن سكان أميركا الأصليين ولما حدد مكانهم واكتشفه وصل «قديسوه» ليقوموا بتطهير الأرض من دنسهم... وأن ما أصابهم «علة مقصودة» ليرث هؤلاء «القديسون» الأرض، عطية ومنحة من الرب...

ولكن، حين قضى الحاكم ونثروب نحبه، وكي تطمئن نفوس ورثته السفاحين «الأتقياء»، جرى نقش كلمة تأبينية طويلة على شاهدة قبره تقول:

«فلتطمئنّ رعيته الغارقة في الحداد،

صحيح أن موسى مات، لكن يسوع لم يمت،

وأنا إنما أقصد ونثروب الشهير،

خير خلفٍ لموسانا،

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 21، 22.

(2) المصدر السابق، ص 21.

فلتسعدي يا إسرائيل الهنيئة في أميركا

بهذا الموسى وبهذا اليشوع!»[1]

تابع «المستعمرون» الإنكليز بقناعات «بيوريتانية»، تثبيت أوهامهم حول العمل الرسالي المبتدع، والمستجلب من تشعبات أفكار الأيام الكرومويلية، وانتقلت فكرة «انتقاء» انكلترة، التي سادت عقوداً من الزمن سابقة على غزو العالم الجديد، كونها أرض احتضان التوراة، إلى مفهوم جديد، مسرحه قارة أميركا الشمالية.

وقدح زناد الأدمغة المشبعة بأساطير العهد القديم، فإذا الإنكليز - الأميركيون في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ترفرف فوقهم روح جون ونثروب، هذا «اليشوع» الذي يتراءى لهم على الدوام في «الأرض المظللة بالأجنحة».

لقد كتب الكثير حول «حياة الأمة الأميركية الجديدة» ورسالتها السماوية وغايتها السامية، إلا أن مادة كانت شديدة التأثير والنفوذ نشرت في عام (1814) يشي بمضمونها عنوانها المطّول: «ترجمة جديدة لنبوءة إشعيا، الفصل الثامن والثلاثون مع هوامش نقدية وتوضيحية، نبوءة مثيرة للاهتمام حول إعادة اليهود بمساعدة الأمة الأميركية مع دعوة شاملة إلى معركة الهرمجدّون، ووصف لذلك المشهد المهيب».

بقلم: جون مكدونالد

إذن، نقلة نوعية جديدة، في مفهوم النصوص التوراتية، قوامها اعتبار الولايات المتحدة منصة صلبة للانطلاق والعودة إلى «أرض الميعاد» الأصلية، والأميركيون هم المؤهلون لهذه المهمة الرسالية المقدسة...

كان مكدونالد، المهووس بالموجة العاتية للنزعة الوطنية الأميركية التي اكتسحت الأمة في أيام كفاح بريطانيا العظمى أثناء حرب (1812 - 1815) قد عكف على غربلة الكتب المقدسة بتلك الروح الحرفية نفسها التي كانت تحرك أقدم البيوريتانيين، فاهتدى (وفق زعمه) إلى ما لم يتمكن باحث كتابي سابق من الإهتداء اليه، حين اكتشف تلميحاً شديد

---

(1) الصهيونية المسيحية (1891 - 1948)، بول مِركلي، ترجمة فاضل جتكر، راجعه زياد منى، قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002 ص 82.

الوضوح إلى الولايات المتحدة الأميركية وجده في الفصل الثامن عشر من نبوءة إشعيا، في أحد أكثر فصول العهد القديم إيجازاً...

تقول النبوءة: «ويلٌ لأرض حفيف الأجنحة عبر أنهار كوش، المرسِلة رُسُلاً في البحر، في قوارب البردي، على وجه المياه. اذهبوا أيها الرسُل، العَجَالى إلى أمةٍ طوالٍ جرد، إلى شعب الأرض المهيب أينما كان، إلى أمة قوية جبارة الخطى تقطع أرضها الأنهار».

مع أن مكدونالد كان على اطلاع حول ما كان الإعاديون الإنكليز يقولونه عن الدور الذي كانت انكلترا ستؤديه في عملية «إنقاذ اليهود المشتتين».

غير أن مكدونالد في تهويماته، وصل إلى ما يتجاوز ذلك، ووصل إلى ما هو أبعد:

ففي (سيناريو) مكدونالد، ثمة رُسُل/ سفراء بالمعنى الحرفي لمندوبي الأمة الدبلوماسيين، سيتركز عملهم حرفياً على السعي لإعادة اليهود المشتَّتين إلى صهيون، إلى: «مقر اسم الرب القدير، جبل صهيون».

أيُّ «رُسُل» ينطبق عليهم وصف إشعيا؟ لا ينطبق هذا الوصف في الحقيقة، إلا على سفراء الولايات المتحدة.

فسائر الأمم الأخرى، القديمة والجديدة ترسل سفراءها عن طريق البر، ما عدا الولايات المتحدة التي ترسل سفراءها عبر البحار، وحتى «حفيف الأجنحة» فهو إشارة بليغة إلى النسر الذي هو الشعار القومي للولايات المتحدة الأميركية، والذي يذّكر (وهذه ليست مصادفة) بدور قورش ملك فارس الذي يقول عنه إشعيا نفسه:

(إشعيا 46: 10، 11) : أنا الرب «من المشرق، أدعو الطير الكاسر، ومن البعيد من يحقق مقاصدي». ما لبث أن ظهر حقاً وقام حقيقةً بإعادة اليهود إلى القدس، المرة الأولى[1].

نقلة حاسمة في تطور المفهوم التوراتي لتكون المجتمع الأميركي في العالم الجديد وغايته الرسالية، يتلخص بما يأتي:

- تزكية كل ما مرّ من ممارسات إجرامية: تدمير وقتل ومجازر وإبادة، باسم الرب -

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 83، 84.

يهوه، بديلاً للمفهوم الإلهي في العهد الجديد، الداعي إلى التسامح والمحبة.

- جبّ كل ما مضى من ادعاءات حول ما سمي بـ «الحروب الصليبية» التي هدفت حسب مدبّريها والمحرّضين عليها، ودعوات البابوية إلى استرداد قبر السيد المسيح، ورُفع بديلاً عنها استرداد أرض صهيون.
- تأكيد، أيّده السياق السائد آنذاك، لدى الرأي العام السياسي والمجتمعي على أن ما هو آتٍ، هو النهج الاستباحي لكل ما يناقض المفهوم الإعادي والذي يسعى إلى «إعادة بناء الهيكل» اليهودي المزعوم في فلسطين.
- أي دعوة، مناقضة لمفهوم التوراة، في التعاطي مع «الأغيار» أو «الغوييم» لن تلقى القبول، مهما تفاوتت ملامستها للموقف الجدي...
- ويعني ذلك، أن مسيرة الاستيلاء على أراضي الغير واستباحة من عليها من آدميين وإبادتهم أو- بالحد الأدنى - استرقاق بعضهم كالزنوج الأفارقة، ستبقى الهدف المرسوم في مقبل الأيام، وهو ما أدى إلى مقتل الرئيس الأميركي ابراهام لنكولن بعد انتهاء الحرب الأهلية بأيام.
- لم ينل الزنوج المحظوظون قياساً للهنود الحمر - حتى بعد التحرير - في واقع الأمر، أكثر من معادلة تقول بأن الزنجي يعادل ثلاثة أخماس من الرجل الأبيض.

هكذا توصل مستوطنو أميركا إلى التمتع - براحة البال - بنوع من الذهان الهذائي (Paramoiac) أدى بهم إلى تأليه الذات وإعطاء أنفسهم حق تقرير الحياة والموت لكل من عداهم... واعترتهم سيكولوجيا استعلائية أعطت مرضاها سيف «الجلاد المقدس».

ها هو أوليفر هولمز وهو من أشهر أطباء عصره يلاحظ في عام 1855، أن إبادة الهنود، هي الحل الضروري للحيلولة دون تلوث العرق الأبيض وأن اصطياهم اصطياد الوحوش في الغابات مهمة أخلاقية لازمة، لكي يبقى الإنسان، فعلاً على صورة الله[1]. المجازر، والإبادة اذن لتحسين «صورة الله» التي لا يشوهها إلا وجود الهنود الحمر والعبيد السود!!.

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، 58 - 61

قبل هذا الطبيب الخائن لقسم «أبقراط» كان سيناتورٌ قد سبقه فاعتمد على عصا هارون بدل عصا موسى في يقينه الإفتخاري بقدر أميركا حيث قال:

«إن قدر أميركا الأبدي، هو الغزو والتوسع. إنها مثل عصا هارون التي صارت أفعى وابتلعت كل الحبال. هكذا ستغزو أميركا الأراضي وتضمها إليها، أرضاً بعد أرض. ذلك هو قَدَرها المتجلّي. أعطها الوقت، وستجدها تبتلع في كل بضع سنوات، مفازات بوسع معظم ممالك أوروبا. ذلك هو معدل توسّعها»[1].

سيناتور هارت بنتون في خطاب أمام مجلس الشيوخ 1846

يعلق تشارلز داروين صاحب «أصل الانواع» على الواقع الاستئصالي، الذي رافق توسع أوروبيي أميركا الشمالية، بانطباعاته، في رحلته، الأسطورية على متن السفينة بيغل (Beagle) إلى كثير من بقاع أميركا وعدد من الجزر و«المجاهل» التي سبقته إليها سفن الغزاة، فيكتب في مذكرات رحلته ملاحظة لا تقل «أهمية» عن نظريته في الانتخاب الطبيعي فيقول: «حيثما خطا الأوروبيون، مشى الموت في ركابهم إلى أهل البلاد» التي يجتاحونها[2].

درب الجلجلة الطويل، الإبادي لسكان أميركا الأصليين و«الإعادي»، الباحث بلا كلل، عن مختلف السبل لإنجاز «مملكة الله» على أرض أميركا الشمالية، والانطلاق من ثمَّ إلى «الوطن الأصلي» للشعب المشتت، أظهر الشعب الأميركي، أمام نفسه بصورة (البطل).

ففي أميركا القرن التاسع عشر، تمت ترجمة عبقرية هذا البطل إلى أسطورة القدر الواضح والإمبريالية، التي سوغت استغلال الناس غير البيض، الذين عُدّوا أدنى.

تمثل هذا الموقف الأنغلو - سكسوني في التسويغ العنصري القائل إن «الله لم يكن يحضّر الشعوب التيوتونية الناطقة بالإنكليزية لمدة ألف سنة من دون جدوى... لقد جعلنا السادة المنظمين للعالم... من أجل أن نقود تجديده»[3].

---

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 105

(2) المصدر السابق، ص 22.

(3) الأنماط الثقافية للعنف، عالم المعرفة، مصدر سابق، ص102.

الفصل الرابع

الداروينية الاجتماعية
حلقة الوصل بين قرنين



أربعة قرون قضاها الغزاة الأنكلوسكسون، منذ أن وطأت قدما الإنسان الأبيض، أرض أميركا، حتى أواخر القرن التاسع عشر والخوض في دماء الهنود الحمر يستمدون حيويتهم من آيات «الحق الإلهي» و«القدر المتجلي»... يغذي أوار النار المستعرة في نفوس «المستعبرين» نفحات «الإعجاز» التوراتية.

لكن في العقود الثلاثة الأخيرة، من القرن التاسع عشر، أتى العالم الانكليزي تشارلز داروين، بما يصب الزيت على النار في الفكر الانكلو سكسوني الاستعلائي المدمّر.

علاقة «الصراع والبقاء للأقوى» علاقة دائمة ورئيسة في العقل الأميركي وهي متأصلة في التراث الروماني ونظريات الاستعمار التي تشكل ميراث المجتمعات الأوروبية – الأميركية.

إلا أنها اشتدت وتجذرت في العقل الأميركي، بظهور «الداروينية البيولوجية» – أي نظرية داروين (Darwin) – في أصل الأحياء.

ويمكن القول: إن لفلاسفة الفكر الأميركي الدور الأكبر في بلورة هذه العلاقة التي تُعدّ الإنسان لدخول معترك ما أسموه بـ «الداروينية الاجتماعية».

لقد بدأ دخول الداروينية إلى أميركا حينما بعث داروين نفسه نسخة من كتابه: «أصل الانواع» إلى صديقه أسا غراي (Asa Gray) مدّرس الأحياء في جامعة هارفرد الذي كتب ما اعتبر الطريق للعديد من المقالات التي راحت تبجّل الأفكار الداروينية الجديدة.

ظهر عدد من المشايعين لأفكار التطور الداروينية وانتشر الحماس لفكرة «التطور وانتقاء الأصلح»، مما يرسي نظرية، في تبرير ممارسات وأساليب التفوق والربح والانتصار ضد الفرقاء المهزومين والخاسرين.

ولا أدل على التشبع بالفكر الدارويني من منح داروين عضوية الشرف في الجمعية

الأميركية للفلسفة عام 1869 قبل أن تمنحه جامعته التي كان يعمل بها - جامعة كمبردج - هذه الدرجة بعشر سنوات.

فحوى نظرية داروين في علم الأحياء أنه «لما كانت الحيوانات غير متساوية، وأن أفضلها هو أقواها وأقدرها على التكيف مع متطلبات البيئة، فكذلك أفراد الجنس البشري هم مختلفو القدرات، وأفضلهم هم أقدرهم على التكيف خلال عملية (الصراع من أجل البقاء)، ولذلك فإن المساواة فكرة خاطئة تكرّس التخلف والمرض في المجتمع، أما (حرية الصراع) فإنها تولّد الشجاعة والتدريب والذكاء والعمل»[1].

مفهوم الصراع من أجل البقاء، تأثر به عدد كبير من فلاسفة ومفكرين عملوا على ادخال هذا المفهوم في صلب نظريات الاقتصاد، ضمن ما سمي دائرة «الداروينية الاجتماعية» حيث حفلت الفترة الممتدة ما بين 1890و1915 بتبلور هذه الأفكار، وكـان من روادها أمثال: فرانسيس بوين، آرثر لاتام بري وفرانسيس وايلاند.

وخلاصة أفكارهم

«إن الإنسان مخلوق من الشهوات والرغبات وهو توجهه رغباته النفسية وقوى الصراع إذا كان حراً عادلاً. من خلال معاناته النفسية من أجل الثروة، يحوّل هذه المعاناة إلى أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس، ولكن قدرته هذه، قدرة حساسة تحتاج إلى إطلاق حريتها في العمل في ظروف عادية لا تعيقها تدخلات الحكومات»[2].

على أن هذه المفاهيم مدت أصابعها إلى مختلف شؤون الأخلاق ومظاهر الحياة الاجتماعية على أرضية البقاء للأقوى.

فجورج إيغلستون يرى أن التقدم رهن بإطلاق حريات العمل. وخلال هذه الحرية يطور الرجال الأقوياء طاقاتهم ويبلورونها في صناعات مثيرة، من خلال سحق العناصر الضعيفة وإلقاء العناصر غير المناسبة في النفايات البشرية ورفع العناصر المستحقة إلى منازل القوة والإزدهار والسياسة...

---

(1) صناعة الإرهاب. في البحث عن موطن العنف الحقيقي، تأليف د. عبد الغني عماد، دار النفائس، الطبعة الثانية 2005، من مقدمة الكتاب بقلم حذيفة اليماني ص 8.

(2) المصدر السابق، ص 9.

وفسّر ولتر باجهوت عملية الصراع تلك بأنها «قتل الأكثر قوة للأكثر ضعفاً بالقدر الممكن، وهي عملية قديمة قدم التاريخ»[1].

طبعاً هذه المفاهيم، ليست من نصوص الامبراطورية الرومانية بل هي مبادئ واضحة فاقعة بنزعتها الإفتراسية العابقة بنسمات (الحرية) التي يبعثها مشعل التمثال على مدخل نيويورك.

وحري أن يقال هنا: إن (البقاء للأقوى) مفتاح كل المجالات الأميركية السياسية والاقتصادية والعسكرية... مما يؤشر إلى أصل تمجيد القوة الذي يلاحظه أي مراقب للإنفعال الشعبوي الأميركي حتى أثناء المباريات الرياضية، والذي عمّم على مختلف الشعوب الأخرى من باب إقتداء الأضعف بالأقوى حسب مفهوم ابن خلدون.

ليس غريباً إذن، أن يجد الساسة في «الداروينية الاجتماعية» سنداً لسياساتهم الاستعمارية، اعتماداً على (معطيات العلم) المضافة إلى نكهة النصوص التوراتية، ومن هؤلاء في هذه الفترة المذكورة:

هنري كابوت لودج، جون هاي، السيناتور ألبرت ب. بفريج الذي قال: «إن الإله لم يقم بإعداد الشعوب الناطقة بالإنكليزية آلاف السنين عبثاً، أو للإرادة الكسولة. لا! إنما جعلنا سادة لتنظيم العالم ولإقامة النظام في كل مكان تحكمه الفوضى. لقد جعلنا نتكيف ونتطور في شكل دول حتى ندير الحكومات بين المتوحشين والشعوب الخَرِفة العجوز»[2].

وقال الجنرال هومر لي: «إن العنف الذي صاحب تطور الأمم واضح وجليّ ولا نعتذر بسببه لأن إخفاءه رفض للحقيقة، وتمجيده تقرير للواقع وليس هناك في الحياة ما هو غير عنيف إلا المُثُل الخيالية، فكلما زدنا أفراد الجماعة ونشاطها، زدنا نسبة عنفهم».

ومن فلاسفة الداروينية الذين انطلقوا منها بقناعة راسخة، واتخذوها مبرراً لاستعمار الشعوب الأخرى «جون فسك» الذي كتب يقول:

---

(1) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص9.

(2) المصدر السابق، ص 12 – 13

«إن العنصر الأنكلو-سكسوني هو أصلح الأجناس البشرية، وإنه في المستقبل، سوف ينتشر هو ولغته وثقافته في أربعة أخماس الكرة الأرضية وسوف يُحيل إفريقيا إلى بلد متقدم مليء بالمدن الحديثة والمزارع ومظاهر التكنولوجيا». وقد كرر آراءه هذه في عدة مؤلفات.

ومن أبرز سياسيي هذه الفترة الداروينيين

الرئيس ثيودور روزفلت

قبل تسلّمه مركز الرئاسة، كان ثيودور روزفلت السكرتير المساعد للبحرية الأميركية وقد عايش المرحلة الانتقالية ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين.

وقد شهد التحولات الكبرى في سيطرة الولايات المتحدة على أميركا اللاتينية، بعد أن هزمت أسبانيا، وأخذت واشنطن مستعمراتها، وانتهت كوبا في الحظيرة الأميركية صاغرة.

هكذا شهدت الولايات المتحدة - بداية القرن العشرين - صياغة ايديولوجيات تعلّل نزعة الاستيلاء الاستعماري والتوسع الجغرافي والعدوان بشكل عام، والداروينية الاجتماعية أبرزها.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الماركسية في أوروبا على «أصل الأنواع» و«البقاء للأصلح» والأقوى «الداروينية» في تفسير مادي للتاريخ، جوهره صراع الطبقات والدعوة إلى عمال العالم ليتحدوا ضد القوى الرأسمالية المسيطرة، كانت السمة الفلسفية الغالبة في الولايات المتحدة هي التبرير لسيطرة الولايات المتحدة على شعوب الأرض في القارات الاخرى...

وقد لعبت تعاليم الأميرال ماهان «الداروينية» الخاصة «بالقوة البحرية» دوراً هاماً في تعزيز نزعة التوسع الاستعماري: فانطلاقاً من الفرضية العنصرية «القدر المحتوم» رأى أن قدر الولايات المتحدة، هو زعامة العالم والهيمنة عليه لأن الشعوب غير الراقية، من حيث العرق، لا توجد لديها تقاليد اقتصادية وسياسية ولا يحق لها امتلاك الأراضي، فالعنصر الأنكلو- سكسوني هو الأرقى ومن ثم يكتسب حقاً طبيعياً للإستحواذ على أية منطقة.

وبالاشتراك مع ثيودور روزفلت أعطى ماهان تفسيراً جديداً لمذهب مونرو حيث حوّله

إلى أداة لتبرير تدخل الولايات المتحدة ليس فقط في أميركا اللاتينية بل وخارج حدود القارة الأميركية.

ويؤكد البعض أن بروكس آدمز وثيودور روزفلت والسيناتور لودج، كانوا «الفرسان الثلاثة» في عالم الحرب المتواصلة نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح ألفريد تاير ماهان الفارس الرابع في عام 1897. ومن يومها ظهر التعليل النظري النهائي لتحول مذهب «الأبواب المفتوحة» إلى مذهب للتوسع الأميركي خارج حدود القسم الغربي من الكرة الأرضية. وهو ما سيعكس نفسه على توجهات ثيودور روزفلت أثناء رئاسته للجمهورية[1].

لقد كان روزفلت على قناعة تامة على حد قوله أنه: « في هذا العالم، إن الأمة التي تدرب نفسها على حياة لا تتسم بالطابع الحربي، هي أمة محكوم عليها بالزوال، قبل الأمم التي لم تفقد مزايا الرجولة والمغامرة»[2].

هذه النفس الداروينية، المشبعة بنوازع القوة، المعادِلة عند روزفلت للرجولة، تتجلى بمثال فاقع لا يقبل التأويل:

بعد مذبحة ساند كريك التي ذهب ضحيتها أكثر من 800 (هندي أحمر) عُزّل، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1864 اضطر الكونغرس إلى إجراء تحقيق في الفظاعات التي ارتكبها الجنود وقائدهم شفنغتون (John Chivington)، الذي كان شعاره الشهير هو: «اقتلوا الهنود، واسلخوا جلودهم. لا تتركوا صغيراً ولا كبيراً... القمل لا يفقس إلا من بيوض القمل».

غير أن هذا القائد، يعتبر اليوم من أعظم أبطال التاريخ الأميركي، وهناك الآن، أكثر من مدينة وموقع تاريخي تخليداً لذكراه. ومع أن الحكومة كانت قد أعلمت الكولونيل شيفينغتون بأن القرية مسالمة، وأن معظم رجالها خرجوا لصيد الجواميس إلا أنه قال: «حسناً إنني متشوق للخوض في الدم».

وقد تحقق له ما يصبو إليه...

فإلامَ كان يصبو ثيودور روزفلت؟

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (10) تاريخ 07/ 07/ 2003 ص 30.

(2) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص13.

هذه المجزرة - ساند كريك - بكل فظاعاتها وبشاعتها التي تعرّض لها هنود الشايين، أنهت لجنة تحقيق الكونغرس، تحقيقاتها بها، باستهجان المجزرة وعدم معاقبة أحد.

أما الرئيس ثيودور روزفلت فإنه تسامى بهذه البطولات فوصفها بقوله: «إن مذبحة ساند كريك، كانت عملاً أخلاقياً ومفيداً... فإبادة الأعراق المنحطّة حتمية، ضرورية، ولا بد منها»[1].

ما الفرق في النظرة للأعراق، ما دام القائد النازي، هملر، قد شبّه ما جرى في معسكرات الإبادة النازية بأنه «تنظيف قمل»؟!.

على كلٍ، تمجيد القوة واعتبارها حكراً على الشعب الأميركي دون غيره لم تكن شأناً يتعلق بالداخل الأميركي وتبرير «إحلال شعب مكان شعب آخر» وإبادة ما يقارب الأربعمئة شعب وأمة من الهنود الحمر - السكان الاصليين - للقارة الأميركية فقط، بل كان في الوقت نفسه، تبريراً لاستعمار الشعوب الأخرى بنظر الرئيس روزفلت ودافعاً لاستكمال ما كان قد بدأه من سبقوه في الوصول إلى الفيليبين واليابان بعد ضم جزر هاواي في المحيط الهادئ ونصّبوا أنفسهم - كأميركيين بيض - أوصياء على الصين بعد هزيمتها أمام اليابان عام 1895، كي يتصدوا لتهافت الدول الأوروبية على تقاسم مناطق النفوذ فيها بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

فبعدما تحول البحر الكاريبي، عملياً، إلى بحيرة أميركية بعد طرد أسبانيا من مستعمراتها، «ظهرت الحاجة الملحّة لشق قناة في أميركا الوسطى، تؤمن الاتصال البحري بين شواطئ أميركا على الأطلسي وأراضيها في المحيط الهادئ، دون الحاجة إلى الدوران حول قارة أميركا الجنوبية كلها. ثم إن هذه القناة كانت توفر على الولايات المتحدة تكوين أسطولين كبيرين مستقلين: أحدهما في الهادئ والآخر في الأطلسي، وكان أكثر الساسة الأميركيين اقتناعاً بهذه الفكرة وبضرورة تنفيذها السكرتير المساعد للبحرية الأميركية ثيودور روزفلت»[2] والذي أصبح فيما بعد رئيس الدولة سنة 1901.

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 79.

(2) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق، ص 109.

وفي سنة 1902، صوّت الكونغرس الأميركي على شق هذه القناة التي من المفروض أن تمر في أراضي بنما التابعة لدولة كولومبيا.

في سنة 1903 وقعت بين حكومتي الولايات المتحدة وكولومبيا معاهدة، اعتبرها مجلس الشيوخ الكولومبي مجحفة بحق بلاده فرفض الموافقة على الشروط المطروحة.

كان رد الفعل الأميركي سريعاً وعنيفاً. إذ قامت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1903 بتحريض من الولايات المتحدة الأميركية، ثورة إنفصالية في أراضي بنما سرعان ما تبنتها وأيدتها حكومة الولايات المتحدة، مما أدى إلى ظهور «جمهورية بنما» - برعاية الرئيس ثيودور روزفلت -وسرعان ما وافقت «جمهورية القناة» هذه على المعاهدة مع إعطاء الولايات المتحدة حق السيادة والتدخل في الأراضي المستأجرة على جانبي القناة[1]. (هكذا علّم جحا - العربي - دق المسامير في أجسام الدول، لبلاد العم سام، دون أن يملك جحا ولا «عربانه» ذلك الحق ولا «حق» الدفاع ضد تلك المسامير).

وقد أصبحت تلك القناة صالحة للملاحة في 15 آب/ أغسطس عام 1914 ربما «صناعة خلق الدول» هذه كانت تراود أفكار الرئيس روزفلت منذ أن قدّم له وليم بلاكستون عام 1903 مذكرته التي كان قد قدّمها سابقاً للرئيس الأميركي السابق هِرسُن عام 1891 حيث يطلب فيها «إعادة فلسطين إلى اليهود» مثلما نَظر مؤتمر برلين (1878) بإعطاء بلغاريا للبلغار وصربيا للصرب وقبرص لبريطانيا العظمى[2].

رئاسة ثيودور روزفلت كانت مثلثة التوجهات الاستعلائية الممهورة بخاتم الاستعمار والتوسع: في الداخل الأميركي مباركة المجازر ضد الهنود الحمر، وفي الخارج العمل بكدّ على تكريس السيطرة الأميركية الاستعمارية حيث أمكن. والثالث: «إعادي» مشبع بروح الصهيونية المسيحية الداعية إلى زرع الصهاينة في أرض فلسطين، والتي أصبحت - آنذاك- فكرة ملحّة ضاغطة، بتصاعد، على الإدارة الأميركية ومرشّحة للتزايد.

---

(1) محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث، مصدر سابق، ص 110.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 98 - 101.

الرئيس وودرو ويلسون

كان عهد الرؤساء الجمهوريين: وليام ماكنلي من 1897 حتى 1901 وثيودور روزفلت من 1901 حتى 1909، ووليام تافت من 1909 حتى 1913، تمهيداً لعهد الرئيس وودرو ويلسون على وجه التحديد، الذي يعتبر عهد تأسيس العلاقات الأميركية - الصهيونية لجهة الإنكار الأميركي الصريح لحق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال الإقرار الأميركي بوعد بلفور.

فرغم أن الحكومة البريطانية هي التي أصدرته، غير أن صياغته أعدتها بشكل أساسي شخصيات صهيونية في الحكومة الأميركية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

وإضفاء الشرعية على الإنتداب البريطاني في فلسطين: والمصادقة من قبل الكونغرس الأميركي عام 1922 على الاستيطان الصهيوني في فلسطين، تعود بحيثياتها إلى البنية الفكرية/ الإيمانية التي طبعت شخصية الرئيس الأميركي بطابعها.

ينطلق البحث في جذور الحس الإيماني الذي أُثر عن ويلسون كونه ابن كاهن للكنيسة المشيخية، حيث أصبح أبوه فيما بعد أستاذ مادة اللاهوت الرعوي في الحوزة المشيخية.

سمة أخرى أسهمت في تشكيل حياة وودروويلسون، وهي ذكرياته عن الحرب الأهلية. فوالده مع ولادته في الشمال اتبع الفرع الجنوبي من الكنيسة المشيخية حين انقسمت عام (1861) - أي مع إبقاء العبودية - وعمل قسيساً في الجيش الاتحادي، كذلك وودرو ويلسون مع أن حياته العملية بعد عام (1883) تمت على نحو شبه كامل في الشمال، فإن شخصيته الأخلاقية والسياسية الأساسية بقيت جنوبية[1].

هكذا كان ويلسون شديد الإخلاص للدين - حسب فهمه له - حيث كان يقرأ (الكتاب) يومياً...

على أن علاقة ويلسون مع الصهيونية توثقت بعد موافقة رئيس المنظمة الصهيونية: لويس بْرنْديس عام (1912) على الدعاية لانتخاب وودرو ويلسون للرئاسة الأميركية.

وانطلاقاً من قناعاته (الكتابية) وعلاقاته التي توطدت بالصهاينة، فقد أثارت «محنة

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 113.

اليهود» فيه مشاعر العطف عليهم. وكما ذكر بيتر غروز في كتابه (إسرائيل في فكر أميركا) فقد كان هناك تعاطف تقليدي وثيق مع حلم صهيون عند البروتستانت. ويروى عن ويلسون قوله: «تصوروا ما ستقولون عني أنا ابن القس، عندما أساعد في إعادة فلسطين لليهود»[1].

يمكن القول: إن الصهيونية عندما نجحت في اجتذاب براندايز إليها اصطادت عصفورين بحجر واحد: حظيت بواحد من أبرز اليهود في أميركا، بل بواحد من أبرز الرجال في الحياة الأميركية وبصديق مقرّب لمن أصبح رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد: وودرو ويلسون[2].

كما صار لتيودور هرتزل فجأة، صديق في البيت الأبيض هو الرئيس ويلسون نفسه.

وعندما اختار ويلسون براندايز عضواً في المحكمة العليا عام 1916، وجد نفسه ملتزماً بالتعاطف مع أهواء صديقه وميوله. وكانت الصهيونية - في الظاهر - تلائم نظرية ويلسون القائمة على تأييد حق كل شعب من شعوب العالم في تقرير مصيره»[3].

وهذا طبعاً لا يشمل حسب مبادئ ويلسون غير شعوب - الرجل الأبيض - وهو ما يعني استبعاد الشعب الفلسطيني من هذا البند.

ولفك الشيفرة المتبادلة بين ويلسون وبراندايز ومدى الرابط المتين والهادف بينهما، يكفي سماع خطاب براندايز عام 1915 يقول: «... وقد اتّضح لي على نحو تدريجي، أن علينا لنكون أميركيين جيدين، أن نكون يهوداً أفضل ولنصبح يهوداً أفضل، يتحتم علينا أن نصبح صهاينة»[4].

يضاف إلى تأثير براندايز رئيس المحكمة العليا الصهيوني صهيونيان آخران لا يقلان عنه قدرة وقدراً لدى الرئيس الأميركي هما: ستيفن وايز ودوهاس.

---

(1) اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية، إدوارد تيفنن، تُرجم بإشراف: د. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1990. ص 17.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص117.

(3) اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية، مصدر سابق، ص 16 و17

(4) المصدر السابق، ص 128

ولتكتمل جوقة الصهاينة في الكورس المحيط بالرئيس، قدمت رسالة وليم بلاكستون إلى الرئيس - عبر ستيفن وايز - وفيها وصف يقول: إن إقدام الرئيس على العمل لإنجاز أهداف اليهود (الصهاينة) شبيه بالعمل «الذي أقدم عليه قورش ملك فارس...» وتأثر ويلسون بمذكرة بلاكستون ساعد على تأييد وإخراج وعد بلفور إلى الوجود[1].

على أن صهيونياً متمرساً آخر، هو إمانويل نيومَن كان من أبرز المؤمنين بقدرة استنباط أفكار في «الضمير المسيحي» وصولاً إلى تجنيد أصحابه في السعي لخدمة القضية الصهيونية.

وزادت يقينيته بالاستفادة من مواقف الرئيس بعدما اطلع من لويس بْرنْديس وستيفن وايز على الأهمية الحاسمة للإيمان المسيحي في قرار وودرو ويلسون الذي قضى بتبني وعد بلفور، ولاسيما وأن وايز كان يحب رواية قصة قيامه بتذكير ويلسون بحقيقة أن الإمبراطور قورش «بغض النظر عن صفاته الأخرى، أصبح منقوشاً في صفحات الكتاب، بصفته الملك الفارسي الذي مكّن اليهود المنفيين في بلاده من العودة إلى القدس، وإعادة بناء الوطن والهيكل». حيث بادر ويلسون إلى مناجاة نفسه بصوت مرتفع قائلاً: «يا له من حلم جميل! هل أكون أنا الخارج من بيت القسيس، قادراً على المساهمة في إعادة الأرض المقدسة إلى اصحابها؟!»[2].

يتبادر إلى الذهن هنا تساؤل جوهري، أصبحت خلفية الإجابة عليه، مما سبق جاهزة:

حسب مبادئ ويلسون الأربعة عشر، ومنها حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وتقرير المصير لشعوب الامبراطورية العثمانية (والبلاد العربية جزء منها وفلسطين بالتأكيد).

حظ العرب - بعد كل تضحياتهم - كان تقسيم بلادهم، ورهن فلسطين بيد الاستعمار الإنكليزي، في سياق تحضيرها هدية (ممّن لا يملك لمن لا يستحق).

ويبرز إلى الذهن موقف الأمير فيصل الأول - ألعوبة لورنس- هائماً على وجهه في مياه البحر الأبيض المتوسط على ظهر الباخرة يبحث عمّن يستقبله في مؤتمر الصلح في فرساي،

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص117.

(2) المصدر السابق. ص 138.

ليطالب بوعود «الحلفاء» بعدما بُذلت دماء الثوار العرب على مذبح «الثورة المغدورة» وعاد خائباً دون أن يدري بأن الحرية وقف على شعوب الرجل الأبيض في ظل عباءة الاستعمار الجديد.

ومع ذلك وقبل انتهاء ولاية ويلسون، تبرأ مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، من حزمة المعاهدات التي عاد بها ويلسون من فرساي، وكانت تتألف من المعاهدات المتعددة الأطراف التي فرضت شروط السلام على القوى المهزومة، ورسمت الحدود الجديدة لأوروبا والاتفاقية التي كانت الولايات المتحدة ستنضم بموجبها إلى العصبة.

وتم تصديق هذا الحكم الصادر عن مجلس الشيوخ بعد انتخاب الجمهوري ورن هاردنغ لرئاسة الجمهورية (1920) خلفاً لويلسون[1]...

ما يفترض علمه هنا هو أن الولايات المتحدة برفضها الانضمام إلى عصبة الأمم والتي كانت اقتراحاً أميركياً بالأصل، غايتها التفلت من أي قوانين أو ضوابط دولية تؤثر في ما سيبدر منها مستقبلاً على المستوى الدولي.

هكذا انتهى عهد ويلسون، بتركة ثقيلة على صدر العرب: بلادهم مقسمة حسب اتفاقية سايكس -بيكو، وممهورة، دولياً، بصك الإنتداب، من عصبة الأمم التي تبرأت منها حكومة واشنطن، وتم الإقرار - حسب وعد بلفور - «بأحقية العودة اليهودية إلى فلسطين» وطرد شعبها... وهو ما زالت نتائجه مستمرة بتصاعد حتى الآن. ودفع العرب الغُرم وحُرموا الغنم.

ما بعد وعد بلفور

ما يصح قوله أن عهد «الولسنية» اعتبر ممراً بين تثبيت (البُعد التوراتي) في صميم وجدان الشعب الأميركي، وتحصينه بمؤسسات دولة قوية توصلت للعب الدور الأول على المسرح الأممي من جهة، والانتقال بهذا البعد، عبر الصهيونيتين: المسيحية واليهودية عبر وعد بلفور، لإنجاز المهمة الثانية من (العهد القديم) وتجديده بزرع الصهاينة في فلسطين.

وما بدا لافتاً، على امتداد الوجود الأوروبي في أرض العالم الجديد، تسرب الفهم

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 135.

التوراتي إلى أطروحات البروتستانت ضمن «أمور ثلاثة: الأول: هو أن اليهود هم شعب الله المختار، وأنهم يكوّنون بذلك الأمة المفضّلة على كل الأمم. والثاني: هو أن ثمة ميثاقاً إلهياً يربط اليهود بالأرض المقدسة في فلسطين، وأن هذا الميثاق الذي أعطاه الله لإبراهيم (عليه السلام)، هو ميثاق سرمدي حتى قيام الساعة. أما الثالث: فهو ربط الإيمان المسيحي بعودة السيد المسيح، بقيام دولة صهيون، أي بإعادة تجميع اليهود في فلسطين، حتى يظهر المسيح فيهم»[1].

وذلك رهن بالمعركة الفاصلة الطاحنة في هرمجدّون.

هذه النزعة الرابطة بالتلازم بين وصول الانكلو سكسون إلى «كنعان الجديدة» وإعادة اليهود -الصهاينة إلى «كنعان القديمة - فلسطين» جرّدت المجتمع الأميركي من «التعاطف» مع غيره من الشعوب الأخرى.

ويعلّل «هاري شوفيلد» فقر المجتمع الأميركي من القيم الإنسانية، بالقول:

« إن هذا الفقر ينسجم مع التطور التاريخي للولايات المتحدة الأميركية. ففي أيام التوسع نحو غرب القارة الأميركية لم يكن هناك ما يلائم الإحتكام إلى القيم المثالية الأخلاقية مثل:«لا تقتل»! ذلك أن الواقع الذي برز آنذاك هو إما أن يكون الأميركي قاتلاً أو مقتولاً، ولذلك أصبحت «القيم الصائبة» هي قتل الهنود الحمر وفي هذه الحالة يكون القاتل أفضل من المقتول»[2].

ومع الاستدراك أن الأميركي الأبيض لم يكن مقتولاً بل مرحّباً به حسب الكثير من الوقائع، وهو لم يكن إلا «قاتلاً أو قاتلاً» فإن النَفَس الذي رافقه بعد سيطرته على كل القارة الأميركية هو ذاته مستكملاً بصيغة أخرى تولت الصهيونية - المسيحية أمر تنفيذه باندفاع وتعاون مع الصهيونية - اليهودية، معاً على الخط الواصل ما بين وعد بلفور وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين وحتى الآن.

وهنا، ترد في الذهن مرحلة:

---

(1) محمد السماك: الأصولية الإنجيلية أو الأصولية المسيحية والموقف الأميركي، مركز دراسات العالم الإسلامي، القاهرة، 1991 ص 36.

(2) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 23.

ما بعد ويلسون

فقد انتخب الجمهوري ورن هاردنغ لرئاسة الجمهورية عام 1920.

ومع وجود صيغة نمطية تقول: إن الرؤساء الجمهوريين (1921 – 1933) درجوا على ممارسة سياسة (انعزالية) – تجاه المسرح الدولي – فإن هذا ليس إلا تصوراً خاطئاً.

قد يكون الوصف الأفضل للسياسة التي اتّبعها كل من هاردنغ وكولدج وهوفر (الرؤساء) هو القول: إنها سياسة (أممية أحادية الطرف)، قائمة على رفض المشاركة في العصبة (عصبة الأمم) أو في أي مسؤولية تنسيقية أخرى، جنباً إلى جنب مع دبلوماسية أحادية تكاد أن تكون عدوانية مصممة على أساس توفير الفرص الاقتصادية للولايات المتحدة في مختلف أرجاء العالم.

لقد شكلت المواقف الأميركية في تلك السنوات عبئاً ثقيلاً جداً على أعصاب الأوروبيين، والبريطانيين على نحو خاص.

فهي، مع عدم انضمامها إلى عصبة الأمم، وعقدها معاهدات سلام ثنائية مع القوى المهزومة في الحرب ظلت على موقفها القائل بأن واجب بريطانيا وفرنسا، وغيرهما مشاورتها في كل ما يتعلق بالسياسة الدولية عموماً وما يتعلق بها على وجه الخصوص.

ومع أن الرئيس ويلسون رفض مشاركة بريطانيا في الإنتداب على فلسطين، إلا أنه خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، تنامى لدى الرأي العام الشعبي والسياسي الأميركيين، عدم الثقة بدوافع بريطانيا في فلسطين. «ولعل الجاذبية الخاصة لقضية اليهود ومستقبلهم، كانت متمثلة في أنها تصميم الربّ الذي أراد إظهار التفوق الأخلاقي الأساسي للأميركيين على البريطانيين»[1].

هذه النزعة المتصهينة، الشاملة لمعظم الساسة الأميركيين عكست نفسها «على قرار الكونغرس المشترك المؤيد [لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين] فمرّ

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 136.

بالمجلسين: الكونغرس والشيوخ - كليهما - مروراً رائعاً وما لبث الرئيس هاردنغ أن وقّعه»[1].

وفي عشاء أقيم في واشنطن، في فندق مي فلَوَرْ (May Flower) في 17/ 01/ 1932 برئاسة نائب رئيس الولايات المتحدة لتأليف لجنة (فلسطين الأميركية) وبرنامجها: «تحقيق الأمل الألفي المعقود على إعادة توحيد الشعب اليهودي مع الأرض الموروثة منذ القدم وهو أمل يتناغم مع روح النبوءة الكتابية ظل على الدوام حاصلاً على تعاطف العالم المسيحي الليبرالي».

بارك وأرسل الرئيس الأميركي (هوفر)، رسالة تأييد لأصحاب هذا العشاء/ المؤتمر[2].

وتأسيس (لجنة فلسطين الأميركية) كان الهدف منه ضم أقوى السياسيين من الحزبين: الجمهوري والديموقراطي وتطويقهم بطوق من الشخصيات الأدبية والفكرية وكبار رجال الدين.

مع الالتفات إلى أن رجال الدين في الولايات المتحدة لهم تاريخ عريق في تغطية الحرب ضد السكان الأصليين. ومع انقسامهم بمسألة تحرير العبيد بين مؤيد ومعارض أثناء الحرب الأهلية الأميركية، إلا أنهم «بعدما انطلقت دعوة - الداروينية الاجتماعية - وجدت الكنيسة فيها مبرراً لهذه الخدمة (العسكرية) على الرغم من معارضتها لها من الناحية العقائدية. وكان من بين رجال الدين الأميركان الذين اعتنقوا الداروينية الاجتماعية، عدد غير قليل ممن ألقوا الغطاء الكنسي على ممارسات ليس للمسيحية فيها سبيل ولا موافقة»[3].

إذن، هذه الفترة، لم تكن أميركا في عزلة ولا اعتزال ولا من يحزنون.... بل سعي حثيث لإرساء ركائز الوجود الصهيوني في فلسطين ريثما تأتي اللحظة الحاسمة، والسير في خطط فردية - استفرادية بالدول الأخرى - حسبما تسنح الظروف.

---

(1) المصدر السابق ص 139.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 140 - 141.

(3) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 19.

الفصل الخامس

سباق محموم

عهد فرنكلين روزفلت

صحيح أن فرنكلين روزفلت عايش عهود أربعة رؤساء أميركيين، للجمهورية كانت كافية لبلورة تكونه السياسي والفكري، إلا أن بدايته كانت بالأساس تنم عن مستقبل مهم ينتظره، لاسيما بعدما غدا على رأس عصبة الديموقراطيين الولسنيين الشباب، وبُدىء النظر إليه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، على أنه مرشح لنيابة الرئيس.

غير أن روزفلت، ما لبث أن أصيب بالشلل أواخر صيف عام 1921.

لكنه، سعى حثيثاً لاستعادة قوته البدنية وإعادة بناء حياته الشخصية، فنجح بالعودة إلى الحياة العامة في عام 1928 حين وافق على الترشح لشغل منصب حاكم ولاية نيويورك.

«غير أن انتصاره الهزيل جداً في 1928، سرعان ما أعقبه فوز ساحق وكاسح في إعادة الانتخاب التي تمت عام 1930 وضمن اختياره مرشحاً ديموقراطياً للرئاسة في حزيران/ يونيو 1932، انتصاراً كاسحاً في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام»[1].

ما هو جدير بالذكر في هذه الفترة العصيبة التي سبقت وأعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية، أنها شهدت انتعاشاً وانتشاراً للداروينية الاجتماعية في قارتي أوروبا وأميركا، تغذيها انهيارات اقتصادية - اجتماعية ضاغطة فرضت أوضاعاً مستجدة من التكالب على «مد الأيادي الاستعمارية» وحل المشاكل الداخلية على حساب مصالح الشعوب الأخرى.

فقد ظهرت، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعلى أثر الهزيمة الأولى لألمانيا وحليفاتها، تطورات سياسية عبّرت عن «غبنٍ» لأطراف وغنمٍ لآخرين على المسرح الدولي.

ففي القارة الأوروبية، عادت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا تسير باتجاه تبرير حركة

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 164.

الاستعمار والتوسع إلى أن أفرزت حركات عنصرية متطرفة، من أمثال: النازية والفاشستية.

وفي الولايات المتحدة دخلت دراسة القوّة القائمة على أساس «الداروينية الاجتماعية» أي بطش القوي بالضعيف ميدان البحوث العلمية في الجامعات الأميركية، وصارت تدرّس فلسفة الداروينية الاجتماعية في العلوم السياسية والعلوم العسكرية وأصول التربية والقانون.

«وفي هذه الدراسات برز عالم السياسة الشهير «مارجنتوا» كرائد يفصّل في نظرية القوة ويرسي دعائمها. واشتهر من مدرسته فيما بعد: كل من «هنري كيسنجر» الذي بدأ حياته السياسية عام 1945 سكرتيراً لمجلة الشؤون الخارجية ثم استكملها في ظروف مقبلة.

كذلك برز مثله ومن المدرسة ذاتها «زبيغنيو بريجنسكي» الذي ظهر وما زال أحد مصادر نظرية القوة في أميركا»[1].

بالصعود المتدرج إلى قمة هاوية التناحر والتحضر للحرب العالمية الثانية، التي بدت معالمها واضحة في الأفق الملبّد بالعداوات والأحلاف بين الدول الاستعمارية المتكالبة على افتراس العالم وعمل كل طرف على الاستفراد بذلك الافتراس:

جاءت رئاسة فرنكلين روزفلت لتدخل اللعبة الدولية من بابها الواسع وعين واشنطن على ثلاثة عوائق معرقلة لتفردها: الاتحاد السوفياتي، وألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا وبريطانيا، والمستعمرات الملحقة بتلك الدول.

وهدف مُلحق ينتظر النتائج الأولية: مصير الصهاينة وفلسطين المنتدب عليها.

لا مِراء في هذه الأحوال من «المكيافلّيّة» سبيلاً إلى التصفية على حلقات...

بدا لروزفلت أن النازية والفاشستية تشعل روح الشباب في الألمان والطليان ولديهم من التعصب والاستعلاء ما يوازي نزعة «الاختيار الإلهي» السائدة في المفهوم الأميركي... واليابان «المنتفخة في الشرق الأقصى» تمد أفياء احتلالها على البلدان المتاخمة...

فكان التحالف الأقرب - المؤقت - مع امبراطوريتين هرِمتين هو الأسلم: فرنسا وبريطانيا، وللاتحاد السوفياتي تدبير آخر، مؤجل.

---

(1) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 13-14.

فرنكلين روزفلت، بإدارته المتخمة باليهود الصهاينة وبتربيته الدينية - التوراتية المأثورة عنه كان في «المكان الملائم» لتقاطع مصالح الولايات المتحدة مع أطماع الصهاينة المحيطين به.

ولا بأس هنا... من إيراد قصة رواها رئيس الوكالة اليهودية: ناحوم غولدمان عن فترة عطلة نهاية أحد الأسابيع حين قيام روزفلت بجلبه مع ستيفن وايز وصامويل زوزنمن إلى هايد بارك لمساعدته في صياغة بيان عن موضوع محدد. وعلى نحو مفاجئ، علّق روزفلت قائلاً: «تصوّر، كم من المال سيدفع غوبلز (Gobbles) مقابل صورة ضوئية لمثل هذا المشهد! صورة رئيس جمهورية الولايات المتحدة وهو يتلقى تعليماته من حكماء صهيون الثلاثة»[1].

وتتبّع علاقة روزفلت مع الصهاينة يبين أن نسبة التعيينات لليهود في الادارات العليا، قبل روزفلت كانت 3 % بالنسبة للأميركيين، إلا أنهم أصبحوا 15 % زمن روزفلت وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تأييد اليهود الأميركيين له بين سنوات 1932-1940-1944، وهو ما سيكون له كبير الأثر أثناء الحرب العالمية الثانية، على مزيد من ترسيخ الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والدعم السياسي والإعلامي لمصلحة الصهاينة، مما سيؤدي فيما بعد، إلى إعلان الكيان الصهيوني على يد خلفه.

ما يؤشر إلى كبير الآمال الصهيونية المعقودة على دور الرئيس فرنكلين روزفلت ما أجمع عليه قادة الصهاينة في أعقاب مؤتمر لندن في 17 ايار/ مايو (1939) حيث أخفق الصهاينة في ثني حكومة تشمبرلن الإنكليزية عن إصدار ما سمي الكتاب (الابيض) حول فلسطين والذي اعتبروه مشؤوماً تجاه أطماعهم ولا يلبي ما يرمون إليه. إذ وجدوا الرئيس الأميركي خير ملاذٍ لهم في هذه الظروف المستعصية على المستوى الدولي: فشهادة كل من ستيفن وايز وسُلُمن غولد مان (رئيس منظمة أميركا الصهيونية آنذاك) تبيِّن ذلك، ومنها:

«في ساعة الأسى هذه على خيانة حكومة تشمبرلن الدين والأمل اليهوديّين، لا يسعنا إلا أن نقول لكم: إننا مدركون لكل ما حاولتم أن تفعلوه لمصلحة قضيتنا في السنوات الأخيرة.

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 165 - 166

في مناسبات كثيرة كان تفهمكم وتدخلكم في لندن، هما اللذان أدّيا إلى إبعاد الكارثة...

لن ينسى يهود العالم، وخصوصاً يهود فلسطين، يا سيادة الرئيس كل ما فعلتموه أو سعيتم لتحقيقه من أجلنا سوف نتذكر وسنبقى مفعمين شكراً على الدوام»[1].

وفي الوليمة السنوية الثانية لـ(لجنة فلسطين الأميركية) التي تمت في فندق في فلَوَر بواشنطن في الخامس والعشرين من أيار/ مايو (1942) إحياء للذكرى السنوية العشرين لقيام مجلسي الشيوخ والنواب باتخاذ قرارهما المشترك المؤيد إقامة وطن قومي (للشعب اليهودي) في فلسطين، قُرِئت رسالة إطراء موجهة من الرئيس روزفلت، كما تم إلقاء الكثير من الخطب.

(وكان من أبرز ما ورد في خطاب حاييم وايزمن: الصراع اليوم هو بين [كتاب] كفاحي و(الموعظة على الجبل) (إنجيل متى 6:12)[2].

وفي ذلك إيحاء، بأن الصراع هو بين النازية وحلفائها وأميركا المتصهينة وحلفائها. وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه أصدرت (لجنة فلسطين الأميركية) بلاغها الخاص بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور وعد بلفور تحت عنوان: (الهدف المشترك للبشرية المتحضرة) مؤكداً «السياسة الأميركية التقليدية» المؤيدة لقيام وطن يهودي مذيلاً بتواقيع (68) عضواً في مجلس الشيوخ و(194) عضواً في الكونغرس.

وقد تم تقديم البلاغ إلى فرنكلين روزفلت. كما جرى توزيع عشرات الآلاف من النسخ بعد ذلك.

ما يستدعي الإلتفات إليه أيضاً أن القائد الصهيوني - المسيحي، راينهولد نيبور، الذي أسس (وحدة العمل الديموقراطي) بهدف حمل الرأي العام الشعبي والسياسي للتشديد على الإلتفات حول المطالب الصهيونية الهادفة لإقامة كيان استيطاني في فلسطين، قد أصبح ذا أثر بعيد في التأثير لدرجة أنه أصبح من المؤكد - آنذاك - أثناء الحرب العالمية الثانية، أن رئيس الولايات المتحدة كان شاعراً بوزن وحدة العمل الديموقراطي السياسي، كما أن عدداً

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 173.

(2) المصدر السابق، ص 181.

غير قليل من عائلته الرسمية كانوا يكنّون لها قدراً من الإحترام جعلهم يوقعون عرائضها عن قضايا متباينة، ويظهرون في برامجها «كما كانت السيدة روزفلت تفعل»[1].

مقطع من خطبة لنيبور يبيّن، بجلاء، ما يصبو إليه: «... فالهيمنة الأنغلوسكسونية - في حال الحاق الهزيمة بهتلر ودحر المحور - ستكون في وضع يمكنها من تخصيص فلسطين لليهود ومن إلغاء القيود الحالية المفروضة على الهجرة ومن تعويض العرب بطريقة أخرى»[2].

وحسبما نقل حاييم وايزمن عن اعتقاد روزفلت بأن العرب قابلون للشراء، يبيّن أن توارد الأفكار بين ما ذكره نيبور وما اعتقده الرئيس الأميركي لم يأتِ من فراغ.

في اجتماعٍ ضم الرئيس الأميركي والوفد الرسمي الصهيوني المؤلف من الحاخام سِلفر ووايز في التاسع من شهر آذار/ مارس (1944) قام سلفر ووايز، بإصدار بيان بعد الاجتماع، ومما قيل في البيان:

«خوّلَنا رئيس الجمهورية بأن نقول: إن الحكومة الأميركية لم يسبق لها البتّة أن وافقت على الكتاب الأبيض لعام (1939). ورئيس الجمهورية سعيد لأن أبواب فلسطين اليوم، مفتوحة أمام اللاجئين اليهود [كذا!] ولأن العدالة الكاملة سوف تكون لدى التوصل إلى اتخاذ القرارات المستقبلية من نصيب أولئك الذين يسعون إلى إقامة وطن قومي يهودي ما دامت حكومتنا وشعبنا الأميركي شديدي التعاطف معه، وهما اليوم كذلك، أكثر من أي وقت مضى، نظراً للمعاناة المأساوية التي يكابدها مئات الآلاف من اللاجئين اليهود المشردين»[3].

هذا الخط البياني المتصاعد في نهج الرئيس الأميركي المؤيد بكلّيته للحركة الصهيونية وأطماعها لا يخفف منه ومن وقعهِ ما أثر عن تذبذبه نحو العرب في بعض الأوقات التي سرعان ما كان يعود لتوضيحها ويبرئ ذمته أمام أصدقائه الصهاينة.

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 184.

(2) المصدر السابق، ص 187.

(3) المصدر السابق، ص 202.

بالتوازي مع هذا التأييد الجليّ، لأطماع الصهاينة، وبناء كيانهم في فلسطين، كانت نظرة روزفلت إلى المسرح الدولي في سياق رحى الحرب العالمية الدائرة، تنصبّ على أهمية المنطقة الأوروبية - الآسيوية في ضوء نظرية ماكيندر، وفي سياق خطط الحكم الأميركي المقبل للعالم. ومن المعروف أن ماكيندر أكد على أهمية المنطقة الأوروبية الآسيوية التي تطابقت في الأساس مع أراضي الاتحاد السوفياتي من أجل الهيمنة العالمية، وأطلق عليها وصف المنطقة المحورية للسياسة والتاريخ العالميين، غير أن، النزعة التوسعية الأميركية اصطدمت - آنذاك - بمقاومة جيو سياسية من قبل الاتحاد السوفياتي[1].

على أن «قيود» الاتحاد السوفياتي ضد اتساع «مبدأ مونرو» أثناء الحرب العالمية لم تمنع الولايات المتحدة، المشبعة بالداروينية الاجتماعية الداعمة لذلك المبدأ من تمهيد السبل في الشرق الأقصى، لإرسائه، ولاسيما وأن ما تعطيه الحرب، من إمكانيات الإجبار والإكراه لا تعطيه أيام السلم.

لكن ذلك لا يأتي صاعقة في سماء صافية ما لم يكن له تمهيد هادئ يسبق اللحظة الحاسمة، فكانت اليابان - حليفة المانيا وإيطاليا - محط أنظار الإدارة الأميركية، التي عملت بجهد «لشيطنتها» وإضفاء نزعة استهزائية نحو اليابانيين.

في «كاتالوغ» الأجناس البشرية، حسب «نظرة التألّه الأميركي»: الهندي الأحمر للإبادة، والزنجي الأسود للإستعباد والعربي الأسمر «للشراء» والتهجير والاستعمار، والأصفر للاخضاع والاستعمار.

مع مسيرة الإبادة والاستعباد، في مرحلة التكوين الأميركي، كانت خطة زرع الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، ونهب ثروات العرب، تسير الأساطيل الأميركية باتجاه المحيط الهادئ في الشرق. بعدما سبقتها عملية «تأهيل» نفسي لذلك: ففي أربعينيات القرن العشرين دخلت اليابان أطلس المجاهل، وانضم اليابانيون إلى قائمة الشعوب المتوحشة، بالمنظار الأميركي، وسرعان ما صنّفت دائرة الأنتروبولوجيا في مؤسسة سميشونيان الثقافية، اليابانيين، مع الأعراق المنحطة:

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (10) مصدر سابق، ص 30.

في رسالة وزعتها على المسؤولين الأميركيين أكــــدت فيها «أن جمجمة الياباني متخلفة عن جمجمتنا (الأنكلو- سكسونية) أكثر من ألفي سنة».

بينما قال العسكريون «إن اليابانيين ليس فيهم طيارون مؤهلون قادرون على التصويب في اتجاه الهدف، لأن عيونهم مشوهة منحرفة».

وكانت حملة «التوحيش» كالعادة، رخصة للتحلّل من أي التزام أخلاقي أو إنساني أو قانوني تجاه الضحايا.

هذه النظرة، تعطي الفكرة المفهومة عن خلفية الممارسات المأثورة عن جنود الجيوش الأميركية في المحيط الهادئ.

كانت أعظم غنائم المحاربين هي هذه التذكارات التي يجمعها الجنود الأميركيون من جثث الضحايا، أو المحتضرين كما يروي جون وودر في كتابه عن ظاهرة العنصرية في حروب المحيط الهادئ: «حرب بلا رحمة».

من ذلك: الأسنان الذهبية، الآذان، العظام، فروات الرؤوس والجماجم وغير ذلك من تذكارات فيتيشية طالما اعتبرها علماء الاجتماع العرقي، دليلاً على العقلية البدائية التي تعبد الجماد وتتعلق به مرضياً وجنسياً.

وقد لاقت هذه «الدكاكير» ترحيباً كبيراً لدى الشعب الأميركي حتى إن مجلة لايف، نشرت في عام 1944 - في عهد الرئيس روزفلت - موضوعاً عن الحرب، مزيناً بصفحة كاملة لصورة صبية شقراء يفترّ ثغرها عن بسمة السعادة والفخار، وهي تقف إلى جانب جمجمة يابانية، أرسلها إليها خطيبها من الجبهة.

ويبدو أن عبادة الدكاكير طقس قديم، يعود على الأقل إلى عام 1814، عندما أشرف الرئيس جاكسون بنفسه على سلخ 800 من هنود الكريك واقترح أن ترسل قطع من تلك الجثث هدايا إلى السيدات الأرستقراطيات في تِنسي[1].

لا يخفف من هذه الظواهر طلب روزفلت من كتبة خطاباته أن يذكروا الرب فيها، ولا

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 80-81.

قيادته الأمة إلى الصلاة من أجل الجنود الذين قاموا بعملية الإنزال في دنكيرك في الحرب العالمية الثانية. فصلاته وذكره الرب، كان على أعتاب مذبحة الشعوب الأخرى(1).

إذن: يُعتبر عهد فرنكلين روزفلت قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية حاسماً كونه مهّد، وبجهد حثيث لما سيأتي في عهد خلفه المباشر على مسرحي: الشرق الأوسط والساحة الدولية ولاسيما في الشرق الأقصى. وقد مهد موته المفاجئ لمجيء الرئيس: هارِي ترومان.

هارِي ترومن

خلف ترومن روزفلت بعد وفاته المفاجئة كونه نائباً للرئيس وأصبح رئيساً برؤية تاريخية كوّنها مصدران: أحدهما لاهوتي والثاني فلسفي.

في الأول يقول:

«... كنت على الدوام مثابراً على قراءة الكتاب [المقدس]، لقد قرأته مرتين على الأقل قبل التحاقي بالمدرسة [!]... أحببت القصص الواردة فيه... إن قصص الكتاب بدت لي قصصاً عن أناس حقيقيين وقد شعرت بأنني كنت أعرف بعضهم، أفضل مما كنت أعرف أناساً فعليين أعرفهم...» (2).

كان ترومن بفعل ما ذكر على قناعة بالتوجيه الإلهي لحياته، ففي نهاية الأسبوع السادس لرئاسته (27-05-1945) روى عن فوزه في لعبة البوكر قائلاً:

«لسبب ما كنت محظوظاً إلى درجة كانت كافية كي لا أخسر أي مال. يبدو أن الحظ يقف في صفي، على الدوام في ألعاب المصادفة والسياسة... حتى إنني لا أستطيع فهم السبب، اللهمّ إلا إذا عزوتها إلى الرب، أعتقد أن الرب يرشدني»(3).

ولم تقتصر قناعات ترومن بدور العناية الإلهية في حياته الشخصية، بل كان على ثقة تامة بدورها في حياة أمته ووجودها، حيث عبّر:

---

(1) عن كارل كانون/ ناشونال جورنال، ترجمة وإعداد: هشام شهاب، صحيفة البلد اللبنانية، السنة الأولى، العدد (20)، 7 كانون الثاني/ يناير 2004، ص 14.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق ص 211. ،

(3) المصدر السابق نفسه ص 220.

«أدت العناية الإلهية دوراً كبيراً في تاريخنا. يراودني شعورٌ أن الربّ خلقنا وأوصلنا إلى وضعنا الحاضر من الجبروت والقوة لغاية عظيمة محددة.

لسنا مؤهلين لمعرفة ماهية تلك الغاية بوضوح كامل، غير أني أعتقد أن بوسعنا أن نكون موقنين بأمر واحد ألا وهو أن بلدنا مكلّف بأن يفعل كل ما يستطيع فعله، بالتعاون مع أممٍ أخرى، من أجل المساعدة على خلق السلام والحفاظ عليه في العالم. إنه مكلّف [طبعاً من الرب] بالدفاع عن القيم الروحية والميثاق الأخلاقي، إزاء قوى الشر الكبيرة التي تسعى إلى تدمير تلك القيم»[1].

مما يفسّر جملة مواقفه من الحركة الصهيونية فيما بعد، دون شك.

وفي المصدر الثاني:

يتحدث ترومن عن إدراكه للظرف التاريخي الذي «نواجه فيه أعظم العصور في التاريخ» ويذكر أنه سلخ وقتاً غيرَ قليل، في قراءة سِير عظماء العالم، بدءاً من موسى ويشوع وداوود... وبوذا والمسيح مروراً بسقراط وأفلاطون وصلاح الدين وسليمان القانوني وجنكيز خان وتيمور لنك ودزرائيلي وواشنطن وجفرسون... حتى سلفه المباشر فرنكلين روزفلت... هؤلاء بعض من ستين شخصية عالمية عبر التاريخ: بخيرها وشرّها إلا أنه مع ذلك لم يقرأ سيرة النبي محمد[2].

ما يجدر ذكره في هذا المجال نقطتان:

الأولى: تعود إلى الثامنة عشرة من عمر ترومن، عندما كتب دعاءً خاصاً به مع احدى الصلوات التي ظل حريصاً على حملها معه في محفظة جيبه وقراءتها مرة كل يوم... وكان - وهذا هو المراد- قد كتب على الوجه الآخر من صفحة الدعاء والصلاة ما يلي: «إن الدعاء الذي قلته على الوجه الآخر من هذه الصفحة [كتبته] أنا هاري إس. ترومَن منذ أيام المدرسة الثانوية: غاسل نوافذ ومنظف قوارير وماسح أرضيات في أحد مخازن الأدوية

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 216.

(2) المصدر السابق، ص 218.

في إندبندنس الواقعة في ولاية ميسوري وموقِّتاً مع فرقة سكك حديدية، وموظفاًفي جريدة ملأى بالأكاذيب ومدمِّرةٍ للشخصيات، وكاتب مصرف، ومزارعاً يسوق محراثاً خلف أربعة جياد وبغال، وموظف أخوية أتعلم السكوت المطلق في حال استحالة قول أي خيرٍ عن هذا الإنسان أو ذاك، وموظف في إدارة عامة آخذاً نقاط ضعف الرعية وعيوبها بالحسبان، ورئيساً للولايات المتحدة الأميركية»[1].

ومع أنه سجّل هذا في دفتر يومياته بعدما بلغ السادسة والستين من العمر، سارداً سيرة صعود نجمه في الحياة السياسية، ومتذكراً خلفيته الاجتماعية، إلا أنه، مع كل ما تقدم ذكره من قراءاته لعظماء التاريخ بقيت جذور طفولته تقض مضجعه، إنْ بتربيته اللاهوتية - التوراتية، أو العنصرية مما يقود إلى:

النقطة الثانية: عثر كتّاب السيرة، على الكثير من الملاحظات النمطية العنصرية في مراسلات ترومن الشخصية.

لعل أسوأها هو ما تم اقتطاعه من رسالة موجهة إلى زوجته بس (Bess) في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو (1911) يرِد فيها: «يقول العم ويل: إن الربّ صنع الرجل الأبيض من الغبار، والزنجي من الطين، ثم قذف الباقي إلى الأعلى فما لبث أن هبط بصفته صينياً.

إنه [الرب] يكره الصينين واليابانيين. وأنا أكرههم كذلك. أظن أن ذلك تحاملٌ عرقي غير أنني راسخ الإقتناع بأن الزنوج يجب أن يكونوا في أفريقيا، وأبناء العرق الصُّفر في آسيا، والبيض في أوروبا وأميركا»[2].

ومع أن هذه الحادثة يوردها البعض تخفيفاً عن كاهل ترومن بأنها مواقف مراهق في سن الشباب تم التعبير عنها في أكثر السياقات خصوصية وسرية، إلا أن ذلك، بحد ذاته يبين ما تسرّ مكنونات الرئيس ومكونات رؤيته التي لم تمحها الأيام من ذاكرته حيث بقي متشبثاً

(1) الصهيونية المسيحية. مصدر سابق، ص 216.

(2) المصدر السابق، ص 238.

بروح الداروينية الاجتماعية، تغذيها: قناعته العنصرية من جهة، وتربيته التوراتية المبنية على الاستعلاء وازدراء الآخرين من جهة أخرى.

واذا ما اندرج ذلك، في سياق ما وصلت إليه الحالة السياسية، في الولايات المتحدة الأميركية أثناء الحرب العالمية الثانية، يصبح منطقياً أن يرى المؤرخون ما رأوه من سيرة ترومن.

فالتثقيف الذي بلغ أشده على عهد فرنكلين روزفلت ضد اليابانيين والسخرية منهم كما ورد سابقاً أعطى أُكله، وفجّره ترومن مدفوعاً بعنصريته وداروينيته الاجتماعية وهلوساته التوراتية الصهيونية:

فبعد خمسة أشهر من ارتقائه سدة الرئاسة، رأى ترومن خطل ما كان مفكّروه وعسكريوه يشيعونه عن اليابانيين من أدمغة متخلفة ألفي سنة وعيون محروفة لا ترى جيداً ولا تصوّب بدقة: إذ أبدى اليابانيون شراسة في حروب المحيط الهادئ و«كان يرتفع عدد الهجمات الجوية الإنتحارية (الكاميكازي) على الأميركيين كل يوم.

فقد كان على الأميركيين دفع دم مقابل كل جزيرة ينتزعونها وكل إنشٍ من الأرض ينتزعونه من اليابانيين»[1].

ومع أن اليابان كانت في موقع الإنكفاء الدفاعي صوب جُزرها إلا أن الرئيس هاري إس. ترومن قرر إسقاط مدن يابانية لإجبار اليابانيين على الاستسلام.

فأسقطت القنبلة الذريـــة الأولى علـى مدينـة هيـروشيما - قنبلة الطفـل الصغير [Little Boy] - صباح 6 آب/ أغسطس بقوتها التدميرية 20 كيلو طن فأعمى وهجها لبُرهة بصر كل من نظر إلى ضوء الإنفجار إذْ صدرت حرارة كثيفة تشبه درجة الحرارة على سطح الشمس.

«وقد أشعلت هذه الحرارة معظم المواد وتسببت بموت فوري أو حروق شديدة لكل

(1) جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر. الجنرال روبرت سميث. الدا ر العربية للعلوم، ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ترجمة مازن جندلي، مراجعة وتحرير: مركز التعريب والبرمجة. الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 181.

شيء حي... وانتشر الإنفجار بسرعة تصل إلى نحو 500 متر في الثانية مكتسحاً كل شيء في طريقه حتى تلاشى. أما الأثر الأخير فكان النبضة الكهرومغناطيسية الكثيفة الناتجة من التفجير والتي دمرت معدات الاتصالات والمعدات الإلكترونية ضمن منطقة شاسعة. وأكملت جُسيمات الغبار المشع التي ارتفعت في الجو بتأثير الإنفجار وحملتها الرياح تدمير صحة كل من وقعت عليه لعقود طويلة.

لا يزال تقدير الضحايا صعباً للغاية حتى اليوم، ولاسيما إذا أراد المرء إدخال عدد ضحايا الإشعاع في الحساب... فمن أصل (255.000) نسمة في المدينة، قُدّر عدد من مات نتيجة القنبلة عام 1950 نحو (200.000) نسمة، وبين عامي 1950 و1980 مات (97000) آخرون نتيجة السرطانات المرتبطة بالإشعاع الناتج من قنبلة الطفل الصغير[1]».

هكذا، أُنزل هذا «الطفل الصغير» - بكل براءته! على يد الرجل الأبيض - ليقضي على مدينة بناها اليابانيون بعرقهم ودمائهم لآلاف السنين... فليموتوا! إنهم من الجنس الأصفر!!.

لم يكتف ترومان بـ«طفل صغير» فأتبعه بعد ثلاثة أيام بقنبلـــــة نووية أخرى - اسمها: الرجل السمين [Fat Man] وكان مفعوله معاكساً لإسمه فلم يكن بطيئاً، بل نزل على مدينة ناغازاكي اليابانية في 9 آب/ أغسطس بثوانٍ معدودات.

«قتلت هذه القنبلة - مباشرة - (39.000) نسمة، وجرحت (25.000) نسمة من أصل سكان المدينة البالغ عددهم قبل القصف (195.000).

وقد أجبر هذا، اليابان على الاستسلام في 14 آب/ أغسطس أي بعد خمسة أيام»[2].

على أن شاهد عيان ظهرت شهادته، بعد مرور ستة عقود على استخدام السلاح النووي ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، وهي لصحافي أميركي تمكّن من التسلّل إلى داخل مدينة ناغازاكي في أيلول/ سبتمبر العام 1945، بعد مرور شهرٍ على إلقاء القنبلة على المدينة.

(1) جدوى القوة، الجنرال روبرت سميث، مصدر سابق، ص 182.

(2) جدوى القوة، مصدر سابق، ص 183.

ونشرت صحيفة «ماينشي» اليابانية، تحقيقات الصحافي جورج ويلر التي كان قد منعها الجيش الأميركي في العام 1945 «لتضيع» في أدراج الصحافي أكثر من ستين عاماً.

تمكن ويلر من الدخول إلى ناغازاكي ليقدم شهادته على ما وصفها «بأرض الدمار للحرب» وليبحث في الأنباء التي ترددت، للمرة الأولى، في حينها، عن تعرّض السكان لإشعاعات نووية وفق إذاعة أميركية. وكان ويلر الذي كان يعمل لصحيفة «شيكاغو ديلي نيوز» أول صحافي أجنبي دخل إلى المدينة المنكوبة التي قتل فيها أكثر من 70 ألف شخص جرّاء القنبلة. وقد توفي في العام 2002 عن عمر يناهز 95 عاماً قبل أن يكتشف ابنه في صيف 2004 التحقيقات الصحفية المحظورة التي تتألف من 25 ألف كلمة وتتضمن العديد من الصور التي تظهر فداحة وفظاعة الخراب والدمار والمآسي التي خلّفتها القنبلة الذرية.

وقدتعمد الجيش الأميركي إتلاف النسخ الرئيسية للتغطيات التي قام بها الصحافي ويلر في مدينة ناغازاكي.

وفي مقتطفات نشرتها الصحيفة، كتب ويلر أثناء تغطيته للحدث، أن الآلاف قتلوا في غضون أسبوع من الهجوم، وأن الأطباء مذهولون «أمام هذا الوباء المجهول الذي يصيب الناس ويقتل العديد من اليابانيين وجنود الحلفاء الذين تم تحريرهم من الأسر، قبل شهر».

ويكتب ويلر، في مكان آخر: «في الهياكل المطحونة في مباني ميتسوبيتشي للتسلّح يمكنك أن تدرك ماذا يمكن أن تفعل القنبلة الذرية في الحديد والنحاس.

ولكن، إذا أردت أن تعلم تأثير القنبلة الذرية على لحم الإنسان وعظامه فاذهب إلى مستشفيين في وسط مدينة ناغازاكي»[1].

طبعاً لم يذهب ترومان إلى ناغازاكي أثناءها، ولم يرَ أثر ما صنعت يداه على الحديد والنحاس ولحم البشر وعظامهم... وهو يستطيع أن يُقسم أغلظ الأيمان أنه «لم يذهب، ولم يرَ، ولم يسمع» ولا يدري عمّ يتحدث هؤلاء المخرِّصون؟!!.

هكذا اتخذ الرئيس «المؤمن – المتصهين» المشبع بالداروينية الاجتماعية التي تتناقض

(1) صحيفة السفير اللبنانية، تاريخ 20/ 06/ 2005.

تناقضاً صارخاً مع تعاليم السيد المسيح، قرار الإبادة الجماعية، لكنها فورية، ولاحقة لما سبقها من مجازر «منفردة - بطيئة» على الجبهات الأخرى.

في أعماق جيولوجية فهمه لتواريخ الشعوب التي قرأ سير أبطالها، لم يرَ غير تراث الإمبراطورية الرومانية العابق بالتميز بين روماني وبربري. وهو ما يردّه في أعماق أعماقه إلى ما يضمه ثرى الولايات المتحدة من عظام وجماجم السكان الأصليين - الهنود الحمر - في الغرب جرّاء مجازر ونِدِدْني وسندكريك والعشرات العشرات أمثالها، فقرر أن يبزّ ما سبق وبضربتين «خالدتين» و«تاريخيتين» لا تمحيان أبداً... وإذا كانت القيادات الأميركية المتعاقبة عملت على تبرير إبادة الهنود الحمر واستوردت السود من إفريقيا وجعلتهم قِوام مملكة القطن وقاعدة التصنيع لاحقاً، فإن إبادة مدينتين بمئات آلافهما، لا بأس بها ما دامت بوابة خضوع الشرق - الجنس الاصفر - في قبضة بلاد العم سام.

ولم يساور ترومان أي شعور بالذنب أو الندم مما فعلت يداه، بالعكس برّر قصفه لهيروشيما وناغازاكي وتدميرهما على من فيهما بقوله:

«إني استخدمت القنبلة الذرية ضد اليابانيين (The Japs) لإنقاذ حياة الأميركيين ونشر الديموقراطية في العالم»[1].

إذن، هي حياة الأميركيين الذين يسيرون على هدي مبدأ مونرو في الدوران مع دوران الشمس، في عمل هجومي بعيداً عن الأرض الأميركية «بهدف نشر الديموقراطية» هذه العباءة الفضفاضة التي تغطي أميركا كل مذابحها بشعوب العالم بها فتعرّي من يعاند، وتغطي «بشهادة حسن السلوك الديموقراطي» من يخضع ويستسلم.

حقيقة الأمر، أن الجيوسياسية الأميركية في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استندت في تطلعها لفرض الهيمنة الأميركية العالمية إلى الخصائص الأسطورية وإلى ما يسمى بالرسالة الحضارية للأنكلو سكسون عامة، وللأميركان خاصة.

وفي محاولة لتعليل وإثبات التفوق المزعوم على الشعوب الأخرى استند الباحثون

(1) العولمة والثورة، شعبي سيحكم، د جورج حجار. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، طبعة أولى، كانون الثاني/ يناير 2000. ص 36.

الأميركيون إلى الظروف الطبيعية «الفريدة» والمحيط الجغرافي للولايات المتحدة والتي- في رأيهم - تعدّ ملائمة لتحويل الأميركان إلى شعب الله المختار[1].

هذا «الاختيار الإلهي» مدّ يد الولايات المتحدة إلى ما سمي «الشرق الأوسط» أيضاً. إذ إن هاري ترومان الرئيس المشبع بالصهيونية المسيحية، والمحاط بكوكبة من الصهاينة: يهوداً ومسيحيين، كان مماشياً لخطوات الحركة الصهيونية باتجاه استيطان فلسطين خطوة خطوة.

كان ترومان عضواً في (لجنة فلسطين الأميركية) مثله في الحقيقة مثل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ومن ثمَّ ملتزماً رسمياً وشعبياً بالمبدأ القائل: «إن على بريطانيا أن تلغي القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين ويبدو أن ترومان أخذ عضويته بقدرٍ من الجدية أكبر من الأكثرية».

في أيار/ مايو (1939) قام ترومان بجدب (الكتاب الأبيض) قائلاً:

«استخدمت الحكومة البريطانية مظلتها الدبلوماسية مرة أخرى، فوق فلسطين هذه المرة. لقد حولت الوعد الذي قطعه بلفور لليهود إلى قطعة من ورق»[2].

ويتذكر ترومان في كتابه [مذكرات: ***Memoris***]:

«كنت متفقاً مع السياسة المعلنة لإدارة روزفلت بخصوص فلسطين. أبلغت الحاخام وايز أنني مستعد لأن أفعل كل ما هو ممكن لأداء تلك السياسة. لقد قرأت (وعد بلفور) بعناية، ذلك التصريح الذي التزمت فيه بريطانيا بتوفير وطن لليهود في فلسطين. اطلعت على تاريخ مسألة الوطن اليهودي وعلى موقف البريطانيين والعرب... وشعرت أن من الممكن بالنسبة إلينا أن ننتبه إلى المصالح بعيدة المدى لبلدنا مع المبادرة في الوقت نفسه، إلى مساعدة هؤلاء التعساء [الصهاينة] من ضحايا الإضطهاد في العثور على وطن. وأعتقد أنني تمكنت من إيضاح الأمر للحاخام وايز»[3].

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (10) تاريخ 7/ 7/ 2003، ريّا خوري، ص 30.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 208.

(3) المصدر السابق، ص 211.

مع أن قادة الصهيونية شعروا بالتخوف بعد الاستماع إلى تقرير ترومان عن اجتماع بوتسدام في مؤتمره الصحفي في 16 أب (1945) لدرجة اتهامه بالدجل من قبل حاييم وايزمن، إلا أن واقع الأمر، هو تأثر ترومان برأي وايزمن وأبا إيبان... حيث راسل وايزمن الرئيس ترومان قائلا: «إنها المرة الأولى في حياتي التي أقابل فيها رئيساً للجمهورية يستطيع أن يقرأ الخرائط ويفهمها» (1).

في ربيع (1947) أسست الأمم المتحدة لجنتها الخاصة بفلسطين التي قدّمت في أيلول/ سبتمبر تقريرها المؤيد لتقسيم الأراضي الخاضعة للإنتداب إلى دولتين: واحدة عربية وأخرى يهودية مع إخضاع القدس لإدارة الأمم المتحدة. بادرت الوكالة اليهودية إلى قبول التقرير في حين رفضه العرب.

وكانت أكثرية ثلثي الأصوات [للأمم المتحدة] مطلوبة. وفي 29/ 11/ 1947 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة التقسيم بأكثرية (33) مقابل (13) صوتاً. والدول الإسلامية الإحدى عشرة، جميعها كانت بين المعارضين للقرار. أما بريطانيا فامتنعت عن التصويت، من باب الخداع ليس إلّا.

حين جاءت اللحظة الحاسمة وفي خطوة متقدمة بعد قرار التقسيم، في أوائل أيار/ مايو (1948)، بعث حاييم وايزمن برسالة إلى البيت الأبيض يدعو فيها الولايات المتحدة إلى الاعتراف بدولة إسرائيل عند قيامها.

كان ترومان يميل إلى هذا الاعتراف، منسجماً مع خطّه التأييّدي الدائم لتوجهات الحركة الصهيونية، بخلاف وزير الدفاع: جورج مارشال، ونائب وزير الخارجية روبرت لوفيت، اللذين كانا يريان في التريث، حكمة التعامل مع العرب، بهدف اتقاء أي ردّ فعل إن صدر.

على أن ترومان، لم يكن قد نسي الوعد الذي قطعه لوايزمن بالتأييد، فضلاً عن أن هذا العام كان عام انتخابات ومنافسه توماس ديوي حاكم نيويورك، ذو التأييد الشعبي العريض كان قد سبقه إلى تأييد الاعتراف بإسرائيل.

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 232.

وفي يوم الجمعة 14 أيار/ مايو (1948)، وفي متحف تل أبيب، انتصب ديفيد بن غوريون وأعلن «قيام الدولة اليهودية في فلسطين، على أن تسمى إسرائيل»[1].

ولم تكد تمضي دقائق معدودة على هذا الإعلان، حتى بادر هاري ترومان إلى إعلان الاعتراف بها.

هكذا حقّق الصهاينة بجهودهم التي استمرت نصف قرن، مآرب سعيهم في إقامة كيان استيطاني في قلب الوطن العربي محققين «نداء نابليون لهم» وهو على أعتاب السواحل المصرية ووعد بلفور الإنكليزي واعتراف ترومان الأميركي.

على أن ما استذكره كلارك كِلفرد (Clark Clifford) الذي كان وثيق الصلة العملية بالرئيس ترومان في الأشهر المفُضية إلى القرار القاضي بالاعتراف بدولة إسرائيل، في الرابع عشر من أيار/ مايو (1948) أنه: «من قراءته [ترومان] العهد القديم شعر بأن اليهود استمدوا حقاً تاريخياً مشروعاً في فلسطين»، وقام أحياناً بتلاوة بعض الآيات الكتابية مثل الآية الثامنة من سفر التثنية (1:8) التي تقول: «انظروا إني قد جعلت الأرض بين أيديكم، فادخلوا واملكوا الأرض التي أقسم الرب لآبائكم ابراهيم وإسحاق ويعقوب، أن يعطيها لهم ولنسلهم من بعدهم»[2].

كان من بين أكثر ذكريات ترومان إثارة للإعتزاز، استعادته تلك اللحظات التي وافق فيها على مطلب قيادات الصهاينة بتأييد التقسيم، وضمّ النقب، والاعتراف بدولة إسرائيل، مثيراً بذلك الذعر لدى وزارتي الخارجية والحربية آنذاك.

لكن الصهاينة «لم ينسوا فضله» عليهم فأكرموه

فلدى قيامه كرئيس سابق بمرافقة زواره في جولة عبر غرف مكتبة ترومان، كان مولعاً بإطلاعهم على لفيفة التوراة وصندوقها اللذين قدمهما إليه رئيس إسرائيل... وبعد ذلك، كان ثمة (قرية ترومان) القريبة من مطار اللد عند بوابة «إسرائيل» [تكريماً له].

ويتذكر أبا إيبان أنه بعدما ألقى خطاب التكريم لترومان بتسمية (قرية ترومان) ونزل عن

---

(1) اللوبي، إدوار تيفنن، مصدر سابق، ص 30.

(2) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 213.

المنصة رأى: «ترومان»، صاحب العزيمة القوية، وهو يدفن وجهه في محرمة دون أن يبذل أي جهد للجم عواطفه. وفي اليوم التالي، أرسل لي خطاباً يطلب فيه نص الكلمة، يقول فيه: «لقد بالغت كثيراً في حديثك القائم على الاطراء، عني، حتى إنني تصورت لحظة، أنني ميت»[1].

كما ترك لنا موشي دِفيس، وصفاً لزيارة قام بها هاري ترومان، بعد انتهاء رئاسته ببضعة أشهر إلى معهد اللاهوت اليهودي برفقة صديقه إدي جاكبسن الذي قام بتقديم ترومان إلى الأستاذ قائلا: هذا هو الرجل الذي ساعد على خلق دولة إسرائيل، فقاطعه ترومان مصححا: «ما معنى ساعد على خلق؟ أنا قوْرش! أنا قوْرش!».

يبدو أن المناظرة بينه وبين قورش الفارسي، أوحى بها كبير حاخامات إسرائيل: إسحاق هاليفي هيرزوغ، لدى قيامه بزيارة البيت الأبيض أوائل عام (1949)، حيث قال يومها: «إنّ الربّ وضعك في رحم أمك حتى تكون الأداة المكلفة بتحقيق بعث إسرائيل من جديد، بعد ألفي سنة».

ومما قاله أحد شهود العيان: «لدى سماع ترومان هذه الكلمات، قام عن كرسيّه وتوجّه نحو كبير الحاخامات مشحوناً بقدر كبير من العاطفة والدموع تترقرق في عينيه، وسأله فيما إذا كانت أفعاله لمصلحة الشعب اليهودي سيتم تفسيرها حقاً على هذا النحو، وعما إذا كانت يدُ كلّيّ القدرة مشاركة في القضية».

ومن شدة شغفه كثيراً، قام هارِي ترومان بتقليب اسم «قورش الأكبر» وهو يكرر اسماء «عظماء التاريخ»[2].

بل إن ترومان كتب في أوراق خاصة نشرها بعد وفاته، روبرت فرّل (Robert Ferrel) يوصي فيها بدراسة الكتاب المقدس قائلا: «سيقوم العهدان: القديم والجديد بهدايتكم إلى طريقٍ في الحياة ستوفر لكم فرصة العيش بسعادة».

كما أوصى بقراءة مؤلف توماس جفرسون، الذي كان مولعاً به: «حياة واخلاق يسوع المسيح الناصري»[3].

---

(1) الصهيونية المسيحية، مصدر سابق، ص 250.

(2) المصدر السابق، ص 250 – 251.

(3) المصدر السابق، ص 214.

دموع «قورش الأميركي» المنهمرة أمام منصة أبا إيبان وقلبه «الرقيق» و«حسّه المرهف» على «المشردين المساكين» - اليهود الهاربين من أوروبا - البيض البشرة - و«أصحاب العهد الإلهي» الأوائل، لم تكن كذلك مع الآخرين: فبعدما أفرغ حقده على «الصُّفر» في اليابان والمحيط الهادئ بقنابله الإبادية، وحكم على «السُّمر» بزرع خنجر «استيطاني» في قلوبهم توجه إلى «انقاذ» الرجل الأبيض في أوروبا: فكان مشروع مارشال.... به «يُلحق أوروبا» بعد عودة فرنسا وبريطانيا إلى حجميهما الطبيعيين ويتفرغ لمناطحة السوفيات بعد تفجير القنبله الذرية السوفياتية وكسر الاحتكار الغربي (آب/ أغسطس 1949) وانتصار الثورة الصينية في 1/ 10/ 1949.

ما يجدر ذكره أن حظّ منطقتنا العربية من السياسة الأميركية، لم يقتصر على بذل الجهود لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين فقط، بل كانت هناك مآرب أخرى، تُنصب لها، وعليها، مع كل دول ما سمي «منطقة الشرق الأدنى» آنذاك.

ففي بيان «تاريخي» أدلى به الرئيس ترومان بمناسبة خطاب الجيش في 6 نيسان/ ابريل عام 1946، قال: «في هذه المنطقة (الشرق الأدنى) موارد طبيعية هائلة، فضلاً عن أنها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية. فهي لذلك بقعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظيمة، غير أن شعوبها ليست من القوة بحيث أن الدولة الواحدة، أوكلها مجتمعة تستطيع أن تقاوم العدوان القوي إذا أتاها من الخارج.

ولذلك، يسهل على المرء أن يدرك كيف أن الشرق الأدنى والأوسط يمكن أن يصبح يوماً ما، حلبة لمنافسة عنيفة بين القوى الخارجية، وكيف أن تنافساً كهذا يمكن أن يتحول فجأة إلى نزاع مسلح»[1].

بكلمة، في هذه الفترة تبنت الولايات المتحدة شعار إسقاط «الستار الحديدي (The Iron Curtain) الذي اعتمده تشرشل في خطاب فولتن، ميزوري (6 آذار/ مارس 1946) وعممته الأجهزة الأيديولوجية في أميركا، عالمياً، بدون الاعتراف بصاحبة الصياغة السيدة

(1) الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. زين نور الدين زين، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1977 ص 17.

Snowden Ethel المفهوم الذي طرحته عام 1920»[1]. أي بعد انتصار الثورة البلشفية بثلاث سنوات.

يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأميركية، المنتصر الوحيد في الحرب العالمية الثانية دون أن تُطلق على أرضها رصاصة واحدة، بينما خرج الاتحاد السوفياتي منهكاً بملايين القتلى، والجرحى، والبُنى التحتية المدمرة.

الوضع الدولي الجديد، أعلن فاتحة عهد الحرب الباردة التي اعتبرت حرب السيطرة والضبط في المعسكرين الأميركي والسوفياتي، ولكنها كانت من تخطيط وتنفيذ الولايات المتحدة «حسب الوثيقة 68 لمجلس الأمن القومي الأميركي الذي أقرّ عقائديتها ومنهجيتها وحدد معالمها وأساليبها في نيسان/ ابريل 1950، وكانت تلك الوثيقة قد صيغت في إطار السياسة الأميركية المعروفة (بسياسة الاحتواء) التي اعتمدتها إدارة ترومان بعد إعلانها (مبدأ ترومان) في12 آذار/ مارس 1947. المبدأ الذي افترض العدوانية السوفياتية على اليونان وتركيا...»[2].

هذا الافتراض يعود أساسه إلى عدة نقاط، سبقت مؤشرات توجست منها الولايات المتحدة الساعية إلى لعب الدولة المسيطرة على العالم:

1 – إن الظروف التي أدت إلى اللقاء بين فرنكلين روزفلت وابن سعود في شباط/ فبراير 1945 – دافعها القلق حول نضوب احتياطات النفط في الولايات المتحدة والإدراك الجديد لأهمية الرابطة بين الزيت والحرب – وأصبحت في فترة ما بعد الحرب أكثر إلحاحاً بالنسبة لواشنطن حيث حظي النفط بأهمية استراتيجية في سياسة ترومان أيضاً.

ومهما كانت آراء صانعي السياسة الأميركية حول العربية السعودية وعائلتها الملكية، فقد كانوا متفقين دائماً على أن الوصول إلى الزيت السعودي هو مصلحة حيوية للأمن القومي يجب الدفاع عنها. فقد أكد وكيل وزارة الخارجية روبرت لوفل في برقية عام 1947 إلى

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 39.

(2) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 40.

السفير الأميركي في الرياض أن الولايات المتحدة «ستتخذ الإجراءات الفعّالة لصد عدوان كهذا، إذا تعرضت العربية السعودية للهجوم من قبل قوة أخرى»[1].

2 – كانت إيران – آنئذٍ – المنتج الرئيس للزيت في الخليج وكانت بريطانيا والاتحاد السوفياتي قد دخلتاها – بداية الحرب العالمية الثانية – لحماية مصالحهما ودرء عدم وقوعها بيد الألمان، على أن تنسحبا بعد انتهاء الحرب بستة أشهر حيث يجب على القوات السوفياتية أن تنسحب في 2 آذار/ مارس 1946. وعندما اقترب الموعد، استشعرت واشنطن تخطيطاً سوفياتياً للبقاء، حيث عمل السوفيات على «خلق» نظام مستقل في الشمال: جمهورية آذربيجان المستقلة، وصدوا القوات الإيرانية التي حاولت إعادة الاستيلاء على المنطقة. وعند ذلك اتخذت إدارة ترومان (التي كانت حتى الآن تتحاشى المواجهة المباشرة مع موسكو) موقفاً أكثر شراسة. وأصدرت التعليمات إلى جورج كِيَنْ، السفير الأميركي في موسكو لنقل استياء واشنطن بخصوص التدخل السوفياتي في إيران وتلقى الأسطول أوامر بتعزيز وجوده في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ومع هذا المستوى من المقاومة، وعدم الرغبة في المخاطرة بالمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، اختار ستالين نزع فتيل الأزمة، فسحبت موسكو كل قواتها من إيران في أيار/ مايو 1946.

يُنظر إلى الأزمة الإيرانية باعتبارها رشقة النار الأولى في الحرب الباردة

كانت اليونان وتركيا وإيران – البلدان الثلاثة التي اعتبرت – حينئذٍ– أكثر تعرضاً لخطر التوسع السوفياتي – أول من يجب أن يستفيد، من المساعدة الأميركية بموجب مبدأ ترومان. فعن طريق تقوية أمم «النسق الشمالي» هذه، كانت الاستراتيجية الأميركية تأمل أن تبني عصبة من القوى المعادية للسوفيات التي ستحمي ممالك الزيت المهمة والأكثر عرضة للخطر إلى الجنوب[2]. هكذا كان هاجس التوسع السوفياتي عالمياً، حسب الظن الأميركي دافعاً لدى

(1) دمٌ ونفط، مايكل كلير، ترجمة أحمد رمو، دار الساقي، بيروت، لندن، الطبعة الأولى، 2011 ص 81.

(2) دمٌ ونفط، مصدر سابق، ص 85.

الولايات المتحدة وحلفائها إلى تأليف حلف الناتو (4 نيسان/ ابريل 1949) كما عملت واشنطن على تشكيل التكتلات الاقتصادية السياسية وترميم علاقاتها مع الدول التي كانت معادية لها أثناء الحرب، فأعادت تسليح ألمانيا وضمتها مع اليابان ضمن هيمنتها وتأييدها لإحكام الطوق على (الصين الشيوعية) وكذلك الاتحاد السوفياتي.

لذلك، تم تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية من قبل الرئيس هاري ترومان، في بداية هذه الحرب الباردة، التي أُتبعت بهيئة رقابة تشرف على العمليات السرية، خلال ولاية الرئيس آيزنهاور الأولى وسميت خلال عهد الرئيس جونسون بلجنة ثلاثة وثلاثمئة (303) وفي عهد إدارة نيكسون بلجنة الأربعين، وهي ارقام الغرف التابعة للمكتب التنفيذي الذي كان يؤوي الإدارات الثلاث: الخارجية والحرب والبحرية، حيث كانت تجتمع[1].

بعد وثيقة مجلس الأمن القومي بشهر واحد في أيار/ مايو 1950 ومن أجل «توفير الحماية للدولة الصهيونية الوليدة» عملت إدارة ترومان، بالاشتراك مع كل من بريطانيا وفرنسا على إصدار «التصريح الثلاثي» الذي كان يهدف إلى حماية إسرائيل وحدودها بالشكل الذي استقرت عليه بعد اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة[2].

بعدها بشهر واحد، بدأت أولى «الحروب بالنيابة» - الحرب الكورية في 25 حزيران/ يونيو 1950 وأدت إلى تقسيمها: شمالية شيوعية وجنوبية رأسمالية.... وما زالتا، على أن الولايات المتحدة، اعتبرت كوريا الشمالية، الخارجة عن سيطرتها «خطأ» لا بد من تصحيحه في جغرافية شرق آسيا فما زالت تحرّض الرأي العام الدولي ضدها وهي اليوم من «الدول المارقة».

انتهت رئاسة هاري ترومان وآثار ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلقي بثقلها على كاهل الشعوب التي اكتوت بنارها، فبدت متحفزة للتغيير.

---

(1) محاكمة هنري كيسنجر، كرستفر هتشنز، ترجمة فريد الغزي، دار قُدمس للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، كانون الثاني/ يناير 2000، ص 56-57.

(2) حوار، ملحق البعث الفكري، مأمون كيوان، العدد (13) تاريخ (13/ 10/ 2003) ص 23.

لكن، كي لا يداخلنّ ذهن أي واهم، أن الندم أو الاعتراف بالجريمة لهما مكانة في قاموس الساسة الأميركيين، عليه أن يستمع إلى ما قالته وزيرة الخارجية السابقة: مادلين أولبرايت عن ترومان:

«يُعدُّ ترومان، بطلاً الآن، بالنسبة إلى الديموقراطيين والجمهوريين على السواء لأنه يرتبط عند استرجاع الماضي، بالعصر الذهبي للقيادة الأميركية بعد الحرب. فشخصيته وأسلوبه يحظيان بالإعجاب لإنشائه حلف شمال الإطلسي، وإجازاته الأخرى. كان صريحاً وحاسماً ويتحمل المسؤولية كاملة»[1].

وتكمل في مجال مديحه:

«كان ترومان متفائلاً جداً، بما يمكن أن تحققه أميركا، ومع ذلك لم يكن غير واقعي بشأن الشخصية الإنسانية». فبعد مرور بضعة أسابيع على استسلام هتلر، حذّر من أن «إزاحة الطغاة ومعسكرات الاعتقال أسهل من قتل الأفكار التي ولدتها». ومن المثير للاهتمام تصوّر كيف كان الرجل المعروف باسم «أذقهم الجحيم يا هاري» سيتعامل مع القاعدة[2].

ملاحظات لا بد منها

- إذن: هو بنظر الأميركيين بطل بالإجماع، ومحط الإعجاب. لكن لو سئل اليابانيون - ضحاياه - عنه ماذا سيكون ردهم؟ وهل ستغنيهم صناعة سيارة «ليكساس» الفخمة التي أطلق اسمها توماس فريدمان عنواناً للتقدم الياباني المعاصر عنها؟
- كانت إزاحة هتلر وحزبه النازي بهدف الوقاية من المجازر الإبادية فماذا فعل ترومان بهيروشيما وناغازاكي؟
- بغياب هتلر وحزبه حوسب من بقي من قادته ومعهم الشعب الألماني الذي ما زال يدفع ضريبة ذلك الحزب الملعون، والألمان لا يذكرونه إلا رمزاً للتفرد والاستبداد...

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مادلين أولبرايت، ترجمة عمر الأيوبي، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 30.

(2) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 31.

بينما حزبا أميركا، يُجمعان - حسب رأي أولبرايت - مع كل ما ارتكبه ترومان بحقّ الشعوب على تكريس بطولته.

- فمن يا تُرى بحاجة إلى كنس الأفكار المولِّدة للطغاة وقتلها؟ هل هو هتلر وحزبه فقط؟ أم أمثال هذا الـ «هاري ترومان»؟

الجواب، تحصيل حاصل.... كما وُلدت أفكاره من رحم التاريخ الأميركي ما زالت تولّد أمثالها!!!

دوايت أيزنهاور

كانت الحرب العالمية الثانية محصلة لعواقب الحرب العالمية الأولى التي سبقتها ومقدمة لحرب سميت «باردة» لعدم اصطدام القوتين العظميين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مباشرةً.

لكنها لم تكن برداً وسلاماً على الشعوب، التي اشعلت فيها بلاد العم سام، وحتى نهايتها فقط ما يقارب المئة وثلاثين حرباً متنقلة على مختلف أرجاء المعمورة. يُكتب لعهد أيزنهاور، أنه ورث عن سلفه عالماً متفجراً، تعاني شعوبه آثار المعارك المدمرة بين «الحلفاء» و«المحور» وهي بعد انطفاء لظى الحرب الشاملة تعمل على احتواء آثارها والبحث عما تراه ملائماً لما سيأتي في ظل بوادر حرب جديدة قوامها عملاقان باتجاهين متناقضين على مختلف الصعد، وكل منهما يسعى إلى تسييد نهجه.

في الشرق، بعدما استظلت اليابان الجريحة، المستسلمة، ظل الولايات المتحدة المنتصرة، برز التنين الصيني - الشيوعي - عقبة كأداء في طريق الهيمنة الأميركية التامة على الشرق، فدُقَّ للصين الشعبية مسمار أميركي: «الصين الوطنية» بقيادة كومنتانغ تشان كاي شيك، ولحقتها «كوريا الجنوبية» بعد تقسيم كوريا.

وفي فيتنام التي هزمت المستعمر الفرنسي عقب معركة دان بيان فو (1954) واضطر الفرنسيون إلى الهرب منها، كان على الولايات المتحدة أن تحلّ محلها على أرض فيتنام حيث ستتورط، بدءاً من تلك الفترة في حرب متصاعدة حتى انتصار الفيتكونغ وهروب السفير الأميركي على عجل، المترافق مع هزيمة جيوش دولته.

حركات الإنبعاث القومي بمضمون اشتراكي، في الشرق رافقتها، في الفترة نفسها حركات قومية تحررية في مناطق أخرى حمل بعضها مضامين اشتراكية وبعضها الآخر نزوعاً تحررياً استقلالياً عن الاستعمار.

في إيران شكلت حركة محمد مصدّق، محاولة انعتاقية، من الالتحاق بركب الإمبريالية الأميركية، وعميلها الشاه، فحدث التغيير عبر تحرك وطني بمضمون اجتماعي، هدفه تأميم البترول، كمصدر مهم للثروة القومية بعدما طرد الشاه.

إلا أن الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها في الداخل الإيراني - أصحاب المصالح المرتبطة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً معها - أجهضت الثورة الوطنية الديموقراطية بتصفيتها للجبهة الوطنية بقيادة مصدّق - كشاني وأغرقتها في حمام من الدم لتنصيب الشاه ثانية (انقلاب 19 آب/ أغسطس 1953) وفرضه على إيران لربع قرن كامل، خدمة للمصالح والمآرب الاستراتيجية الأميركية[1].

وقد حاولت واشنطن إدخال إيران في أحلاف إقليمية غايتها صون المصالح الأميركية سواء داخل إيران، أو في ما سمي: منطقة الشرق الأوسط حيث تشكل إيران مع تركيا ضلعين مهمين بالتعاون مع «إسرائيل» للإطباق على أقطار الوطن العربي وإعاقة أي تحركٍ معادٍ للغرب مهما كان صالحاً لشعوب الأمة العربية.

يُذكر أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل، وفي السياق المتقدم ذكره، تعاونت وكالات الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية في مجهود مشترك لمساعدة اليهود على الهروب من العراق، والحصول في الوقت نفسه على اعتراف شاه إيران بدولة «إسرائيل».

وقد صُرفت مبالغ مالية ضخمة من أجل «تحلية» لعاب السياسيين الإيرانيين، مما جعل من الممكن - على حد قول أحد كبار المسؤولين في مخابرات الموساد الإسرائيلية موشي تشيرفينسكي - «تحقيق أي شيء في إيران»[2].

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 118.

(2) الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط. جون كوولي، تقديم بيار سالينجر، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992 ص 62.

وتم بالفعل، في سبتمبر/ أيلول، وتشرين الأول/ أكتوبر 1957 اجتماع لكبار مسؤولي الموساد على رأسهم المدير أسار هاريل ونائبه يعقوب كاروز مع أول مسؤول للسافاك: الجنرال تيمور باختيار في باريس وروما.

لقد كان الهدف الرئيسي لإسرائيل هو تشجيع المواقف المناصرة لها، والمضادة، للعرب داخل دوائر الحكومة الإيرانية، وكان ذلك منسجماً مع نصائح الأميركان والبريطانيين بتنمية أحلاف «هامشية» مع كل من تركيا وإيران (الشريط الشمالي) وعدد من دول أفريقيا السوداء (الشريط الجنوبي) بما يشكل حلقة تحيط بالعالم العربي كله[1].

ولكن: ما الذي كان يدور في بلاد العرب؟

بعد هزيمة «جيش الإنقاذ» العربي، وفضيحة ما سمي: بالأسلحة الفاسدة التي كانت بحوزة ذلك الجيش وقيام الكيان الصهيوني، أطلق «جمال عبد الناصر» المحاصر في «الفالوجة» مع عناصره، مقولته المعبّرة: «تؤخذ القدس من القاهرة».

كانت حركة الضباط الأحرار في مصر، في 23 تموز/ يوليو 1952، فاتحة عهد جديد على الساحة العربية والإقليمية، ثم الدولية.

تغير النظام في مصر، وعزل آخر ملك من أسرة محمد علي باشا الألباني. وغدت مصر، جمهورية، ذات تطلعات إصلاحية في الداخل، وأهداف قومية في المنطقة العربية.

شعرت «إسرائيل» – ومعها الولايات المتحدة وأعوانها- أن حدثاً مقلقاً قد انبعث في منطقة حساسة يمكنه إحداث تغييرات دراماتيكية، إذا ما قُيّض لمصر أن تسير حسبما تُعلن لقد حدث ذلك في الصراع مع المغول، وكذلك الصليبيين.

في حقيقة الأمر، كانت توجسات الأميركان والصهاينة، ومعهما فرنسا وبريطانيا، في محلها:

في الوقت الذي شكلت فيه إدارة أيزنهاور، بنشاط وزير الخارجية: جون فوستردالاس، «المجموعة الخاصة» كهيئة مراقبة تشرف على العمليات السرية، حسبما تقتضي المصلحة

---

(1) الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ص 62

الأميركية[1]، مع دعم قوات الشرطة في العالم الثالث، لأول مرة في عام 1955، بعدما وافق الرئيس أيزنهاور على إنشاء «بعثات السلام العامة» في أربعة أقطار، كجزء من مجهود دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة في الخارج، ومع إرسال فرق إستشارية أخرى إلى 34 بلداً آخر، برزت مصر الناصرية لتعيد خلط الأوراق في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت تقلق عليها واشنطن من امتداد التأثير السوفياتي فيها.

لم يُكذّب جمال عبد الناصر المؤيد المتحمس للقومية العربية ولتعزيز الاستقلال المصري هواجس الغرب فعمل على توقيع اتفاق للسلاح مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعية عام 1955، ثم خطا خطوة مهمة جداً بإعلانه تأميم قناة السويس عام 1956، كانت حجة طبعاً - غير مبررة - لبريطانيا وفرنسا و«إسرائيل» للقيام بعدوان ثلاثي على مصر.

لكن أيزنهاور، مع كرهه الشديد لعبد الناصر ونهجه، وقف ضد ذلك العدوان لا حباً بحرية الشعوب واستقلالها، ولا دعماً لحق تقرير المصير، بل تخوفاً من أن يُشعل ذلك العدوان لهب القومية العربية، وكانت بوادره لدى الشعوب العربية قد انطلقت مندّدةً بالعدوان وهو ما يشكل تهديداً «لإسرائيل» ولبقاء النظام السعودي المتواطئ مع الغرب.

يُضاف إلى ذلك إنذار بلغانين من الاتحاد السوفياتي مما وضع المنطقة على شفير الإنفجار[2].

وفي كل الأحوال، رغبت الولايات المتحدة الحلول محل الإمبراطوريتين الغاربتين فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط وأخذ زمام الإمور بيديها.

وقد ذكّر أيزنهاور رئيس وزراء «إسرائيل»، أنه بصرف النظر عن رأيه في الروابط بينه وبين بريطانيا وفرنسا «فالحقيقة هي أن قوة إسرائيل ومستقبلها،مرتبطان بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية». وأطلع سلفر أبا إيبان على الأمر، فطلب إليه أن يتصل هاتفياً ببن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي[3].

---

(1) محاكمة هنري كيسنجر، كرستفر هتشنز، ترجمة فريد الغزي، شركة قدمس للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 56.

(2) دم ونفط، مصدر سابق، ص86.

(3) اللوبي، إدوار تيفين، مصدر سابق، ص 55.

تم التراجع عن العدوان الثلاثي وانكفأت بريطانيا وفرنسا وعمل بن غوريون على توطيد العلاقة مع إدارة أيزنهاور التي سمحت لإسرائيل بجني الكثير من المكاسب من العدوان على السويس منها:

- حرية مرور السفن الإسرائيلية في مضائق تيران.
- مرابطة قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في شرم الشيخ وقطاع غزة والحدود الدولية.
- تقديم الولايات المتحدة المساعدات لإسرائيل ولاسيما في الحقل النووي وتحديداً مساعدات مالية وفنّية لبناء المفاعل النووي في ناحال سوريك.
- سماح واشنطن لباريس ببيع طائرات «ميستر» إلى «إسرائيل».
- حث حكومة بون (ألمانيا) في عهد المستشار أديناور على تقديم التعويضات الرسمية والفردية لحكومة إسرائيل ويهودها.

وهذا ما دفع بن غوريون إلى القول في جلسة الحكومة في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1956: «ليس أمام إسرائيل الآن إلا الولايات المتحدة الأميركية. لقد كانوا باستمرار أصدقاءنا. ويتعاطفون مع قضيتنا باستمرار. وقد أرسلوا إلينا كثيراً من المساعدات. والآن فإن هدف إسرائيل يجب أن يكون تحويل الولايات المتحدة من صديق إلى حليف. إن إسرائيل كانت، دائماً، تحتاج إلى حليف من بين القوى الكبرى. وقد أثبتت الأسابيع الماضية، إنه لم تعد هناك قوى كبرى غير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي... وليس أمامنا غير الولايات المتحدة»[1].

لكن،

بعد انسحاب قوات العدوان الثلاثي عن أرض مصر، لم يتراجع عبد الناصر، عن اندفاعه في نهجه الاستقلالي. بل اتخذ موقفاً أكثر معاداة للقوى الغربية، وبدأ بشراء السلاح مباشرة، من الاتحاد السوفياتي.

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري. العدد (13) تاريخ 13/ 10/ 2003 ص 24.

وردا على ذلك باشرت واشنطن مسعى جديداً لدعم الأنظمة «الصديقة» في المنطقة، عملاً بالسياسة التي عرفت بمبدأ أيزنهاور.

إن هذا المبدأ الذي أُعلن أولاً في خطاب رئاسي في 5 كانون الثاني/ يناير 1957 وتحوّل فيما بعد إلى قرار مشترك للكونغرس، أجاز للرئيس استخدام القوات المقاتلة الأميركية في «الدفاع عن البلدان الصديقة في الشرق الأوسط ضد المعتدين الذين يدعمهم السوفيات وتوفير أسلحة ومساعدة عسكرية إضافية للأنظمة المناصرة للأميركيين»[1].

مع تطور الأوضاع المصرية والدور المتنامي لعبد الناصر، خارج مصر، سواء على الساحة العربية أو الدولية، بدا للإدارة الأميركية أنها أمام منعطف يتطلب معالجة تتناسب ومستوى التطور في المنطقة.

فبعد مؤتمر باندونغ (1955) وبروز عبد الناصر كأحد القيادات الفاعلة فيما سمي بـ «الحياد الإيجابي» لم تعد مصر قابلة للحصر و«التدجين» وسلاحها خرج استيراده عن رقابة وسلطة واشنطن...

مشت إدارة أيزنهاور في ظل هذه الأوضاع خطوة تفعيلية لمبدأ رئيسها قوامها «تنشيط» دور المملكة العربية السعودية التي بدت مستاءة مما يحدث في مصر خوفاً من انتشار «العدوى» التي يمكن أن تصيبها.

الهاجس الحذر: الأميركي - السعودي، ترجمته السعودية، بأنها كانت أول المستفيدين من المساعدة الأميركية، حيث تلقت في شهر نيسان/ ابريل 1957 -بالترافق مع تمديد إيجار عقد القاعدة الجوية في الظهران - تأكيداً بدعم مهم للمساعدة العسكرية.

وتوجه معظم المساعدة إلى تحديث جيش المملكة وقوتها الجوية - كلاهما تلقى شحنات إضافية من الأسلحة الحديثة - في حين تم تأمين دعم إضافي لتأسيس أسطول سعودي صغير.

علاوة على ذلك وفي خطوة سيكون لها، فيما بعد، مضامين مهمة لأمن الولايات

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 86 - 87.

المتحدة، وهي قوة شبه عسكرية تخضع لسلطة العائلة المالكة، مهمتها الرئيسة الدفاع عن النظام ضد ثورة داخلية[1].

في لعبة الصراع، على المسرح العربي وبعدما كانت الولايات المتحدة قد بذلت جهدها لتأليف (حلف بغداد)، بين تركيا والعراق وإيران وامتداداً إلى الشرق حتى باكستان عام (1955) اختُرق «الستار الأميركي» بحدثين مهمين:

قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا برئاسة عبد الناصر في 22 شباط/ فبراير 1958 كنواة واعدة لما يمكن أن ينضم إليها من أقطار عربية أخرى.

حدثٌ أصاب الدوائر الغربية بالرعب، وأيقظ في أذهانهم إبطال مفعول مهم من مفاعيل اتفاقية سايكس - بيكو، وأعاد اليهم ذكريات وحدة القطرين وأثرها في التصدي للصليبيين في حطين.

وبينما كان أيزنهاور منشغلاً بالرد على تلك الوحدة، بتحضير لبنان ورئيسه كميل شمعون للانضمام إلى حلف بغداد هبت بوجهه، انتفاضة رافضة لتجديد رئاسته للبنان، فأمر أيزنهاور القوات الأميركية بالنزول إلى الشاطئ اللبناني في تموز/ يوليو 1958 للمساعدة في حماية حكومة الرئيس شمعون من السقوط.

ومع أن «المارينز» لم يحدثوا أثراً فاعلاً في تغيير موازين القوى إلا أن ما حدث في العراق كان الأهم: انهار حلف بغداد بانهيار الملكية في العراق وقيام الجمهورية العراقية المستقلة عن الغرب في 14 تموز/ يوليو 1958... وتحول حلف بغداد إلى حلف السانتو (Cento) ونقل مدير الـ (CIA) السابق ريتشارد هلمز مقر الـ(CIA) من نيقوسيا إلى طهران عندما عيّن سفيراً فيها وبرز دور إيران المتحالفة مع «إسرائيل» ومع أنظمة النفط (العربية) المعادية للعروبة.

واتسعت دائرة تأثيرها المعادي في حركات التحرر، حتى أنها شاركت - بجيشها- في قمع الثوار في ظفار.

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 87.

هذا الدور بقي ساري المفعول حتى قيام الثورة الإسلامية التي قلبته رأساً على عقب، واتجهت البوصلة إلى تحرير فلسطين.

هكذا، سُحبت قوات «المارينز» الأميركية بعد أربعة أشهر عن الشواطئ اللبنانية، وانتهى عهدكميل شمعون دون تجديد فجاء فؤاد شهاب - قائد الجيش- رئيساً للجمهورية اللبنانية بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة التي بدأت تعمل بشكل جليّ على دعم ثورة الجزائر المندلعة ضد الاستعمار الفرنسي.

ردّت الولايات المتحدة - وبيد السعودية- على عبد الناصر بالتصدي للقوات المصرية في اليمن الثائرة.

وارتاحت واشنطن ولو إلى حين وتنفست «إسرائيل» الصعداء «وهدأ بال» السعودية بعدما تم الانفصال بين سوريا ومصر عام 1961، وعادتا قطرين منفصلين. لكن صفعة قاسية كانت قد تلقتها إدارة إيزنهاور في أميركا الوسطى وعلى أعتاب الولايات المتحدة الأميركية: كوبا.

كانت كوبا قد تحولت إلى مزرعة لقصب السكر وكازينو أميركي للبغاء والقمار والتهريب على مدى أكثر من نصف قرن، وبمساعدة حاكمها باتيستا الخادم الأمين لواشنطن.

غير أن الثورة الكوبية بقيادة فيديل كاسترو وأرنستو تشي غيفارا، حررت كوبا في 01/ 01/ 1959 وراحت تحاول بناء اشتراكية لاتينية، تستجيب لمتطلبات، شعب كوبا وموارده الطبيعية.

لذلك انقلبت عليها أميركا أيزنهاور وفرضت عليها العقوبات المعهودة والحصار والمقاطعة وحملات الإرهاب كما عملت واشنطن على محاولة اغتيال فيدل كاسترو في آذار/ مارس 1960 كأقصر الطرق لإعادة احتلال الجزيرة، إلا أنها فشلت.

لم يعمل أيزنهاور لتحصين وضع «إسرائيل» على الجانب السياسي فقط، بل كان يعمل بالتوازي، لتوفير مستلزمات «صمودها» و«تناميها» على توفير المياه اللازمة لتطورها الاقتصادي الواعد.

المياه علة التوسع الصهيوني أو انحساره

نظرة سريعة على مراحل استجماع مكونات الكياني الصهيوني الاستيطاني في فلسطين تبين حاجة المؤسسين الأوائل للكيان الإغتصابي، للمياه والطاقة.

والمياه عدا دورها المعيشي- الخدماتي- الزراعي، اعتُبرت في ظل الواقع الفلسطيني، مصدراً للطاقة أيضاً، مما أعطى عاملاً إضافياً، للادعاء التاريخي الكاذب بحق اليهود في الأرض، للإصرار على إرساء حدود الكيان المرتقب، والناجز فيما بعد، بالتوسع، تماشياً مع المجاري والمنابع المائية.

أُولى مطالب الحركة الصهيونية المُعلنة، بالطاقة المائية الملائمة لمطامعها كانت المذكرة التي تقدمت بها في 3 شباط/ فبراير 1919، إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس، أوضحت فيها معالم الحدود التي تريدها لفلسطين أي للأراضي التي يراد تحويلها إلى دولة صهيونية.

تعتبر هذه المذكرة على جانب كبير من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه. لأنها تتبع الخطوط المائية بجوار صيدا وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون ومنها إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم ثم تتجه جنوباً متبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح الغربية لجبل الشيخ حتى تصل إلى جوار بيت جنّ، ثم تتجه شرقاً متبعة الضفة الشمالية لنهر مغنيه حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه.

وفي الشرق خط محاذٍ للخط الحديدي الحجازي، وإلى الغرب منه، ينتهي في خليج العقبة وفي الجنوب خط يتم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية.

ومن الغرب: البحر الأبيض المتوسط[1].

التركيز على هذه المذكرة، استدعاه إعادة النظر لأي مواطن عربي سياسياً كان أو غير

---

(1) مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه، د. صالح زهر الدين، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص 143.

سياسي في فهم كل أنواع العدوان الصهيوني التي مرت قبل وأثناء وبعد قيام «إسرائيل» حيث هاجسها على الدوام، السيطرة على كل ما تستطيعه من مصادر الطاقة المائية، المتناسبة مع الحدود والاستيعاب.

المهم أن الصهاينة لم يتوانوا بعد قيام «إسرائيل» عن اعتبار توفير المياه مهمة لا تقل أهمية عن وجود الكيان الصهيوني نفسه.

فلا عجب إن حملت مختلف الاتصالات الصهيونية والتقارير، مع الساسة الأميركيين إيلاء العنصر المائي أولوية خاصة.

عملت «إسرائيل» على تأميم القطاع المائي منذ تأسيسها، واعتبرته قطاعاً عاماً تحت تصرف الدولة الصهيونية، وأسست لتنظيمه عدة شركات مختصة.

إدارة أيزنهاور والمشروع المائي الصهيوني

في سنة 1952 وضع خبراء أردنيون بالاشتراك مع «ملزبونغر» وهو مهندس ملحق بإدارة المساعدة الفنية الأميركية في عمّان (النقطة الرابعة) مشروعاً صمّم بحيث يحفظ «حقوق» الآخرين وليتلائم مع مخططات إقليمية في المستقبل... كان لهذا المشروع ميزة مهمة، عدا الري وتوليد الكهرباء، وهي اكتشاف مكان ملائم لمشروع السد على نهر اليرموك عند المقارن - دون أن يكون عند بحيرة طبرية التي كانت تحت رقابة «إسرائيل» المطلقة.

وقد اتفقت سوريا والأردن على سياسة منسّقة في ما يتعلق بهذا المشروع. ووقعت اتفاقية في آذار/ مارس 1953 مع الحكومة الأردنية من قبل وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين وكانت قد بدأت العمليات الأولية لهذا المشروع، حينما سحبت واشنطن تأييدها.

وكذلك فعلت وكالة الغوث التي تحصل على معظم أموالها من أميركا، مع أنها كانت قد باركته رسمياً.

كان أحد الأسباب التي قدمتها الوكالة لهذا التغيير المفاجئ هو أن المشروع قد «يصبح عديم الفائدة بسبب مشاريع ثانية تقوم بها جهات أخرى ذات مصالح في منطقة مجرى النهر» أي نهر اليرموك.

تبين فيما بعد أن «المصلحة الإسرائيلية» كانت تقتضي ذلك وأن عداء «إسرائيل» للمشروع، كان ناجماً عن عدم اعتراف مشروع «بونغر» بادعائها بحصة من مياه اليرموك.

توضح لاحقاً، أن الضغط الصهيوني أعطى ثماره:

فلولاه لما اندفع الرئيس الأميركي أيزنهاور في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، إلى الإعلان عن تكليف مستشاره «اريك جونستون» بمهمة التفاوض كممثل شخصي له مع دول المنطقة المختصة لمحاولة إقناعها بالموافقة على استثمار مشروع موحد للموارد المائية في حوض وادي الأردن.

هكذا بدأت سلسلة الزيارات المكوكية الأربع التي أجراها جونستون إلى العواصم العربية و«إسرائيل» بين عامي 1953 و1955، تحقيقاً لهذا الغرض.

كان السلاح الذي حمله جونستون معه، ليستعين به في إقناع زعماء المنطقة بالمقترحات التي سيقدمها إليهم، تقريراً فنياً وضعه المهندس «تشارلز ماين» بإشراف هيئة وادي تينيسي الأميركية بطلب من وكالة الغوث الدولية للاجئين ووزارة الخارجية الأميركية.

كان هذا التقرير الذي تمّ وضعه في صيف عام 1953 يتضمن مشروعاً مفصلاً، لتوزيع مياه حوض وادي الأردن بين دول الحوض، ولكن بطريقة تشمل معها تحويل مياه أنهر بانياس وتل القاضي (الدان) والوزاني وسريد والاستفادة الكبرى لبحيرة طبرية.

في الحقيقة كانت مقترحات جونستون كارثية بالمعنى السياسي - الاقتصادي العسكري وهدفها تصفية قضية فلسطين سياسياً بمعادلات ووصفات اقتصادية عبر إهمالها للطبيعة السياسية للمشكلة.

ومع المظهر المائي/ الاقتصادي لتقرير جونستون، إلا أنه كان سياسياً في أبعاده ومراميه. وليس ذلك غريباً أبداً باعتبار أن أميركا - وجونستون أحد موظفيها على هذا الصعيد - دأبت بإصرار على إهمال الطبيعة السياسية لقضية فلسطين، منذ مأساتها عام 1948 وإخراج ما يقارب المليون عربي من ديارهم.

خلاصة القول: إن مشروع جونستون يهدف إلى «حل مشاكل إسرائيل المائية» ويجعل الهجرة ممكنة لعدة ملايين أخرى - صهيونية - لتستوطن في فلسطين. وهذا ما يشكل قوة

اقتصادية وحربية لإسرائيل، تمكنها من القيام بمغامرات توسعية في البلاد العربية وفق مخططها الاستراتيجي العام...

لكن، على أثر الاجتماعات التي عقدها جونستون مع المسؤولين المختصين في حكومات مصر وسوريا ولبنان والاردن من الجانب العربي وفي «إسرائيل» من الجانب الآخر، اكتفى في مرحلته الأولى من مهمته بالحصول على وعدٍ من كل منهم بإجراء دراسات جدية للمشروع وبتقديم ملاحظاتهم عليه في اللقاء اللاحق[1].

على أنه عندما عاد إلى المنطقة في جولته الثانية في حزيران/ يونيو 1954، وجد أمامه مشروعين بديلين ومضادين لمشروعه:

وضعت أولهما، لجنة فنية عربية كلفتها الجامعة العربية بدراسة تقرير «ماين» من الناحية الفنية فقط! أما السياسة فاستبقتها الجامعة لنفسها.

اعترضت اللجنة العربية على تقرير «ماين» لأنه مجحف بحق البلدان العربية المعنية، من كل النواحي.

أما المشروع الإسرائيلي المضاد الذي قُدّم لجونستون في الجولة الثانية وسمي باسم واضعه المهندس الأميركي «جون كوتون» فقد عكس بأجلى صوره مدى استخفاف «إسرائيل» بالحقوق العربية، وبأي عرض لا يلبي كامل مخططاتها الاستيطانية التوسعية.

فعدا مطالبتها بالحصة الأكبر من مياه الحوض المقترح للمشروع، أصرت على إدخال مياه الليطاني، وهو النهر اللبناني الصرف، في حساب التقاسم وقررت أن نصيبها من مياهه يجب أن لا يقل عن (400) مليون متر مكعب لتبقي للبنان صاحب النهر، لا أكثر من (300) مليون متر مكعب فقط.

وراحت تتساءل عن قيمة بعضِ الهضاب والجبال التي تفصل هذا النهر عن حوض الأردن عندما لا يحتاج الوصل بينهما إلا إلى نفق بسيط يكفي فتحُه ليتدفق الخير والرفاه إلى أراضي «إسرائيل»!.

---

(1) مشروع «إسرائيل الكبرى»، مصدر سابق، ص 155-156.

ورفضت «إسرائيل» الإشراف الدولي على توزيع المياه، وأصرت، على عدم تدخل أيٍ من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استثمار مياه المنطقة.

ولكي نلمس خطورة المطالب الصهيونية يكفي الالتفات للخطة الإسرائيلية:

قدّرت «إسرائيل» إن المساحات التي ستُروى من مشروعها ستبلغ (30) ألف دونم في سوريا و(350) ألف دونم في لبنان، و(430) ألف دونم في الأردن.

وأما في «إسرائيل» فستبلغ مليوناً و(790) ألف دونم أي أكثر من ضعفي مجموع المساحات في البلدان العربية الثلاثة التي ستتاح لها إمكانات الريّ من مياهها ذاتها.

وفي خلاصة رسمية نشرها في شهر حزيران/ يونيو سنة 1954 مكتب الاستعلامات الإسرائيلي في نيويورك وصف فيها مشروع «كوتون» بأنه «شامل» و«لا يتقيّد بموارد الحدود المائية - حيث أن حدود الخرائط ليس لها معنى هندسياً - ولكنه يحوي جميع موارد المياه التي يمكن أن توجد بشكل مفيد في مشروع إقليمي».

والموارد موضوع البحث كانت بالطبع موارد نهر الليطاني، وهو نهر لبناني بأكمله من منبعه حتى مصبه ذلك النهر الذي يفصل حوضه عن مجرى الأردن بسلسلة جبال... طبعاً لم تجر موافقة العرب على ذلك.

على كلٍ، هذا المنطق اللصوصي/ الاستلابي للأرض العربية ومياهها كان ديدن الأفكار المحركة لعقول القادة الصهاينة: ماضياً وحاضراً، وهو ما عناه رئيس وزراء العدو، ليفي أشكول في مقابلته مع جريدة «لوموند» الفرنسية في 8 تموز/ يوليو سنة 1976 عندما قال:

«إن نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطاني تذهب هدراً، إلى البحر كل عام، بدلاً من استغلالها لمنفعة سكان المنطقة».

وقبله عبّر دايفيد بن غوريون عن الموضوع نفسه كأول رئيس وزراء للعدو الصهيوني عن مطامع الصهاينة التوسعية في جنوب لبنان بقوله:

«إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير

الكيان اليهودي في فلسطين. فإذا لم ننجح في هذه المرة فكأننا لم نفعل شيئا»[1].

طبعاً، يبرز من خلال هذا، الطابع الأمني والسياسي والعسكري لمشروع كوتون، متجاوزاً، الطابع الفني والتقني إلى ما هو أبعد وأخطر.

ولا يتوقعنَّ عربي من خبير أميركي - كـ «جون كوتون» الذي عمل مستشاراً للحكومة الإسرائيلية ما بين سنة 1951 وسنة 1955 مشروعاً مناقضاً لمشروعه المقترح، وفي فترة بلغت فيها عنصرية الصهيونية والقوات الإسرائيلية من العنف والوحشية مرتبة كبيرة في اقتراف الجرائم والمجازر في حق أبناء الشعب العربي الفلسطيني مثل مجازر: قبيه، شقبا، بدرس، نحالين وخان يونس.

وقد كان العدوان الأوسع هو الذي شاركت فيه «إسرائيل» كأحد أطراف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

إزاء هذا الوضع البارز للإدارة الأميركية يظهر اهتمامها السياسي والمائي والعسكري، بتقوية المواقف الإسرائيلية، تجاه الجانب العربي، بعيداً عما دأبت على ادعائه بما أسمته «الالتزام الأميركي بقضية السلم العالمي».

بالعكس تماماً أظهرت إدارة أيزنهاور كإدارات سابقيه من رؤساء الولايات المتحدة اهتماماً أساسياً بكل ما يعود لمصلحة الكيان الصهيوني... سواء من سلب أراضي فلسطين بكل ما عليها وطرد سكانها العرب الفلسطينيين أو الإعتداءات على البلدان العربية المجاورة.

ولولا التأييد الأميركي، الذي أظهره أيزنهاور في فترة حساسة من تاريخ المنطقة العربية، لما استطاع الصهاينةالحصول على ما حصلوا عليه، إثر العدوان الثلاثي على مصر كما مرّ آنفاً.

مع أن الإدارة الأميركية بدأت تنشغل «بتركة» فرنسا في جنوب شرق آسيا في فيتنام بعد اندحار الاستعمار الفرنسي عنها إلا أن ذلك لم يدفعها إلى غض النظر عن تأييد مصالح «إسرائيل» طيلة عهد أيزنهاور بحجة مواجهة «الخطر السوفياتي» و«المد الناصري» العروبيّ.

بانتهاء عهد أيزنهاور وبداية الستينيات بدأ عهد: جون كينيدي

(1) مشروع «إسرائيل الكبرى»، مصدر سابق، ص 158.



الفصل السادس

جون كينيدي



إدارة جون كينيدي

بعد فترتي رئاسة دوايت أيزنهاور كان زعماء اليهود الأميركيين [الصهاينة] في حاجة إلى صديق في البيت الأبيض.

في عام 1958 ظهر مرشح قوي للرئاسة يبشّر «هم» بالخير وهو عضو مجلس الشيوخ الأميركي: الشاب عن ولاية ماساشوستس، جون. ف. كينيدي.

وجد الزعماء اليهود – الصهاينة – من الديموقراطيين الليبراليين، أنفسهم، أمام رجل بدا أنه يشاطرهم آراءهم حول ما يجري في الداخل والخارج...

ومنذ اللحظة

التي فكر فيها جون كينيدي، بالسعي إلى الرئاسة بدأ تلهّفه للحصول على أصوات اليهود.

عندما حضر احتفالاً اقامته منظمة يهودية عام 1958 في الذكرى العاشرة لقيام «إسرائيل»، ألقى خطاباً يؤيد فيه «إسرائيل» ويهاجم دعوى العرب في أن السلام في الشرق الأوسط رهن بزوال «إسرائيل».

وقد أكدت نتائج انتخابات عام 1960 [فاز فيها كينيدي ضد نيكسون] للسياسيين الآخرين، مدى حماقة من يتجاهل قوة اليهود السياسية[1].

لقد ناصر اليهود جون كينيدي وقدّر لهم ذلك وفي نهاية اجتماع كينيدي، الأول، ببن غوريون في نيويورك في ربيع 1961، التفت كنيدي إلى بن غوريون وقال له:

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 60-61.

«إنني أعلم أنني فزت بالرئاسة بفضل أصوات اليهود الأميركيين، فهل أستطيع أن أقدم شيئاً إلى الشعب اليهودي؟...

ومع أن السؤال بهذه الطريقة لم يعجب بن غوريون، وعبّر عن احتقاره لهذا الاسلوب المباشر في السؤال[1]، إلا أن عهد إدارة الرئيس كينيدي القصير، لم يشهد تطوراً دراماتيكياً، في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية بل كان على الخط المعهود في التعاطي الأميركي عموماً، مع التأكيد على أمرٍ مهم، ترجم في «تدشين برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل»[2].

علماً بأن كينيدي قام بمبادرة أميركية لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك، وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة مع الحماية في الوقت عينه كذلك لمصالح دول المنطقة.

وكان كينيدي قد قال أمام المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود في شباط/ فبراير 1957 قبل سنوات من توليه منصب رئيس الولايات المتحدة: « فليعُد إلى إسرائيل في أقرب تاريخ عملي، أولئك اللاجئون الذين يريدون بإخلاص العيش بسلام مع جيرانهم والقبول بالحكومة الإسرائيلية قبول ابن البلد البار (Civitatus Filia)، أما الذين، يفضلون البقاء في ظل سلطة عربية فينبغي أن يُعاد توطينهم في مناطق تحت سيطرة، حكومات مستعدة لمساعدة إخوتها العرب إذا جرى دعمهم وتمكينهم ليكسبوا رزقهم، ويُنشئوا، مساكن دائمة لهم ويعيشوا بسلام وكرامة. وأن مخيمات اللاجئين يجب أن تُغلق».[3]

لكن مع هشاشة هذا الطرح المعترف «بأصالة» الوجود الصهيوني في فلسطين، تغير بعدما انتخب كينيدي رئيساً للولايات المتحدة وطرحت خطة عمل لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عرفت بـ«خطة جونسون» التي لا ترى غير المصلحة الإسرائيلية وتتنكر لكل علاقة عادلة مع العرب. وعادت «قضية فلسطين» واحتلالها واستيطانها وتهجير أهلها رهينة الرؤية الأميركية المتصهينة.

إدارة كينيدي، المثبتة لمصلحة «إسرائيل» واءمتها علاقات داعمة لموقف المملكة العربية

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 64

(2) حوار، ملحق البعث الفكري- العدد (13) تاريخ 13/ 10/ 2003. ص 24.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 24

السعودية ضد التوجه العربي الناصري، من جهة، وتشبثاً بثروة السعودية النفطية من جهة أخرى، وبينما كانت السعودية لاعباً أساسياً في مواجهة ثوار اليمن، من حدودها، تعرضت المخافر الحدودية السعودية لرد الثوار على العدوان، فاستعانت الأخيرة بإدارة كينيدي التي لبّت الطلب - حسب المعاهدات المعقودة سابقاً - وأرسلت مفرزة من الطائرات المقاتلة الأميركية إلى المملكة.

«ومع أن هذه المحاولة لم تكن كبيرة الأهمية إلا أنها جديرة بالذكر هنا، لأنها كانت أول تعبير مادي لاستعداد واشنطن على سفح الدم الأميركي[1] «لحساب ما تمثله المملكة السعودية في مواجهة المد القومي العربي من جهة ولحماية آبار النفط العائدة لمنفعة الولايات المتحدة من جهة أخرى.

من المفيد هنا، التطلع لرؤية «الرجل الابيض» لذاته و«استعلائه» على الآخرين «المؤهلين» للإستعمار والاستعباد فقط!! ويصحّ إيراد، رأي وزيرة الخارجية الأميركية، السابقة: مادلين أولبرايت بتقويمها لعهد كينيدي - القصير المدة - ثم مواجهتها بالوقائع الحقيقية على الأرض:

رأت الوزيرة أن الرئيس كينيدي «أدرك أن على الأميركيين ممارسة الدبلوماسية الفعّالة في كل قارّة. وكان من المؤيدين المبكّرين لاستقلال المستعمرات في أفريقيا وآسيا، فاعتبر بطلاً في أماكن مثل الجزائر وكينيا وأندونيسيا. وعُلّقت صورة أول رئيس كاثوليكي لنا على جدران الأكواخ والعُزَب في أميركا اللاتينية.

وكسب جون. ف. كينيدي ودّ الخطباء الفرنسيين بالإشارة إلى نفسه بثقة بأنه «الرجل الذي رافق جاكلين كنيدي إلى باريس.

وعندما أقيم جدار برلين طلب من سكان برلين الغربية «التحديق بأبصاركم خلف مخاطر اليوم، نحو آمال الغد وخلف حرية مدينة برلين... نحو تقدم الحرية في كل مكان وخلف الجدار نحو يوم تحقّق السلام والعدل، وخلف أنفسكم وأنفسنا نحو البشرية جمعاء».

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 88.

بدت فصاحة كينيدي وكأنها تجسد أميركا الواثقة من اتجاهها، والماهرة في فنّ استمالة الآخرين.

انتهت رئاسة جون. ف. كينيدي نهاية مفاجئة برصاصة غادرة لكنها لم تُنهِ الحاجة إلى «الدبلوماسية العالمية التي برع فيها»[1].

بعض ما يمكن استنتاجه:

- ما تسميه الوزيرة تأييداً لاستقلال المستعمرات في أفريقيا وآسيا، هو نقل حالة الاستعمار من يد الفرنسيين والإنكليز والأوروبيين عموماً إلى استعمار أميركي، بدليل وقائع التاريخ، سواء في شرق وجنوب شرق آسيا، أو أميركا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط إضافة لإفريقيا.
- هل علقت صورته على جدران الأكواخ والعُزَب في أميركا اللاتينية للتبرّك بها أو لتجسيد اللعنة عليها لما سُفك من دماء بسببها؟
- التقرب من فرنسا، وبرلين الغربية - الملطختين - مثل ادارته - بدماء الشعوب الأخرى، لا يعني غير «حفظ كرامة وحرية- الإنسان الأبيض» والذي لا يحيد عن منهج «التوجهات الأميركية».

فصاحة كينيدي إذن، في التفتيش عن أنجع الأساليب لقمع الآخرين... ليس إلّا.

وما سيرد هنا، من وقائع بعض من «أفضاله» و«مكرماته»:

مع انتصار الثورة الكوبية عام 1959 أُجبر صانعو السياسة الأميركية على إعادة النظر في استراتيجية المساعدة.

فبتغلّبه على قوات باتيستا - الدكتاتور الكوبي - التقليدية المزودة بالأسلحة الأميركية بيّن فيديل كاسترو أن برامج المساعدة العسكرية التي تؤكد على الدفاع ضد أي هجوم خارجي، لا تقوم - بالضرورة- على توفير الحماية من تهديد داخلي للأنظمة الموالية للإدارة الأميركية.

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 20-21.

وبما أن «حروب التحرير الوطنية» تبدو وكأنها وشيكة الوقوع، فإن واشنطن بدأت بالتركيز، أكثر على تطوير قدرات مواجهة «حرب العصابات».

وعندما تولى الرئيس كينيدي الرئاسة عام 1961، أصبحت مواجهة «حرب العصابات» نقطة التركيز الاساسية لبرنامج المساعدة العسكرية في معظم مناطق العالم بينما نُحّي الدفاع الخارجي إلى المركز الثانوي.

وكما لاحظ البروفيسور أدوين ليوفن في دراسة عن تلك الفترة قدمها إلى مجلس الشيوخ عام 1969 «تحولت أسس المساعدة العسكرية لأميركا اللاتينية من الدفاع عن نصف الكرة الأرضية إلى الأمن الداخلي، ومن حماية السواحل والحرب المضادة للغواصات، إلى القيام بمواجهة حرب رجال العصابات الشيوعيين الكاستروين».

وأدى انشغال إدارة كينيدي الزائد بمواجهة حرب العصابات والأمن الداخلي تلقائياً إلى زيادة مستويات الدعم للشرطة الأجنبية والقوات شبه العسكرية[1].

عزّز هذا التوجه ما أصيب به كينيدي من صدمة حينما قامت قواته بغزو كـوبا عبر خليج الخنـازير (18-20 نيسان/ ابريل 1961) وفشلت فشلاً ذريعاً ثم أدت إلى ما سمي بـ«أزمة الصواريخ الكوبية» (22/ 11/ 1962) «التي وضعت العالم على حافة الدمار الشامل، لولا الاتفاق مع السوفيات على سحب الصواريخ من الجزيرة مقابل بقاء فيديل كاسترو وصحبه في السلطة...»[2].

مفيدٌ هنا استمزاج رأي أولبرايت في سبب هزيمة القوات الأميركية بالهجوم على كوبا، وإذا ما كانت صور كينيدي مرفوعة في الأكواخ والعُزَب في بيوتها كما أسلفت:

«لقد أخفق غزو خليج الخنازير جزئياً لأن السي. آي. إيه، افترضت استناداً إلى افتراضات إيديولوجية وأدلة قصصية هزيلة بأن غالبية الشعب الكوبي ستثور على كاسترو عندما تُتاح لها أول فرصة[3]».

---

(1) تصدير القمع، أميركا وراء الأنظمة الاستبدادية، تأليف: مايكل كلير. ترجمة خزامى نصار، دار ابن رشد، بيروت، 1979، ص 22.

(2) العولمة والثورة. مصدر سابق، ص 39.

(3) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 93

لعل وهم الوزيرة ما زال مستمراً بعدم انكشف وهم المخابرات المركزية الأميركية.

وهو وهم مردّه إلى «الغرور» و«الاستعلاء» الناجم عن الداروينية الاجتماعية القائلة بأن «الأقوى - الأنكلوسكسوني- هو الأصلح».

طبعاً ما زالت كوبا صامدة تحت الحصار وحزب كاسترو ما زال حاكماً.

وفي نقاش - إثر كل ذلك - حول الأولويات الجديدة، أخبر روبرت مكنمارا وزير الدفاع آنذاك لجنة فرعية تابعة للكونغرس، بأن برنامج المساعدة العسكرية المقرر لأميركا اللاتينية «لن يزودها بالدبابات أوالمدفعية أو الطائرات المقاتلة أو السفن الحربية. إذ إن التركيز سيكون على العربات وطائرات الهليكوبتر للإستخدام المحلي (و) معدات الاتصال لتنسيق أفضل في مجال الأمن الداخلي».

تعزيزاً لهذا النهج أنشأ كينيدي ضمن وكالة التنمية الدولية مكتباً خاصاً هو مكتب السلامة العامة لتجهيز المساعدة، مباشرة لقوات الشرطة في الحكومات الصديقة، في الأقطار «النامية».

وزودت الولايات المتحدة (دوائر فرض القانون) الأجنبية، بالغازات المسيّلة للدموع، والأسلحة النارية ومعدات [ملائمة لقمع الداخل] [1].

وربما بدا التحول من التركيز على الدفاع الخارجي إلى التركيز على مواجهة حرب العصابات أكثر وضوحاً في فيتنام الجنوبية:

حيث تولت الولايات المتحدة القيام بالدور الرئيسي في مواجهة جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية. ومع أن هذا الالتزام قاد في النهاية إلى تدخل القوات المقاتلة الأميركية مباشرة، إلا أن العملية أساساً، بدأت بقيام واشنطن ببناء القدرات الأمنية الداخلية لفيتنام الجنوبية. وقدمت الولايات المتحدة في ما بين عامي 1962 و1975 ما قيمته (16.2) بليون دولار، كمساعدة عسكرية للقوات الفيتنامية العسكرية وشبه العسكرية بالإضافة إلى مئات الملايين من الدولارات التي قدمتها المخابرات المركزية: السي. آي. إيه (C.I.A) كما

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 22.

استخدمت الأموال الأميركية أيضاً لتشكيل منظمات إرهابية شبه عسكرية، ولبناء سجون جديدة و«مراكز التحقيق الإقليمية» سيئة الصيت، حيث يساق إليها المشبوهون السياسيون لاستجوابهم وتعذيبهم.

وبالرغم من ذلك فإن جيش فيتنام الجنوبية لم يتمكن من التغلب على جبهة التحرير الوطنية وأجبرت واشنطن على إرسال أكثر من (500.000) جندي من قواتها الخاصة في محاولة يائسة لإنقاذ نظام سايغون[1].

إدارة كينيدي، على قصر مدتها التي انتهت باغتياله على يد أوزوالد، كانت استمراراً لما سبق وتمهيداً لما لحق على كافة المستويات ولم يحظَ - صاحبها - كما حاولت الوزيرة الإيحاء برفع صوره امتناناً من شعوب «العالم الثالث» بل تنديداً بما قام به من قتل وتعسف وتعذيب.

ليندون جونسون

تجلت سياسة ليندون جونسون بوضوح على الساحة الدولية بواقع التزامه القوي الداعم لتوجهات الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط وما ترتب على زيادة انخراط إدارته في تطوير العدوان الأميركي في جنوب شرق آسيا ولاسيما على الساحة الفيتنامية.

واقع الأمر، أن أميركا التي ورثت الامبراطورية الأسبانية في القارة الأميركية والإمبراطوريتين: الإنكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عملت على استكمال الوراثة للامبراطورية الفرنسية في الشرق الأقصى بعد هزيمة فرنسا واندحارها المذل في معركة «ديان بيان فو»، في فيتنام الشمالية عام 1954. على أن اندفاع جونسون في تأييد الكيان الصهيوني وتوجهات اللوبي المساند له، كان قبل توليه رئاسة الولايات المتحدة:

بعد انسحاب «إسرائيل» من سيناء في أواسط آذار/ مارس 1957 جراء المقاومة المصرية للعدوان الثلاثي وإنذار السوفيات، وتدخل الولايات المتحدة الطامعة بوراثة

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 22 - 23.

الإمبراطوريتين الهرمتين: فرنسا وإنكلترا، بقيت مسألة عالقة مع إدارة أيزنهاور: وهي «النداء اليهودي الموحد» الذي وضعته أزمة العدوان على مصر على محك الانقسام إذا لم تستجب «إسرائيل» لكل ما تريده إدارة أيزنهاور المتخوف من مواجهة السوفيات، إذ يحرم «النداء الموحد» من الإعفاء من الضرائب.

حينها لجأ «كِنن» إلى زعيم الأغلبية الديموقراطية: ليندون جونسون الذي استخدم نفوذه لدى أيزنهاور وأنقذ النداء اليهودي الموحد.

أثبت جونسون، أنه صديق مخلص لإسرائيل في الكونغرس، وبينما كان دالاس، يهدد «إسرائيل» بالعقوبات [!]، كان جونسون يصبُّ جام غضبه في التلفون مع أبا إيبان، على أساليب الإدارة الأميركية في تهديد «إسرائيل» بالعقوبات... وأضاف جونسون:

«لن تحصل الإدارة على شيء من هنا (أي الكونغرس) حتى يعاملوكم معاملة حسنة»[1].

بعد اغتيال جون كينيدي في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1963 بزمن قصير، قال الرئيس ليندون جونسون لدبلوماسي إسرائيلي:

«لقد فقدتم صديقاً كبيراً ولكنكم وجدتم خيراً منه».

ووفى جونسون بوعده فلم يكن صديقاً وفياً أفضل فحسب بل أصبح «أفضل صديق عرفته إسرائيل في البيت الأبيض».

وتبيّن أن جونسون كان معجباً بالإسرائيليين. فكان يسرّه أن يقول للمستمعين إليه: «لقد انبثق ديني من دينكم». وكان يشير إلى الشبه بين الروّاد اليهود الذين يبنون بيوتاً في الصحراء وبين أسرته التي عاشت حياة زراعية شاقة على طول نهر بدرنال في «هضاب تكساس».

[طبعاً «صحراء» يعني أن فلسطين خالية من السكان والصهاينة يستصلحونها لإعمارها!!!].

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 56.

ولم يكن جونسون متمرساً في السياسة الخارجية. فكان يعتبرها أمراً شخصياً يتصل بالأصدقاء وصلاته بالآخرين. وكان بين أقدم أصدقاء جونسون وأقربهم إليه: عدد من اليهود والمناصرين المخلصين لإسرائيل[1].

ويمكن للمرء أن يذهب إلى حد القول بأن جونسون أخذ كل ما يعرفه (أو ما كان عليه أن يعرفه من وجهة النظر الإسرائيلية) عن الشرق الأوسط وعن الإسرائيليين.

وكان أول رئيس أميركي يستقبل رئيس وزراء إسرائيل في البيت الأبيض بصورة رسمية[2].

ومعلوم أن جون روش الموالي لإسرائيل هو الذي كتب لجونسون خطاب التنديد بما أسماه «حصار مصر لإسرائيل» أثناء إقفال عبد الناصر خليج العقبة ومضائق تيران عام 1967.

كان جونسون يعتبر «إسرائيل» مثل فيتنام، بلداً صغيراً مهدداً بعدوان خارجي. وما هو مُتداول أن الطائرات الإسرائيلية التي قامت بالعدوان على المطارات المصرية في الخامس من حزيران/ يونيو عام 1967 كانت بضوءٍ أخضر منه.

وقد قال جونسون لأبا إيبان:

«في عام 1967 حضر إلى هنا نفرٌ من الحاخامين ليبلغوني أنه يجب عليّ أن لا أرسل مفك براغٍ واحداً إلى فيتنام، ولكن عليّ أن أدفع بجميع حاملات الطائرات إلى مضيق تيران لمساعدة إسرائيل»[3].

مما تقدم، يصدق ما أُثر عن الرئيس جونسون بأنه ينتمي إلى مدرسة في التخطيط والتفكير السياسي الأميركي تؤمن بحتمية التعاون مع «إسرائيل» حتى النهاية، كما تؤمن في الوقت نفسه بعدم جدوى التعاون مع الأنظمة العربية الوطنية وخاصة مع مصر في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر لأنه ليس من شأن هذا التعاون، إلا زيادة نفوذ عبد الناصر في الوطن العربي.

ولانشغاله في حرب فيتنام، ترك جونسون زمام الأمور في الشرق الأوسط لإسرائيل

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 67.

(2) المصدر السابق، ص 68.

(3) المصدر السابق، ص 77.

التي قدمت نفسها إلى جونسون بصفة الولاء والصداقة القديمة الموثوقة بينهما، كما كانت فكرة تحقيق إنجاز في الشرق الأوسط عن طريق دحر السوفيات والأنظمة العربية الموالية لهم، مغرية لإدارة جونسون، الأمر الذي دفعها للتوجه نحو تسليح «إسرائيل» قبيل عدوان حزيران/ يونيو 1967، وكانت على اطلاع واضح على استعدادات «إسرائيل» لشن الحرب.

في هذا السياق يقول الكاتب الأميركي ستيفن غرين:

«إن إدارة جونسون لم تقم بأي جهد لكبح جماح إسرائيل بل إنها وجدت إذا ما أطلق العنان للإسرائيليين أن عدداً من أهدافها في الشرق الأوسط سوف يتحقق، ومنها:

- إرباك السوفيات في الشرق الأوسط. وذلك بتدمير جيوش الدول التي زودوها بالأسلحة طوال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية.
- فحص أداء أنظمة السلاح الأميركي في مقابل ما يوازيها من السلاح السوفياتي.
- الإضرار بمكانة جمال عبد الناصر وربما إسقاطه.
- السماح للإسرائيليين بالاستيلاء على أراض جديدة يستطيعون بواسطتها أن يحملوا الدول العربية على المجيء إلى طاولة المفاوضات»[1].

وما إن بدأت «إسرائيل» بعدوانها في الخامس من حزيران/ يونيو 1967 واشتعلت الحرب، حتى سارعت إدارة جونسون إلى تقديم مساندة سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق داخل مجلس الأمن وخارجه لإسرائيل.

هذا الدعم كان يعني أكثر من كسب الوقت لتحقيق مزيد من الاحتلالات بعد أن انهارت الجيوش العربية. وهو ما قاد إلى ما سمي: مشروع جونسون، الذي حمل أفكاراً تولي أهمية للحدود الآمنة، بالنسبة للولايات المتحدة ولضرورة المفاوضات المباشرة بين العرب و«إسرائيل».

عملياً، تقدمت إدارة جونسون في 20/ 6/ 1967، بمشروع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة يرفض فكرة الانسحاب غير المشروط «لإسرائيل» من الأراضي العربية المحتلة ويدعو بدلاً من ذلك إلى عقد مفاوضات مباشرة بين الأطراف صاحبة العلاقة في المنطقة.

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (13) تاريخ 13/ 10/ 2003 ص 24.

كما دعمت إدارة جونسون مطامع «إسرائيل» في المياه اللبنانية التي كانت وظلت وستبقى هاجس الصهاينة ما دامت «إسرائيل» قائمة، وهو ما ستسمي عدوانها على لبنان - فيما بعد- بأسماء مشاريعها المائية فيه...

«ففي العام 1967 اقتطعت إسرائيل 14 مزرعة جنوبية [من لبنان]». وفي تصريح أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي - آنذاك- ليفي أشكول لصحيفة «لوموند» الفرنسية قال فيه:

«إن إسرائيل العطشانة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر. إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل، لاستقبال مياه الليطاني المحولة»(1).

في الوقت الذي هدأ فيه بال جونسون على جبهة الشرق الأوسط كانت إدارته تلغ بجيوشها في دماء الفيتناميين:

لأن أميركا كانت تملك أسلحة الدمار الشامل والجند والعتاد والزبانيات المحليّة خيّل لها أن «تحرير» فيتنام من الشيوعيين لن يستغرق أكثر من عدة أسابيع أو بضعة أشهر، لذلك، اعلن وزير الدفاع في أميركا: «روبرت ماكنمارا» لجنوده في خريف 1965:

«إن الشباب سيعيّدون عيد الميلاد في منازلهم».

طبعاً، عيّدوا في بيوتهم ولكن بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ وإنفاق 570 مليار دولار على الحرب، وخسائر مئات الآلاف من الجنود والمعدات الحربية.

واقع الأمر، أن العدوان الأميركي على فيتنام والذي انتهى بهزيمة الأميركيين الأولى في القرن العشرين لم يحمل للأميركيين «عقدة فيتنام» فقط، بل حمل لشعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس ملايين الشهداء والجرحى والمعوقين والمفقودين ومختلف أنواع الالآم والدمار والخراب لما فوق الأرض وتحتها.

تقول وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت:

«كان الأميركيون في فيتنام يقاتلون من أجل الحرية كمبدأ؛ وكان أعداؤنا يقاتلون -كما يعتقدون- ليصبحوا أحراراً»(2).

---

(1) مشروع إسرائيل الكبرى. مصدر سابق، ص 169.

(2) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق.ص 76.

طبعاً، برأي الوزيرة يصبح الغزاة الأميركيون مقاتلين عن مبدأ في فيتنام - والفيتناميون أهل البلاد - أعداء.

وهي، انسجاماً مع موافقتها على النزعة العدوانية تبرر في موقع آخر:

«... أعيقت جهود ليندون جونسون بإعطاء معنى للتدخل الأميركي في فيتنام، بشكوكه الداخلية. كان يخشى أن تستنزف الدعم وتحرفه عن برامج المجتمع العظيم التي أحبها؛ لذا بدلاً من أن يكون صريحاً روّج فكرة النزاع المحدود الذي يمكن كبحه دون تعبئة المشاعر الشعبية. وأقر في مجالسه الخاصة أنه: إذا كان لديك حماة بعين واحدة وسط جبينها فإنك لا تبقيها في غرفة الجلوس»[1].

حسبما تتحدث الوزيرة، إن جونسون بدأ بإدخال قواته إلى فيتنام - مواربة، وهو ما ينفي القتال من «أجل المبدأ» مثلما خاب ظن وزير الدفاع مكنمارا في أعياد ميلاده!.

يبقى حديث المسؤولين الأميركيين عن الحرب في فيتنام مثقلاً بـ«المبادئ» و«النخوة» و«نشر الحضارة» بعيداً كل البُعد عن أرض الواقع والوقائع الدائرة حقيقة وما نتج عنها من كوارث وويلات.

فمثلما فعل الجنود الأميركيون، أثناء الحرب العالمية الثانية في الشرق الأقصى ضد اليابانيين وانشغلوا بأخذ التذكارات من أجساد «أعدائهم»، من أسنان ذهبية وآذان وعظام وفروات رؤوس وجماجم وغير ذلك، لأنهم «حشرات» و«كائنات غير سوية» ينقصها «اكتمال الجسد والعقل» كذلك أصيب الشعب الفيتنامي بـ«اللعنة الأميركية» ذاتها:

فقد وصف الجنرال ويليام وستمورلاند الشعب الفيتنامي بالنمل الأبيض Termite والنملة البيضاء أخطر حشرة يخشى الأميركي أذاها في بيته. ولذا فهي مرتبطة في ذهنه بحتمية وأخلاقية مكافحتها بمبيدات الحشرات.

يستخدم الجنرال هنا سلاح الإبادة دون أي رغبة في أن يعرف شكل ضحاياه أو عددهم.

ولقد سهّل القصف الجوي وإطلاق الصواريخ عن بُعد والقتل الإلكتروني هذه المهمة حتى جعلها أشبه بلعبة التسلية.

---

(1) المصدر السابق، ص 64.

إن الفلاح الفيتنامي تحوّل إلى نملة بيضاء مثلما تحوّل الهندي إلى دودةٍ والفليبيني إلى حشرةو [العربي العراقي- فيما بعد -إلى صرصار].

هكذا، لم يجد الجنود الأميركيون حرجاً في الاحتفاظ ببعض أعضاء هؤلاء الفيتناميين «الحشرات» تذكاراً كما فعل آباؤهم في الحرب العالمية الثانية[1].

وفي عهد جونسون ذاته كانت مجزرتا «ماي لاي» و«ماي خه 4» اللتين تعدان المُعلنتين من جملة المجازر التي بقيت طيّ الكتمان وتنتظر إزاحة أغطية التستر والمكر، عنها...

ففي 16 آذار/ مارس 1968، دخلت مجموعة من الكتيبة 11 قرية «ماي لاي» فقتلت 347 عجوزاً وامرأة وطفلاً رضيعاً. ثم إن المشاة أحرقوا البيوت والأكواخ بمن فيها من البشر [الفيتكونغ كانوا يقاتلون – طبعاً – في أماكن أخرى- وهو ما يفسّر خلو القرية من الشباب].

وهنّأ الجنرال وستمورلاند هذه المجموعة لعملها الممتاز. وتبادل الرسميون الأنخاب ابتهاجاً في المركز الرئيسي ساعة الكوكتيل.

وفي يوم المجزرة نفسه هاجمت مجموعة أخرى من هذه الكتيبة قرية «ماي خه 4» وفتحت نيرانها على طريقة أفلام الكاوبوي. في هذه المجزرة تولت مجموعة صغيرة من الجنود تكويم الجثث التي قالوا إنها لا تزيد على المئة: «لقد بسطنا الأرض في تلك القرية بالديناميت والنار ثم ألقينا حفنة من القش فوق أكوام الجثث».

وفي اليوم التالي زحفت هذه المجموعة عبر شبه جزيرة باتنغن(Batangan) جنوب بحر الصين وراحت تحرق كل قرية تعبرها وتقتل كل ما يدبّ فيه الروح من الجواميس والخنازير والبط والدجاج والبشر وتدمر المحاصيل.

وقد قال أحد أبطال هذه «الأضرار الهامشية»:

«ما فعلناه هنا ليس استثناء لقد فعلناه في كل مكان». وقال آخر: «لقد كناّ نتسلّى»[2].

تجدر الإشارة إلى كشف سيمور هرش عن تفاصيل هذه المجازر (من خلال تقرير

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 81.

(2) ميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 83 – 84.

الكونغرس المؤلف من 40 مجلّداً) حيث وردت في كتابيه: Cover Up وMay Laiy تفاصيل مهمة جداً.

وكان جوزف ستريك قد أجرى لقاءات مطوّلة مع «أبطال» «ماي لاي» ونشرها في كتابٍ نال الجائزة الأكاديمية للتوثيق لعام 1971.

وكان مما جاء على لسان فردانو سمبسون (Verdano Simson):

«كانوا يمثلون بالجثث وبكل شيء. كانوا يشنفونها أو يسلخونها. وكانوا يستمتعون بذلك. يستمتعون بذلك بكل معنى الكلمة. وكانوا يتلذذون بقطع حناجرها».

وقال شاهد آخر هو جيمس برغثولد: «كانوا يقطعون آذان الضحايا وأشياء أخرى مثل هذا هنا (مشيراً إلى ما بين فخذيه).

أما غارفولو (Gray Garfolo) فربط قصة المذبحة بجذورها حين قال:

«إنه السلخ كما تعلم... السلخ مثل حال الهنود. بعض الناس، هنا كانوا في رحلة هندية».

وأضاف روبرت كروش أن رئيسه قال له:

«لا أريد أسرى. أريد إحصاءً للجثث».

وفي مكان آخر قال أحد المحاربين: «كنّا هناك نطهّر المكان مستخدمين الشعار المعروف»:

«الهندي الصالح، هو الهندي الميت».

«ولقد كان جنود المارينز، هناك يعتقدون أنهم جاؤوا لكي يخوزقوا المتوحشين».

ويروي ريتشارد بويل (Richard Boyle) في كتابه: «زهرة التنين» – والكلام هنا من كتَابيْ هيرش – إن مجزرة «ماي لاي»، لم تكن جريمة شخص واحد ولا جريمة فرقة واحدة.

إنها مذبحة واحدة من مذابح كثيرة ومنظمة ومدبرة بدقة من قبل قيادات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى وذلك بهدف إرهاب القرويين والحيلولة دون تعاونهم مع الفيتكونغ.

ويستشهد بما قاله وليم كورسون أحد المسؤولين عن هذه المجزرة:

«لقد اتفقنا مع حكومة فيتنام الجنوبية على أن ندمّر تدميراً حرفياً وفعلياً كل أملٍ أو طموحٍ لدى أكثر من 30 ألف إنسان. إنها لم تكن مجزرة لقد كانت حرب إبادة (genocide)».

إن جيل أبي- والكلام لبويل- يستغرب اليوم كيف أن جيلي لم يعد يحترم تلك التقاليد والبطولات التي جعلت أميركا أمة عظيمة. إنهم لم يقولوا لنا: إن إبادة الشعوب كانت عصب هذه التقاليد والبطولات، وإن الجنود الأميركيين سلخوا مئات فروات الرؤوس في مذبحة ساند كريك ورفعوا تلك الفروات في دار الأوبرا في لايك سيتي ابتهاجاً.

لم يقولوا لنا: إن المئات من الهنود ذُبحوا في «وونِدِدْني» وإن الجنرال جاكوب سميث (Jacob Smith) أمر بذبح 8294 طفلاً و2714 امرأة و420 رجلاً في جزيرة سامار(Samar) أيام «الاحتلال الأميركي للفيلبين»[1].

وكما يربط جزارو الشعوب - الأميركيون- نهجهم الإجرامي بخطٍ بياني بين ضحاياهم ويسعّرون شهوة الولوغ في دماء أمة من دماء سابقاتها، كذلك يربط الضحايا خط مآسيهم وخطايا جزاريهم بذكريات الدم المسفوح والأرواح المزهوقة والقلوب المتفطرة حرقة وألماً... ففي كتاب «ناشد الرؤى» (Seeker Of Visions) يقول لايم دير (Lame Deer) (الغزال الكسيح) حكيم هنود سو:

«رأيت صوراً من مذابح «سونغ ماي» و«ماي لاي» [في فيتنام] ورأيت صور الأمهات الذبيحات وأطفالهن يرضعون من أثدائهن، وتذكرت جدّي غود فوكس (الثعلب الطيب) يخبرني عن الأم الذبيحة فوق ثلج وونِدِدْني وطفلتها التي ترضع من ثديها البارد. إنها صورة واحدة. لم يتغير شيء سوى المكان. كل ما هنالك، هو، أن ثدي «ماي لاي» كان حاراً، أما ثدي «وونِدِدْ ني» فكان بارداً متجمداً. هذا هو الفرق الوحيد بين صورة الأمس وصورة اليوم»[2].

هي صورة الجندي الأميركي المعبّأ - مسبقاً - لقتل كل «مُغاير» بلا اعتبار لأي حساب أو مساءلة. فلا عجب أن يحدث مضافاً لما سبق ما حدث عندما اقتحمت قوة أميركية شبه جزيرة باتنغن (Batangan) عام 1968، وراحت تحرق القرى وتقتل فلول الفيتناميين الفارّين من أذاها، إذ قال أحد القتلة:

---

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 87 – 88.

(2) المصدر السابق، ص 93.

«لقد أمضينا وقتاً سعيداً، هناك وتسلينا»[1].

هي التسلية بدم الضحايا والهاربين من جحيم الموت المجاني!!

ورداً على ذلك، وانتقاماً لدم الهنود الحمر، المسفوح ظلماً، عندما سألت وزارة التجارة في ولاية ماساشوستس بقايا هنود الوامبانوغ أن يختاروا منهم خطيباً للمشاركة في الإحتفال بالذكرى 350 لعيد الشكر، ولكن بشرط أن تعرض الخطبة على [مسؤولي] الوزارة قبل قراءتها، واختير فرانك جيمس لهذه المهمة، كتب جيمس كلمته، وأرسلها إليهم.

وبالطبع، لم يسمحوا له بالمشاركة، إذ كان مما كتبه هذا (الهندي الأحمر):

هذا يوم عيد لكم وحدكم. إنه ليس عيدي. إنني أنظر إلى ما حدث لشعبي بقلبٍ منفطر. فبعد يومين أو ثلاثة من وصول «الحجاج» إلى «كايب كود» بدأوا بسرقة قبور أجدادي ونهب ما لديهم من ذرة وقمح وحبوب. لقد شاهد القائد الهندي العظيم ما ساسيوت (Massasiot) زعيم شعب الوامبانوغ (Wampaoag) ما فعله «الحجاج» ومع ذلك، فإنه هو وشعبه جمعياً، رحّبوا بالمستوطنين وأبدوا لهم خالص الود.... إنه لم يكن يعرف أن «الحجاج» بعد أقل من خمسين سنة، سوف يبيدون شعب الوامبانوغ وغيره من الشعوب الهندية المجاورة، وسوف يقتلونهم جميعاً بالبنادق أو بالأمراض. نعم، لقد أبادوا طريقتنا في الحياة، وقضوا على لغتنا... فلم يبق منّا إلا القليل من الأحياء.

«وإنني حزين. وهذا ليس عيدي»[2].

ولما كان قد بقي من الهنود الحمر عام 1900 حوالى ربع مليون نسمة، فقد ارتفع هذا العدد أواخر الستينيات إلى المليون، وبيدهم 3% من مساحة الولايات المتحدة، وهذا ما دفع المسؤولين الأميركيين، إلى أسلوب حديث لإيقاف ذلك التكاثر، حيث اكتشفت الطبيبة (الهندية الحمراء) كوني أوري (Conni Uri)، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، في سجلات المستشفى الذي تعمل فيه في ولاية أوكلاهوما، نسبة مرتفعة من عدد النساء اللواتي

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 91.

(2) المصدر السابق ص 43.

أخضعن لعمليات التعقير. ولدهشتها، فقد تبين لها أن الضحايا كلّهن من نساء الهنود... وهو ما أكدته هيلين غرين في «المجلة الأميركية للصحة العامة» وكذلك أثاره السناتور جيمس أبو رزق المعروف بتعاطفه مع قضايا الهنود[1] طبعاً، أسلوب جديد في الإبادة «الناعمة» التي «تقتل الأجنة قبل تكونها» كي لا يثير قتلها ضجة إذا ما ولدت وكبرت!!

على أن بعض المجازر، كشف لاحقاً، وبظروف خاصة، مما يؤكد أن التعطش لهدر دماء الشعوب، سياسة رسمية أميركية تبدأ من رأس الهرم حتى أصغر جندي أميركي على أرض المعركة. فقد كشفت «نيويورك تايمز» أواخر نيسان/ ابريل عام 2001 عن مجزرة لم يكن أحد ليذكرها لولا أن بطلها أصبح عضواً في مجلس الشيوخ. وقد ارتكبها السناتور بوب كيري في شباط/ فبراير 1969، عندما كان ضابطاً بحرياً متطوعاً في حرب فيتنام ونال جزاء بطولتها وسام النجم البرونزي.

يروي غيرهارد كلان، أحد الذين شاركوا في هذه المجزرة، كيف أن السيناتور بوب كيري الذي كان يعدّه الحزب الديموقراطي لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة، قادهم في تلك الليلة، إلى قرية (ثونة فونغ) حيث جمعوا 13 امرأة وطفلاً، وأطلقوا عليهم النار، بدم بارد، وكيف أنهم بعد سقوط القتلى، سمعوا طفلاً يبكي بين الضحايا، فعاجلوه بالرصاص الكثيف. وقال إنهم بينما كانوا في طريقهم إلى مكان المجزرة، مرّوا بكوخ فيه عجوزان وثلاثة أطفال، فطعنوهم جميعاً بالسكاكين ثم قطعوا حناجرهم[2].

وكان كروسبي مويس، مراسل «واشنطن إيفننغ ستار» قد أجرى لقاء مع السناتور جون كيري، زميل بوب كيري، في القتال وفي مجلس الشيوخ، وذلك في 18 نيسان/ ابريل 1971 سأله فيه:

- المراسل: لقد ذكرت في أكثر من مناسبة أن سياساتنا في فيتنام لا تختلف عن حرب الإبادة وأن المسؤولية تقع على كافة مستويات قياداتنا. هل قمت أنت شخصياً - كضابط

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق ص 50.

(2) المصدر السابق، ص 88.

بحرية شارك في حرب فيتنام - بارتكاب فظاعات أو جرائم يعاقب عليها قانون هذا البلد؟

- جون كيري: لقد كان هناك كل ما يخطر على بالك من هذه الفظاعات والجرائم. وأحب أن أعترف بأنني: نعم، نعم، ارتكبت مثل هذه الفظاعات والجرائم، مثل الآلاف من الجنود... لقد شاركت في مهمات قتل وتدمير، وإحراق قرى. وهذا كله انتهاك لقوانين الحرب واتفاقيات جنيف. وكل ذلك تم بناءً على أوامر مكتوبة وفقاً لسياسة حكومة الولايات المتحدة، من قمة الهرم إلى القاعدة... وإنني أعتقد أن الرجال الذين رسموا هذه السياسة، الرجال الذين صمّموا منطقة النار الحرّة، الرجال الذين أعطونا الأوامر، الرجال الذين وقّعوا على أوامر القصف الجوي، أعتقد أن هؤلاء الرجال... مجرمو حرب[1].

هذه الاعترافات ليست بحاجة إلى تعليق... شهادتها عن هرمية الإجرام وسفك الدماء، منها وفيها... ولكن، بدل المحاسبة، كانت المكافأة هي المحصلة والنتيجة.

هذا هو ليندون جونسون وإدارته وجنوده في فيتنام. جلّاد الشعوب.

ومساعد جلّادي الشعب الفلسطيني، والعرب على وجه العموم وحيث تصل يد الغطرسة الأميركية. «فالقَدَر الأميركي المتجلي» ضد الهنود الحمر، هو ذاته «القَدَر الصهيوني المتجلّي» ضد الفلسطينيين والعرب، مثلما عبّر جونسون بعد اجتماعه بألكسي كوسيغين- رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي- في غلاسبورو بولاية نيوجرسي حينما سأله الأخير عن دوافع مبالغة أميركا في دعم «إسرائيل» ضد العرب، اصدقاء أميركا، فردّ جونسون بقوله الشهير: «لأن ذلك حق!!» [2].

وحتى يريح ضميره «الصهيوني» بقي جونسون «وفياً» لكل تعهداته أمام الصهاينة وكيانهم المغتصِب حتى اللحظات الأخيرة من عهده:

ففيما يتعلق بطائرات الفانتوم يبدو أن جونسون - حسب رأي تيفنن- قد استجاب لضغط شخصي، وإلى مشاعر الاحترام الثابت الذي كان يكنّه لإسرائيل وأعلن موافقته النهائية على

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 88-89.

(2) اللوبي، مصدر سابق، ص 77 .

بيع الطائرات إلى «إسرائيل» في كانون الأول/ ديسمبر من عام 1968، بعد الانتخابات [التي نجح فيها ريتشارد نيكسون] كهدية وداع[1]!! هكذا ودّع الإسرائيليين.... فماذا جنى عرب أميركا؟!.

ريتشارد نيكسون

... عندما كان نيكسون في الثالثة عشرة من عمره، أعطته جدّته صورة لإبراهام لنكولن وقصيدة شعرية بخط يد لونغفيلو[أشعر شعراء أميركا]عنوانها: «مزمور الحياة» كي يعلقهما فوق سريره:

«إنّ حياة الرجال العظام تذكّرنا

أننا قادرون على جعل حياتنا سامية

فنترك بعدنا عندما نغادر

آثار أقدامنا على رمال الزمن».

ومشى نيكسون متسلّقاً سلم الوظائف والمناصب حتى خلف ليندون جونسون في رئاسة الولايات المتحدة الأميركية.

كان عليه كوريث لمن سلف، أن يعمل على جبهات رئيسية ثلاث لا محيد عن أي واحدة منها:

- حرب أميركية عدوانية في شرق آسيا حيث القوات الأميركية الغازية تتخبط أمام مقاومة فيتنامية باسلة، وتحدٍ على الحدود في كمبوديا ولاوس مع دفع متزايد للجنود الأميركيين وصل إلى ما يزيد على نصف مليون جندي دون بوادر خلاص للغزاة.
- وضع مضطرب في الشرق الأوسط لم يشكل فيه انتصار «إسرائيل» عام 1967 غير هدنة أعقبها تنامٍ للمقاومة الفلسطينية واصرار عربي على عدم الاستسلام.
- انكشاف «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة في أميركا اللاتينية على مثالٍ ثوري متحدٍّ لإدارة واشنطن في ضواحي مياهها: كوبا المنتصرة – الجزيرة المشعّة بكل

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 78.

أبعادها - كمثال يحتذى للشعوب المستعمرة المغلوبة على أمرها بيد أنظمة عميلة للولايات المتحدة.

إذن، كانت عناصر ما سمي بـ «الحرب الباردة» على أشدها مع المنظومة الاشتراكية ولكن بطريقة غير مباشرة.

ونيكسون ككل من سبقوه من رؤساء ينصبّ نظره أول الأمر على الشرق الأوسط وفيه حدقتا عينيه: «إسرائيل» و «البترول» فبدونهما لا يهتدي طامع إلى غايته.

لكن، في أواخر الستينيات، تبنّى الجمهور الأميركي رؤية مختلفة بوضوح، حول ما [اعتبره] سفح الدم الأميركي لحساب الأنظمة الصديقة في العالم النامي [!].

فقد استلزمت الكلفة العالية لتلك الالتزامات مرسوماً سياسياً رئاسياً غريباً هو مبدأ نيكسون.

وعلى خلاف مبدأي ترومان وآيزنهاور استجابت السياسة الجديدة ليس لما [أسمته] التهديد السوفياتي ولكن للأعباء الثقيلة التي ترتبت على التدخل البريطاني والأميركي.

ففي عام 1968، أعلنت لندن أنها ستسحب قواتها العسكرية من «شرق السويس» بنهاية عام 1971 وتنهي بذلك قرناً من السيطرة البريطانية على الخليج. وكانت واشنطن حتى هذا الوقت تعوّل على بريطانيا بوصفها الضامن الأساسي للمصالح الغربية للمنطقة.

ولكن بخروج بريطانيا من الصورة واجهت الولايات المتحدة قراراً حاسماً: ما إذا كان يجب أن تنهض بالقيادة الإقليمية بنفسها أو تجد بلداً (أو بلداناً أخرى) للقيام بذلك.

ربما كان الرئيس نيكسون يفضّل السبيل الأول ولكن كان لديه، على ضوء التورط في فيتنام، سبب وجيه للخوف من أن يرفض الجمهور الأميركي التزاماً عسكرياً أميركياً آخر؛ وتبعاً لذلك، اختار مكرهاً سبل تفويض قوى محلية [صديقة] لحماية المصالح الأميركية[1].

وقد أعلن مبدأ نيكسون لأول مرة في شهر تموز/ يوليو 1969 ليكون منهاج التعامل الأميركي مع الحكومات والشعوب الأخرى. وهو يفترض في هذه السياسة الجديدة من

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 88، 89.

الحلفاء «جهوداً أكثر للدفاع عن النفس مدعومة بمساعدة متزايدة ودعم تقني من الولايات المتحدة».

ما يجدر ذكره، أن نيكسون كان يعتمد في سياسته على نصيحة ثلاثة من اليهود الأميركيين وهم: المليونير ماكس فيشر، وجاكوبشتاين، وآرثر هرتزبرغ، حيث تضاف نصائحهم إلى أعمال هنري كيسنجر مع ما نقله إسحاق رابين عن نيكسون عام 1973 إذ قال:

«إن المشكلة هي أن أعضاء الكونغرس يقولون: إن المنظمات اليهودية تسيّرهم وعلى هذا، فإن الكونغرس قد يقضي على مستقبل الوفاق [مع العرب[1]]».

1 – إدارة نيكسون والشرق الأوسط

يصبح مفهوماً ما نقل في نهاية عام 1969، عندما عادت غولدا مائير إلى الولايات المتحدة وهي رئيسة لحكومة إسرائيل، إذ: سرعان ما تبادلت الإعجاب مع نيكسون الذي شبهها بديبورة التوراة... وحيّت مائير الرئيس نيكسون بوصفه صديقاً قديماً للشعب اليهودي.

غير أن غولدا مائير عندما، بلور وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز مقترحات تسووية من عشر نقاط عرفت بمبادرة روجرز التي تستند في خطوطها العريضة إلى مبدأ مقايضة الأرض مقابل «السلام» والتوصل إلى «سلام» تعاقدي مع مصر، تظاهرت بالمفاجأة، وقالت في كانون أول 1969: «إننا لم نصمد لثلاثة حروب كي ننتحر...». [2]

ومع أن إدارة نيكسون أرجأت في آذار/ مارس من عام 1970، لبعض الوقت تسليم «إسرائيل» 25 طائرة فانتوم فـ– 4 و100 طائرة من نوع آ – 4 سكاي هوك إلا أنها أعلنت، في الوقت عينه، أنها ستقدِّم لإسرائيل مساعدات اقتصادية، وهذا يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التواطؤ المعتادة بين الطرفين.

وأثناء حرب أكتوبر 1973 التي بدت فيها نتائج الحرب سترجح لمصلحة العرب بعد تدمير ما سمي بـ«خط بارليف» وأعمال الجيش العربي المصري الباسلة في «معركة المدرعات»

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 90 – 91.

(2) المصدر السابق، ص 82.

في سيناء، وتقدم الجيش العربي السوري على جبهة الجولان المحتل، لعب التواطؤ لعبته بين نيكسون وأنور السادات «بحياكة» هنري كيسنجر، لإغاثة «إسرائيل» المذهولة كرئيسة وزرائها: وسمح السادات -متواطئاً- مخالفاً ما اتفق عليه مع القيادة السورية، فأوقف القتال -دون سبب مبرر- مما سمح لأرييل شارون بالعبور نحو «البحيرات المرة» في عملية «الغزالة» حسب التسمية الرمزية الإسرائيلية.

مضافاً لذلك، إمداد واشنطن للكيان الصهيوني بالسلاح، عبر جسر جوي، مما حسم اتجاه الحرب لصالح «إسرائيل» وإلحاق «الهزيمة «العسكرية والسياسية بمصر»، فاستُفردت سوريا وحيدة بعد ذلك.

بعد الحرب لخّص وزير الخارجية الأميركي: هنري كيسنجر أهداف السياسة الأميركية في إدارة حرب 1973 واستثمار نتائجها، لدى اجتماعه بعدد من الزعماء اليهود، في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 1973، على النحو التالي:

- وقف إطلاق النار على خطوط لا تضرّ بـ «إسرائيل».
- تمكين «إسرائيل» من إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية: سياسياً وعسكرياً.
- تحييد سلاح النفط الذي استخدمه العرب من خلال إيجاد بدائل للطاقة.
- تحييد مصر بإيجاد ترتيبات منفردة بينها وبين «إسرائيل».

هذه النقاط شكلت برنامج عمل لما حدث بعد نيكسون على مستوى العلاقة بين العرب والكيان الصهيوني في كل ما عقد من اتفاقيات بهذا الخصوص.

وعلى المقلب الثاني من الشرق الأوسط فيما يخص دول النفط، كان للإدارة الأميركية عمل يتناسب وخطورة الغاية المنشودة.

فمع أن مبدأ نيكسون كان يبدو في الأصل كسياسة رد فعل معدٍّ لتبرير الانسحاب الأميركي من جنوب شرق آسيا إلا أنه سرعان ما اتخذ دوراً أكثر عدوانيةً.

ولاعتقادهم، بأنه يمكن أن تتعرض المصالح الأميركية في ما وراء البحار للخطر، إذا ما حامت الشكوك حول التدخل الأميركي، فإن القادة سعوا إلى بناء القوات المضادّة لحرب العصابات في أقطار مختارة من العالم الثالث بهدف خلق وجود بديل في المناطق المهددة.

ويبدو هذا أكثر وضوحاً في الخليج العربي/ الفارسي، حيث معظم المصالح الأميركية في ما وراء البحار: إمدادات النفط في كل من السعودية وإيران والكويت.

ولتحمي خط الوصول إلى هذا المصدر الحيوي قررت واشنطن تحويل إيران والسعودية إلى قوتين إقليميتين عسكريتين قادرتين على التغلب على أي تهديد للنظم القائمة في الخليج مما يعني أن ينقل عبء القتال إلى أنظمة البلدان في المنطقة.

وقام نائب وزير الدفاع جيمس أتش نويس بإعلام الكونغرس بأن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تقوم بدور الحامي البريطاني السابق في منطقة الخليج، فإنها ستعهد بهذه الوظيفة إلى قوات محلية.

وقال موضحاً، «بروح مبدأ نيكسون نريد أن نساعد دول الخليج ولكن ننتظر منها أن تتحمل المسؤولية الرئيسة من أجل دفاعها وتتعاون فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين». وخصوصاً «نتوقع من الدولتين الرئيسيتين في المنطقة: إيران والسعودية أن تتعاونا لهذا الغرض».[1]

وفي حين كانت الإدارات الأميركية السابقة تحبس، على نحو متزايد، المساعدة العسكرية للدول المتعاونة في منطقة الخليج، فإن مبدأ نيكسون فتح بوابات التدفق.

وراح ينقل ما قيمته بلايين الدولارات من الأسلحة المتقدمة إلى المعتمديْن المختاريْن للاستراتيجية الأميركية:

فتلقت إيران 190 طائرة اعتراضية من طراز فانتوم إف 4، و80 طائرة مقاتلة من طراز أف 14 و460 دبابة من طراز إم 60.

وحصلت العربية السعودية على 60 طائرة مقاتلة من طراز أف 15، و200 طائرة هليكوبتر هجومية من طراز إي إتش و250 دبابة من طراز إم 60.

ذهب معظم هذه المعدات إلى القوات المسلحة النظامية في البلدين ولكن الكثير من الأسلحة خصّص لقوات الشرطة والأمن الداخلي فيهما وخصوصاً في العربية السعودية، حيث كانت الولايات المتحدة تساند توسيعاً للحرس الوطني. علاوةً على ذلك، نهض

(1) دمٌ ونفط، مصدر سابق، ص 89 – 90.

سلاح المهندسين ببناء المجمع الجديد لقيادات الحرس الوطني السعودي في الرياض؛ موقع سيصبح، فيما بعد، واحداً من أهم الأهداف المبكرة لحملة أسامة بن لادن[1]. على أن معضلة رافقت عملية التسليح هذه، إذ إن المؤسسة العسكرية: في إيران والسعودية لم تكن تتمتع بالخبرة لتشغيل الاسلحة العالية التقنية وصيانتها مما استلزم نشر آلاف المستشارين والتقنيين العسكريين الأميركيين.

إلا أن هؤلاء الأميركيين كانوا في موقع الرفض من وجهتين:

اجتماعياً: رأى فيهم الناس مصدراً غير مرغوب فيه لعادات تتناقض مع التقاليد والعقائد السائدة والأخلاقيات المحافظة كشرب الخمر ونشر الصور الخلاعية وما يترافق معها من آثار الاحتكاكات مع فئات الشعب المختلفة.

سياسياً: نظر المعارضون في السعوديةوإيران إلى هؤلاء، كعنصر استعماري غريب وداعم للنظام المحلي الذي يكم أفواه الشعب ويمنع أي تحرك يحمل طابعاً إصلاحياً أو تغييراً ولاسيما في إيران التي لعبت فيها «الحوزات الدينية» والأحزاب الأخرى الوطنية والشيوعية وكل الوطنيين، دور الرافعة ضد «عرش الطاووس».

على أن مبدأ نيكسون حقق في البداية بعض النجاح

فشاه إيران، الذي كان قد استعاد عرش الطاووس عام 1953 بمساعدة أميركية ضد حكومة مصدق الوطنية، كان متحمساً بوجه خاص ومستعداً للعب دور يتجاوز حدود إيران.

فهو لم يعمل فقط، للحصول على انتهاز الفرصة للحصول على عدد كبير من الاسلحة الحديثة التي أنفق عليها حوالى 14 مليار دولار في فترة السبعينيات وحدها، ولكن قام بتزويد السلطان قابوس بالجنود للحملة ضد الثوار الذين يستلهمون الماركسية في إقليم ظفار في عُمان.

والعربية السعودية أيضاً، تعاونت مع الخطة عن طريق تمويل نظام للدفاع الجوي تقيمه أميركا في الأردن، وعن طريق مساعدة اليمن الشمالي ضد النظام الثوري في اليمن الجنوبي.

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص، 90

ومع أن العائلة السعودية المالكة، في المملكة السعودية قد شرعت في هذا الوقت نفسه، بتأميم امتياز أرامكو السعودي - لمصلحة الملك والعائلة السعودية - منهية الملكية الكاملة لاحتياطات النفط السعودي من قبل الشركات الأميركية إلا أنها أجازت لتلك الشركات الاحتفاظ بدور مهم في تسويق الزيت السعودي عبر البحار.

2 - نيكسون وجنوب شرق آسيا

بداية، لا بد من ذكر علاقة قديمة ربطت نيكسون بشرق آسيا تعود إلى عام 1953، حينما أُرسل مع زوجته «سفيرين فوق العادة»حسب قول الرئيس آيزنهاور، حيث جالا على العديد من دول تلك المنطقة، وعادا محمّلين بالهدايا الشخصية الفاخرة، بدءاً من (الصين الوطنية) مروراً بفيتنام، وصولاً إلى إيران (الشاه).

وفي رحلة ميدانية في فيتنام مرتدياً ملابس القتال وخوذة قال للضباط الفرنسيين والمجندين الإلزاميين الفيتناميين الذين معهم إنهم: «يقاتلون على آخر تخوم الحرية وثغورها نفسها»، وإن الشعب الأميركي «يؤيد قضيتهم ويكرّم بطولاتهم».

وطار عائداً إلى بلاده معتقداً أنه إذا قُدِّر للفرنسيين أن يغادروا فيتنام فإنها وجيرانها، «سوف تتهاوى مثل القش أمام الإعصار الشيوعي». فقَبِل نظرية الدومينو قبولاً لا انتقاد فيه وهي النظرية التي سيكون من شأنها، في قابل الأيام بعد ذلك، أن تحرك سياسة أميركا الخارجية، فتودي بحياة ألوف الأميركيين وملايين الفيتناميين[1].

ومع أن الولايات المتحدة كانت تمول ثمانين في المئة من كلفة المجهود الحربي الفرنسي وتقدم للفرنسيين نحو مئتي خبير؛ فإن آيزنهاور تعرض للضغط لاستخدام القوة من أجل إنقاذ الفرنسيين المحاصرين في فيتنام، وكان نيكسون من مؤيدي التدخل الأميركي مع إحجام الرئيس عن ذلك.

وفي نيسان/ ابريل 1954، أثناء خطاب له في الجمعية الأميركية لمحرري الصحف،

(1) غطرسة القوة: عالم ريتشارد نيكسون السري، تأليف انطوني سمرز مع روبن سوان. تعريب: د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003. ص 346.

ورداً على سؤال عما يجب فعله إذا هُزم الفرنسيون وانسحبوا من فيتنام، كان رده الفوري: بالتدخل و«إلى المخاطرة الآن بإرسال أولادنا الأميركيين إلى هناك... وأنا شخصياً سأؤيد مثل هذا القرار».

وبتلك الكلمات صار نيكسون واحداً من أوائل كبار الساسة المنتخبين وربما أولهم جميعاً في الإعلان بصراحة عن تأييده لإنزال قوات برية أميركية على أرض فيتنام.

إضافة لأقوال نائب الرئيس هذه، وخلف الكواليس، كان الأميرال آرثر رادفورد رئيس هيئة الأركان المشتركة، قد اقترح مساعدة الفرنسيين بضربات جوية توجهها قاذفات أميركية وقد أطلق على الخطة اسم «نسر الجِيَف» وكانت تشمل خياراً خاصاً هو استخدام ثلاثة اسلحة نووية تكتيكية.

إذن، الفيتناميون المقاومون جِيَف، وضربهم نووياً يلبي الغرض. وكان من بين الذين أيّدوا ذلك الخيار النووي: نيكسون وآخرون ومنهم جنرال القوة الجوية: كيرتس ليماي، الذي قُدِّر له فيما بعد، أن يتبنى الدعوة إلى ضرب فيتنام الشمالية بالقنابل «لإعادتها إلى العصر الحجري».

وقد عارض الرئيس أيزنهاور قصف الأسلحة النووية بقوله له: «... إننا لا نستطيع أن نستخدم هذه الأشياء الرهيبة ضد آسيويين للمرة الثانية خلال أقل من عشرة أعوام....»[1].

كم يلزم أبالسة الإرهاب العاملين (بالمفرّق) بقنبلة يدوية وسيارة مفخخة، من الوقت للوصول إلى هذا «المجمع الإرهابي من الأفكار التدميرية المستنيرة»؟!

ليس هذا فقط، ففي جلسة مصارحة بلا تحفّظات، أثناء المنادمة على الشراب مع جيمس باسيت في محل ديوك زيبرت، جادل نيكسون وهو نائب رئيس في أن أفضل أمل هو في إقامة حلف في حوض المحيط الهادي «حتى بدون البريطانيين المتقاعسين»، واستخدام الصينيين الوطنيين، إذا صدرت عن الصين الحمراء [الشيوعية] تهديدات.

«وعندئذٍ، بحق الله سوف يتعين علينا أن نستخدم القنبلة الذرية. اسمع كلامي جيداً...[2]».

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 348.

(2) المصدر سابق، ص 348.

وظل نيكسون أحد المروّجين لهجوم ينطوي على إنزالات برمائية وقوات برية.

وقُدّر لسبعة أعوام أن تمضي بعد ذلك، قبل أن يلتزم جون. ف. كينيدي بإرسال آلاف مؤلفة أخرى من «الخبراء» إلى فيتنام الجنوبية، فكان ذلك هو الفصل الأول في مأساة الحرب الأميركية على فيتنام التي قدّر لنيكسون أن يكتب الفصل الإجرامي الثالث فيها بعد كينيدي وجونسون.

كان نيكسون في صيف 1968 في آخر سنة من رئاسة جونسون؛ وأثناء جولة على ساحل المحيط مع هالدمان تحدث نيكسون عن إخافة فيتنام بطريقة تجعل الفيتناميين الشماليين يظنون أنني قد أفعل أي شيء لإيقاف الحرب بتسريب خبر يقول: «من أجل الله، إنكم تعرفون أن نيكسون مهووس بالشيوعيين. ونحن لا نستطيع تقييده عندما يكون غاضباً - وقد وضع يده على الزر النووي»- وسيكون (هوشي منه) نفسه في باريس خلال يومين مستجدياً السلام» [1].

إذا كان هاجسه قصف الفيتناميين نووياً يدل على صميمية التكوين الإرهابي وخطورته لديه إلا أنه «حالمٌ صغير» حول «هرولة» هوشي منه!!.

حيث تأكد بنفسه، يقينياً وبحكم تجربته، أن الواقع شيء آخر.

فانطلاقاً من المبدأ الذي أطلقه باسمه خصص نيكسون لجنوب شرق آسيا، حسب قول المدير السابق للسي.آي.إيه (C.I.A) وليم كولبي في عام 1971، برنامج «الفونيكس» (Operation Phoense) أو «العنقاء». وهو برنامج استخبارات لتحديد هوية أعضاء البنية التحتية للفيتكونغ (الجهاز التنظيمي لجبهة التحرير الفيتنامية) وبرنامجاً عملياً لاعتقالهم، وبرنامجاً قانونياً لكبحهم، وبرنامجاً احتجازياً لسجنهم».

كان ذلك بناء على تشريح معنى مبدأ نيكسون حسب رؤية ي. الكسي جونسون وكيل وزارة الخارجية الذي اعتبر ضبط الأمن بفعالية، يشبه «الطبّ الوقائي» حيث تستطيع الشرطة التعامل مع تهديد النظام الداخلي في بداياتها. وإذا لم يكونوا مهيئين للقيام بمثل هذا العمل،

---

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 625

فلا بد من «عملية جراحية رئيسية (تدخل عسكري مثلاً) للقضاء على التهديدات. إن هذا العمل مؤلم ومكلف وممزق في نفس الوقت».

وبالرغم من أن جونسون لم يوضح في تصريحه غير الإعتيادي ما عناه بقوله «الطب الوقائي»! إلا أن النتيجة كانت انتشار فرق الشرطة الإرهابية المسلّحة والمدرّبة من قبل الولايات المتحدة(1).

وما ينبغي ايراده أن هنري كيسنجر الذي دخل على خط هذه الخطط تخطيطاً ومشاركة كانت له اليد الطولى في المزاوجة بين فعل العملاء المحليين داخل البلد العاثر حظه وبين العدوان الأميركي المباشر.

فقد نتج عن برنامج «الفونيكس» ادراك واشنطن المتأخر بأن حرب فيتنام كانت بالدرجة الأولى نضالاً سياسياً وبأن التدابير العسكرية وحدها لا يمكن أن تأتي بثمار النصر طالما أن جبهة التحرير الوطنية مستمرة «في بسط نفوذها» على نظام سايغون.

في الأساس، كان «الفونيكس» عملية «بحث وتدمير» سياسية، وضعت لعزل الأجهزة التنظيمية السرية لجبهة التحرير الوطنية و«لشل» قادتها عن طريق (الاغتيال) أو السجن أو التعريض للخطر.

ومع أن معظم الأعمال القذرة هذه نفذت بواسطة رجال مباحث محليين، إلا أن السلطات الأميركية هي التي قامت بتصميم وتنفيذ وإدارة برنامج فونيكس ومدّه بالأموال.

لم يكن هناك مفر من أن ينقلب ما ابتدأ «كإجراء مؤقت لزمن الحرب» إلى حملة عنف واسعة ورطت الأجهزة الأميركية في عمليات القتل والتعذيب والسجن في «حفلات القتل الجماعية» و«استمرار عمليات عزل السكان المحليين» في ما سمي «الأكفار الاستراتيجية» بابعادهم عن قراهم بحجة عزلهم عن الفيتكونغ.

وقد قدم واين كوبر (Wayne Cooper) وهو مستشار سابق في برنامج الفونيكس في دلتا نهر الميكونغ، صورة أوضح من سابقتها حيث يقول بأن فونيكس كان (برنامجاً أميركياً صرفاً) إذ قام رجال الـ سي.آي.إيه بـ «تجنيد وتنظيم وتموين وتمويل فرق (الإرهاب المضادة)...

---

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 26-27.

لاستخدام اساليب الفيتكونغ «الإرهابية» الاغتيالات، الكمائن، الخطف والتهديد، ضد قادة الفيتكونغ أنفسهم» في ما بين 1968 – 1972.

وبينما الفونيكس تحت الإدارة الأميركية المباشرة «تم اغتيال ما مجموعه: 26369 من المدنيين في جنوب فيتنام ضمن برنامج الفونيكس وسجن ما يقارب 33358 آخرين في ظل ظروف جهنمية.... »[1].

ما يستوجب لفت النظر إليه أن هنري كيسنجر الذي استحوذ على مشاركة نيكسون في صنع القرارات المتعلقة بالخارج كانت له اليد الطولى في استمرار معاناة الفيتناميين ولاسيما أنه «خرّيج» مدرسة عالم السياسة الشهير «مارجنتوا» وأحد طلّابه «النجباء» في إرساء نظرية «القوة» ومفهوم «الداروينية الاجتماعية» ما انعكس شهوة مفرطة للقتل والتعذيب على أرض جنوب شرق آسيا.

حتى إن كرستوفرهتشنز صاحب «محاكمة هنري كيسنجر» بدا محتاراً كيف يمكنه الحصول على حقيقة قتل أو خطف (35708) مدنيين فيتناميين بواسطة برنامج الاستخبارات المركزية المضاد لحرب العصابات «فونيكس» خلال الأعوام الثلاثة الأولى من إدارة نيكسون/ كيسنجر. فيعود ويعزو ذلك إلى أن هناك (نوع من التراكب) في تحمل المسؤولية»[2]، فكلاهما مجرم حرب بالأدلة الموصوفة.

إذ حينما قرر نيكسون وكيسنجر أن يوسعا فكرة (الملاحقة الساخنة) [للثوار الفيتناميين] عبر حدود لاوس وكمبوديا – قبل الغزو الفعلي لكمبوديا – تم إعداد برنامج قصف كثيف لهذا البلد، سراً.

ويمكن للمرء بشيء من الاشمئزاز، أن يدعو ذلك «قائمة» القصف – نسجاً على منوال: قائمة الطعام– إذ إن الرموز الشفرية للغارات، كانت:

(الإفطار) و (الغداء) و (الوجبة الخفيفة) و (العشاء) و (العُقبة)...

---

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 42 – 43.

(2) محاكمة هنري كيسنجر– كرستوفرهتشنز– ترجمة فريد الغزي، دار قدمس للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2002 ص 88.

هكذا إذن، كانت أسماء «وجبات القتل والتدمير» حسب قائمة آكلي لحوم البشر المتناسلين منذ وطئت أقدام «أوائل الحجاج» في «بلايموث» بالسكاكين والهراوات والأسلحة الخفيفة، حتى قاذفات القنابل «ب 52» في جنوب شرق آسيا التي كانت تحلق على ارتفاع عالٍ جداً بحيث تصعب ملاحظتها من الأرض، وتحمل أطناناً ضخمة من المتفجرات وهي لا تعطي إنذاراً باقترابها، وليست قادرة على التمييز أو الإصابة بدقة بسبب ارتفاعها الشاهق وضخامة قنابلها.

وقد بلغ عدد الغارات التي تم تنفيذها على الحدود الكمبودية ما بين 18 آذار/ مارس 1969 وأيار/ مايو 1970 (3630) غارة[1].

إنها وجبات الجثث والجرحى واللاجئين والمفقودين التي تعبث بها مباضع الحضارة! فلا غرابة إن حمل أحد مراكز وحدة الطائرات المروحية الأميركية شعار: «الموت مهنتنا، والمهنة جيدة! »[2].

ليس غريباً، مع هذا النسق المستمر على أنغام «القَدَر المتجلي» أن لا يجد الأميركيون فرقاً بين مجاهل العالم الجديد ومجاهل فيتنام، وأن يطلقوا على هذه الجبهة الجديدة إسم «البلاد الهندية».

وكان هيو مانكه (Hugh Manke) رئيس قسم المتطوعين الدوليين، في شهادة له أمام الكونغرس عام 1971، قد أكد عزم القوات الأميركية على إبادة فيتناميي الجبال: واحداً بعد الآخر وقال: «إننا سنحلّ مشكلتهم كما فعلنا مع الهنود».

بل أن الجنرال مكسويل تايلور (Maxell Taylor) وصف الفيتكونغ في شهادته أمام الكونغرس، بأنهم «هنود» وأنهم لذلك «ليسوا أفضل من قمل يغزو جلد الكلاب».

أما السفارة الأميركية في سايغون فوصفتهم على لسان ضابط علاقاتها العامة جون ماكلين (John Meklin) بأن عقولهم تعمل كما تعمل السيقان الرخوة للطفل المشلول، وأن محاكمتهم العقلية لا تضاهي طفلاً أميركياً في السادسة من عمره.

---

(1) محاكمة هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 79–80.

(2) المصدر السابق ص 75

وكانت قناة History التلفزيونية قد عرضت (13تموز/ يوليو 1996) شكلاً حديثاً متطوراً من مشاهد السلخ في فيلم وثائقي بعنوان: قيام العنقاء (Phonix Rising)، يظهر فيه الجنود الأميركيون في فيتنام وهم «يقطفون» رؤوس ما يشتبه بأنهم من كوادر الفيتكونغ ويعرضونها، في مهمة أشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية أواخر 1967 وأطلقت عليها عملية العنقاء (Operation Phonix)[1].

وكان برنامج عملية العنقاء - حسب مبدأ نيكسون- يقتضي ملاحقة كل من يشتبه بأنه من الفيتكونغ أو يتعاطف معهم بمعدل (1800) فيتنامي شهرياً على أقل تقدير بين عامي 1968 و1971.

وتصف مجلة *Counterspy* في عدد ربيع/ صيف 1975 عملية العنقاء بأنها «أكبر برنامج للقتل الجماعي المنظم شهده العالم منذ معسكرات الموت النازية»[2].

ما تظهره الوقائع حول فيتنام أن نظرة الضباط والجنود الأميركيين كانت مستمدة من أعلى سلطة سياسية في الولايات المتحدة ولم تكن مزاجاً فردياً أو خاصاً.... وهو ما تشير إليه واقعة انكشاف مجزرة ماي لاي التي - كما مرّ- ذهب ضحيتها مئات الشيوخ والأطفال والنساء في تلك القرية المنكوبة.

فعندما انفجرت في الصحف قصة مجزرة «ماي لاي» تظاهر نيكسون بالصدمة، وأمر ناطقه الصحافي أن يعلن أن القتل الجماعي «بغيض للضمير» واعداً بأن الأمر «سيعالج وفق القواعد الصارمة للعدالة العسكرية».

وخلف الكواليس أمر الجيش بالتجسس على المحارب القديم الشاب الذي فضح الجريمة الفظيعة بالكتابة عنها إلى نيكسون وغيره من السياسين.

وبينما اتُّهم في آخر الأمر خمسة وعشرون جندياً بالتورط في الهجوم، فقد تركز الإنتباه على الملازم وليام كالي، قائد الفصيل الذي اعترف بأنه قام بدور قيادي. فاتُّهم كالي بقتل (109) مدنيين ودِينَ بالاغتيال المتعمد لاثنين وعشرين منهم مع سبق الإصرار.

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 82.

(2) المصدر السابق، ص 83.

وقال للقاضي إنه لم يعتقد أن للأمر «كبير أهمية». [!!]

وعندما حُكم على كالي هذا بالسجن مدى الحياة، أمر نيكسون بإطلاق سراحه ريثما يتم النظر في استئناف قضيته التي سيقوم الرئيس بنفسه بمراجعتها قبل تنفيذ أي حكم قضائي.

وفي آخر الأمر، احتُجز كالي ثلاث سنوات فقط، قضى معظمها في شقة مريحة في قلعة بينِنْغ بولاية جورجيا، مع الإذن له بتلقي زيارات من صديقته.

وقد ظهر تسجيل في الأسواق عنوانه «ترنيمة المعركة للملازم كالي» مغنًّى على وزن لحن «ترنيمة معركة الجمهورية» فلاقى شعبية هائلة». ودفع أحد الناشرين مئة ألف دولار للجندي نظير قصة حياته.

وأرسل النقيب أوبري دانييل، المدعي العام العسكري في القضية، رسالة من أربع صفحات إلى نيكسون يحتج فيها على تدخله.

وقال المدعي إن عمل الرئيس هذا قد ضخّم صورة كالي «كبطل قومي» كما أنه «أضر بنظام العدالة العسكرية». ورفض البيت الأبيض أن يعلّق.

ودافع نيكسون عن عمله في مذكراته قائلاً: إنه قد عمل بناءً على مشورة آخرين.

وبعد ظهور قصة مجزرة «ماي لاي» في الصحافة وفي غضون أسابيع قدّمت لنيكسون ميزانية تقترح خفض النفقات على وحدات الاستطلاع المؤقتة وهي الفرق الصغيرة التي يقودها الأميركيون وتستهدف البنى التحتية للفيتكونغ. وقد استذكر لورنس لين، المساعد في مجلس الأمن القومي ردّ فعل الرئيس على اقتراح التخفيض هذا، فقال:

«بدأ نيكسون يهذي واستمرّ هذيانه ثلاثين ثانية، وهو يقول: «كلّا، بل إن علينا أن نفعل المزيد من هذا. نريد قتلاً واغتيالات، فهذا ما يفعلونه هم [يقصد الطرف الآخر]». وتمّ الحفاظ على التمويل المرصود لبرنامج العنقاء ذلك».

وبموجب تقرير لم يتمّ التحقيق فيه قط، قيل للعسكريين الأميركيين في سايغون في أوائل سنة 1969: إن هناك اهتماماً «استثنائياً» على «أعلى مستويات الحكومة، «بخطة لإرسال فريق مدرّب في أميركا لاغتيال رئيس الدولة في كمبوديا، الأمير سيها نوك....» وفي السنة

التالية، تمَّ إسقاط الأمير، الذي كانت مواقفه السياسية الغامضة، قد ابقت كمبوديا خارج حلبة الصراع في جنوب شرقي آسيا ولو أنه لم يقتل.

وبالطبع فإن عبارة «أعلى مستوى» هي رمز يعني دائماً إما زعيم البلاد أو أقرب المقربين إليه من كبار الموظفين.[1]

كذلك، اتُّبعت الأساليب نفسها المتبعة في فيتنام في تايلاند في مختلف النواحي.... وما هو محسوب، أنه خلال أربع سنوات (1968 – 1972) القت الولايات المتحدة 4 ملايين و500 ألف طن من المواد الشديدة الإنفجار على الهند الصينية. علماً بأن تقدير البنتاغون يقول بأن إجمالي ما ألقي خلال الحرب العالمية الثانية بلغ مليونين و44 ألف طن.

هذا، مع أن التقرير حول الهند الصينية لم يذكر مواد المنزور الكيميائية والمبيدات هناك ولا الألغام التي لم تنفجر.

وقدرت اللجنة الفرعية للاجئين في مجلس الشيوخ الأميركي، أنه خلال فترة الأربع سنوات ذاتها، قُتل أو جُرح أو شُرّد عن دياره أكثر من ثلاثة ملايين مدني[2].

وعندما أرسلت الرابطة الأميركية لتقدم العلوم، عالم الحيوانات الشهير: E.W.Pffeiffer إلى الهند الصينية لدراسة «الأضرار الهامشية» – يعني ما نتج من القتل والتدمير – عاد ليروي مشاهداته عن الدمار الجهنمي والتعرية الجماعية لكل ما في فيتنام من شجر ونبات ومحاصيل زراعية وعن عشرات ملايين الحفر البركانية التي أحدثتها هذه القنبلة الوثّابة [تزن سبعة أطنان ونصف الطن وتمحو كل ما على وجه الأرض في مساحة تقدر بضعف مساحة ملعب كرة قدم]، التي تعتبر مثل سكين المطبخ مقارنة بالقنابل التي أُلقيت – فيما بعد – على العراق وعلى يوغوسلافيا أو أفغانستان [ولبنان أكيد] (والآتي أعظم).

وكانت الواشنطن بوست (28 كانون الأول/ ديسمبر 1971) قد نقلت بعض ملاحظات هذا العالِم فقالت:

---

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 700–701.

(2) محاكمة هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 87

«إن قصف الهند الصينية وحراثتها بالقنابل، ليس إلا الترجمة الحديثة لسياسة إفناء الجواميس في الغرب الأميركي. إن لهذا البرنامج تأثيراً مدمِّراً على أنواع الحياة في الهند الصينية، أكبر من تأثير الإبادة البيئية في الغرب الأميركي على الهنود الحمر»[1].

إنه القانون الأميركي في «تعليم الشعوب ممارسة الديموقراطية» ومن يخالف هذه المقولة فهو «إرهابي».... مسكين هولاكو: «دمّر بغداد»، ولكن حسب قدرة التدمير آنذاك، وألقى كتب مكتبة بغداد في دجلة إلا أنه لم يدّعِ الحضارة، ولا اجتاح وقام بأعماله الإجرامية وفق شعار حضاري... على العكس، تأثر المغول - فيما بعد - بالحضارة الإسلامية.

فما بالنا، والحال هذه باليد اليمنى لنيكسون: هنري كيسنجر، الذي سُمّي ذات مرة: مترنيخ العصر، خلال توليه منصب وزير الدولة، يدافع عن الطغمة الحاكمة في اليونان أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عام 1974، مبرراً أسباب الدعم الأميركي لها:

«... أخذاً بالاعتبار دور اليونان الاستراتيجي حيث إنها تقع في الطرف الجنوبي لحلف الناتو... وأن هذه العلاقات مبنية على تفسيرنا لمصلحة أميركا القومية ومصلحة الحلفاء في الدفاع عن البحر الأبيض المتوسط»[2].

ودافع جيمس شيلنجر وزير الدفاع آنذاك، دفاعاً أكثر حرارة عن دعم الأنظمة الاستبدادية بأنه... «وعلى أية حال يمكن (لهذه الدول) أن تُسهم بطريقة أو بأخرى في الاستقرار الدولي أو الإقليمي. (وعلى هذا) فغالباً ما يكون من مصلحتنا تقديم بعض العون لاستكمال إمكانات وجهود الدفاع الذاتي»[3].

طبعاً لا يملك المرء أمام هذه «الإبداعات الديموقراطية العظيمة» إلا الهتاف بأعلى صوته: عاشت الديموقراطية الأميركية!! ولتهنأ الحرية بتمثالها على مدخل نيويورك!.

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 94.

(2) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 27-28.

(3) المصدر السابق، ص 28-29.

هذه «النفحات من الحرية والديموقراطية» كان لها مخطط أميركي آخر، في:

اميركا اللاتينية

مقابل عملية(Phonix) أو العنقاء، في الهند الصينية، على قاعدة «الطب الوقائي» كان «مكتب السلامة العامة» في أميركا اللاتينية، وإقامة وكالة مخابرات مركزية في دائرة شرطة كراكاس، وبناء نظام موحد للاتصالات اللاسلكية لشرطة كولومبيا واستخباراتها، وتأسيس أكاديمية الشرطة الوطنية، ومركز الاتصالات اللاسلكية الوطنية، ومعاهد وطنية للجنايات والتشخيص في البرازيل وخلق قوة مستقلة لمكافحة الشغب، أي ما عرف بـ«الكاسكوس بلانكوس» (الخوذ البيضاء) في سانتو دومنغو...

هكذا اقتضى عهد نيكسون العمل دائماً، على لعب دور في عمليات الأمن الداخلي للبلدان المستهدفة «وقاية من الثورات» ضد الأنظمة التابعة لواشنطن.

ومع أن تتابع نتائج العدوان على فيتنام، وتزايد توابيت الجنود الأميركيين، أو ما ورد منها على الأقل كان مؤثراً في الرأي العام الذي عمل على الحد من «المساعدات الخارجية» إلا أن تلك المحاولة تم الإلتفاف عليها، واستمر التدخل الأميركي.

فعدا ما تقدم من تدخلات سافرة في سياسات دول أميركا اللاتينية عبر المؤسسات التي تقدم ذكرها، إلا أن موقف نيكسون من سلفادور ألليندي في تشيلي كان عملاً إجرامياً مدبّراً:

«تتفق جميع المصادر على أن أمر نيكسون كان قد أثار نهجاً مزدوجاً تجاه ألليندي: فالمسار الأول سمح بمناورات سياسية ونشاط دعائي مصمم لمنع إقرار الكونغرس التشيلي بانتخاب الليندي وتثبيته.

أما المسار الثاني الذي بقي سريّاً للغاية فكان ينطوي على استخدام وكالة المخابرات المركزية في استثارة انقلاب عسكري يطيح بألليندي ومؤازرة ذلك الإنقلاب».

وقد جاء سقوط ألليندي ومقتله سنة 1973 في أعقاب هجوم على القصر الجمهوري شنته قوات يقودها الجنرال أوغستو بينوشيه.

وقيل لأعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بعد ذلك بأيام على لسان مسؤول في وزارة

الخارجية: إنّ نيكسون والبيت الأبيض قد تلقيا إنذاراً مبكراً عن الإنقلاب، ولكنهما قررا اتباع سياسة «رفع اليد وعدم التدخل».

وتُثبت الوقائع المفرج عنها، حديثاً أن الإدارة الأميركية قد تعاطفت، على الفور، مع النظام الجديد وقدمت له مساعدات اقتصادية كما استقبل نيكسون سفيره الجديد بعد شهرين فقط، من الانقلاب. وفي ذلك الوقت كانت واشنطن تعلم، تمام العلم، أن قوات بينوشيه قد بدأت عملية «قمع عنيف». كان ذلك عهد الإرهاب الذي انطوى على عمليات إعدام سريع بلا محاكمات وعمليات تعذيب ستقود، بعد ذلك بربع قرن، إلى محاولة دولية لمحاكمة ذلك الجنرال الطاغية.

ولم يذكر نيكسون مصرع ألليندي في مذكراته إلا في سطرين اثنين، قائلاً: إنه «حسب التقارير المتضاربة» فإن الزعيم التشيلي قد «قُتل أو انتحر أثناء الإنقلاب».

وقد زعم أتباع بينوشيه أن ألليندي «أطلق الرصاص على رأسه من سلاح ذاتي الحركة كان هدية إليه من الرئيس الكوبي فيديل كاسترو...».

غير أن أرملة الرئيس قالت: إنه كانت هناك أيضاً «عدة جروح بالرصاص في معدته»، وهي تعتقد بأن زوجها قد «اغتيل»[1].

هذا إضافة إلى محاولات اغتيال فيديل كاسترو زعيم كوبا والتي فشلت...

على أن ما هو واجب الذكر، أن نيكسون هو أول رئيس أميركي يعمل جدّياً لمدّ الجسور مع الصين الشعبية كما كان أول من زارها في «خطوة انفتاحية» غايتها تشديد الخناق على الاتحاد السوفياتي من جهة، والاستفادة من دور «المارد الصيني» الذي أظهر قدرة فائقة في تحدي الحصار الذي حاولت واشنطن تشديده لصالح «الصين الوطنية» الموالية للولايات المتحدة.

لكن، هذا السجل الحافل بكل «نكهات المرارة والإرهاب» ضد الشعوب، لم يسلم منه الحزب المعارض له داخل الولايات المتحدة، حيث كانت فضيحة «ووتر غيت» التجسسية

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 703-704.

أثناء انتخابات الرئاسة التي أوصلته إلى البيت الأبيض، هي الطامّة الكبرى التي قصمت ظهر نيكسون، وأدّت به إلى «الاستقالة» القسرية التي هي في جوهرها أقرب إلى الإقالة...

خاتمة عهد مودّع بفضيحة

لا بد من لفت الإنتباه إلى أنه في الخمسينيات، بعد أن شرع الدكتور هَتْشْنيكَرْ في معالجة نيكسون - الذي كان آنذاك نائباً للرئيس - بدأ يحرض على «وجوب طلب شهادات صحة عقلية للقادة السياسيين». ولكنه عبّر - بشكل سرّي وخاص - عن قلقه من إمكانية احتلال نيكسون منصباً رفيعاً.

ومع ذلك احتل المنصب الأول في الولايات المتحدة. وأُثر عنه أنه كان فاقداً لأي تنسيق أو اتزان، بحيث يصبح غير مستقر تحت تأثير الإرهاق والكحول والأدوية والعقاقير.

وقيل إنه أمر بأعمال حربية اختار مساعدوه أن يتجاهلوها، بل إنه نام أثناء اجتماع أزمة طارئة، عندما صدر باسمه إعلان أمر حالة تأهب نووية قصوى.

وفي نهاية الأمر خرجت رسالة إلى العسكريين بأن يتجاهلوا التعليمات من البيت الأبيض، إلا إذا كانت مشفوعة بموافقة أحد كبار وزراء الحكومة[1].

وقد وصفه كاتب خطاباته: وليم سافاير بقوله: إن التآمر كان طبيعة ثانية له، ممارسة يقوم بها بدون تفكير[2].

كانت محصلة «الفونيكس» أنه من بين القتلى الأميركيين في فيتنام الذين زاد عددهم على ثمانية وخمسين ألفاً قُتل ما يقارب من واحدٍ وعشرين ألفاً أثناء رئاسة نيكسون... وخلال فترة حكمه مات أيضاً أكثر من ستمئة الف مقاتل فيتنامي وعدد غير معروف من المدنيين. وليست هناك ارقام موثوق بها عن عدد الموتى في كامبوديا ولاوس[3].

---

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 19.

(2) المصدر السابق، ص 129.

(3) المصدر السابق، ص 18.

ومع أن نيكسون كان يردد دائماً: «دعونا نُلزم أنفسنا بالحقيقة، نراها كما هي، وبالعثور على الحقيقة والنطق بالحقيقة وعيش الحقيقة. فهذا ما سنفعله»[1].

إلا أن وقائع حياته، أوحت بغير ذلك حيث سجّل أن حياته كانت تشوبها الأكاذيب: صغيرة وكبيرة، وسواءٌ أكان ذلك بالكذب المباشر الصريح أم بالدوران حول الحقيقة أو بتزويقها. ولقد كان كذبه هو أكبر مصدر للأذى الذي لحق به أثناء فضيحة ووترغيت. ومع ذلك فإن نيكسون كذب حتى على الرجل الذي وضع مصيره أمانة بين يديه عندما أخذت الأزمة بخناقه، وهو فريد بوغارت، محاميه في ووترغيت.

ولقد استذكر بوغارت فيما بعد، أن الرئيس كان «أكثر الكذابين انكشافاً وشفافية في كل من التقى بهم في حياته[2]».

وقد غادر نيكسون الرئاسة في 9 آب/ أغسطس 1974 مجلجلاً بفضيحة ووترغيت.

وبعد استقالته بشهر، منحه - خلفه - الرئيس جيرالد فورد عفواً عاماً شاملاً عن جميع الجرائم التي ارتكبها أو ربما يكون قد ارتكبها أثناء رئاسته. فقد كان هناك احتمال حقيقي بأنه قد يُلاحق.

وقد استذكر مقدم هيئة المحلفين الكبرى لـ ووترغيت، بشيء من الأسى، أنّ عمل فورد هذا «قد كهرب جميع جهودنا لسبر غور ذلك الشيء والوصول إلى حقيقته العميقة» وتساءل آخر «أهذه عدالة؟».

وفيما كان نيكسون يمهد بوضع القواعد الأساسية لكتابة مذكراته قال لموظفيه:

«إننا لن نتذلّل، ولن نعترف ولن نقول: أنا المذنب»[3].

أكثر من هذا بعد وفاته كُتب على حجر قبره الغرانيتي الأسود نقشٌ يقول ما نصّه:

«إن أعظم تكريم يمكن أن يمنحه التاريخ هو لقب صانع السلام»[4].

---

(1) غطرسة القوة، المصدر السابق، ص 583.

(2) المصدر السابق، ص 23.

(3) المصدر السابق، ص 1008.

(4) المصدر السابق ص 17.

فلنتأمل تزوير التاريخ كيف يكون!!

بكلمة: لم يستطع نيكسون أن يحفظ معنى قصيدة أشعر شعراء عصره التي أعطته إياها جدته وعلقها فوق سريره... لأنه ترك بصمات عارٍ إرهابية لا تُمحى!!

جيرالد فورد

عندما كان على ريتشارد نيكسون أن يختار شريكاً له - نائباً للرئيس - استعرض ثلاثة ممن حوله: عضو كونغرس تكساسي شاب اسمه جورج بوش. وعضو جمهوري أقدم، جيرالد فورد وسبيرو آغنيو حاكم ولاية ميريلاند.

ومع أن فورد كان يظن نفسه الأوفر حظاً في الاختيار إلا أن نيكسون اختار آغنيو نائباً للرئيس وكان تقويمه في الأوساط الحزبية والسياسية «دون الوسط» مما جعل الرئيس مجال تندّرٍ وسخرية حيث سارع الديموقراطيون إلى استغلال هذا الاختيار. وبعد سنوات قُدّر لنيكسون أن يعترف بأنه قد اختار آغنيو شريكاً له وهو يعلم أنه فاسد، مما أدّى في آخر الأمر إلى استقالة نائب الرئيس. واختار نيكسون نائباً له من جديد، هو جيرالد فورد.

على أن الرئيس انتقص خلف الكواليس من قيمة الشخص الذي عيّنه بنفسه، فقد قيل إنه سأل نيلسون روكفلر بلهجة ساخرة: «هل تستطيع أن تتخيل جيري فورد جالساً على هذا الكرسي؟» وأرسل مع أحد محاميه قلماً كان قد استعمله لتثبيت ترشيح فورد مع ملاحظة نصها: «هذا هو القلم اللعين الذي وقّعت به على ترشيح فورد». وعند كيسنجر، كانت تسمية فورد قد هدّأت ولو لفترة قصيرة «القلق على مستقبل بلدٍ كانت سلطته التنفيذية، آخذة في التفتت على نحو ظاهرٍ للعيان»[1]. على كلٍ، بعد مضاعفات وترغيت واستقالة نيكسون، آلت رئاسة الولايات المتحدة إلى نائبه: فورد.

كان على الرئيس الجديد - حتى قبل حلف اليمين - أن يوقف عملاً مشتبهاً به يخص الرئيس السابق: إذ كانت شاحنة وطائرة على أهبة الاستعداد عندما أوقفت عملية النقل في اللحظة الأخيرة. فقد أدرك الرئيس فورد أن ترك نيكسون يستولي على الأشرطة سوف يُعتبر

(1) غطرسة القوة، مصدر سابق، ص 957.

«آخر عمل من أعمال التغطية والتستر على الفضيحة»، ولذلك أوقف شحن أي شيء إلى سانت كليمنت ما عدا ملابس نيكسون وملابس عائلته[1].

وبينما كانت طائرة السلاح الجوي رقم واحد تحلّق في مكانٍ ما فوق ميسوري وعلى متنها الرئيس السابق، كان جيرالد فورد يحلف يمين الرئاسة ويقول للأمة:«إنّ كابوسنا الوطني الطويل قد انتهى[2]».

ودّع الرئيس الجديد سلفه بعفو عام وشامل عن جميع الجرائم التي ارتكبها - كما سبق ذكره- وكان عليه تدبّر أمر «التركة» التي تركها، وكان هو على علمٍ بها كنائب للرئيس، يرافقه في ذلك وزير الخارجية وصلة الوصل بين الرئيسين السابق والحالي: هنري كيسنجر.

ومع أن فورد عدّه البعض من الرجال - الرؤساء ذوي الشخصية المثالية واللياقة بالنسبة للسياسيين والباحثين عن الحرية[3] إلا أنه لم يحِدْ قيد أنملة عن الناموس الذي سنّه أسلافه من الرؤساء في ملاحقة أي باحث عن الحرية وكمِّ فاه وقطع يد من يبحث عن استقلال بلاده وصون خيراتها لأهلها.

واللازمة الثابتة في كورس الإدارات الأميركية: «إسرائيل» ودعمها وتقويتها والحفاظ على تفوقها على كل العرب!

تابعت إدارة الرئيس جيرالد فورد السياسة الأميركية الشرق أوسطية التي وضع أسسها هنري كيسنجر.

على أن تصلّب الصهاينة في المحادثات مع العرب والتي أعقبت حرب تشرين عام 1973 أعادت كيسنجر إلى واشنطن وهو يعبّر عن استيائه للرئيس فورد الذي استاء بدوره.

هذا الاستياء مصدره ما ذكره كيسنجر في سيرته الذاتية - ليس حباً بالحق العربي- بل لأنهما: كيسنجر ورئيسه كانا يخافان- كما قال- تهديد العرب باستعمال «سلاح النفط».

وحينما دعا فورد في خطاب له حول قضايا الشرق الأوسط في 24 آذار/ مارس 1975 إلى

---

(1) غطرسة القوة، م مصدر سابق، ص 730 .

(2) المصدر السابق، ص 1006.

(3) المصدر السابق، ص 1210. ومذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 21.

«إعادة تقويم» للسياسة الأميركية قامت قيامة الزعماء اليهود الذين اعتبروا «إعادة التقويم» تخلياً عن إسرائيل.

ولكن جيرالد فورد لم يُلقِ خطابه الخطير حول الشرق الأوسط. والسبب هو أنه هو ووزير خارجيته [كيسنجر] لم يوفقا في تقدير قوة الرئاسة وقوة «اللوبي» المناصر لإسرائيل. لقد ألقى كيسنجر قنبلته السياسية هذه لكنها ارتدت عليه بسرعة وبراعة[1].

وسرعان ما عادت إدارة فورد إلى سياسة «الخطوة – خطوة» التي قادت في النهاية للتوصل إلى اتفاقية سيناء الثانية التي وقّعت في الرابع من أيلول/ سبتمبر عام 1975.

وعلى هامش هذه الاتفاقية، وقّعت إدارة فورد ثلاث اتفاقيات سرية مع حكومة رابين، تضمنت العديد من الالتزامات السياسية والعسكرية والاقتصادية، من أهمها:

- تستمر الولايات المتحدة في التزامها بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طالما لم تعترف هذه بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن242 و338، وتستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أية محاولة لتعديل القرارين المذكورين.
- تلتزم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بكل ما يلزمها من الأسلحة المتطورة مثل طائرات ف 16، كما تلتزم بتلبية حاجات إسرائيل من العتاد الحربي، ومستلزمات الدفاع، وكل حاجاتها من الطاقة.
- تتقدم الولايات المتحدة إلى الكونغرس –سنوياً– بطلبات الموافقة على مساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل.
- ترفض الولايات المتحدة أية محاولة لطرح مقترحات تعتبرها هي وإسرائيل ضارّة بمصالح إسرائيل.

بالإضافة إلى كل ذلك، حققت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقية، أحد أهدافها الثابتة وهو بث الفرقة والانقسام داخل الصف العربي ودق إسفين في العلاقات بين سوريا ومصر[2].

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 102–103.

(2) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (13) تاريخ 13/ 10/ 2003، ص 24.

وفي جبهة القتل والتدمير في شرق آسيا، كانت أمور أخرى تدور:

عمل الأميركيون - إثر هزيمتهم المذلّة أمام أبطال الفيتكونغ في فيتنام - على إنقاذ من أسماهم المسؤولون في واشنطن «السادة أصحاب البشرة البيضاء» وتيقّن القنصل الأميركي الفارّ: هنري بوردو من طائرة الهليوكوبتر التي أقلته هارباً بكثير من الارتياح قائلاً: «لم أرَ أي وجه أبيض هناك»[1].

لكن مسرحية القتل والإبادة انتقلت إلى مكان آخر

فلتاريخ الغزو الأندونيسي في 7/ 12/ 1975 لتيمور الشرقية أهمية ومغزى: ففي ذلك اليوم اختتم الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر زيارة رسمية إلى جاكارتا- عاصمة أندونيسيا- ثم طار إلى هاواي.

وبما أنهما خرجا حديثاً من اجتماع مع الطغمة العسكرية الأندونيسية التي واصلت تعسفها بعد الانقلاب - المذبحة على أحمد سوكارنو -، وبما أن الولايات المتحدة هي المزوّد الرئيس لأندونيسيا بالمعدات العسكرية، لدرجة دفعت البرتغال - حليف الناتو - والتي تؤيد جبهة تحرير تيمور الشرقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أندونيسيا كان من المنطقي التساؤل ما إذا كان القائدان (فورد وكيسنجر) قد أعطيا الغزاة أي انطباع يرقى إلى (الضوء الأخضر).

لذا ما إن حطت الطائرة بالرجلين على أرض المطار في هاواي حتى طالب المراسلون الإعلاميون الرئيس فورد بتعليق عن غزو أندونيسيا لتيمور.

كان الرئيس غامضاً ابتسم وقال: «سنتحدث بشأن ذلك لاحقاً»...

لكن ما أوضحه حول موقف الرئيس كان تصريح كيسنجر وهو على الأرض الأندونيسية حين أخبر الصحفيين في جاكرتا: «إن الولايات المتحدة لن تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة تحرير تيمور الشرقية وأن الولايات المتحدة تتفهم موقف أندونيسيا في هذا الموضوع».

كانت التقارير اللاحقة عن المذابح الجماعية والاغتصاب والاستخدام المتعمّد للتجويع،

(1) أميركا والابادات الجماعية، مصدر سابق، ص 89.

شنيعة لدرجة أن فظاظة كهذه كانت غير مطابقة تماماً للنمط السائد[1].

فترة هذا الرئيس مع قصرها كانت حافلة بخطط العدوان الممنهج على الشعوب صاحبة الحظ العاثر بحكّامها ومواردها الاقتصادية:

في عهد (ال فورد) هذا [الطيب العصاميّ]، بدأت تتسرب خطط الحرب على (العراق) مرفقة بحرب أعصاب بين عامي (1974-1977). وكان من أبرز التسريبات في نيويورك تايمز (20/ 2/ 1975) «كارتيل النفط»: ما هو ثمن التدخل العسكري؟ والأوبزرفر البريطانية (6/ 3/ 1975): «سيناريو الغزو الصحراوي»[2].

وكي يأخذ الكذب مداه ويتستر حكام واشنطن - مصاصو دماء الشعوب - بما يرفعونه شعاراً خدّاعاً حول حقوق الإنسان، كان فورد ووزير خارجيته وفي هذه الأثناء التي عُمل فيها على تأييد مذابح الغزو الأندونيسي في تيمور والتخطيط لغزو العراق، عُقد مؤتمر هلسنكي بحضور وفود خمسٍ وثلاثين دولة قسمت بنود اتفاقية المؤتمر إلى ثلاث سلال:

السلّة الأولى: تناولت المسألة السياسية، والثانية: القضايا الاقتصادية.

لكن مثلما أورد هنري كيسنجر في كتابه: «الدبلوماسية»: «فَرضت السلّة الثالثة على جميع الأطراف ممارسة ورعاية حقوق إنسان أساسية محددة. فرام صائغوها الغربيون تهيئة هذه البنود معياراً دولياً يمكن أن يخفف القمع السوفياتي للمنشقين والثائرين. ثم تبين أن المصلحين الأبطال في أوروبا الشرقية قد استخدموا السلّة الثالثة حجر الزاوية في قتالهم لتحرير بلدان من السطوة السوفياتية. فنال (فاكلاف هافيل) في تشيكوسلوفاكيا و(ليش فالسيا) في بولندا مكانهما في صومعة عظماء مقاتلي الحرية باستلهامهم لهذه البنود في الداخل والخارج أيضاً، لكبح الهيمنة السوفياتية وحتى النظامين الشيوعيين في بلديهما»[3].

ومع الإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها والالتزام بحرية الإنسان - أي إنسان - إلا

(1) محاكمة هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 148 - 149.

(2) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 45.

(3) الدبلوماسية، هنري كيسنجر - من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية، للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 1995 ص 455.

أن ما هو بيّنٌ في نص الدبلوماسي الأميركي، ذي الخطط «الجهنمية» أن «وسام البطولة» لا يحوز عليه سوى مؤيدي السياسة الغربية عموماً، والأميركية على وجه الخصوص، حتى ولو كان أصحابها مجرمي حرب مزهقي آلاف الأرواح البشرية... وكما برّر الـ «كيسنجر» هذا دعم «الطغمة العسكرية المستبدة» في اليونان، لحاجة أميركية خاصة، كذلك يبرر الدعم لبولندا وتشيكوسلوفاكيا من زاوية «تفتيت المنظومة الاشتراكية» ولايهمه، لا هو ولا إدارته، مصير تلك الدول فيما بعد.... ولو قطعت إرباً إرباً، مثلما حصل في تشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية التي أعادت ما سمي بـ: أزمة دول البلقان من جديد...

إنه ميزان «الجزر» الأميركي!...

جيمي كارتر

عمل جيمي كارتر طوال حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في عامي 1975 و1976 كأسلافه الرؤساء السابقين على تأكيد تعهده بالمحافظة على سلامة «إسرائيل».

فقد ألقى خطاباً انتخابياً رئاسياً في كنيس بمدينة إليزابيث بولاية نيوجرسي، وعلى رأسه طاقية مخملية زرقاء، قال فيه للمستمعين اليهود:

«أنا أعبد الإله ذاته الذي تعبدون، ونحن المعمدانيين نقرأ الكتاب المقدس الذي تقرأونه».

ثم انتقل إلى محور خطابه فصرّح وسط تصفيق المستمعين:

«إن بقاء إسرائيل ليس مسألة سياسية: إنه ضرورة أخلاقية»[1].

وشدد خلال الحملة على مسألة «العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل» ووصفهما بالدولتين الديموقراطيتين.

وأثناء حديثه عن السلام في الشرق الأوسط، قال: إن هذا «يتطلب اعترافاً بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومعاهدة صلح، وحدوداً مفتوحة وإنهاء مقاطعتها»[2].

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 115.

(2) المصدر السابق.

ويعود اهتمام كارتر بشؤون الشرق الأوسط - كما رأى مَنْ حوله - إلى عاملين: الأول هو «الاعتبار الديني» والثاني هو الرغبة الشديدة في تحقيق نجاح مبكر لإدارته.

موقفه من الصراع العربي- الصهيوني

لذا، بعد أيام من تنصيبه رئيساً أخذ يعقد اجتماعات لبحث قضية الشرق الأوسط مع وزير خارجيته: سايروس فانس، ومستشاره للأمن القومي: زبغنيو بريجنسكي وصديقه القديم من جورجيا: أندرو يونغ الذي اختاره الرئيس ممثلاً له في الأمم المتحدة.

كان على كارتر أن يتحرك في السنة الأولى لعهده وإلّا تعرّض لضياع الدعم المالي اليهودي وسخط الطائفة اليهودية، ويذهب بريجنسكي إلى أن هذا الأسلوب حظي بدعم مستشاري كارتر السياسين[1].

حتى إن كارتر قال أمام أعضاء الكونغرس اليهود في البيت الأبيض: «إنني أفضّل أن أنتحر سياسياً على أن أُلحق الضرر بإسرائيل»[2].

ولفرط حساسية تأثره بأهداف الصهاينة فإنه حينما طلب ناحوم غولدمان من صديق مشترك له ولكارتر ترتيب مقابلة له مع كارتر لمدة عشرين دقيقة كي يُطلعه على ما يدور في إسرائيل، خشي كارتر من مهاجمة اللوبي الصهيوني له إذا ما قابل «المنشقّ» غولدمان، وأصيب الوسيط بالذهول لما رآه من خوفٍ لدى كارتر.

هكذا عمل الرئيس كارتر على توطيد العلاقة مع الكيان الصهيوني وكان جلّ همه هو إرضاء حكام تل أبيب وتجسيد ما يتوافق ومصالح الكيان الاستيطاني.

الأمر الجديد الذي جاءت به إدارة كارتر في سياستها الشرق أوسطية هو مبدأ الفصل بين المكوّنات الأساسية للصراع العربي - الصهيوني والتمييز بين صراع عربي/ إسرائيلي وآخر فلسطيني/ إسرائيلي.

بمعنى آخر، تجزئة الصراع وتقزيمه وتفتيت الطاقات العربية خوفاً من حشدها ضد العدو

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 117.

(2) المصدر السابق ص 140.

الصهيوني، وكأن احتلال فلسطين وتهجير أهلها، مسألة تخص الفلسطينيين وحدهم ولا دخل للعرب والمسلمين بها.

وبينما كانت جهود الإدارات الأميركية السابقة تتمحور حول قضية اللاجئين الفلسطينيين فإن إدارة كارتر طرحت قضية الكيان الفلسطيني.

وقد أثارت اللهجة المختلفة التي تحدث بها كارتر وخاصة كلمة «وطن» (Home Land) حساسية اللوبي الصهيوني في واشنطن. وسرعان ما بدأت الضغوط والاستفسارات واضطر كارتر إلى التراجع بعد فترة وجيزة.

ففي الثامن من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، أعلن كارتر توضيحه لما كان يقصده بكلمة «وطن» بأنه مجرد مكان يعيش فيه الشعب الفلسطيني... مجرد مكان!!!.

وبدا كارتر متعثراً، في عامه الأول وسُجّل عليه عدة تراجعات عن طروحات كان قد اقترحها ورفضها الصهاينة.

لعل أهم تراجع قام به كارتر: هو التراجع عن البيان الأميركي - السوفياتي الذي صدر عن وزيري خارجية البلدين: سايروس فانس وأندريه غروميكو في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1977 والذي دعا إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط، وانسحاب «إسرائيل» من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، كما دعا إلى قيام مفاوضات مشتركة - وفقاً لصيغة مؤتر جنيف - تضم جميع الأطراف، بما في ذلك الطرف الفلسطيني.

تمثل هذا التراجع في توقيع الرئيس جيمي كارتر مع موشي دايان على «ورقة عمل» في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1977 (أي بعد ثلاثة أيام فقط!) والتي حملت تنازلاً تكتيكياً قدمه موشي دايان يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في مؤتمر جينيف، وذلك لتأكيد الانسجام الأميركي- الإسرائيلي، مع التلاعب ببقية المواد المقترحة.

غير أن مبادرة الرئيس المصري أنور السادات المشؤومة والمتمثلة بزيارته للقدس المحتلة وإعلانه استعداد بلاده لعقد «سلام» مع «إسرائيل»، أحدثت تحولاً جوهرياً وأساسياً في استراتيجية سياسة كارتر الشرق أوسطية، التي أفضت بدورها إلى عقد اتفاقية كمب ديفيد وما سمي بـ«معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» وفي الشق الفلسطيني طرحت صيغة الحكم الإداري الذاتي لفلسطينييّ الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن، رغم حالات المدّ والجزر في المفاوضات المصرية - الإسرائيلية برعاية كارتر نفسه لم تتأثر العلاقات الإسرائيلية - الأميركية سلباً بتلك الحالات «الخلافية» المصرية - الإسرائيلية بل على العكس من ذلك، توطدت العلاقات بينهما.

ومع أن إسحاق رابين، لم يبذل جهداً للسير بالعلاقة مع كارتر، باتجاه مُرضٍ، إلا أن مناحيم بيغن، الذي كان كارتر قد سمع عنه أنه «رجل شريف وشجاع» أصبح محط رحال الإدارة الأميركية، التي نسي رئيسها، كما أكثر اليهود الأميركيين وزعمائهم، أن هذا الزعيم الإرهابي - بيغن - قد خطط لعملية نسف فندق الملك داود في عام 1946، ومجزرة دير ياسين عام 1948 وأن القليلين هم الذين يتذكرون رسالة ألبرت آينشتاين وحنة أرندت إلى صحيفة «نيويورك تايمز» التي أدانا فيها أساليب بيغن الفاشية والنازية، عندما زار «الولايات المتحدة أواخر عام 1948».

وها هو، قد أصبح بعد ثلاثين عاماً من قيام «إسرائيل» زعيماً للبلاد.

واستطاع كارتر أن يجمع بيغن والسادات في كامب دايفيد في أيلول/ سبتمبر 1978. وتُجمع التقارير المصرية الإسرائيلية على أن لمسات الرئيس -كارتر - الشخصية أو تدخّله ومثابرته هي التي أدت في الأيام الأخيرة إلى اتفاق ما عرف بـ«إطار للسلام في الشرق الأوسط».

وهكذا، عُدّت «كامب دايفيد» أعظم إنجازات كارتر[1].

على أن «إسرائيل» مستندة إلى دعم إدارة كارتر، قامت بعدوان واسع على لبنان في آذار/ مارس 1978 أسمته «عملية الليطاني» مع أن التعلل كان لضرب قواعد المقاومة الفلسطينية إلا أن تسمية العملية تدل، ودون لبس، على الغاية الحقيقية من العدوان: إنه نهر الليطاني الذي راودت، وما زالت تراود الأطماع في مياهه نفوس القادة الصهاينة منذ حاييم وايزمن، وحتى الآن....

واضطر العدو الصهيوني تحت ضغط المقاومة للتراجع إلى ما سمي بـ«الشريط الحدودي» الذي أُبقي تحت إدارة الضابط اللبناني/ العميل: سعد حداد وبإشراف صهيوني،

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 125 و 152.

ومباركة أميركية تطرح الكثير من علامات الاستفهام حول ادعاءات كارتر و«حقوق الإنسان»...

لكن: تبقى العلاقة الأميركية - الإسرائيلية هي بيضة القبان في التعاون المشترك بين الطرفين في الصراع العربي/ الصهيوني.

وقد عزّز تلك العلاقات ما يدور في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في إيران وافغانستان مما دفع وضع «إسرائيل» إلى دائرة أوسع في اهتمام الإدارة الأميركية.

وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي جرى فيه التوقيع على المعاهدة الثنائية المصرية-الإسرائيلية في26/ 3/ 1979 [بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بشهر ونصف]، وقّع وزير الخارجية الأميركي، سايروس فانس مع نظيره الإسرائيلي موشي دايان على مذكرة تفاهم تضع ثقل الولايات المتحدة وراء «إسرائيل» في حال خرق مصر للمعاهدة، كما تم التوقيع في الوقت نفسه على اتفاقيات لتزويد «إسرائيل» بالنفط.

وفي ما يتعلق بالمعونة العسكرية، قدّمت إدارة كارتر إلى «إسرائيل» تعهداً بتقديم مساعدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار، (800 مليون) دولار منها، منحة لبناء مطارات عسكرية في النقب.

إلا أن الأمر الأبرز والأهم المضاف لما سبق هو طرح إدارة كارتر لمشروع هيمنة على الشرق الأوسط والربط بين أمن «إسرائيل» وأمن الخليج.

وقد نصّ المشروع المذكور، على عدد من النقاط، أهمها:

1 -الإشارة إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان وضرورة رؤية هذا التحرك في الإطار الأوسع للتوجه السوفياتي العام.

2 - تحديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الخليج وجنوب غرب آسيا كما يلي:

تأمين الوصول إلى النفط ومقاومة التوسع السوفياتي وتدعيم الاستقرار في المنطقة؛ ودفع مسار السلام في الشرق الأوسط. مع ضمان أمن إسرائيل لا بل من أجله.

3 - إن أية محاولة تقوم بها قوة خارجية لبسط سيطرتها على منطقة الخليج «الفارسي» ستعتبر هجوماً على مصالح الولايات المتحدة وستُصدّ بأية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية.

4 - العوامل التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في مواجهة «الخطر» السوفياتي هي: «البعث الإسلامي» [الذي أصبح فيما بعد: طالبان والقاعدة]، حركات التحرر لدى شعوب المنطقة [طبعاً ضد القيادات المخالفة لإرادة واشنطن]. موقف الدول الصناعية الحليفة؛ الدور القيادي للولايات المتحدة في هذا المجال.

5 - عناصر الردع غير العسكرية وهي: سياسة طويلة المدى، بالنسبة إلى مصادر الطاقة واستهلاكها، وتقليص الاعتماد على النفط المستورد من الخارج؛ والمساعدة الاقتصادية لدول المنطقة [التابعة لواشنطن] التي تواجه مشكلات تنمية.

6 - عناصر الردع العسكرية وهي: قوات التدخل السريع وإبراز القوة؛ وتطوير القدرة على استخدام القوة العسكرية بشكل أكثر نجاعة. وتطوير أدوات القتال التقليدية؛ والرد الجماعي من قبل القوى المحليةوالقوات الأميركية وقوات أخرى من خارج المنطقة.

7 - الرد الأميركي الفعال على «العدوان» على منطقة ما، ينطوي على عدد من العناصر مثل: «تواجد عسكري معزّز مستمر في زمن السلم، خصوصاً للقوات البحرية؛ وتخزين الأعتدة المسبق، على مقربة من المنطقة، في قواعد عائمة تجنباً للقواعد الثابتة؛ وسائط النقل السريع؛ حق العبور واستعمال المرافق المحلية من موانئ ومطارات... إلخ»[1].

وهذه المعاهدة الخطيرة كانت مدفوعةً - مثلما سبق الذكر - بالتطورات الدراماتيكية الحاصلة، في منطقة الخليج في إيران وما يليها في أفغانستان.

إدارة كارتر وشرق الخليج العربي- الفارسي

ما هو معلوم، أن كارتر منذ أن تولى رئاسة الإدارة الأميركية، رفع شعار «حقوق الإنسان» رايةً يلوّح بها كناموس يهتدي بهديه.

ففي شباط/ فبراير 1977، صرّح قائلاً: «لقد أوضحت للسيد بريجينيف في اتصالي معه مباشرة... بأنني أحتفظ بالحق للتحدث بقوة، كلما تعرضت حقوق الإنسان للتهديد... وبأن اتفاقية هلسنكي تضع على كاهلنا: المسؤولية والحق الشرعي للتعبير عن عدم موافقتنا على انتهاكات حقوق الإنسان»[2].

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (13) تاريخ 13/ 10/ 2003، ص 24-25.

(2) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 12.

ثم عاد وأكّد التزامه – الذي لا يحيد – بدعم حقوق الإنسان في الخارج.

وفي خطابه الأول، الموجّه للأمم المتحدة في 17 آذار/ مارس 1977، أكّد كارتر التزام أميركا «بالعمل مع أعدائها الكامنين، بالإضافة إلى أصدقائها الحميمين، للدفع بقضية حقوق الإنسان إلى الأمام».

وأضاف قائلاً:

«لا يستطيع» أي عضو في الأمم المتحدة «أن يتخلى عن مسؤولياته عند حدوث عمليات تعذيب أو تجريد تعسفي في أي بقعة من العالم».

وعليه وفي 14 نيسان/ ابريل، أخبر المجلس الدائم لمنظمة الدول الأميركية: «تستدعينا قيمنا... إلى مقاومة الإساءات التي تلحق بالحرية الفردية، ومن ضمنها تلك التي يسبّبها الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي»[1].

على أن مناداة كارتر هذه تصبح موضع شك، حينما يُنظر إليها وفق ما مرّ حول اتفاقية كمب دايفيد و«أكل حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي»، و«التغاضي» عن هدر دماء المقاومين ضد الكيان الصهيوني وعذابات الجرحى، والأسرى في السجون الإسرائيلية.

كما أن موقف إدارة كارتر، الفاقع بخداعه، يلقي ضوءاً على المبادئ المجوّفة لحقوق الإنسان:

فمحاولة إدارة كارتر، إعادة الاستيلاء على منابع النفط، كانت استكمالاً لمن سبقها من الإدارات الأميركية المتعاقبة.... وهدف كارتر في عهده (1977–1981) كان الإطاحة بنظام «الكارتل النفطي» كما صنفه استراتيجيو الغرب عامة، ولاسيما بعد لمس آثاره إثر حرب (أكتوبر 1973).

وفي غمرة انهماك كارتر في العمل على إنجاز «اتفاقية كمب دايفيد» كان مطمئناً للوضع في إيران ولا يعيره كبير اهتمام، لقناعته بقدرة الشاه على ضبط الأمور، وهو ما يشير إليه بقوله أثناء شربه نخب الشاه لمناسبة العام الجديد في 1978:

«إن إيران تحت قيادة الشاه العظيمة، هي جزيرة استقرار، في واحدة من أكثر المناطق

---

(1) صدير القمع، مصدر سابق، ص 11.

اضطراباً في العالم، وهذا فضلٌ كبير لك يا صاحب الجلالة ولقيادتكم، وللاحترام والحب، الذي يمنحكم إياه شعبكم»[1].

وهذا الشاه الممدوح هو الذي لُخِّصت سياسته تجاه شعبه بقوله:

«دعِ الكلاب النائمة تغطّ في نومها».

وتخلّى عن ذلك فيما بعد، وأعلن نفسه «المرشد الروحي للمجتمع» في الوقت الذي كان فيه أخوه الأصغر يملك مصنعاً لتجميع الطوافات ويقول: «إذا كان الناس لا يحبّون زحمة المرور، فلماذا لا يشترون طائرات الهليكوبتر؟»[2].

إنها «حقوق الإنسان» برأي كارتر.... كانت مصانة من قبل زبانيته في إيران.

لكن الشعب الذي يُمهل ولا يُهمل وبقيادة الإمام الخميني الحكيم الصلب، استطاع الإطاحة بنظام الشاه وعرشه الطاووسي الذي كان ذات يوم «فزّاعة» تستخدم قواته لقمع الانتفاضات والثورات خارج إيران، فإذا به ريشة تقذفها رياح الثورة الإسلامية فيطير «ملك الملوك» الأجوف وليس من يؤويه حتى أسياده الأميركان تخلّوا عنه بعد أن أصبح «سقط المتاع» لا ينفعهم ولم يجد من يقبل به غير خائن لشعبه، مثله: أنور السادات حيث بقي عنده، حتى مات.

أدى سقوط الشاه إلى فشل مبدأ نيكسون في الخليج، وأجبر الحكومة الأميركية -وقيادة كارتر – على إجراء مراجعة جديدة لسياسة الأمن في المنطقة.

فقد خلا الخليج آنئذٍ من مرشحين محتملين للقيام بدور الشرطيّ الإقليمي: فالسعودية أضعف من أن تقوم بذلك والعراق كان في إطار التعامل مع الاتحاد السوفياتي، وأصبحت «المصالح الأميركية» بحاجة إلى حماية قادرة.

في هذه الأثناء صُدمت إدارة كارتر بحدثين مهمين:

احتجاز الطلبة الإيرانيين للعاملين في السفارة الأميركية كونهم عناصر مخابرات بسمة

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 117.

(2) المصدر السابق، ص 118

دبلوماسية، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، ثم الغزو السوفياتي لأفغانستان بعد سبعة أسابيع من تطويق السفارة الأميركية في طهران.

كان احتجاز ثلاثة وخمسين شخصاً في السفارة عاملاً إضافياً في الضغط على إدارة كارتر في كيفية إنهاء مسألتهم من جهة، ومسألة الدفاع عن طرق النفط في الخليج بعدما أصبح السوفيات في أفغانستان من جهة أخرى.

وفجأةً تصدّر الخليج برنامج الأمن الأميركي وهو ما لحظته المعاهدة السرية السالفة الذكر مع الكيان الصهيوني واحتفظ بمكانته منذ ذلك الوقت.

وقد تبيّن أن عدم ردٍ مُرضٍ لهذه التطورات، وفشل كارتر في تحرير «الرهائن» جعله محط انتقاد خصومه له بالضعف مما حكم عليه في الانتخابات الرئاسية عام 1980 ضد رونالد ريغان[1].

كارتر و«حقوق الإنسان» في «العالم الثالث»

كانت الصيغة التي تبناها كارتر منطلقاً في تفسيره لمقررات مؤتمر هلسنكي، تهدف للإيحاء بأن الولايات المتحدة الأميركية غير مرتبطة أو لا علاقة لها بالقمع في الخارج. بينما تشير كل الدلائل على أن «الشركات» والدوائر الحكومية الأميركية، متورطة إلى حدٍ بعيد في تزويد معظم أنظمة الحكم، الأكثر قمعاً وتسلّطاً بالتكنولوجيا القمعية وأساليبها.

يكفي إلقاء نظرة على «دورها مع الحكومات ذات السجلات السيئة» ومن ضمنها الأقطار التي غالباً ما أدينت من منظمة «العفو الدولية» و«لجنة الحقوق العالمية» و«لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان مثل: الأرجنتين، إثيوبيا، أوروغواي، تايلاند، البرازيل، إندونيسيا، الفيليبين، تشيلي، إيران [قبل الثورة]، كوريا الجنوبية.

بالطبع ليست هذه الأقطار هي الوحيدة التي لها سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها تبرز للأميركان بسبب التقارير المستمرة عن عمليات التعذيب، والقتل والاعتقال

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 94.

التعسفي ولأنها كلها تحصل على مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من «الولايات المتحدة »[1].

وبالرغم من تعهد الرئيس كارتر بتخفيض المساعدة العسكرية للأقطار التي تنتهك حقوق الإنسان إلا أن هذه الأقطار العشرة أُدرجت لاستلام أكثر من (500 مليون) دولار من المساعدة العسكرية الأميركية خلال السنة المالية 1978.

بالطبع، فإن معظم الأسلحة التي زوّدت بها هذه الأقطار قُدمت بحجة مساعدتها للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم خارجي.

إلا أن دراسة المعلومات الأميركية عن الأسلحة المصدّرة أظهرت أن نسبة كبيرة من ذلك السلاح كانت معدّة للاستعمال المحلي للحيلولة دون الانتفاضات الشعبية أو لقمع التنظيمات المعارضة.

وبالعودة إلى هذه الدول العشر المنتهكة لحقوق الإنسان، تبيّن أنه خلال السنوات [الخمس الأخيرة] من ضمنها عهد إدارة كارتر، قامت الولايات المتحدة بتدريب (12732) ضابطاً من هذه الأقطار، في معاهد أميركية داخل الولايات المتحدة، وخارجها.

وتلقّى معظم هؤلاء الضباط تدريباً في موضوعات عسكرية عادية، لكن عدداً ضخماً منهم تلقى دورات في مواضيع مثل العمليات ضد حرب عصابات المدن وعمليات الأمن الداخلي وأساليب الاستجواب العسكرية، والإدارة الأمنية.

وبما أن معظم هذه الأقطار يطبق فيها قانون الأحكام العرفية (أو نوع آخر من قوانين الطوارئ) فإن الفرق المسلحة تقوم، بشكل منتظم بأعمال الشرطة المدنية.

فعلى سبيل المثال، أرسلت المساعدات الأميركية إلى تايلاند بحجة مكافحة المخدرات. وبعد التحقّق تبين أنها تذهب إلى دوريات شرطة الحدود وفي الوقت نفسه استخدمت في الهجوم على جامعة تاما سيت.

كذلك، بيعت لقوات الشرطة المحلية، مسدسات وبنادق بذخيرة حربية، وبنادق لقمع الشغب، وأجهزة مراقبة وأجهزة كمبيوتر، وهراوات مولّدة للصدمات الكهربائية، ضمن

---

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص12-13.

المبيعات التجارية للشرطة السرّية: «دينا -Dina» في تشيلي، و «السافاك -Savak» في إيران، ومنظمات البوليس السيئة السمعة المشهورة بأعمال التعذيب والاغتيالات التي تقوم بها...

كل هذا، يعطي صورة مختلفة تماماً عن الصورة شبه القانونية عن حقوق الإنسان التي أوصى بها كارتر [1].

إن ما ادعاه كارتر من التزام بمبدأ حقوق الإنسان كذّبته الوقائع وكبحه التزام إدارته بما أسمته مبدأ «الأمن القومي» الذي حدّده وتعهد به كل رؤساء الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كامتداد لما أعقب مبدأ مونرو في «المجال الحيوي» تحت غطاء «العزلة المجيدة» الكاذبة.

وطالما أن إدارة كارتر كانت ملتزمة باستمرار تحالفاتها المنسجمة مع «الحرب البادرة» فإنها كانت غير معنية باتخاذ قرار حاسم لوقف معونات السلاح والمعدات لهذه الأنظمة الأجنبية الدكتاتورية المتعاونة، سياسياً، مع الولايات المتحدة.

وهكذا، عندما أعلن الرئيس كارتر، التخفيض الجزئي للمساعدة المقدمة للأرجنتين وأثيوبيا والاوروغواي أكد في الوقت نفسه أن المساعدة المقدمة لكوريا الجنوبية والفليبين ومناطق استراتيجية أخرى لن تُقطع، مهما تدنّت درجة احترامها لحقوق الإنسان، بسبب الدور الذي تلعبه في حماية مصالح الأمن القومي الأميركي.

وهذا سبق أن أشار إليه الرئيس كارتر في رده على سؤال للجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ حول سياسة إدارته في بيع الأسلحة حسبما أوردته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» في 12 تموز/ يوليو 1977 بقوله:

«لا تستطيع واشنطن فرض قيود صارمة بصدد حقوق الإنسان على الدول التي تطلب السلاح، لأن مثل هذه الإجراءات... (تعرّض) مصالحنا الإقليمية والعالمية للخطر... وهذا يعني توسيع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وبأوسع التعابير الممكنة وهنا

---

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 18.

الخطورة[1].

على أن هناك، أيضاً أشكالاً أخرى من «المساعدة»، تتضمن توفير القروض والمساعدة المطوّرة ضمن قانون المساعدة الخارجية، وبيع أو توزيع الأطعمة ضمن برنامج: الطعام من أجل السلام. ونشاطات وكالات: مثل فِرق السلام، وكذلك تمرير المساعدة عبر وكالات تقديم القروض الثنائية والمتعددة، مثل: البنك الدولي، وبنك الاستيراد والتصدير، وحسب مركز السياسة الدولي، فإن نحو 69 % من كل المساعدة الاقتصادية الأميركية التي تذهب إلى حكومات العالم الثالث، تتدفق عير هذه الشركات والمؤسسات، بدون مراجعة الكونغرس[2].

وعلى من يهمه الأمر، ممن يبحثون عن «حقوق الإنسان» أن يفتشوا عن «إبرة في كومة قش» عن هذه الحقوق - الأميركية التي تعطي العصا الغليظة لأنظمة القمع الجهنمية ضد الشعوب!

ومع ذلك، كُسرت حلقة مهمة في سلسلة أنظمة القمع بانهيار نظام الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، فكان على كارتر أن يتخلى عن التعويل على الوكلاء المحليين- ولاسيما في الخليج -والتزام الولايات المتحدة، مسؤولية الحفاظ على مصالحها مباشرة. وكان هذا هو مبدأ كارتر الذي أعلنه في خطابه حول حالة الاتحاد في خطابه في 23 كانون الثاني/ يناير 1980.

فقد أعلن أن حرية الوصول إلى زيت الخليج مصلحة قومية حيوية، ولحماية تلك المصلحة فإن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام «أية وسيلة ضرورية، بما فيها القوة العسكرية».

وفي الأشهر التالية أعلن كارتر عن عدد من الخطوات لتسهيل إرسال قوة عسكرية أميركية إلى منطقة الخليج.

وكانت الخطوة الأكثر أهمية هي تأسيس القوة المشتركة للانتشار السريع وهي القيادة

---

(1) تصدير القمع، مصدر سابق، ص 31 و 104.

(2) المصدر السابق، هامش ص 32.

العسكرية التي تتمركز في تامبا والتي ستتولى مسؤولية إدارة العمليات القتالية الأميركية في المنطقة.

ومع أنه لم يكن لهذه القيادة قوات خاصة بها فإنها تمتعت بالسلطة لحشد جيش يتكون من عدد من الوحدات المتمركزة في الولايات المتحدة للخدمة في الخليج.

وأمر كارتر أيضاً، بالحصول على طائرات شحن طويلة المدى، وسفن إمداد تستطيع نقل القوات الأميركية إلى المناطق المحتملة للقتال.

ولتعزيز هذه القوات حال انتشارها في الخليج، فاوض كارتر للحصول على تسهيلات أساسية جديدة في عُمان، وكينيا، والصومال وفي جزيرة دييغو غارسيا في المنطقة البريطانية في المحيط الهندي[1].

مبدأ كارتر، هذا شكّل عامل تكامل مع المعاهدة التي عقدها مع الكيان الصهيوني، بعد «إزاحة» مصر عن محور الصراع العربي - الصهيوني، ضمن اتفاقية كامب دايفيد...

إلا أنه ترك البيت الأبيض وفي حلقه غصة من «عملية طبس» الفاشلة المذّلة التي لم تستطع إطلاق «الرهائن - الأسرى» فقضوا 444 يوماً تحت سلطة الطلبة الثوريين الإيرانيين، ولم يطلق سراحهم، إلا بعد الاستجابة الكاملة لمطالب الثورة الإسلامية في طهران.

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 95.

الفصل السابع

رونالد ريغان

صهيوني متمرّس



ما هو جلّي، أن الداروينية الاجتماعية التي تسلحت بها الإدارات الأميركية كفكر فلسفي/ سياسي، منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ممتزجة بروحية دينية مؤمنة بأن «البقاء للأصلح» تطورت في كل مرحلة من مراحل التاريخ الأميركي، حسب تطور سياسات الدولة.

وصارت البعثات التبشيرية وجهودها العقائدية - التعليمية جزءاً من القوة الأميركية الغازية: تارة تمهد لها، وطوراً ترافقها وتتغلغل في أطياف المجتمع المستهدف بالغزو.

استمرت الكنيسة الأميركية تتطور بالتلازم مع سياسات الدولة في الداخل والخارج:

ففي الداخل، أصدرت المراسيم التي تبرر جميع الممارسات التي يقرّها التشريع الحكومي خلافاً للنص والمفهوم الديني كالاعتراف للوطيين والمتساحقات، المعروفين والمعروفات باسمي: Gay And Lesbian.

وفي الخارج حيثما يوجد لأميركا مطامع سياسية واقتصادية، تكون البعثات التبشيرية إحدى أدواتها التي تستر جرائمها الدموية بالمساعدات الإنسانية، كما حدث في الجزر الأندونيسية وشمال العراق وأفغانستان وجنوب السودان وغيرها[1].

كذلك، انعكست فكرة التطور الاجتماعي الدارويني على محتويات الدين نفسه:

فصارت المسيحية الأميركية تطور نصوصها ومصطلحاتها طبقاً للأهداف السياسية - الاجتماعية - التوسعية المطلوبة.

كان من ثمار هذا التطور ظهور ما يسمى بـ«الكتاب المقدس الأميركي» الذي ينطوي

---

(1) صناعة الإرهاب. د عبد الغني حماد، دار النفائس، الطبعة الثانية، 2005، بيروت، ص 20.

على تطبيق فكرة التطور الدارويني، على الديني، ولكن من باب مصلحة السياسة ليس إلّا.

أنتج ذلك، ما يربو على ألفي مذهب لكل منها طقوسيته الخاصة.

على أن أبرز الجماعات المسيحية العاملة على الساحة السياسية في أميركا هي التي تسمى الأكثرية الأخلاقية (Moral Mjority) ويرأسها الكاهن الشهير جيري فولول (Jerry Falwell) وهي مذهب يشتغل بالسياسة، وينتسب إليه غالب قيادات الحزب الجمهوري ومنهم الرئيس ريغان والرئيس بوش الأب والرئيس بوش الابن.

الرئيس رونالد ريغان، إذن، من أتباع هذا المذهب الذي يركّز نشاطاته الدينية حول توفير التبريرات الدينية للسياسة الداعمة لإسرائيل التي يسميها «جيري فولول» «إسرائيل المعجزة».

كي تتضح منطلقات ريغان العقدية - السياسية، لا بد من ذكر خلاصة معتقدات هذا المذهب، بحسب ما جاء في كتاب «اسمعي يا أميركا *Listen America*» كالآتي:

- من أكبر المعجزات في العصر الحديث فعل الإله المتجسّد في نصرته للشعب الصغير: «شعب إسرائيل» الذي يقف منارة ديموقراطية في منطقة مظلمة بالتخلف والتوحش [طبعاً العرب!!] والأنظمة التعسفية المتعطشة للبطش بإسرائيل!
- من يقرأ الكتاب المقدس يجده مليئاً بالتنبؤات المتعلقة بإسرائيل والتي تقول: بعد شتاتٍ دام حوالى 500 عام سيعود اليهود من أقطار الأرض، ويؤسسون دولتهم في فلسطين.
- لا توجد أمة اضطهدت اليهود إلا وعاقبها الإله بالضعف الأبدي وهذا هو وعد الإله لإبراهيم، وها هي ألمانيا لاتزال تعاني منه بسبب مناصرتها لسياسات هتلر ضد اليهود، وكما حدث مع جمال عبد الناصر عام 1967.
- إن الله سيرسل للتشريد والذبح والأسر كل الملايين العربية التي ستحاول منع تجمع شعب إسرائيل في أرضه.
- لقد بارك الإله أميركا ورفع مكانتها، لأنها باركت قيام إسرائيل وناصرتها وقوّض روسيا لأنها عادت إسرائيل وناصرت أعداءها.

هذه هي خلاصة تعاليم «حزب الأكثرية الأخلاقية» في أميركا الذي صار يهيمن على سياسة الحكومة الأميركية منذ أيام الرئيس ريغان[1].

هذا ما يفسّر بوضوح خلفية التخبط والغموض بالنسبة للقيم والأخلاق فيما تمارسه المؤسسة السياسية الأميركية في العالم وفي الأمم المتحدة وفي صياغة العلاقات الشاذة التي تحاول إقامتها مع مختلف الدول، وضمن معايير ومواقف متناقضة إزاء القضايا الدولية المختلفة.

ويعلّل «هاري شوفيلد» فقر المجتمع الأميركي إلى القيم الإنسانية بالقول:

إن هذا الفقر ينسجم مع التطور التاريخي للولايات المتحدة الأميركية، ففي أيام التوسع نحو غرب القارة الأميركية لم يكن هناك ما يلائم الاحتكام إلى القيم المثالية الأخلاقية مثل: «لا تقتل»!

ذلك أن الواقع الذي برز آنذاك هو إما أن يكون الأميركي [الغازي] قاتلاً أو مقتولاً ولذلك أصبحت «القيم الصائبة» هي قتل الهنود الحمر، وفي هذه الحالة يكون القاتل أفضل من المقتول [2].

وهنا بالتأكيد، لا مجال «للوصايا العشر» ومنها «لا تقتل». وما زال المبدأ ذاته منسحباً على امتداد التاريخ الأميركي بعدما صفا الجو للغزاة داخل القارة الأميركية فمدوا أيديهم إلى الجهات الأخرى من كوكب الأرض.

يؤكد هنري كيسنجر منطلق ريغان الفكري- الديني في سياسته بقوله: «إن ريغان استخدم إرشادات التوراة كمعالم هداية لخوض المعركة الفاصلة [المقصود: هرمجدون[3]].

ويضيف وزير الخارجية السابق على ما تقدم حول هوس ريغان للحرب النووية بفعل إيمانه الحرفي بنبوءة التوراة عن المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر. إذ يقول كيسنجر إنه تناهى إلى سمعه إفضاء ريغان بآرائه، بسطورٍ قريبة التطابق مع ما وصفه مترجم حياته:

---

(1) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 21-22.

(2) المصدر السابق، ص 23.

(3) الدبلوماسية، هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 462.

«تكلم [ريغان] كما لو كان يسرد مشهداً سينمائياً... فروى واقعة مرعبة في قصة المعركة الفاصلة بين قوى الخير والشرّ حيث يتحطّم جيشٌ غازٍ قويّ قادم من الشرق قوامه 200 مليون شخص بسبب الطاعون».

يؤمن ريغان بأن «هذا الطاعون» نبوءة عن حرب نووية حيث «تحترق العيون من الرأس ويسقط الشعر من الجسد وهكذا دواليك وهو يؤمن بأن هذا تكهّن دقيق بنكبة هيروشيما[1]».

ريغان بين العقيدة والسياسة

منطلقاً ومشبعاً بتلك الخلفيات الآنفة الذكر، خلف ريغان الجمهوري، كارتر الديموقراطي، معززاً علاقات الإدارة الأميركية مع «إسرائيل» ساعياً إلى تمتين روابطها وأسسها.

منذ بداية ولايته الرئاسية لخّص ريغان نظرته إلى «إسرائيل» في مذكرة رسمية صدرت في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 بقوله:

«إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة أميركا على الصعيد الاستراتيجي، وإن سقوط إيران الشاه قد ضاعف من قيمة إسرائيل، لأن الدول المعتدلة الصديقة لأميركا، ضعيفة ومعرّضة للخطر. ولدى إسرائيل العزيمة اللازمة والتضامن القومي والقدرة التقنية والعسكرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة كحليف وصديق يمكن الوثوق به».

ونتيجة لفشل سياسة الإجماع الاستراتيجي التي طرحت في بداية عهد ريغان، والرامية إلى تجميع عدد من الدول العربية «المعتدلة» وإسرائيل في مواجهة «التغلغل السوفياتي» في المنطقة، اتجهت إدارة ريغـــان نحو التوقيع في 30/ 11/ 1981 مع «إسرائيل» على مذكرة تعاون استراتيجي أتاح لإسرائيل:

- إعلان ضم الجولان السوري المحتل، والعمل على إعطاء هويات لسكانه.
- ضرب المفاعل النووي العراقي«تموز» 1981 دون الخشية من أية محاسبة.

---

(1) الدبلوماسية، هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص 488.

- غزو لبنان، بعدوان واسع في حزيران/ يونيو 1982 مثلما سيأتي لاحقاً.
- أي أن إدارة ريغان أطلقت يد «إسرائيل» في الشرق الأوسط، وشجعتها على الاعتداء وتخويف الدول العربية التالية: لبنان، سوريا والعراق وابتزازها.

ثم طورت إدارة ريغان تعاونها الاستراتيجي مع «إسرائيل» إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي المعبّر عنه في مذكرة التفاهم الاستراتيجي التي تشمل النقاط التالية:

- القيام بمناورات عسكرية مشتركة بين البلدين.
- التخطيط الأمني المشترك وزيادة التعاون والتنسيق بين أجهزة المخابرات في البلدين.
- تخزين المواد العسكرية والطبية الأميركية في إسرائيل واستخدام مشافيها.
- رفع نسبة المشتريات الأميركية من المنتجات العسكرية الإسرائيلية.
- استخدام القوات العسكرية الأميركية للقواعد العسكرية الإسرائيلية.
- إعفاء إسرائيل من دفع جانب من القروض الأميركية، وتحويل هذه القروض إلى هبات.
- زيادة الاستثمارات الأميركية الخاصة والعامة في إسرائيل،لتنشيط الاقتصاد الإسرائيلي.
- السماح لإسرائيل بنقل التقنية والقطع والأجهزة المطلوبة لتصنيع وإنتاج الطائرة المقاتلة من طراز «لافي».
- رفع القيود المفروضة على إسرائيل لبيع الأسلحة الإسرائيلية المصنعة بترخيص أو بتقنية أميركية إلى بعض الدول الأفريقية، أو دول أميركا اللاتينية.

هكذا كانت هذ المرحلة الهامة من تاريخ العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، هي مرحلة تجسيد الشراكة الاستراتيجية في المشروع الامبريالي العام الذي يستهدف منطقة الشرق الأوسط[1].

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (13)، بتاريخ 13/ 10/ 2003، ص 25.

هذه العلاقات التي بدأت وطيدة، منذ ارتقاء ريغان سدة الرئاسة في البيت الأبيض، أطلقت العنان لإسرائيل- وبرغبة أميركية، في السطو والاعتداء على القدس، داخل فلسطين المحتلة استتباعاً لكل ما تفعله وكذلك على البلدان العربية المجاورة للحدود الفلسطينية....

ففي مجلس الأمن، فشل المجلس في تمرير أي قرار له علاقة بالقدس، بسبب ممارسة الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) حيث مارست إدارة ريغان هذا الحق في مناسبتين:

- مشروع قرار في مجلس الامن بتاريخ 20/ 4/ 1982 يتعلق بإدانة الكيان الصهيوني، بسبب إطلاق أحد الجنود الصهاينة النار على المصلين في الحرم الشريف جوار المسجد الأقصى في مدينة القدس، وكان التصويت مع القرار (14) صوتاً، ضد واحد هو الولايات المتحدة الأميركية.
- مشروع قرار في 30/ 1/ 1986 استنكاراً لأعمال الكيان الصهيوني في القدس المحتلة، التي تهدد حرمة الأماكن المقدسة. وكانت نتائج التصويت (13) مع، امتناع واحد، ضد واحد، وهو صوت الفيتو للولايات المتحدة[1].

وفي 5 حزيران/ يونيو 1982، قامت «إسرائيل» بعدوان واسع على لبنان، بحجة القضاء على بنية منظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة حكومة في بيروت توقّع معها معاهدة «سلام» وتصبح- وفقاً لتعبير آرييل شارون- «جزءاً من العالم الحر». وسميت العملية العدوانية بإسم «سلامة الجليل».

لهذه الغاية تحالفت إسرائيل مع «ميليشيا مسيحية» نظمها مؤسسها [بيار الجميل]- على غرار شبيبة هتلر النازية. كان الغزو نفسه، وحشياً، فقتل آلاف المدنيين اللبنانيين، وجرح عشرات الآلاف، أو أجبروا على النزوح. وبعد فترة من القتال الشديد... [رقّ قلب ريغان!!] وصرّح بأن القصف الإسرائيلي «يتجاوز الحاجة» وبعث بمذكرة إلى بيغن، سأله فيها ما إذا كانت إسرائيل تستعمل السلاح الأميركي استعمالاً يتفق والقانون الذي يحكم إرسال أسلحة

(1) القدس في السياسة الأميركية، تأليف ابراهيم أبو حليوة. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت 2001، ص75.

أميركية إلى دول أخرى ويضبط طرق استخدامها ويحصره في إطار (الدفاع المشروع عن النفس)[1].

على المرء أن يضحك من «كعب قلبه» سخريةً «للدفاع عن النفس» الإسرائيلية التي تجتاح بلداً مستقلاً وتُسقط عاصمته: دفاعاً عن النفس! ويسأل ريغان: بلاهة أو استبلاهاً للعرب، والثانية أصح، عن وجه استعمال السلاح الأميركي إن كان الطيران والمدفعية الأرضية والدبابات تطلق قذائفها ابتهاجاً بحفلة عرس أم بإزهاق أرواح!! سؤاله لبيغن كمن يقول للص إحلف وأصدقك!!

ولكن.

ومع ذلك عاد بيغن مرة أخرى، رداً على سؤال ريغان المذكور وأعلن تمسكه بمواقفه وأسلوبه الاجتياحي العدواني مؤكداً له: «لن يستطيع أحد على الاطلاق أن يجعل إسرائيل تجثو على ركبتيها وربما نسيتم أن اليهود لا يفعلون ذلك هذا إلا لله وحده»[2].

[خرجت منظمة التحرير الفلسطينية] لكن إسرائيل فشلت في تحويل السياسة اللبنانية، بل أصبحت اشد تعقيداً، ما دفع إلى نشر قوات متعددة الجنسيات، تضم قوات أميركية. وفي إحدى المراحل فوّض الرئيس ريغان السفن الحربية الأميركية بقصف مواقع «المسلمين» – القوى الوطنية– دعماً للجيش اللبناني العاجز و[القوات اللبنانية]. واظهرت وسائل الإعلام في العالم العربي قذائف كتب عليها «صنع في أميركا» تقتل «المسلمين» لمصلحة الحكومة «المسيحية» المتحالفة مع إسرائيل الغازية. وفي مراحل لاحقة قام الجنود الإسرائيليون بالحراسة، فيما تسللت ميليشيا مسيحية [القوات اللبنانية - وجيش العميل سعد حداد] إلى مخيمين للاجئين الفلسطينيين في بيروت [صبرا وشاتيلا] وارتكبت مجزرة بحق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين»[3].

مجزرة صبرا وشاتيلا بخمسة آلاف شهيد: فلسطينيين ولبنانيين، قضوا بتآمر إسرائيلي

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 200.

(2) المصدر سابق، ص 200.

(3) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 217، واللوبي، ص 203

«قواتي» ومباركة من إدارة ريغان التي لم ترَ في 18-19 أيلول/ سبتمبر 1982، أن شهداء المجزرة المروّعة يستحقون الذكر أو المحاسبة ما داموا «سُمر الوجوه».

بل عُمل على إرساء اتفاق استسلامي مع «إسرائيل» وهو ما ظهرت بوادره، برعاية أميركية بين لبنان-أمين الجميل و«إسرائيل» في ما سمي اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو 1983.

ترافق ذلك، مع ما نقله الصحافي جون كولي في صدر الصفحة الأولى من «الهيرالد تربيون» بتاريخ 10\6\1983 أنه «استقى معلومات من المخابرات المركزية الأميركية مفادها أن إسرائيل تقيم نفقاً للوصول إلى مياه الليطاني عند جسر الخردلي. فجاء إلى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين بيروت والجنوب و«إسرائيل»، تأكّد له أن المشروع قائم على قدمٍ وساق، وأنه يقوم بحفر نفق طوله 10 كيلومترات من منخفض وادي البراغيث في فلسطين إلى نقطة منحدرة تحت جسر الخردلي ومن شأن هذا النفق أن يحول مياه الليطاني إلى الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل»[1].

كذلك قصفت طائرات أميركية مواقع سورية متمركزة في لبنان ما ادى إلى اسقاط بعضها وأسر الطيار روبرت غودمان، الذي تدخل القس جيسي جاكسون وافرج عنه بعد اجتماعه بالرئيس الراحل حافظ الأسد.

غرقت قوات ريغان في رمال الساحة اللبنانية، حتى إنه حوّل في خطبه، بلدة مثل سوق الغرب إلى ما اعتبره هدفاً استراتيجياً[!] في صراعٍ بين اكبر قوتين في العالم. وخلال عهده قصفت بارجات ضخمة مثل (نيوجرسي) التي بنيت خلال الحرب العالمية الثانية جبال لبنان في استعراض عينيّ يذكّر بفقرة في رواية جوزيف كونراد «قلب الظلمة» حول سفينة حربية قصفت الساحل الإفريقي، حيث لخّص كونراد عبثية العمل بقوله: هذه سفينة «تقصف قارة».

وخلال عهد ريغان وفقاً للكاتب بوب وود وورد، نسقت عناصر من وكالة الاستخبارات

(1) مشروع «إسرائيل الكبرى»، د. صالح زهر الدين. مصدر سابق، ص 173، ينظر كذلك في صفحتي: 171، 172.

المركزية «سي.آي.إيه» مع عناصر لبنانية عملية لاغتيال السيد محمد حسين فضل الله من خلال تفجير سيارة مفخخة أدت إلى إستشهاد حوالى 80 مدنياً في بيروت.

مع أن ريغان وفّر مادة دسمة للمحلّلين وحتى للفكاهيين، لأنه كان يتحدث عن تاريخ للبنان لا علاقة له بالتاريخ الحقيقي خلال وصفه للأحداث اللبنانية ولدور أميركا فيها[1].

على أن الدرس الذي أيقظ ريغان من سبات أوهامه وغطرسته في لبنان والذي سمته أولبرايت «التدخل رديء التصوّر» كان العملية الاستشهادية على ثكنة المارينز قرب «مطار بيروت الدولي» التي أدت إلى سقوط 241 بين مخابرات وجنود أميركيين[2].

وبعد ما وصلت الأكياس السوداء الحاوية للجثث إلى الولايات المتحدة بأربعة أشهر أيقن ريغان أن أصابعه قد احترقت بنار أقوى من بوارجه وحاملات طائراته.

كما شاهد بأم العين جهوده وجهود الصهاينة العدوانية تنهار بانهيار اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو الاستسلامي حيث داسته القوى الوطنية بانتفاضتها في السادس من شباط/ فبراير عام 1984 بعد ما كانت عمليات إستهداف الصهاينة في بيروت على يد المقاومين الوطنين قد بدأت من «الويمبي» مستمرة متصاعدة، فأدت إلى «زحزحة» المعتدين عن الأراضي اللبنانية: منطقة بعد أخرى، وأيقن الصهاينة أنهم علقوا في «رمال متحركة» وفي أوحال «دمائهم» فلم يعد لتهديدهم للبنانيين قيمة بعدما أيقنو أن تهديد من «يأتي للموت بقدميه» وهو مبتسم لن يخيفه أحد!

وفي أعقاب انسحاب القوات الأميركية من لبنان اقترح وزير الدفاع الأميركي: كاسبار واينبرغر مجموعة من الشروط المسبقة لتكليف القوات العسكرية بمهام واضحة مفهومة من الشعب الأميركي.

غير أن وزير الخارجية شولتز وهو من رجال المارينز السابقين رأى أن قائمة واينبرغر بشروطه مقيِّدة جداً لبعض المهمات «الغامضة».

---

(1) هشام ملحم، جريدة السفير اللبنانية. العدد 9811، تاريخ 7/ 6/ 2004.

(2) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 76.

ورجحت كفة واينبرغر على فكرة شولتز لأن جُرح «عملية المارينز في بيروت» لم يندمل بعد، مضافاً إلى «عقدة فيتنام»[1].

ريغان والخليج العربي / الفارسي

وجد ريغان نفسه في منطقة الخليج أمام سياسة معقدة، تزيدها إيران - الثورة، استعصاء، وخطورة على عمليات نهب النفط.

فكان عليه الدمج بين خطتين متلازمتين

فمع أن رونالد ريغان ومؤيديه كانوا ينتقدون كارتر بقوة أثناء الحملة الانتخابية عام 1980 إلا أنهم عادوا ووافقوا، تماماً، على المقدمة الأساسية لمبدئه. ومهما كان من أمر فإن ريغان كان أكثر تصميماً على إكمال تلك السياسة «في الجهوزية التامة للتدخل المباشر». ولتعزيز استقلال قوة الانتشار السريع، عمل على ترقية مهمتها في تامبا من منظمة لغرض معيّن إلى مقر قيادة إقليمية بحجم كامل هي القيادة المركزية. وهكذا وضعها على قدم المساواة مع القيادة المركزية في شتوتغارت وقيادة المحيط الهادىء في هونولولو.

وسعى ريغان إلى الحصول على طائرات شحن وسفن إمداد ومعدات أخرى ضرورية لتسريع نشر القوات الأميركية إلى الخليج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، واصل ريغان سياسة نيكسون في تسليح حلفائه الخليجيين إلى أبعد حد. فقد صادق على أكبر صفقة للسلاح الأميركي إلى السعودية حتى ذلك الوقت: صفقة بـ8.5 بلايين دولار تتضمن: 5 طائرات مراقبة مزودة بأنظمة إنذار وتوجيه محمولة جواً [كان البحث فيها منذ أيام كارتر] و7 طائرات للتزويد بالوقود من طراز كي سي 135 و600 صاروخ جو - جو من طراز سايْد وِنْدَر و22 منظومة رادار أرضي ومجموعة كبيرة للدفاع الجوي وأجهزة الاتصال.

أثار هذا البيع معارضة في الكونغرس: كان الكثير من المشّرعين يعارضون أية صفقة عسكرية يمكن أن تترجم إلى أنها تشكل تهديداً لإسرائيل وخصوصاً صفقة بمثل هذا الحجم[2].

---

(1) المصدر السابق، ص 77.

(2) دم ونفط، مصدر سابق، ص 96-97.

كان تعليق وزير الدفاع لدى ريغان: كاسبار واينبرغر عن تلك الطائرات الأواكس «أمام لجنة الشؤون الخارجية الأميركية» إنها لا تشكل تهديداً لإسرائيل وأضاف: «لا أدري لماذا يعارضون (بيعها للسعوديين)، فهي غير مسلحّة ويمكنهم إسقاطها في دقيقة ونصف فهي لا تحمل أي قذائف»[1].

وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1981 صوت المجلس (مجلس النواب) كما هو متوقع ضد الصفقة: بـ (301) صوت مقابل 111.

وفي اليوم التالي أيدت لجنة الشؤون الخارجية قراراً ضد الصفقة بتسعة أصوات ضد ثمانية.

وأعرب ريغان عن قلقه على سمعته وعلى مصداقية الولايات المتحدة إذا وقف مجلس الشيوخ ضد الصفقة... حيث قال بعض الشيوخ الذين اجتمع بهم في البيت الأبيض لزملائهم:إن الرئيس ناشد فيهم وطنيتهم واحترامهم لمقام الرئيس.

ولكنه بصورة أساسية وغير علنية ركّز على أمر في غاية البساطة وهو استبدال شعار «بيغن أو ريغان» بشعار ريغان أو المشاكل[2].

وبعد ضغوط وأخذٍ وردّ تعرّض فيها ريغان لإحراجات أمام العالم كله تمت صفقة الأواكس بتأيد 52 مقابل 48 صوتاً... ويطرح التساؤل [... من قبل كاتب كتاب اللوبي] قائلاً: (أي رئيس ذاك الذي لا يستطيع أن يبيع 5 طائرات لدولة عربية صغيرة وخصوصاً لدولة تتحكم ببلايين الدولارات من النفط الضروري لرخاء الولايات المتحدة!)[3].

لقد كان على الرئيس ريغان أن يستخدم الضغط السـياسي على غالبية أعضاء مجلس الشيوخ ليفوز في المعركة[4].

وبعدما نجح ريغان بشق النفس والمذلة أن يتفادى إهانة اللوبي الصهيوني وأعوانه لإدارته التفت إلى جانب آخر من الصفقة:

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 182.

(2) المصدر السابق، ص 183-184.

(3) المصدر السابق، ص 187.

(4) المصدر السابق، ص 187.

بما أنه لم يكن باستطاعة السعوديين تشغيل هذه الأسلحة الجديدة العالية التقنية أو صيانتها بأنفسهم، فقد كان على واشنطن تعزيز الفنيين العسكريين الذين كانت قد أرسلتهم في السبعينيات بموجب مبدأ نكسون، بإرسال المزيد منهم. ولكن نكسون الذي قدم هؤلاء كان يسعى بالمقابل إلى شيء ما: الدعم المالي السعودي للحملات السرية للمخابرات المركزية لقلب الأنظمة التي يساندها السوفيات في أفغانستان ونيكاراغوا وأمكنة أخرى.

وكان من بين المستفيدين من هذه المنحة السرية: أسامة بن لادن وهو مقاول سعودي ثري ساعد على تجنيد المتحمسين الإسلامين للعمل مع ثوار افغانستان. ومع أن هذه الجهود نجحت في النهاية بإخراج السوفيات إلا أنها وطدت نموذجاً للمساعدة السعودية - أو التبرعات الخيرية - للجماعات الإسلامية المحاربة في أفغانستان.

وهكذا وضعت الأساس لظهور «القاعدة» و «طالبان» [1].

ولكي يقوّي ريغان حلقة الوصل بين «إسرائيل» والسعودية بشد العصب عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية بهدف الإطمئنان و«حماية الظهر» في التوجه إلى شرق الخليج العربي / الفارسي، القى خطاباً في عام 1984 طلب فيه من اليهود الأميركيين تأييد بيع صواريخ ستينغر [للملك حسين].

بعد ذلك بيوم واحد عبّر الملك حسين عن انزعاجه من لجوء الرئيس الأميركي إلى استئذان اليهود الأميركين في بيع صواريخ ستينغر...

وقال الملك في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز مهاجماً السياسة الأميركية: إن الرئيس يتحرك في دائرة ترسمها له «إيباك» والصهاينة ودولة إسرائيل...

ووافقت الإدارة على التخلي [رضخت] عن صفقة الصواريخ كي لا تخوض معركة في الكونغرس شبيهة بمعركة الأواكس وكان هذا نصراً هائلاً لإيباك[2].

وعندما حلّ شتاء عام 1985 وبعد معركة الأواكس بأربع سنوات، بدا أن إيباك قد كسبت

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 98.

(2) اللوبي، مصدر سابق، ص 233 – 234.

الحرب داخل واشنطن. وكانت قد أثبتت أن التعايش بين ريغان وبيغن أمر ممكن بالرغم من قصف المفاعل النووي العراقي وقصف بيروت وضم مرتفعات الجولان ورفض مبادرة ريغان للسلام وغزو لبنان...

وكان العرب [ليحفظهم ربُّ العزة] و(إيباك) يعرفون أن ريغان يرأس أكثر الحكومات مناصرةً لإسرائيل منذ إدارة جونسون[1].

وما وطّد أواصر «التحالف» بين إسرائيل وإدارة ريغان «خوف» مشترك من نتائج ما يدور على «الجبهة الشرقية» للخليج:

إذ إن ريغان بعدما اطمأنّ لصفقة الأسلحة المباعة للسعودية وإرسال (الفنيين) - والمخابرات - لإدارة هذه الأسلحة [والمملكة] جدد تعهد الأميركيين بحماية العربية السعودية وبيت سعود.

وكان تخوفه من انتشار لهب الثورة إلى أرض الجزيرة العربية عارماً وخسارتها بعد هرب الشاه وانتصار الثورة في إيران يعني فقدان كل مصادر الطاقة في الخليج...

لذلك قال ريغان للصحافين في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1981، بعد عام من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية:

«قطعاً، لن نقف موقف المتفرج ونشهد الاستيلاء عليها (العربية السعودية) من قبل أي واحد يريد أن يقطع الزيت».

علاوة على ذلك ومع أن السعودية ودول الخليج كانت داعمة للعراق ضد إيران بكل أنواع الدعم، أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستحمي العربية السعودية من النتائج المترتبة على الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988 كالهجمات على ناقلات الزيت السعودية في الخليج.

وعندما تعرضت إحدى الناقلات في أيار/ مايو 1984 أكد الرئيس للملك فهد أن واشنطن مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لحماية الملاحة السعودية في المستقبل.

---

(1) اللوبي، مصدر سابق، ص 287.

«ومع أن الولايات المتحدة لم تشارك مباشرة في الحرب الإيرانية - العراقية فإنها لعبت دوراً مهما من وراء الستار في تقرير النتيجة. فعندما قام العراق بغزو إيران في أيلول / سبتمبر 1980 أعلنت واشنطن حيادها... ولكن عندما برزت إيران عام 1982 بدأت إدارة ريغن وقد أدركت إمكانية تهديد الإيرانين لمصالح الزيت الأميركية في الكويت والعربية السعودية بمساعدة العراقيين بالقروض والدعم الاستخباراتي وعمليات النقل السري للسلاح.

إن هذه السياسة التي عُرفت في واشنطن على أنها «انحراف» نحو العراق كافأت بغداد ببلايين الدولارات في الاعتمادات الزراعية (تم إنفاق أكثرها على الأسلحة) وبيع معدات عسكرية مهمة كالشاحنات الثقيلة وطائرات الهليكوبتر»[1].

جاء النشاط الأميركي الأكثر أهمية في الحرب العراقية الإيرانية عام 1987 - 1988 عندما زودت واشنطن ناقلات الزيت الكويتية بأعلام أميركية ودافعت عنها ضد الهجوم الإيراني.

فقد قال مساعد وزير الخارجية الأميركية روبرت أتش. بلترو، أمام الكونغرس عام 1983: «سننظر إلى أي تدخل من أي من الجانبين [الإيراني - العراقي] في حرية الملاحة أو العمل بأية طريقة لتقييد صادرات الزيت من الخليج، على اعتباره تهديداً خطيراً بوجه خاص»[2].

واقع الحال، أن الكلام حقيقة كان موجهاً ضد إيران ما دام الموقف الأميركي مسانداً للعراق حسبما تقدم.

يقول مايكل كلير: «وعندما تجاهلت إيران هذا التحذير وضاعفت هجماتها على الناقلات الكويتية، من المفترض معاقبة الكويت لمساعدتها العراق في تمويل صفقات السلاح، قررت واشنطن أن تتصرف.

وفي شهر تموز/ يوليو 1987، بدأت السفن الحربية الأ ميركية بمرافقة الناقلات الكويتية عبر الخليج ما أثار في النهاية عدداً من المصادمات مع سفن الإسطول الإيراني»[3].

---

(1) دم ونفط، مايكل كلير، مصدر سابق، ص 99.

(2) المصدر السابق، ص 100.

(3) المصدر السابق نفسه.

طبعاً أمام هذه الضغوطات جميعها، التي أحاقت بإيران التي كان عليها أن تواجه مزيداً من الخسائر وتتحملها من «لحمها الحي» دون تعويض، اتخذ الإمام الخميني، ما أسماه «قراراً أشد مرارة من العلقم»...

و«انتهت الحرب الإيرانية العراقية في شهر آب/ أغسطس عام 1988، بموافقة الطرفين المتحاربين المنهكين عسكرياً واقتصادياً على وقف النار ومحادثات السلام»[1].

هذه الحرب أفرغت الخزينة الإيرانية، ومقابلها، خزينة العراق، وخزائن ممالك وامارات الخليج الداعمة لها مع مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعوقين والمفقودين والنازحين...

وربحت «إسرائيل» والولايات المتحدة التي كانت في الوقت نفسه، تقصف ليبيا وتلاحق معمر القذافي في غرف بيته عام 1986، لتأخذ منه ما تريده، وخضع لها، أخيراً مستسلماً بعدما اعطاها «اسرار قنبلة عبد القدير خان» «ابو القنبلة الباكستانية»وكذلك أعطاها كل ما كان بحوزته من أسرار التنظيمات المقاومة عربية وغير عربية التي كانت بحوزته!!

إدارة ريغان والسوفيات:

عمل ريغان، منذ بداية عهده، على مواجهة ما أسماه «الخطر السوفياتي»، فأطلق ما اسمي بـ«مبدأ ريغان» السياسي - العسكري القائل بضرورة دحر أو قلب كل الأنظمة الماركسية أو الثورية التي ساعدها الاتحاد السوفياتي: في افغانستان التي عمدت واشنطن إلى تسليح «المجاهدين» الأفغان والعرب، لإذكاء المواجهة مع الروس ومساندة عصابات «الكونترا» ضد النظام الساندين في نيكارغوا، ودعم القوى المعادية للشيوعية في اثيوبيا وانغولا.

وفي هذا يقول هنري كيسنجر:

«إن تحريض السوفيات في الستينيات والسبعينيات على التمرد الشيوعي ضد حكومات البلدان الصديقة لأميركا، نزعت أميركا الآن، إلى تجريع السوفيات نفس الكأس. وذلك ما أوضحه (جورج شولتز) وزير خارجية أميركا في كلمة له في شباط/ فبراير 1985 في (سان فرنسيسكو):

---

(1) دم ونفط. مصدر سابق، ص 100.

لسنين طويلة شهدنا خصومنا يتصرفون دونما قيد على تحريضهم التمرد في العالم لنشر الدكتاتوريات الشيوعية... واعتبر أي نص مستحيل التغيير... أما اليوم، فأخذت الإمبراطورية السوفياتية، على أي حال، تئنّ من مشاكلها الداخلية وتورطاتها الخارجية... وتلك قوى الديموقراطية في أنحاء العالم، تدين لنا بوقوفنا معها. فلو تخلينا عنها، لكان ذلك خيانة مخزية، خيانة ليس للرجال والنساء الأشراف فحسب، بل ولمثُلنا السامية أيضا[1]».

على المرء أن يلاحظ «الأشراف» و «مثلنا السامية»... تقسيم البشرية: بين أشراف ومنحطّين. والمثل السامية: اللازمة المرفوعة على أبواب الحروب الأميركية المفتوحة.

على كلٍ، كان الاتحاد السوفياتي بمشاكله التي وصفها شولتز نفسه، والمنظومة الاشتراكية، وكل فلكها الذي أصبح «مجوفاً» عاملاً أساسياً في ما سمي «إنجازات ريغان ومبدئه» في تغيير الأنظمة التي صوّب عليها، باتجاه عودتها إلى أحضان الليبرالية المتفلتة برعاية واشنطن.

كانت «النزعة الهجومية» الريغانية، في ظل قيادة سوفياتية - متكلسة متحجرة توارثت «الشيخوخة والهرم» منذ الحرب العالمية الثانية، مثمرة، حتى أدت في النهاية إلى الانهيار الدراماتيكي الذي حل بالاتحاد السوفياتي ولم تنفع معه «بريسترويكا» غوربا تشوف ولا «الغلاسنوست» التي نادى بها... بل خلفت بوريس يلتسن المتهتك الخليع المبتذل الصاغر للإرادة الأميركية!

وانبرى ريغان - الضعيف المستجدي أمام اللوبي الصهيوني - يصول ويجول، محفزاً على إظهار القوة الأميركية، فارتبط إسمه بمبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة (تهكماً) باسم «حرب النجوم» حين دعا ريغان إلى بناء نظام صاروخي والكتروني متطور بمثابة درع فضائي يقي أميركا من هجمات الصواريخ النووية العابرة للقارات. وبغض النظر عن ردود الفعل الشديدة على هذه «المبادرة» (التي علقت في ما بعد، وسعى الرئيس جورج بوش

---

(1) الدبلوماسية. مصدر سابق، ص 477، 478.

إلى إحياء بعض برامجها البحثية) داخل وخارج أميركا، إلا أنها ساهمت في الضغوط على الاتحاد السوفياتي (الذي سماه ريغان: امبراطورية الشر) وإرغامه على الدخول في اتفاقيات مع ريغان لتخفيض الأسلحة النووية[1].

هكذا عمل ريغان «الممثل الثانوي الفاشل» على «التمثيل» بالشعوب ونهب خيراتها لصالح «إسرائيل» وأميركا التي كان يصفها على أنها «مدينة مشعة على هضبة» تضيء على العالم كمنارة... وهو وصف يعود إلى اول «مستعمرة أميركية» بنيت في «بلا يموث» على أجساد الهنود الحمر، وتوارثها الرؤساء الأميركيون لحفظ «حق الجريمة لأنفسهم».

وإذا اطلق المؤرخون في الغرب، وصحفهم، أوصافاً على ريغان تنعته بـ«الاسطورة» و «الايقونة» و «الثوري» و «النموذج» فماذا سيقول عنه «معذبو الأرض» الذين اكتووا بناره ودماره؟!

جورج بوش (الأب)

قبل استقراء رئاسة جورج بوش (الأب) للولايات المتحدة الأميركية، تجدر العودة إلى جورج بوش (الجد الأكبر 1796 - 1859):

كتب جورج بوش (الجد) كتاباً عن النبي محمد، عام 1844، وقد عربه د.عبد الرحمن عبدلله الشيخ وصدرت نسخته العربية الأولى بـ670 صفحة، تصدرتها كلمة للناشر عبد الله الماجد ومقدمة للمترجم.

كان بوش (الجد) – حسب الكتاب – أحد الواعظين في الكنائس، ويعمل استاذاً للغة العبرية وآداب الشرق في جامعة نيويورك. ويعتبر كتابه من أكثر الكتب إساءة للإسلام وللمسلمين وللنبي... وحسب الناشر، يكشف الكتاب عن أحد أهم مصادر الفكر الغربي العنصري المتطرف الذي كان سائداً في دوائر البحث الاكاديمي والعلمي منذ ذلك الزمن.

وهذا (الجد) هو صاحب العديد من الكتب التي تسير في ثقافة الكراهية والتطرف، ويصف المسلمين بأنهم (جراد)، و(حشرات) ويعتبر أن الله قدّر انتشار الإسلام كعقاب

(1) هشام ملحم، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 9811، تاريخ 07/ 05/ 2004.

للمسيحيين الذين ضلّوا طريقهم، وأن وجود الإسلام هو شكل من أشكال العقاب والعذاب لهؤلاء الضالين كي يعودوا إلى المسيحية - التوراتية، وقد تطاول على النبي بصفات ونعوت بذيئة مقذعة[1].

وإضافة للكتاب المسيء للنبي والإسلام والمسلمين، والموجود في مكتبة الكونغرس، أصدر بوش (الجد) عشرات الكتب في شروح أسفار العهد القديم. ويعتبر كتابه: «وادي الرؤى»: إحياء رميم إسرائيل «من أبرز محطات الصهيونية الأميركية، الداعية إلى ضرورة العمل من أجل تجميع يهود العالم في فلسطين وتدمير «امبراطورية السارازان».

والسارازان هو الإسم الذي كان يطلقه الصليبيون وأوروبيو القرون الوسطى على العرب والمسلمين. وكان الرومان يطلقونه على بعض رعاياهم: تحقيراً لهم[2].

كان بالإمكان فصل الصلة الرحمية بين بوش (الجد) و(الأب) عن الصلة الفكرية والسياسية بينهما، لولا أن بوش الأب يُعتبر من مريدي الكاهن الشهير جيري فولول الذي يركز نشاطاته الدينية حول توفير التبريرات الدينية للسياسات الداعمة لإسرائيل، وهو ما يجد «أصلاً» له في كتابات بوش (الجد).

بهذه العقلية المشبعة بالصهيونية المسيحية تسلم جورج بوش (الأب) مقاليد الرئاسة الأميركية، بين تاريخين: احدهما يتعلق بالمسرح الدولي، وهو علامات انتهاء «الحرب الباردة» والآخر انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بما حملته وما خلفته من استحقاقات، وما سيكون له الأثر الكبير على حافتي الخليج العربي/ الفارسي، ومآل العلاقات مع الكيان الصيوني: بيت القصيد في الشرق الاوسط.

على المسرح الدولي

عقب مرحلة ريغان، وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 1988، كان ميخائيل غورباتشوف، الزعيم السوفياتي، قد تخلى عن المكتسبات طويلة الأمد، الواقعة تقريباً بمتناول يده، وأجرى تخفيضات وحيدة الجانب على القوات المسلحة السوفياتية.

---

(1) صحيفة الرأي العام، 15/ 07/ 2004

(2) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، هامش ص 103-104.

لقد اعلن في كلمة له، في الأمم المتحدة في 7 كانون الأول/ ديسمبر تخفيضات وحيدة الجانب، تبلغ (500) الف رجل، مع 10 آلاف دبابة، بما في ذلك نصف الدبابات المواجهة للناتو، إضافة إلى إعادة تنظيم بقية القوات المرابطة في أوروبا الوسطى لتبقى لمهمات دفاعية فقط[1].

وبهذا يكون قد أسس للمتحدث باسمه: غيينادي غيراسيموف، كي يعلن: «إننا نلغي أخيراً، ما تواتر بلا نهاية، عن أسطورة التهديد السوفياتي، وتهديد حلف وارسو، وتهديد هجوم على أوروبا»[2].

بعد عشرة أشهر، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1989، زار غورباتشوف برلين، للاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الديموقراطية ولحث الزعيم (أريش هونيكر) على اتباع سياسة أكثر إصلاحاً...

لكن ما كادت تنقضي اربعة اسابيع على تلك الزيارة حتى انهار جدار برلين، وفي غضون عشرة اشهر، وافق غورباتشوف على توحيد المانيا وضمها للناتو.

وحينها تهاوت جميع الحكومات الشيوعية التي كانت في الفلك السوفياتي، وتلاشى حلف وارسو.

لم يتورع غورباتشوف آنئذ، عن مناشدة رؤساء حكومات دول الغرب الصناعية، في قمتهم السابعة في 14 تموز/ يوليو 1989:

[إن إصلاحنا (البريسترويكا) غير منفصل عن سياسة تهدف لاشتراكنا الكامل في الاقتصاد العالمي وحسب العالم أن يربح من فتح سوق بحجم الاتحاد السوفياتي][3].

لقد غامر غورباتشوف عبر «البريسترويكا» و(الغلاسنوست) بكل شيء، على امل أن الليبرالية هي الدواء لتحديث الاتحاد السوفياتي، وإبقائه قوة عظمى، ولكن ذلك كان وهماً، إذ انهارت

---

(1) الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، هنري كيسنجر، ترجمة مالك فاضل البديري، الاهلية للتوزيع والنشر، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان الطبعة الأولى، 1995، ص 505.

(2) المصدر السابق، ص 506.

(3) المصدر السابق، ص 511.

قاعدة غورباتشوف الداخلية بمثل مـا انفرط فلك حلف وارسو من حـول الاتحاد السوفياتي.

بهذا انتفى، بداية، في عالم ما بعد الحرب الباردة، أي تحد ايديولوجي طاغٍ، وحتى أي بوادر اصطدام جيوستراتيجي منفرد.

لقد انفتح أفق عالـم جديد أمام جبروت الولايات المتحدة، وأخذتها عزة التفرد والغطرسة والقوة، بعدما تخلصت من أعباء (حرب باردة) كانت لها اليد الأولى في صناعتها، وانتهت في مؤتمر يالطا (2-3/ 12/ 1989) بعد أن كلفت كل فرد أميركي (82000) دولار.

هكذا أخذت مقولة ونظرية (النظام العالمي الجديد) أو ما أطلق عليه فيما بعد «العولمة» تأخذ مجراها في السياسة الدولية، واندرجت تلك المفردة لتأخذ مكانها في كل مفاصل ومناحي السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

خطت إدارة بوش (الأب) اولى خطواتها على هدى دليل التخطيط الدفاعي لصوغ سياسة الأمن القومي الصادرة عن البنتاغون، وفي تقرير اللجنة القومية حول المصالح القومية الأميركية.

وقد بلور تقرير اللجنة القومية. خمس مصالح قومية حيوية لأميركا كالتالي:

- منع الهجوم على الولايات المتحدة بواسطة أسلحة الدمار الشامل.
- منع انبعاث أي قوة مهيمنة ومعادية في أوروبا وآسيا.
- منع قيام قوى معادية على حدود أميركا أو قيام قوى مسيطرة على البحار.
- منع انهيار النظام العالمي للتجارة وأسواق المال وإمدادات الطاقة والبيئة.
- ضمان بقاء حلفاء أميركا في سدة الحكم [1].

إدارة بوش (الأب) والكيان الصهيوني

انطلاقاً من هذه الثوابت الخمسة، وعلى ضوء المستجدات فيما بعد الحرب الباردة، كان الأمر الجوهري الذي ثار حوله الجدل في الدوائر السياسية الأميركية، هو: مكانة و«دور إسرائيل» في الاستراتيجية الأميركية الكونية، وواجهته تساؤلات صهيونية داخل

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 34-35.

الكيان الصهيوني مفادها: العلاقة الخاصة والمميزة مع الولايات المتحدة، وتحقيق الأمن الاستراتيجي لإسرائيل، مما يعني استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والنجاح في تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويب قضيته الوطنية، والدور العدواني الصهيوني في المحيط الإقليمي.

تمحور الجدل حول مذهبين أميركيين:

الأول: يعتبر أن «إسرائيل» تشكل رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة نظراً للخدمات التي تقدمها الأولى للثانية مثل: الموقع الاستراتيجي والبنى التحتية والشؤون اللوجستيةوالقدرة الدفاعية.

الثاني: الذي يعتبر «إسرائيل» عبئاً يعوّق المصالح الأميركية في الشرق الأوسط إما لأن أصحاب هذه الفكرة يعتقدون أن «الدولة العبرية» مفرطة في نزعتها المغامرة، وإما لأنهم يعتبرونها ضعيفة سياسياً وإن كانت قوية عسكرية، وقوتها العسكرية قابلة للانحدار النسبي وهي عامل اهتزاز في المنطقة ولم تعد الحاجة اليها ماسة، كما كانت أثناء الحرب الباردة.

ولأن أصحاب الرأي الأول - هم من تغلبت وجهة نظرهم ضمن إدارة بوش - فمن المفيد إيراد تعليقاتهم على نقاط «القوة» الثلاث الآنفة الذكر حيث انطلق هؤلاء من أنه ليس ثمة تكافؤ معنوي بين «إسرائيل» وهي صديق ديموقراطي مجرّب ثمين وحليف للولايات المتحدة وبين أعدائها العرب، حسب رأي أعضاء لجنة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، التي أُلّفت في شهر شباط/ فبراير 1992 للاحتجاج على سياسة الرئيس بوش إزاء «إسرائيل»، حيث كان الرئيس الأميركي بصدد البحث عن مخرج - من وجهة نظره - يفيد الصهاينة، ولكن انطلاقاً من المستجدات على الساحة الدولية...

«لجنة المصالح» هذه بدأت «الضغط بمسألة عملية السلام» وفي مسألة ضمانة قرض بعشرة مليارات دولار لتوطين المهاجرين اليهود الوافدين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهي لجنة تضم قرابة أربعين شخصية من الشخصيات التي سبق لها أن كانت أعضاء في الكونغرس، أو شغلت مناصب مهمة في وزارة الخارجية، أو في وزارة الدفاع، أمثال: إليوت إبرامز وآلان كيز- كلاهما كان معاوناً لوزير الخارجية - وجون ليمان وهو وزير بحرية سابق

وريتشارد بل وكيل معاون سابق لوزير الدفاع ويوجين روستو وكيل سابق لوزارة الخارجية.

ويشير أصحاب مذهب الرصيد الاستراتيجي هؤلاء، إلى أنه لا يمكن وضع دور «إسرائيل» الاستراتيجي ولاسيما التعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي موضع تساؤل أو إعادة نظر بالاستناد إلى ما وراء الرأي العام العربي فيهما، أو لمجرد ما يعتقده بشأنهما. فمكاسب التعاون وأرباحه الاستراتيجية تعوّض عن تكلفته السياسية وتزيد.

وتكلفة توسيع التعاون الأميركي - الإسرائيلي، عندهم هي تكلفة هامشية. وديناً، وحكماً لأن الرأي العام العربي يعتبر بداهةً، أن ثمة تواطؤاً بين واشنطن وتل أبيب.

ومع أن بوش (الأب) وافق على اقتراح لعضو مجلس الشيوخ الأميركي (روبرت دول) يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية المقدمة لإسرائيل بنسبة (5) بالمائة في عام 1991، إلا أن المندوب السابق لشؤون الكونغرس في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، يورام أنتينغر، يعتقد أن اتجاه الرأي العام الأميركي المؤيد لإسرائيل، مكّن الكونغرس وبصورة خاصة المشرّعين الجمهوريين من «تحدي» إدارة بوش (الأب) ووزير خارجيته جيمس بيكر ومن توسيع لاسابق له للتعاون الاستراتيجي بين «إسرائيل» والولايات المتحدة وبالذات في فترة العلاقات الصعبة بين إسحاق شامير والرئيس جورج بوش.

وعلى الرغم من هذه الحالة السائدة من جانب إدارة بوش فإن الكونغرس صادَق في عامي 1990 / 1991، إضافة إلى المعونة السنوية البالغ مقدارها 3 مليارات دولار، على معونة إضافية بقيمة (650) مليون دولار، وعلى نقل أنظمة أسلحة بقيمة (700) مليون دولار وعلى زيادة الأسلحة المخزنة في «إسرائيل» وعلى توسيع منشآت ميناء حيفا وتحسينها، وعلى فتح مناقصات البنتاغون في أوروبا أمام الشركات الإسرائيلية وعلى توسيع التعاون في الحرب ضد «الإرهاب»، وعلى ضمانات قروض بقيمة (400) مليون دولار، وعلى أمور أخرى[1].

أين فلسطين من هذا؟

ضمن هذا المناخ، كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت عام 1987 متصاعدة مشكّلة عامل ضغط للتعجيل بالتحركات السياسية، سواء على القيادة الفلسطينية (اللاهثة نحو

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (13) تاريخ: 13/ 10/ 2003.

التسوية) أو على الكيان الصهيوني الخائف من تطورها، والإدارة الأميركية المربكة في مستحقات حرب الخليج الأولى ورياح الحرب الثانية في الأفق.

فقد طرحت إدارة الرئيس بوش (الأب) عام 1989، مشروع بيكر: وزير الخارجية في الإدارة الجديدة، وهو مرتكز على مشروع كان قد طرحه رئيس الوزراء الصهيوني: شامير، بطلب من الإدارة الأميركية.

تركز المشروع على موضوع إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تشكيل وفد مفاوض لإقامة حكم ذاتي، ومفاوضات ثنائية بين الأطراف؛ وبقيت نقاط شامير هي دليل إدارة بوش بشأن (السلام) في المنطقة طوال ولايته رغم التحولات التي أحدثتها حرب الخليج الثانية.

في منتصف آذار / مارس 1991، تراجعت الإدارة الأميركية عن موقفها بشأن المستوطنات والقدس حين أعلن وزير خارجيتها بيكر في رسالة له للنائب ميل ليفني، عضو الكونغرس المؤيد للكيان الصهيوني:

«إنه من الواضح أن اليهود وغيرهم يمكنهم العيش أينما يريدون شرقاً أو غرباً (أي في القدس الشرقية أو الغربية) وإن المدينة يجب أن تظل غير مقسمة»[1]. ثم تقدمت الولايات المتحدة بخطوة أهم - بعد حرب الخليج - إذ دعت إلى مؤتمر مدريد 1991، وكانت واشنطن - كما هو متوقع - السند الأساسي المنحاز لصالح «إسرائيل»، في كل جولات النقاش، ولاسيما حين اقترحت تعيين اشخاص من الوفد المفاوض باسم القدس، على أن يكونوا من سكان القدس (سابقاً) ولهم عنوان إقامة خارج مدينة القدس، أما مشاركة أشخاص من القدس حالياً فاقتصر على وفد استشاري يرافق الوفد الرسمي وفي هذا التفاف على قضية القدس وتمثيل المقدسيين معاً.

وفي رسالة التطمين التي بعثت بها واشنطن للفلسطينيين، ليس فيها ما يطمئن، لا في مسألة القدس، ولا في الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة كمرجعية.

---

(1) القدس في السياسة الأميركية: 1947 - 2000، إبراهيم أبو حليوة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى 2001 ،ص 84.

بينما في رسالة التطمينات الأميركية للكيان الصهيوني، أكدت الإدارة الأميركية على أن: «المفتاح لدفع السلام إلى الأمام دائماً، هو الاعتراف بحاجات أمن «إسرائيل»...

إن لـ «إسرائيل» الحق في حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها... إن هدف هذه العملية هو سلام عادل قابل للبقاء يتم تحقيقه بمحادثات تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم (242) ورقم (338).

وما هو ملاحظ، أن القرارين - هنا - هما مجرد مستند للمفاوضات وليس هدف المفاوضات الوصول لآلية تنفيذ هذين القرارين، مما يعطي الكيان الصهيوني - كما في السابق - الحرية في إدارة المفاوضات مستخدماً تفسيره الخاص للقرارين، وهو ما أكدت عليه رسالة التطمينات الأميركية للكيان الصهيوني.

مع كل هذا الانحياز الكامل لصالح الكيان الصهيوني، شنت إدارة الرئيس بوش حرباً سياسية - اقتصادية على منظمة التحرير الفلسطينية ووجهت تهديدات بقطع التزاماتها المالية عن هيئات تابعة للأمم المتحدة، إذا قبلت عضوية المنظمة وهو ما أدى إلى حوار مباشر مع منظمة التحرير، بعد استيفائها للشروط الأميركية الموضوعة منذ تعهد كيسنجر للكيان الصهيوني1975، وهذه الشروط هي اعتراف المنظمة بالقرار(242)، وحق «إسرائيل» في الوجود، ونبذها (الإرهاب).

لكن هذا الحوار ما لبث أن أوقفته الولايات المتحدة من جانب واحد.

وفي عهد إدارة بوش (الأب) صدرت عن الجمعية العامة ثمانية قرارات، صوّتت واشنطن ضد أربعة منها، وامتنعت عن التصويت على أربعة قرارات أخرى.

والقاسم المشترك بين (الضد) و (الامتناع) دعم مصلحة «إسرائيل».

وفي أجواء الإعداد لحرب الخليج الثانية ضد العراق والمحافظة على الدعم العربي والإسلامي للتحالف الذي عملت الولايات المتحدة على تقويته وتحضيره للّحظة الحاسمة أصدر مجلس الأمن القرارين رقم (672) تاريخ 12/ 10/ 1990 و (673) تاريخ 24/ 10/ 1990 أدانا أعمال العنف الصهيوني ضد المصلّين في الحرم القدسي الشريف وشجب رفض الكيان الصهيوني استقبال بعثة الأمين العام، وصوتت الولايات المتحدة مع القرارين للأسباب الآنفة الذكر.

واللافت أن هذه الإدارة أسست في إطار ضغوطها لعقد مؤتمر مدريد للسلام، لقواعد حكمت موضوع القدس في المراحل اللاحقة، وأرخت بظلالها على كل مراحل المفاوضات[1].

مشروع السلام الإمبراطوري الأميركي بفرعه المنظور في الصراع العربي/ الصهيوني الذي أبصر النور الشرق أوسطي في مؤتمر مدريد في 30/ 10/ 1991 وتفرع عنه «أوسلو» في 13/ 9/ 1993، كذلك وادي عربه في 26/ 10/ 1994.

ترافقت هذه الخطوات متوازية مع ما كان يُحاك ويُجسّد للعراق على جبهة الخليج.

سياسة خنق العراق

بعد خطة هنري كيسنجر الداعية إلى استيلاء الولايات المتحدة مباشرة على منابع النفط في منطقة الخليج بعد مسرحية «قطع النفط» عام 1973، لم تغب هذه المهمة عن أعين الإدارات الأميركية المتلاحقة ولاسيما بعدما انتهت الحرب العراقية الإيرانية بإنهاك الشعبين قتلاً وتدميراً، واستنزاف خزائن دول الخليج مما مهّد السُّبل أمام واشنطن لفعل ما تريد.

فما هو معروف، أن إدارتي فورد وكارتر توارثتا مخططات العدوان الآيل إلى «خنق العراق» كمقدمة للاستيلاء الكامل عليه واستثمار خيراته، مباشرة، من جهة، وقطع خط التواصل بين خط سورية- لبنان وإيران لتشديد الحصار عليها أيضاً من جهة أخرى.

ولما نضجت طبخة التحضير التآمري، كانت ظروف إشعال الحرب من جديد جاهزة:

لقد صدر قرار الحسم في تحديد البلد المستهدف في القرار التوجيهي رقم 26، في 2/ 10/ 1989، الذي أصدره الرئيس بوش (الأب) وبموجبه صنّف العراق دولة «خارجة عن القانون» وهو ما يمهد إلى تجريد العراق من الصفات الشخصية والإنسانية، وكانت مسألة «حلبجة» الكردية دليل تجريم النظام العراقي وقادته وهي مجازر «كيميائية» أسفرت عن آلاف القتلى والمشوهين.

ومع أن سياسة «خنق العراق» قد بدأت في 27 تموز/ يوليو 1990، أي قبل غزو الكويت بخمسة أيام، إلا أن وقع الدبابات الغازية وما رافقها طمس وضوح البداية.

---

(1) القدس في السياسة الأميركية، مصدر سابق، ص 89.

وقد ساعد على ذلك، وبتخطيط أميركي - مدروس ومقصود - ظهور التباينات في موقفي أمير الكويت والنظام العراقي من حصر خسائر الدعم الخليجي للنظام العراقي ضد الثورة الإسلامية في إيران، إذ رفضت الكويت مسامحة بغداد بالدين الذي تراكم أثناء الحرب وكانت تدفعه ثمناً للأسلحة.

كذلك، لجأت الكويت مباشرة بعد توقف الحرب إلى زيادة ضخ النفط من حقولها مما تسبب في انخفاض أسعار النفط، وهو إجراء لم يناسب النظام العراقي الباحث عن إعادة ترميم مجمل التصدعات التي أصيب بها من كل النواحي.

وللعراق، بالأساس، وجهة نظر بوجود الكويت ككيان، منذ فترة عبد الكريم قاسم، وسابقة غزوها أيضاً.

لم يستطع مؤتمر القمة العربي كديدن العرب على الدوام، حل الخلاف، فتم غزو الكويت.

وكانت حجة على طبق من ذهب للإدارة الأميركية وتحالفها (المجهّز مسبقاً) التي رأت الوقت مناسباً، لفرض تموضع جديد، يحاصر فيه العراق، وتصل القوات الأميركية إلى الحدود الإيرانية.

ومع أن العراق، كان بالأساس محاصراً بعقوبات فرضها الكونغرس الأميركي بأكثرية ساحقة، تضمنت منع استيراد النفط العراقي وغيره من الصادرات العراقية، ومنع تصدير المواد الزراعية من الولايات المتحدة إلى العراق، قبل الغزو، إلا أن الرئيس بوش (الأب) أرادها حاسمة ضد النظام العراقي:

بعد مداولات في البيت الأبيض، صدر خطاب تم بثّه تلفزيونياً على الصعيد القومي، في الثامن من آب/ أغسطس وأعلن فيه قراره بضرورة استخدام القوة العسكرية في الخليج؛ ذكر بوش الحاجات الأميركية إلى الطاقة بوصفها دافعه الأول:

«يستورد بلدنا اليوم، ما يقرب من نصف الزيت الذي يستهلكه، ويمكن أن يواجه تهديداً رئيساً لاستقلاله الاقتصادي». ولهذا كان «استقلال المملكة العربية السعودية، مسألة حيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة»[1].

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 102.

وكرر وزير الدفاع دِكْ تشيني صدى الملاحظة نفسها عندما شرح قضية التهديد للزيت في إفادته حول الأزمة في 11 أيلول/ سبتمبر أثناء ظهوره أمام لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ:

«عندما يحصل [صدّام] على الكويت وينشر جيشه الضخم فإنه سيكون في موقع يستطيع منه أن يُملي السياسة العالمية للطاقة، وذلك سوف [يمكّنه] من خنق اقتصادنا»(1).

بينما كان التحضير الأميركي/ التحالفي لقتال العراقيين قائماً على قدمٍ وساق «ابتكر الرسميون الأميركيون» مبررات أخرى للحرب: تحرير الكويت، وتدمير [أسلحة الدمار الشامل العراقية] ودعم العقوبات الدولية ضد العدوان وغيرها. ومع ذلك، توضح الشهادة أن الرئيس [بوش] ومساعديه الكبار كانوا ينظرون إلى الغزو من خلال منظار مبدأ كارتر: «كتهديد للعربية السعودية وحرية تدفق الزيت من الخليج»(2).

وأطلق بوش شعاره: «لقد رسمنا خطاً في الرمال» دلالةً على أن نوايا الزحف لا حدود لها ما دام للرمال متسع في عملية «درع الصحراء».

وقال قائد القوات المسلحة آنذاك، كولن باول: «نحن قادة لأن الطبيعة والتاريخ فرضا علينا هذا الواجب الأخلاقي...». وقالت الصحافة الليبرالية الأميركية: «نحن شعب مختار، يحمل رسالة مقدسة» وقال ساسة أميركا: «إنّ حقد ومكر الخدم، دائماً يُحزن المستقيمين ويلزمهم اتخّاذ أجراءات صارمة دفاعاً عن الذات»(3).

إذن، للولايات المتحدة «خدم» لا حلفاء، وإدارة بوش تدافع عن «الذات»، في رمال الصحارى بين العراق والكويت والسعودية، لأنها من «الذات الأميركية».

أُخذ القرار الأميركي بتوجه «التحالف» للقتال.

وقبل أن يصدر رامزي كلارك وزير العدل [الأميركي] السابق، كتابه عن جرائم أميركا ضد الإنسانية في حربها على العراق، كانت الفرقة الجوية القتالية السابعة والسبعون قد أنتجت

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 102-103.

(2) المصدر السابق، ص 103.

(3) العولمة والثورة، شعبي سيحكم، مصدر سابق، ص 35.

ووزعت كتاب أناشيد تصف فيه ما ستفعله الفرقة في «الخليج» وتنذر هذا «المتوحش القميء».... «خِذْن الأفاعي» بأن يستعدّ للإبادة. فيما ينتهي أحد هذه الأناشيد بخاتمة تقول: «الله يخلق، أما نحن فنحرق الجثث».

الكتاب، كما يصفه كريستوفر هيتشنس في *The Nation* خليطٌ من السادّية والفحش. ومعظمه تشنيع وتشهير وشتائم بذيئة للعرب والمسلمين، باعتبار أنهم أعراق منحطّة و«حشرات» و «جرذان» و «أفاعٍ». وهي بذاءات مقتبسة بالتأكيد من كتاب «حياة محمد...» لجورج بوش (الجد الأكبر 1796 - 1859) الذي يضم أشنع ما كُتب عن العرب والمسلمين والنبي محمد، في الولايات المتحدة.

وقد اعترف نورمن شوارزكوف في عدة مقابلات تلفزيونية، بأنه كان يريدها معركة فناء، وأشار إلى أنه كان يخطّط لأن تكون على شكل معركة كاناي (Canne) القرطاجية التي يطلق الطليان على موقعها اليوم اسم «حقل الدم Campodi Sangue »[1].

وفي شباط/ فبراير / فبراير 1991، كانت الطائرات تطلق النار على طوابير العراقيين المنسحبين إلى البصرة.

وفي خبر من على متن USS. Ranger، قال أحد الطيارين: «لقد كنّا نُزجي الوقت في صيد طيور الكركي».

وقال آخر: «لقد تسلّينا. كان قتلهم أشبه بصيد السمك من البراميل».

ذلك هو طقس التضحية بالآخر الذي رافق نشوء أميركا وتاريخها لحظة بلحظة، وتلك هي ضحاياها كما يقول الزعيم سياتل عام 1854: قبيلة تمضي على أعقاب قبيلة وأمة تلحق بأمة، كأنهم أمواج البحر[2].

وهو ما يؤكده رامزي كلارك في كتابه عن العراق حيث يفصّل بشكل وافٍ كل الجرائم التي توجتها الولايات المتحدة وشركاؤها والأباتشي بقتل حوالى مليوني عراقي جوعاً

---

(1) أميركا الإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 95 - 96.

(2) المصدر السابق، ص 91.

ومرضاً بعد التدمير المتعمد لكل أسباب الحياة ومقومات البقاء، تحت كذبة «النفط مقابل الغذاء والدواء».

لقد نشرت إدارة بوش الأب، حوالى (250) الف جندي أميركي كانوا قوام الحملة العسكرية ضد الجيش العراقي الذي تعرض للهجمات بدءاً من 17كانون الثاني / يناير 1991 حيث بدأت الطائرات الحليفة حملتها الجوية، وبعد خمسة أسابيع في 24 شباط/ فبراير بدأت واشنطن هجومها البري.

وبعد أربعة أيام في 28 شباط/ فبراير غادرت القوات العراقية الكويت، وبدأت عملية الحصار على العراق أو ما سمي بسياسة «الاحتواء».

لقد كتب فرانسيس باركمن (Francis Parkman)، أشهر مؤرخ أميركي في عصره، أن الهنود [الحمر] الذين وصفهم بأنهم «بشرٌ ذئابٌ وشياطين في آن... قدّر عليهم أن يتلاشوا قبل أن تتقدم موجات الحضارة الأنكلو سكسونية.

... «إن الهندي [الأحمر] في الواقع هو المسؤول عن الدمار الذي لحق به لأنه لم يتعلّم من الحضارة، ولا بدّ له، هو وغابته من الزوال والأمر يستأهل».

«والأمر يستأهل It Wort it» هي العبارة التي استخدمتها وزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت حين سُئلت عن رأيها في مقتل مئات آلاف الأطفال جرّاء الحصار الهولوكستي الذي فرضته الولايات المتحدة على أهلنا في العراق»[1].

ولكن: كيف نظرت أولبرايت إلى بوش (الأب)؟.

تقول: إن الرئيس بوش الأب الواقعي المفترض، هو الذي تصور «النظام العالمي الجديد» وفجر «حقبة تستطيع فيها أمم العالم، في الشرق والغرب والشمال والجنوب، الازدهار والعيش بانسجام». وكان هو أيضاً- خلافاً لنصيحة كينان - والكلام لأولبرايت، من أرسل القوات الأميركية إلى الصومال المبتلى بالمجاعة، لأنه قال: «إن عدم الاستجابة من الناحية الأخلاقية، للكوارث الإنسانية الجماعية... ستجرح روح أمتنا»[2] [!!!!]

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، هامش ص 97-98

(2) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 35-36.

مسكين بوش: قلبه رقيق.... يعطف على أهل الصومال! وهو سبب بلائهم! ويتسبب بقتل مليوني عراقي بين قتل ومرض وجوع!... وشواء باليورانيوم المنضّب!

أولبرايت أُمٌّ مسكينة أيضاً... يستحق العراقيون ما أصابهم! ولكن شيئاً واحداً يحيّر في الجغرافيا: سعادة أمم العالم في الجهات الأربع على يد بوش، أين العراق؟ في أية جهة؟ هل هناك جهة أصلية خامسة مركونة على الكوكب الأزرق لمن هم خارج «الجنس الأبيض»؟!

هكذا وصلت خطط إدارة بوش الأب إلى عزل العراق عن باقي المجتمع العالمي، بفرض حصار جوي وبحري مساند لما هو على الأرض، وتوطيد الوجود العسكري الأميركي الدائم في الكويت، وإعلان منطقة لحظر الطيران العراقي فوق جنوب العراق، ووضع، مسبقاً، كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في مستودعات الإمداد في الكويت وقطر، كي تستطيع أية قوة أميركية محمولة جيداً أن تجمع معداتها وتقفز إلى المعركة بأدنى قدر من التأخير. وهو ما سيكون له كبير الأثر فيما بعد.

ما يدل على خدعة وأكذوبة ما سماه بوش الأب «النظام العالمي الجديد» هو أن هذه المقولة تجمدت حتى على ألسنة أصحابها.... فما يلفت النظر أن جورج بوش نفسه، استعمل تعبير «النظام العالمي الجديد» 274 مرة خلال خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة ما بين آب/ أغسطس 1990 (غزو العراق للكويت) حتى آذار/ مارس 1991 (إخراج العراق من الكويت)، لكنه من آذار/ مارس سنة 1991 وحتى انتهاء رئاسته في كانون الثاني/ يناير 1992 لم يذكر هذا التعبير غير ثلاث مرات [1]!

على أن ظاهرة أخرى، خطرة بحكم النظرة الاستراتيجية ترافقت مع هذه التطورات في منطقة الخليج، وهي ظاهرة ما سمي بـ«العرب الأفغان» الذين قاتلوا القوات السوفياتية في أفغانستان بدعم وتمويل من أسامة بن لادن الذي «كان يعمل عن قرب مع الأمير تركي بن فيصل رئيس مصلحة المخابرات السعودية عندما كان يعمل في أفغانستان»،[2] وكذلك بتخطيط ودعم من المخابرات المركزية الأميركية في تلك الفترة.

---

(1) محمد حسنين هيكل: «العرب على أعتاب القرن 21» المستقبل العربي (عدد 190) شهر 12/ 1994، ص (10-11) من كتاب العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 32.

(2) دم ونفط، مصدر سابق، ص 106.

وما إن انسحب السوفيات من أفغانستان وبدت ظواهر التبدلات الجوهرية في الخليج ولاسيما في السعودية، وبعدما قاتل «الأفغان العرب» في البوسنة وكشمير، عادوا إلى الانتشار في الشرق الأوسط ضمن خطط سرية تعتمد الضربات السريعة بدواعي «نصرة الإسلام» ضد الكفّار.

وهو ما كان له كبير الأثر في تكوين وانتشار تنظيم «القاعدة» ومتفرعاته في البلدان العربية والإسلامية ومناطق أخرى.

بيل كلينتون

لاستكشاف أولويات بيل كلينتون في توجهاته الرئاسية تصحّ العودة إلى موقفه في سياق الحملة التي كانت تشنها الولايات المتحدة على «الإرهاب».

فقد اعترف الرئيس كلينتون أمام «الكنيست» الصهيوني في (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1995) بأنه كان في بعثة دينية عندما اصطحبه كاهنه إلى الاراضي المقدسة (فلسطين) قبل 13 سنة حيث عايش فيها تاريخ اليهود كما يرويه «الكتاب المقدس». وقال السيد كلينتون مخاطباً «رؤساء الملائكة» الملطخة أيديهم بالدماء: شارون ورابين ونتانياهو بأن كاهنه الذي رعى تربيته الروحية، هو الذي أوصاه قائلاً:

«إذا تخليت عن إسرائيل، فإن الله سيغضب عليك». وهو الذي كُشف له الحجاب عن «إرادة الله التي تقضي بأن تكون - إسرائيل - كما هي في العهد القديم - لشعب إسرائيل إلى الأبد».

ولكي يؤكد كلينتون إلتزام إدارته بإرادة الله و«حلم أجداد اليهود» كما عبّرت عنهما المسيائية اليهودية، فإنه قطع لكاهنه عهداً وميثاقاً وقال: «إن إرادة الله يجب أن تكون إرادتنا».

هذه الصلوات المباركة لعودة «إرادة الله» من السبي إلى أورشليم الدولة الأميركية - على نقيض ما يقوله الدستور والثورة وميثاق الحقوق - ليست جديدة، إلا في لغتها الثائرة على التعبيرات المضللة التي كانت تستخدمها الإدارات السابقة، مثل «التحالف الاستراتيجي» كبديل عن «التحالف المقدس» ومثل «القيم المشتركة» للتعبير عن «الإيمان المشترك» ومثل

«الالتزام الأخلاقي» الذي لم يكن يعني، سلوكياً، إلا كراهية كنعان التاريخية والتأكيد على المعنى الإسرائيلي لأميركا.

هذه الصراحة التي كشف بها الرئيس كلينتون عن بنية وعيه التاريخي، وعن تأثير الكنيسة وأفكار العهد القديم على سياسة إدارته وعن المعنى «المكابي» «Maccabi» للسلام الذي يريد تحقيقه وعن طبيعة تكوينه الفكري - الروحي تدل، بما لا يقبل الجدل على أن «أصدقاءه» العرب أفلسوا وهانوا ولم يعد لديهم شيء يضطر الرئيس الأميركي للنفاق والتستر على حقيقة مراميه الصهيونية.

كما تدل على أن ما سمي «الثورة الأميركية» قد أفلست هي الأخرى وهانت، وليس لديها ما تقوله بالنسبة إلى هذا الوحل الوصولي الذي تغرق فيه الدولة الأميركية كلما اقتربت من شط العرب.

إن إصرار الرئيس كلينتون على المعنى الإسرائيلي لأميركا: «بلد الهجرة والأمل، وتعدّد الأعراق والمعتقدات والحرية والدستور وميثاق الحقوق» وتشبيهها بإسرائيل التي ما زالت حائرة حتى الآن في تعريف: من هو اليهودي، يعني أن أميركا - اليوم - لم تبارح ما كانت عليه مستعمرة «بلايموث» التي وصلها المستعمرون الأوائل في سفينة «العهد القديم» ومعهم «إرادة الله - يهوه» وكل العتاد الأخلاقي اللازم لإبادة «الغوييم - وحوش المجاهل الأميركية».

هكذا تجلت صورة أميركا بمعناها الإسرائيلي، أمام عيني الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة وهو يخطب في «ساتيريكون» «Satyricon الآلهة»[1].

ومع أن الرئيس توماس باين اجتهد في تفنيد ونقد «العهد القديم» والتحذير «مما يفسد البشر ويصنع منهم وحوشاً» حيث يوحد الإنسان بين طبيعته الوحشية وما يعتقد أنه إرادة الله، إلا أنه في الوقت نفسه، يعطي مفاتيح خطاب الرئيس كلينتون الذي أكد فيه على التزام أميركا بتحقيق «حلم أجداد اليهود»[2].

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 152 - 153.

(2) المصدر السابق، ص 154.

فلا عجب أنه بعد التوقيع على اتفاقية وادي عربة (26/ 10/ 1994) بين «إسرائيل» والأردن وزيارته لدمشق يصرح كلينتون في «إسرائيل» في 27/ 10/ 1994، أمام الكنيست:

«إنني أشعر كأني في بيتي»[1].

هكذا عبّر الرئيس كلينتون عما يدور في فكره وتكوينه الروحي...

ولكن:

كيف تعاملت إدارة كلينتون مع الصراع العربي - الإسرائيلي؟

لقد شهد عهد إدارة كلينتون المزيد من الانحياز للكيان الصهيوني بشكل لا سابق له:

فعندما كان كلينتون يحضر للانتخابات الرئاسية وضع خطة مع نائبه غور، حدّد فيها سياسته تجاه الكيان الصهيوني مجدِّداً موقف الإدارات السابقة في حماية أمن الكيان والتعاون الاستراتيجي، حيث جاء في البرنامج الانتخابي:

«للولايات المتحدة مصلحة أساسية لا في أمن «إسرائيل» فحسب بل أيضاً، في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة... ستعمل إدارة كلينتون على الوفاء بالالتزامات الأميركية تجاه تخزين معدات عسكرية في «إسرائيل»و تعزيز التعاون اللوجستي...

وتؤيد تأييداً جازماً حاجة «إسرائيل» إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي تحالف ممكن بين خصومها العرب، و «القدس» هي عاصمة «إسرائيل»، ويجب أن تظل مدينة واحدة غير مقسمة،متاحة للناس،مهما تكن معتقداتهم الدينية. والسلام الذي لا يراعي أمن إسرائيل لا يمكن أن يكون مأموناً دائماً»[2].

وفي أثناء المفاوضات التي جرت في واشنطن بين الوفد الفلسطيني ووفد الكيان الصهيوني تقدمت الإدارة الأميركية بمشروع ليكون أساساً لإعلان مبادئ مشتركة 30-6-1993 ويعتبر تحولاً في موقف الإدارة الأميركية،حيث انسجم الموقف الجديد مع الادعاءات الصهيونية منذ احتلال 1967،عندما تضمنت الورقة تصريحاً واضحاً لأول مرة،يعتبر الاراضي المحتلة

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 32.

(2) القدس في السياسة الأميركية، مصدر سابق، ص 90-91.

عام 1967 أراضي متنازعاً عليها، بعد أن كانت الادارات السابقة تعتبر الاراضي محتلة، وينطبق عليها القرار 242، وإن كان ذلك على المستوى اللفظي.

و قد جاء مضمون اتفاق اعلان المبادئ في اوسلو 1993، أيضاً، ليثبت أن المناطق المحتلة محل نزاع،و مكان حل هذا النزاع هو المفاوضات بين الاطراف،خصوصاً مفاوضات الحل النهائي التي يمكن أثناءها التفاوض بشأن القدس[1].

شهدت الفترة اللاحقة على توقيع اتفاقات الحكم الذاتي اشتداد الأزمة حول القدس،و قد اعترضت مندوبة الولايات المتحدة الأميركية على مشروع قرار لمجلس الأمن، بعد مجزرة الخليل يصف القدس بأنها محتلة حيث قالت:

«نحن، بكل بساطة لا نؤيد وصف المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بمناطق فلسطينية محتلة، فمن وجهة نظرنا يمكن أن يشير ذلك الإصطلاح إلى مبدأ السيادة - وهو الأمر الذي اتفقت كل من إسرائيل ومنظمة التحرير على أن يكون رهن المفاوضات في المرحلة النهائية[2]».

وقد أيدت الولايات المتحدة الأميركية إعطاء دور الوصاية على الاماكن المقدسة للاردن في المفاوضات حول القدس.

وقد جاء في اتفاق وادي عربة 17/ 10/ 1994 ما يؤكد ما ورد في اعلان «واشنطن» بين الاردن والكيان الصهيوني الموقع في تموز/ يوليو 1994 حول الوصاية الاردنية على الاماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

وفي شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، اوائل 1995، أعلن مارتن انديك عند تعيينه سفيراً للولايات المتحدة لدى الكيان الصهيوني، عن سياسة بلاده تجاه القدس قائلاً: إن إدارته هي ترك الأطراف يحلّون القضية عن طريق المفاوضات وعدم اتخاذ أي موقف من قبل ادارته من شأنه إقصاء الولايات المتحدة عن مهمة تسهيل هذه

(1) القدس في السياسة الأميركية، مصدر سابق، ص 91.

(2) المصدر السابق، ص 92.

المفاوضات. و ما هو واضح أن إدارة كلنتون تتذرع بحرصها على على عدم التدخل لكنها في الواقع، لم تتوقف عن تغطية السياسات الصهيونية، وحمايتها، وتعزيز قوة الكيان الصهيوني التفاوضية، مما يزيده تشدداً.

وجددت إدارة كلنتون موقفها، في الحملة الانتخابية لعام 1996، المساند للكيان الصهيوني وسياساته،حيث جاء في برنامج الحزب الديموقراطي الانتخابي في 27/ 8/ 1996 ما يلي:

«يظل الحزب الديموقراطي ملتزماً علاقة أميركا الخاصة القديمة العهد مع «إسرائيل»، وهي العلاقة القائمة على أساس قيم مشتركة والتزام الديموقراطية التزاماً مشتركاً، وتحالف استراتيجي يعود بالفائدة على البلدين، وينبغي للولايات المتحدة أن تواصل مساعدتها لـ«إسرائيل»،من أجل الحفاظ على تفوقها النوعي.

إن القدس هي عاصمة لـ«إسرائيل»،و يجب أن تظل مدينة موحدة يسهل على الناس كافة، من جميع الديانات، الوصول اليها[1]».

ما يجدر ذكره، أن الأوضاع الجديدة التي أسفرت عن التوقيع على اتفاقات الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووادي عربة مع الاردن، نشّطت مؤيدي الكيان الصهيوني، في واشنطن. وبدا واضحاً أن ذلك سيكون له تأثيره في البرامج الانتخابية لعام 1996، وترجم ذلك في النشاط المكثف الذي بذل داخل الكونغرس للعمل على نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس.

ففي 3/ 2/ 1995 وجه أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير الخارجية وارن كريستوفر، يعلنون فيها دعمهم بان تكون القدس عاصمة للكيان الصهيوني ويطالبون بالعمل لنقل السفارة الأميركية اليها.

وبعد أيام، ارسل اعضاء مجلس النواب رسالة مماثلة إلى وزير الخارجية مجددين موقفهم من نقل السفارة إلى القدس، بالموافقة.

---

(1) القدس في السياسة الأميركية، مصدر سابق، ص 97.

كما تم التاكيد على ربط صرف الأموال المخصصة لوزارة الخارجية عن السنة المالية 1999 بافتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس[1].

ما هو مؤكد أن موقف الغالبية في الحزبين: الجمهوري والديموقراطي هو التنافس في دعم القضايا التي تتعلق بالكيان الصهيوني.

وقد صدر عن الجمعية العامة منذ العام 1993، وحتى (2000) أكثر من 10 قرارات، كان التصويت الأميركي فيها يدور بين المعارضة والامتناع عن التصويت حسب مصلحة «إسرائيل».

مع كل التراجعات التي سجلت على الإدارة الأميركية لصالح إسرائيل تصر إدارة كلينتون على أنها وحدها هي الوسيط وتعارض اتخاذ مجلس الأمن مواقف تتعلق بالمرجعية القانونية للمفاوضات حول القدس، وغيرها من قضايا المفاوضات.

هذه الإدارة، عبر التملص التدريجي من مواقفها السابقة، تهدف إلى دفع دول العالم للتأقلم والقبول بمواقفها مستفيدة من موقعيتها الدولية المتفردة، في إدارة شؤون العالم.

تظهر مواقف إدارة كلينتون أنها استمرار للإدارات الأميركية التي سعت بمرور الوقت إلى توطيد وضع الكيان الصهيوني، وتمكينه من إحداث التغييرات الجذرية في المناطق المحتلة وخصوصاً القدس، وصولاً إلى الاعتراف بالأمر الواقع.

كما أكدت المفاوضات التي بدأت مع مسار مدريد، أن هدف الإدارة الأميركية هو تمكين الكيان الصهيوني من فرض شروط التسوية، ولاسيما أنه تم استبعاد وتجريد الاطراف العربية من عوامل القوة والفعالية أثناء المفاوضات... من هنا وبعد ما خرج أهل مدريد على مدريد، وجوبه العالم «بأوسلو» واحتفالية البيت الابيض (13/ 9/ 1993) ووادي عربة (26/ 10/ 1994) كانت «إسرائيل» وبتواطؤ مكشوف مع إدارة كلينتون تعمل على استكمال تحضير الاجواء «للسلام الأميركي في الشرق الاوسط الموعود» وبذل الجهود للتخلص ممن «في الشمال»: لبنان - المقاومة الإسلامية، وسوريا، بالتوازي مع ما يدور مع «أنظمة العربان»:

---

(1) القدس في السياسة الأميركية، مصدر سابق، ص 101.

ففي قمة «شرم الشيخ» (13/ 3/ 1993) القمة التي دعيت بمبادرة أميركية – مصرية لتخويل «إسرائيل» تدمير «حزب الله» تحت عنوان مكافحة الإرهاب التي تشرعن العدوان، قام الكيان الصهيوني بعملية «تصفية الحساب» وحرب الأيام السبعة ضد المقاومة الإسلامية التي انتهت باتفاق تموز مع حزب الله، الذي نص شفهياً على تساوي المدني اللبناني بالمستوطن الصهيوني، واعتبار المدنيين خارج إطار العمليات العسكرية وهو ما يعني انتصاراً للمقاومة الإسلامية التي وضعت حداً ولأول مرة للعدوانية الإسرائيلية على المدنيين اللبنانيين – والعرب منذ قيام الكيان الغاصب.

وبعدما عاودت «إسرائيل» الكرة في عدوانها بما أسمته «عناقيد الغضب»، أنزل المقاومون البواسل ضربة قاسية ضد الصهاينة وأثبتوا قيمة البطولة بالثبات في المواقع مع فن المجابهة الذي أفهم العدو الصهيوني انه أمام مقاومة مسلحة بالإيمان والعلم والمجابهة الشجاعة، مهما كانت أوجه الفظاعات كما حصل في مجزرة قانا التي نزعت عن الصهاينة والإدارة الأميركية، كل ادعاء بالالتزامات الاخلاقية وشرعية الاعمال العسكرية.

لقد فرض أبطال المقاومة الإسلامية على العدو الصهيوني والمخططين الأميركيين الداعمين له بالتعاون مع «أنظمة العربان» وقف إطلاق النار والموافقة على «تفاهم نيسان» 26/ 4/ 1996 وافشال كل خطط التعاون المخابراتي بين الأنظمة «العربية» المتعاونة المستسلمة للعدو الصهيوني والإدارة الأميركية.

لقد أثبتت مناقشات الكنيست أثناء حرب الستة عشر يوماً ضد المقاومين، أن الهدف المزدوج من العدوان هو: تصفية بنية المقاومة الإسلامية، وفرض الموقف الصهيوني/ الأميركي على سوريا لإدراجها في قطار الاستسلام.

وهو ما لم يحصل بل انقلب السحر على الساحر الفاشل لاسيما وأن الكيان الغاصب كان قد لجأ إلى خط الاغتيالات لإسكات أصوات الاعتراض الفلسطيني على التسوية الاستسلامية فاغتال رئيس منظمة الجهاد الإسلامي في فلسطين: الدكتور فتحي الشقاقي الذي استشهد في مالطا (28/ 10/ 1995) وكذلك تم اغتيال المهندس يحيى عياش (5/ 1/ 1996) وهو من أبرز اقطاب الحركة الإسلامية العسكرية في فلسطين.

ومع الزيارات المتكررة لمسؤولي إدارة كلينتون: وزير الدفاع ووزير الخارجية وسفيرة أميركا إلى الأمم المتحدة ونائب الرئيس الأميركي، تمت عمليتان استشهاديتان في القدس (3/ 2/ 1996) وفي قلب تل أبيب (4/ 2/ 1996) رداً على استشهاد القائدين البارزين الشقاقي وعياش.

على أثر ذلك تنادى التحالف الأميركي - الصهيوني -المصري المرعوب لعقد قمة في «شرم الشيخ» حيث أعلن - كما يقول د.جورج حجار - : بيل كلينتون خليفة لليهود والمسلمين وأتيحت الفرصة لبيريز كي يعلن في يوم «قمة صانعي السلام» حسب تسمية أنظمة العربان: «لا أذكر مناسبة كهذه اجتمع فيها هذا العدد من الدول العربية (13) لتعلن أمام العالم دعمها لإسرائيل والسلام معها»[1].

وفي هذا الجو المفعم بالتخاذل العربي وخيانة القضية الفلسطينية والانزياح عن الصراع العربي/ الصهيوني منح كلينتون إسرائيل 100 مليون دولار لمكافحة «الإرهاب» واستكمل وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر مشواره بجولة رقم (18) مهدداً ومبشراً: بالآتي الاعظم...

هكذا، أخذ القادة الصهاينة يسرحون ويمرحون بين أنظمة «العربان» الذين «يُقرون الضيف، ويغيثون الملهوف وينكفئون عن مقارعة العدو الصهيوني بقُرّ الشتاء وحرّ الصيف».

فاستقبل السلطان قابوس في أول نيسان/ ابريل - وهذا ليس كذبة - «حامل نوبل للسلام» -وهذا ليس مزحة:شيمون بيريز وقدم له خنجراً عُمانياً وأنشد له النشيد الإسرائيلي واستقبله بحفاوة قلّ نظيرها مما دفع بيريز للقول:

«إن الزيارة تظاهرة موجهة إلى العرب والإسرائيليين لبناء شرق أوسط من دون حروب مع تعاون اقتصادي[2]».

وانتقل بيريز إلى قطر في الثاني من نيسان/ ابريل 1996 لمباركة «الديموقراطية» الانقلابية

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق،ص 347.

(2) المصدر سابق، ص 348.

لحمد - العاقّ - على أبيه فاستقبل «الإصبع الزائدة حسب قول لقمان الحكيم عن الولد العاقّ» الرئيس الصهيوني استقبال الضيف «المختار».

وبينما كان «العربان» يحتفون ببيريز كان الجند الأميركيون يهبطون في الاردن بـ34 طائرة (F-16) وتركيا تعلن تحالفها العسكري مع «إسرائيل» وجنرالات الكيان الصهيوني يضعون اللمسات الأخيرة على «عناقيد الغضب» التي انتهت بقطف المقاومة الإسلامية حبّات الجيش الإسرائيلي ورد كيده إلى نحره.

ومع كل هذه الدورات التآمرية، والقمم العاملة لكسر العمل المقاوم: فلسطينياً ولبنانياً خاب ظن كل المتوعدين بالويل والثبور وعظائم الأمور:

في ثلاثة ايام فقط وأمام صلابة المقاومة الإسلامية وجمهورها المتقدم بالصدور العارية انهار ما سمي «بالشريط الحدودي» في جنوب لبنان وتقطّع ما سمي «بالحزام الأمني» وفر الصهاينة تاركين عملاءهم يلهثون وراءهم كالجرذان علّهم ينجون من زحف جمهور المقاومة.

لقد انهار كل ما كُدّس من أوهام حول جيش العدو «الذي لا يقهر». وأثبتت المقاومة الإسلامية للصهاينة والإدارة الأميركية والأنظمة العربية المتخاذلة أن الكيان الصهيوني «أوهن من بيت العنكبوت» حسبما أعلن قائد المقاومة الإسلامية السيد حسن نصر الله في خطاب التحرير في مدينة بنت جبيل.

كلينتنون وكلبة «بوش»

مع أن الرئيس السابق بوش (الأب) قال: «إن كلبته ميلي» تفهم سياسة خارجية أكثر من بيل كلينتون إلا أن الأخير عمل على إكمال ما بدأه سلفه في إرساء ما سماه: النظام العالمي الجديد، وبوحي ما روج له مهندسا سياسة «الاحتواء المزدوج» مارتن انديك اليهودي الاسترالي الاصل، وانتوني ليك، الانكلوسكسوني بامتياز، واللذين ناديا بأن: طبيعة الشرق الأوسط تمقت الفراغ.

و قد رأى هنري كيسنجر أن الرئيس كلينتون فسّر مفهوم «توسيع رقعة الديموقراطية» بنفس عبارات سلفه بوش تقريباً حيث قال كلينتون: «لاجناح أن هدفنا العظيم هو توسيع

وتعزيز المجتمع الدولي المستند إلى ديموقراطيات السوق الحرة مع بزوغ عهد جديد من الاخطار وسنوح الفرص، فإن مضينا أيام الحرب الباردة إلى احتواء تهديد مؤسساتنا الحرة فدأبنا اليوم توسيع دائرة الأمم ذات المؤسسات الحرة.

فما يراودنا، هو حلمٌ بيوم تحظى فيه آراء وإبداعات الجنس البشري بفرصة التعبير التام المطلق عن نفسها في عالم تتعاضد فيه الديموقراطيات الظافرة وتعيش متفيئة ظلال السلم والأمان[1]».

انطلاقاً من هذا المفهوم حدد كلينتون الخطوط العريضة لسياسته الشرق أوسطية:

- دفع السلام العربي - الإسرائيلي في الغرب مثلما مرّت وقائعه وآلياته فيما سبق.
- بذل جهود نشيطة لوقف «انتشار أسلحة الدمار الشامل» ودفع الرؤية إلى منطقة أكثر ديموقراطية وازدهاراً لجميع شعوب الشرق الاوسط حسب المفهوم الأميركي- الصهيوني المدعّم بأجواء الأنظمة العربية المتخاذلة واصحاب القبول بأوسلو ووادي عربة وهو ما شُرّح سابقاً.
- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران في الشرق بهدف منع قيامة العراق ثانية وحجر الثورة الإسلامية في إيران والحد من عدواها الثورية وهو مما يعني:

ترسيخ سياسة تأبيد الخليج كبحيرة أميركية بدون منازع وتكريس بترول العرب بترولاً أميركياً لا منافس لها فيه، وأرض العرب وسماؤهم قواعد أميركية عسكرية ضاربة لا يسمح لاهلها بالتحرك فيها إلا بإذن من السلطات الأميركية.

و عليه:

فمنذ أن انتهت حرب الخليج الثانية عام 1991 وحتى الهجمات على برجي وول ستريت عام 2001 كانت سياسة «الاحتواء» هي العامل الدافع في العلاقات الأميركية-السعودية.

فقد تمركز ما يقرب من خمسة آلاف طيار أميركي، وملاك دعم في القواعد السعودية لتنفيذ عملية «ساوثرن ووتش» أي عملية حظر الطيران فوق جنوب العراق وفي ما بين

---

(1) الدبلوماسية، مصدر سابق، ص 525 – 526.

(1991) و (2000) قامت هذه القوات بـ(طيران فردي) لهذا الغرض بأكثر من (240.000) طلعة جوية.

واستخدمت وزارة الدفاع، مركز القيادة المتطور في قاعدة الامير سلطان الجوية، خارج الرياض،لمراقبة عمليات القتال الجوي الأميركية في الخليج، وإدارة الجوانب الأخرى لسياسة الاحتواء.

علاوة على ذلك، قامت الولايات المتحدة كما جرى في السبعينيات والثمانينيات،بتزويد الجيش والحرس الوطني السعوديين، بكميات كبيرة من الاسلحة الحديثة.

فقد باعت وزارة الدفاع للسعودية ما بين عامي 1991 و1999 ما قيمته (40) بليون دولار تقريباً من السلاح والذخيرة والمساعدات العسكرية من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية وهو ما يوازي أربعة أضعاف مبيعات واشنطن لمصر وتايوان وهما المتلقيتان الثانية والثالثة للأسلحة الأميركية.

على أن عملية المراقبة فوق جنوب العراق كرّست احتلال الولايات المتحدة للقواعد الجوية السعودية، التي أنشاتها أثناء عملية درع الصحراء، وهو ما سمّاه أسامة بن لادن «منتهى الخيانة» التي تقوم بها العائلة المالكة السعودية بالتبعية للمصالح الأميركية، ودعا أتباعه لاستعمال أية وسيلة بما فيها العنف المسلّح،لإسقاط الملكية وطرد الأميركيين من البلد[1].

وبناء على فتوى بن لادن، قام اتباعه عام 1995 بقصف قيادة الحرس الوطني السعودي في الرياض بالقنابل، فقتلوا خمسة أميركيين وهاجمو أبراج الخُبر(مجمع سكني يشغله افراد القوة الجوية الأميركية المخصصة لعملية مراقبة الجنوب)، في الظهران عام 1996، فقتلوا تسعة عشر آخرين.

وأعقب هذه الهجمات في شهر آب/ أغسطس عام 1998 الهجوم بالقنابل على السفارات الأميركية في نيروبي وكينيا، ودار السلام،و تنزانيا ثم الهجوم في شهر تشرين الأول/ أكتوبر

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 109.

عام 2000 على السفينة الحربية الأميركية (كول) أثناء رسوّها بعد القيام بمهمتها في ميناء عدن اليمني.

على أن ذلك لم يمنع قوات «التحالف» بقيادة الولايات المتحدة، من توجيه ضربات عسكرية للعراق المحاصر منذ كانون الثاني/ يناير- شباط/ فبراير 1991، في كانون الثاني/ يناير 1993،ثم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، وأيلول/ سبتمبر 1996، و تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 ثم في 1998، وذلك حسب تفسير ريتشارد بتلر، الموظف السامي المعروف برئيس لجنة UNSCOM للأمم المتحدة والقائل:

«إن أمانة - إئتمان مقدس قد نزل على الولايات المتحدة الأميركية لكي تستخدمها لصالح الإنسانية[1]».

هكذا فُرض على الشعب العراقي حصار عقوبات أميركية،شارك فيها «التحالف الغربي» والقادة العرب بقيادة مصر والسعودية فذهب ضحية ذلك مئات الآلاف الذين قضوا قتلاً وجوعاً، ومرضاً وتشويهاً وتهجيراً وفقداناً مجهولاً.

أما الموقف من إيران فقد أورده من جملة ما أورده انتوني ليك مستشار الامن القومي لكلينتون، وملخصه:

«إن إيران هي الراعي الأول للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم. وهي تعارض معارضة عنيفة ومتشددة عملية السلام العربي الإسرائيلي. وتسعى إلى تقويض الحكومات الصديقة في الشرق الاوسط وأنحاء من أفريقيا.كما أنها تحاول الحصول على قدرات هجومية تقليدية لتهديد الدول الصغيرة المجاورة في الخليج. وسجلها من حيث معاملة مواطنيها وخصوصاً النساء والأقليات الدينية، هو سجل مثير للقلق البالغ[2]».

وقد عملت الولايات المتحدة على تشديد الحصار على إيران وتطويقها سياسياً، فدعت إلى مؤتمر الدوحة (16-18/ 11/ 1997) الذي عقد في قطر وبرعاية واشنطن مباشرة تحت مسمى:

---

(1) العولمة والثورة، مصدر سابق، ص 153.

(2) المصدر السابق، ص 124.

المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا، لكنه فشل في الوصول إلى غايته.. ودعت إيران إثر ذلك إلى مؤتمر القمة الإسلامية الذي انعقد في طهران (9-11/ 12/ 1997) وحضرته الدول الإسلامية الخمس والخمسون بدون مقاطعة دولة واحدة، رغم الضغوط الأميركية لتفشيل المؤتمر. وكان اللافت، هو ما تضمنه «بيان طهران» بالنسبة لأميركا وقوانينها حيث جاء في البند التاسع عشر... إن (الدول المجتمعة) ترفض التصرف في (الوضع الدولي) من جانب واحد وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق أراضي الدولة، ويحثّ المجتمعون جميع الدول على اعتبار ما يسمى بقانون داماتو (D'amato) لاغياً وكأنه لم يكن.

وهوما يعني أن إيران ردّت على الموقف الأميركي بالتحدي ونجحت فيه.

كلينتون يمدّد مبدأ كارتر

بمواجهة عدم الاستقرار الذي كان يستشرفه كلينتون، في المناطق التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، كان يرى زيادة القدرة العسكرية الأميركية، رداً مناسباً على هذا الوضع المستجد، لاسيما وأن منطقة بحر قزوين، بما تختزنه من احتياطي مهم من الزيت يساعد الولايات المتحدة على «تنويع» مصادر نفطها من الخارج.

هكذا، رأى كلينتون أن توسيع مبدأ كارتر إلى مناطق جديدة من العالم، مسألة في غاية الأهمية، انطلاقاً من المفهوم الكارتري الذي اعتبر تدفق الزيت عبر البحار مسألة مهمة جداً تستوجب توفير الحماية العسكرية اللازمة...

وقد أعطيت القيادة المركزية - وهي أنشئت أصلاً، بصراحة، لتنفيذ مبدأ كارتر في الخليج - سلطة الإشراف على دول بحر قزوين في آسيا الوسطى في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

وعندما عقدت شركات الطاقة الأميركية صفقات زيت رئيسة مع حكومتي أذربيجان وقازخستان، قامت وزارة الطاقة، بدورها بتأسيس علاقات عسكرية مع هذه الدول ما بعد السوفياتية، وبدأت المساعدة الأميركية تتدفق إلى قواتها المسلحة. ولم يعد هناك، سوى

خطوة قصيرة لنشر مستشارين عسكريين أميركيين، وبيع الأسلحة والمباشرة بعمليات تدريب مشتركة كتكرارٍ دقيق لسيناريو الخليج.

كان الرئيس بيل كلينتون مؤيداً قوياً للشركات الأميركية التي تسعى للحصول على حقوق التنقيب في حوض بحر قزوين، وهو الذي سمّى، بصراحة، مصادر الطاقة في المنطقة، مسألة أمن قومي:

«في عالمٍ يتنامى فيه الطلب على الطاقة» قال للرئيس الأذربيجاني حيدر علييف في لقاء البيت الأبيض في آب/ أغسطس 1997: «لن تستطيع أمتنا التعويل على منطقة واحدة لإمداداتنا بالطاقة». وبمساعدة أذربيجان، على تطوير احتياطياتها غير المستثمرة من الزيت، «نساعد أذربيجان، ليس على الازدهار فقط بل أيضاً نساعد على تنويع إمدادنا بالطاقة، وتعزيز أمننا القومي»[1].

وكرر كلينتون هذا الرأي في محادثاته مع رسميين آخرين من منطقة بحر قزوين، بمن فيهم الرئيس القازخستاني، نور سلطان نزار باييف، والرئيس التركمانستاني سابار مورات نيازوف.

أدت هموم الأمن القومي لإدارة كلينتون إلى مبادرتين مهمتين: الأولى، إنشاء طريق لخط أنابيب جديد لزيت بحر قزوين وغازه الطبيعي؛ والثانية، إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع الدول الصديقة في بحر قزوين، وخصوصاً أذربيجان، وجورجيا وقازخستان. وقد بدا أن خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا، سيخلّص صانعي السياسة الأميركية، على نحو متقن تقريباً، من مأزق استراتيجي. فالشيء الجميل - أميركياً- في خط باكو - تبليسي- جيهان، هو أنه يتجاهل، تماماً، روسيا وإيران، ولا يمرّ بهما، ويُطلق يد واشنطن في استثمار مستقل لخيرات قزوين، دون الضرورة للتماس مع روسيا وإيران.

على أن سيئات هذا الخط، هي أنه يحاذي عدداً من مناطق النزاع، بما فيها الشيشان، وأبخازيا، وأتسهاريا، وناغورنوكاراباخ، وكان الحل الحتمي لهذه المجموعة الجديدة من المشكلات، هو أن تزيد واشنطن مساعداتها العسكرية لأصدقائها الجُدد في المنطقة...

ومع أن واشنطن، في هذه المرحلة، كانت تعتمد بصورة رئيسية على تعزيز قدرة القوات

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 253.

المحلية، إلا أنها عملت في عام 1997، إلى إرسال حوالى خمسمئة من جنود المظلات من الفرقة (82) المحمولة جواً لمسافة (7700) ميل، من فورت براغ، شمال كارولينا، إلى منطقة نائية في جنوب قازخستان، للمشاركة في المناورات العسكرية مع القوات: القازخية، والقرغيزية، والأوزبكية.

ومع أن المناورات وصفت بأنها تمرين لـ«حفظ السلام» إلا أن «سنترازبات 97» كما سميت كان اختباراً لقدرة أميركا على قذف قوة إلى حوض بحر قزوين في حالة أزمة.

«لا توجد دولة على سطح الأرض لا نستطيع الوصول إليها» قال الجنرال جاك شيهان، القائد الأعلى للقيادة الأميركية في الأطلسي، والضابط الأعلى رتبة بين الذين شهدوا التمرين.

ولكي لا يشك أحد في طبيعة المصالح الأميركية في المنطقة، فإن وكيلة مساعد وزير الدفاع المرافقة لشيهان، كريستين كيير أوردت «وجود مصادر هائلة من الطاقة» كمبرر للتورط العسكري الأميركي.

كانت عملية 1997، هي الأولى في سلسلة «سنترازبات» السنوية المخصصة لاختبار السرعة التي تستطيع واشنطن بها، أن تنشر قوات من قواعد في الولايات المتحدة مباشرةً إلى المنطقة، وتبدأ العمليات القتالية.

وقد انضم إلى الوحدات الأميركية المعنية جنود من شركاء أميركا الرئيسيين هناك، بمن فيهم أذربيجان وجورجيا، وقازخستان وقرغيزستان، وتركيا، وأوزبكستان. علاوة على ذلك، ابتكرت وزارة الدفاع، عام 1999، نموذج حاسوب معقّد لحوض قزوين، لاستخدامه في اختبار السيناريوهات المحتملة لتدخل الولايات المتحدة في المنطقة[1].

أما على المقلب الثاني في أميركا اللاتينية

فيرى كيسنجر أن إحدى أكثر السياسات الأميركية تجدداً، حيال أميركا اللاتينبة تمثلت في التاريخ، في مشروع مبادرة الأمركيتين الذي أعلنه جورج بوش الأب عام 1990.

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 258 – 259.

و كذلك في المعركة من اجل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية مع المكسيك، وكندا التي وقعها كلينتون عام 1993.

ففي أعقاب سلسلة من المد والجزر بدا نصف الكرة الغربي على عتبة التحول إلى ركن أساسي لنظام كوني إنساني جديد: فقد أسلست مجموعة من الدول قيادها... إلى اقتصاديات السوق، وإلى تجارة حرّة عرضها نصف الكرة الغربي [ما عدا كوبا] فحلّت الاقتصاديات الحرة المفتوحة للاستثمار الخارجي والمؤيد لأنظمة التجارة الدولية، محل الاساليب القومية الحمائية للإدارة الاقتصادية[1].

أي بمعنى آخر، إنها العولمة المتوحشة التي سلبت الفئات الشعبية كل ما حصلت عليه، أثناء منافسة «العالم الحر» للشيوعية، لتعقيم تلك الفئات من اللجوء إلى الثورات على الأنظمة الرأسمالية.

و بانهيار المنظومة الاشتراكية، لم يعد لدى الولايات المتحدة وحلفائها ما يخشونه،فاطلق العنان للشركات المتعدية والمتعددة الجنسية كي تتحكم بالسوق العالمية، ويزداد الاغنياء ثراء فاحشاً وتنهار الطبقات الوسطى إلى خط الفقر الذي يهبط دونه من كانوا على مستواه...

إ نها «العولمة» المتوحشة التي انتفت فيها الإنسانية وانعدمت مزايا الحفاظ على إنسانية البشر فأصبحوا عرضة للسلب والنهب حسب قانون السوق الحرة، وانتفى شعار: عش ودع غيرك يعيش، ليحل محلّه: عش هنيئاً على جثث قتلاك!!!

هل كانت «ميلي» كلبة بوش تملك كل هذه المروحة من تفرعات السياسة الخارجية؟!

---

(1) الدبلوماسية، مصدر سابق، ص 569.

الفصل الثامن

جورج بوش (الإبن)



سيرة وخلفية أسطورية

نشرت صحيفة «سانديا غو» عام 1985، تصريحاً على لسان رئيس مجلس الشيوخ جيمس ميلز يقول فيه:

كنت أجلس جنباً إلى جنب، مع ريغان في احتفال خاص، فسألني سؤالاً غير متوقّع: هل قرأت الفصلين 38و39 من سفر حزقيال؟ فأكدت له أنني ترعرت في أسرة متدينة ومؤمنة بالكتاب المقدس. عندئذٍ، شرع بتكرار قراءة تلك المقاطع من سفر حزقيال التي تتحدث عن يأجوج ومأجوج، وقال لي: إن المقصود هنا، هو ضرورة توجيه ضربة لروسيا التي يختبئ فيها يأجوج ومأجوج؛ ثم أخذ يقرأ مقاطع من سفر الرؤيا. وأضاف ريغان: إن حزقيال رأى في العهد القديم المذبحة التي ستدّمر عصرنا، ثم تحدث بخبث عن ليبيا لتحوّلها إلى دولة شيوعية، وأصرّ على أن في ذلك، إشارة إلى يوم الهرمجَدّون الذي أصبح في نظره وشيكاً.

لقد كانت أمنية الرئيس ريغان أن يضغط على الزر النووي لتفجير معركة الهرمجدون التي يعتبر انفجارها شرطاً مسبقاً لتحقق نبؤات التوراة. ولكنه مات قبل أن يحقق رغباته الشيطانية[1].

يأجوج ومأجوج، هي الرمز-المفتاح في سياسة ريغان الهادفة إلى مقارعة ما أسماه

---

(1) دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية، أحمد فايز صالح، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2011، بيروت، ص 163.

«إمبراطورية الشر» - الاتحاد السوفياتي... فلذا أسكنهما ريغان في روسيا ليصوّب عليهما من «بندقية» معتقداته وأوهامه...

لكن ريغان، انتهى عهده، وعاش بعد ذلك طويلاً... ولم يظهر خصماه في روسيا!!!

هكذا، تولى ملاحقتهما بوش - الإبن بعده، وبعد أبيه بوش الأب: فالثلاثة هؤلاء: من أتباع زعيم الأصوليين المسيحيين: جيري فلويل، الذي يتزعم ما يسمى: الأكثرية الأخلاقية، حيث تظهر آراؤه الإسطورية المتطرفة، والمؤيدة «لإسرائيل المعجزة» - حسب تعبيره - في كتابه: «اسمعي يا أميركا» الذي سبق ذكر موجز لأفكاره في مجال سابق من هذا الكتاب[1].

الجامع المشترك بينهم: الأصولية المسيحية - الإعادية، التي تؤمن بأن إعادة اليهود إلى فلسطين، عمل إلهي يتّسق مع معركة «الهرمجدون» - المعركة الفاصلة، ضد الغوييم - والكفرة، في سياق الزمن المهيئ لعودة السيد المسيح.

ما يفيد ذكره، إن هؤلاء، ليسوا نبتة يتيمة في صحراء قاحلة، بل أن المجتمع الأميركي أصبح، بمعظمه، مشبعاً بأفكار الصهيونية: مسيحية ويهودية، فعدا العديد ممن أصبحوا رموزاً واضحة معروفة بقناعاتها التوراتية المتطرفة هذه، نسمع الكاتبة الأميركية غريس هالسل تقول:

إننا نؤمن تماماً أن تاريخ الإنسانية سوف ينتهي بمعركة تُدعى الهرمجدّون. وذكرت في كتابها «النبوءة والسياسة» الذي نشرته لها مؤسسة «سن لنسن» عام 1985: إن 61 مليون أميركي يستمعون بانتظام إلى مذيعين يبشرون على شاشات التلفزيون بقرب وقوع معركة الهرمجدون، وبأنها ستكون معركة نووية فاصلة.

ويقدّم الكاهن جاك فان إيمب، برنامجاً إسبوعياً تبثه 90 قناة تلفزيونية و43 محطة إذاعية. بينما يصل برنامج جيمس دوبسن التلفزيوني إلى أكثر من 28 مليون مشاهد.

أما شبكة سي. بي. أن التي يديرها الكاهن المتعصب بات روبرتسون، فهي الأوسع نفوذاً وتأثيراً في أميركا. وقد جندت المنظمات الظلامية الشيطانية (80) ألف قسيس و(20)

---

(1) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 21-22.

ألف مدرسة لاهوتية و (200) كلية لاهوت، ومئات المحطات التلفزيونية لنشر عقيدة (الهرمجدون).

وإقناع الناس، وتلاميذ المدارس الإبتدائية، بحتمية وقوع المنازلة الكبرى في الشرق الأوسط، هي المهمة الرئيسية لهذه الوسائل المرئية والمسموعة.

ومما يثير الفزع، أن تلك القوى الشيطانية تمتلك السلطة والنفوذ وصناعة القرار في أميركا، ولها القدرة على فرض سيطرتها على الحكومتين البريطانية والأسترالية[1].

المسبح الفكري والسياسي لبوش الإبن

تنطلق أفكار وسياسة بوش الإبن من منابع المحافظين الجدد، والصهيونية المسيحية... فالمحافظون الجدد، مجموعة سياسية أميركية، ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهم ليسوا سياسيين فقط، بل كتّابٌ نافذون، ومفكّرون استراتيجيون، ومحاربون قدامى، ومسؤولون سابقون وصحفيون، وناشطون سياسيون، وأساتذة جامعيون وباحثون في خزانات الفكر، المعروفة باسم «Think Tanks» يجمعهم تيار فكري واحد ونزعة أطلق عليها إسم «المحافظون الجدد»؛ على المستوى السياسي، فإن هذه المجموعة ذات ميولٍ صهيونية مغلّفة بعداءٍ شديد للعرب والمسلمين...

أما الأصولية المسيحية، فتعتبر من أهم الظواهر التي التقت معها أجندة المحافظين الجدد الفكرية وتحالفت معها. فبالإضافة إلى وجود حركة صهيونية يهودية، هناك حركة صهيونية مسيحية. والصهيونية المسيحية، حركة دينية تدعو إلى العصمة الحَرْفية للكتاب المقدس والعودة الحقيقية للمسيح، وقيام حُكمه الألفي الذي تكون القدس عاصمته.

وصهيونيتها تأتي من دعوتها إلى وجوب عودة اليهود إلى أرض الميعاد (فلسطين)، تحقيقاً للنبوءات التوراتية التي يؤمن بها المسيحيون. وبالإضافة إلى هذا الإسم (الصهيونية المسيحية)، فإنه يُطلق عليها أحياناً أسماء أخرى مثل: (الأصولية المسيحية)، أو (الأصولية الإنجيلية)، أو (الصهيونية غير اليهودية).

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 162.

تلتقي الحركتان: الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية عند مشروع إعادة بناء الهيكل المزعوم في الموقع الذي يقوم عليه المسجد الأقصى، لأنهم يرون أن من يهيمن على جبل الهيكل، يهيمن على القدس. ومن يهيمن على القدس يهيمن على أرض «إسرائيل».

وعليه، فقد التقت أجندة المحافظين الجدد، منذ ظهورهم، مع اليمين الأميركي والتيار المسيحي المتطرف. إذ تحالفوا مع «الجناح اليميني «في الحزب الجمهوري، وجماعات «الأصولية المسيحية» المقربة جداً من جماعات الضغط اليهودية؛ وهو تحالف اعتمد عليه المحافظون كثيراً في الوصول إلى السلطة.

ونظراً لأن المحافظين الجدد هم في الأساس تيار فكري - سياسي لا يملك قواعد جماهيرية انتخابية حقيقية، فقد اعتمدوا على الجمهوريين، والجماعات اليمينية، والناخبين الإنغليكانيين، وأثرياء الجنوب الأميركي، وقوى المحافظين التقليديين بولايات الجنوب والجنوب الغربي الأميركي.

لقد تزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأميركي، والتي تتمتع بدرجة عالية من التنظيم، ولديها الإمكانيات الضخمة، وبإمكانها توفير التسهيلات المادية، وتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها[1].

وما هو معروف، أن بوش الإبن، ليس مؤسّساً في هذا التيار الجامع للأطراف المذكورة، بل ملتحق به، ومؤمن بأفكاره وتقاطعاته، بل ومنفّذ أمين لمنطلقاته الفكرية - السياسية، بخلفياتها الدينية التوراتية.

وقد ذكر بوش - الإبن، في حملته الانتخابية الرئاسية الأولى، أنه يبدأ حياته كل يوم بقراءة الإنجيل، أو على الأصح، الكتاب الذي يشمل الإنجيل والتوراة العبرانية؛ ومن كتبه المفضلة: كتاب القسّيس «أوزوالد شامبرز» الذي مات في مصر عام 1917، وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف للقدس وانتزاعها من المسلمين. وفي هذا السياق، يقول «مايكل كولينز» إن ما يقوم به الرئيس جورج بوش يدفعني إلى الاعتقاد بأنه صهيوني

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 17.

متعصب كلاسيكي، تحركه الأصولية المسيحية التي تحكم بدورها السياسة الأميركية، مؤكداً أن العنصر المسيحي فيها ينحاز إلى «إسرائيل» بأي ثمن.

وما يفيد ذكره، أن بوش – الإبن يعود بنسبه البيولوجي، إضافةً للفكري، إلى جورج بوش: الجد الأكبر، صاحب كتاب (حياة محمد...) الذي يجدّف فيه على النبي، ويصف المسلمين بأبشع وأقذع الأوصاف، فهم بنظره: جراد وحشرات و(سرسرية) ويعتبر الإسلام محرّضاً على الكراهية والعنصرية ويُعتبر هذا الكتاب، وهذا الجد، من أهم مصادر الفكر الغربي الأميركي العنصري المتطرف، كما سبق وذكر في مكان آخر من هذا الكتاب[1].

واذا كان الدكتور ليوشتراوس يُعتبر بمثابة الأب الروحي للمحافظين الجدد، فإن مفكرَيْن آخرَيْن، بعد انتهاء الحرب الباردة، لعبا دوراً كبيراً في بلورة المنطلقات الهادفة لتجسيد إدارة بوش – الإبن وهما:

صموئيل هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات وفرنسيس فوكوياما في كتابه: نهاية التاريخ...

وقد التفّ حول بوش في إدارته وفي أعلى المراكز، تسعة عشر شخصية فكرية وسياسية، يهود صهاينة، كانت لهم اليد الطولى، في صياغة المنطلقات الاستراتيجية السياسية- العسكرية لإدارته.

هؤلاء، مع اتصالاتهم وتفرعاتها، يسيطرون على مختلف التوجهات الآيلة إلى رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

خطط ودوافع

بداية يجب ذكر ملاحظتين:

الأولى: إن المخطط الذي دعا إلى إعادة بناء أميركا: القوات والموارد لقرن جديد، الذي أطلق لمشروع من أجل القرن الأميركي الجديد في أيلول/ سبتمبر عام (2000) كان في عهد كلينتون، وكتبه بول وولفويتز وصقور آخرون من الجمهوريين الذين شغلوا – بسرعة-

---

(1) صحيفة الراي العام، 15 تموز/ يوليو 2004.

مناصب عالية في إدارة بوش الجديدة. فقد كرر هذا الكراس: «إعادة بناء دفاع أميركا»، الكثير من أفكار مسودّة التوجيه الدفاعي للتخطيط التي ظهرت في شباط/ فبراير 1992: «في الوقت الحاضر، لا تواجه الولايات المتحدة منافساً عالمياً»، كما لاحظ التقرير. و«يجب أن تهدف الاستراتيجية الرئيسة لأميركا إلى المحافظة ومدّ هذا الموقع الملائم بقدر المستطاع إلى المستقبل».

ولتحقيق هذا الهدف، يدعو التقرير الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الأسلحة المتقدمة، بصورة أساسية، وزيادة القدرة القتالية في النزاعات الإقليمية، وخصوصاً في الشرق الأوسط، وآسيا.

والثانية: إن جورج دبليو بوش، حتى قبل دخوله إلى البيت الأبيض، كان قد اتخذ من هذه الأفكار أساساً لسياسته العسكرية الخاصة.

ففي خطابه الأكثر أهمية قبل الانتخاب، حول شؤون الأمن، تحدث في سِتِدل، وهي الأكاديمية العسكرية في شارلستون، في كارولينا الجنوبية، في 23 أيلول/ سبتمبر 1999، معلناً أن هـدفه الأساسي هو «انتهاز الفرصة الهائلة - التي لاحت للقليل من الأمم في التاريخ - لمدّ السلام الحالي إلى أبعد نقطة في المستقبل. وهي فرصة لبسط التأثير السلمي لأميركا ليس فقط عبر العالم، ولكن عبر السنين».

ولتحقيق هذا، سيكون من الضروري تغيير آلة الحرب الأميركية، أي تجهيزها على نحو أفضل لمواجهة التهديدات التي برزت بعد حقبة الحرب الباردة.

«بوصفي رئيساً... سأعطي الوزارة [الدفاع] - تفويضاً واسعاً - لتحدي الوضع الراهن وتصوّر هندسة جديدة للدفاع الأميركي لعقود مقبلة».

إن هذه «الهندسة» الجديدة ستتضمن الدفاع الصاروخي والأجهزة الأخرى العالية التقنية المصمّمة لحماية الولايات المتحدة ضد هجوم عدائي، إضافة إلى العمل على نطاق واسع لتحسين القدرة على «قذف قوتنا» إلى مناطق القتال البعيدة[1].

(1) دم ونفط. مصدر سابق، ص 136 - 137.

خطاب برنامج العمل: عدواني وإرهابي

لم تخلُ التغطية الصحفية لهذا الخطاب من استنتاجات تفهم منه الدعوة إلى ما سمي بـ«الثورة في الشؤون العسكرية» بما فيها الدفاع الصاروخي واستخدام الحواسيب والوسائل الأخرى العالية التقنية لدحر خصوم أقل تقدماً من الناحية التقنية.

يعني ذلك، أن الهم الأساسي لبوش، كان تحسين قدرة أميركا على قذف قوة إلى مناطق القتال البعيدة، والتغلب على النزاعات الإقليمية من النوع الذي واجهه والده في حرب الخليج عام 1991.

ولذا، حدد رغبته فيما يريده بقوله:

«يجب أن تكون قواتنا في القرن المقبل - الحادي والعشرين - سريعة الحركة، وفتاكة، وسريعة الانتشار، وتحتاج إلى حدٍ أدنى من الدعم اللوجستي. يجب أن نكون قادرين على قذف قواتنا إلى مسافات بعيدة، خلال أيام أو أسابيع، بدلاً من أشهر».

ولهذا، يجب إعادة تشكيل كل فرع من القوات المسلحة. «على الأرض، يجب أن تكون قواتنا الثقيلة أخف حركة، وقواتنا الخفيفة يجب أن تكون أكثر فتكاً... وفي البحار، نحتاج إلى الجد في طلب الأفكار الواعدة كالسفينة الترسانة - سفينة خفيّة محمّلة بصواريخ طويلة المدى لتدمير الأهداف من مسافات بعيدة.

وفي الجو، يجب أن نكون قادرين على الضرب من جانب لآخر من العالم، بدقة متقنة التسديد[1].

وهو ما عاد وأكد عليه فيرن كلارك، رئيس عمليات البحرية الأميركية - منتصف كانون الثاني/ يناير 2003 - أمام عدسات التلفزة العالمية، موجهاً كلامه لبعض قواته المتجهة للخليج:» اضربوا بقوة وبسرعة وبإحكام، دعوا العالم يرى حدثاً جديداً لم يره من قبل، دعوه يرَ أننا أمة مستعدة، بلا هوادة، لقتال كل عدوٍ تسوّل له نفسه تدمير حياتنا[2]».

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 136 - 137.

(2) قصة سقوط بغداد، أحمد منصور، الدار العربية للعلوم، ودار ابن حزم بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 57.

إذن، هنا، لا يتحدث بوش عن حقوق الإنسان، ولا حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولا الديموقراطية،، ولا تنشيط منظمة التغذية العالمية لدرء مجاعات الأمم، أو نشر المعارف والعلوم في البيئات المتخلفة من أصقاع الأرض، بل يتحدث عن أمضى الأسلحة الفتاكة للقتل، دون أن يكون أمامه «عدو منظور» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، ويسعى لـ«السفينة الخفية» «المحملة بالصواريخ... للتدمير من مسافات بعيدة» يعني نصب الكمائن لكل من تراوده نفسه اعتراض غطرسة أميركا، والقتل من بعيد: عشوائياً فلا عينٌ ترى ولا أذن تسمع...

وإذا كان بوش لم يربط، صراحة بين «قذف القوات» و «خوض حروب الزيت الإقليمية وحماية خطوط أنابيب النفط والمصافي وطرق النقل البعيدة» فإن وثيقة بالغة السرية، يعود تاريخها إلى 3 شباط/ فبراير 2001، يوجه فيها موظف عالي المرتبة في مجلس الأمن القومي، هيئة هذا المجلس إلى التعاون مع المجموعة القومية لتطوير سياسة الطاقة في تقويم المضامين العسكرية لخطة الإدارة بخصوص الطاقة.

ووفقاً ل جان مايور من جريدة «نيويوركر» الذي رأى نسخة من الوثيقة، فإن هذه الوثيقة تتصور «دمج» أولويتين للبيت الأبيض:

مضاعفة الضغط على «الدول المارقة» كالعراق، و«العمل العسكري فيما يتعلق بالاستيلاء على حقول النفط والغاز، الجديدة والموجودة [1]».

لا شك، أن الدمج بين مهمات الأمن والنفط والغاز وتطوير الاستراتيجية التسليحية، بهدف السيطرة المباشرة، على مناطق النفط والغاز الأساسية في العالم، كان حاضراً في ذهن نائب الرئيس ديك تشيني، الذي كان وزير الدفاع في عهد بوش الأب، وكان صاحب «الجوهر» في هذه الخطط قبل رئاسة بوش - الإبن وقبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

ومع أن المراجعة الدفاعية التي تجريها واشنطن، كل أربع سنوات، قد نشرت مراجعتها الأخيرة بعد 11 أيلول/ سبتمبر (وول ستريت)، إلا أنها كانت معدّة ومجهزة قبل ذلك، دون نشرها...

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 139.

خلاصة مباشرة لا بد منها

- الخطط الأميركية، العدوانية، على دول «الشرق الأوسط» كانت سابقة على أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ولم تشكل تلك الأحداث سوى السبب المباشر لانطلاقة العدوان الواسع، على مختلف الجبهات.
- الترابط بين الاستيلاء على النفط والغاز، وتنشيط الصناعات العسكرية الأميركية، واضح، يؤكده رموز هذه الشركات جميعاً الذين تولوا صياغة ما ينفع أطماعهم.
- «مروق الدول أو خيرها» رهن بمصادفة علاقاتها مع تقاطع مصالح شركات النفط وتطوير ترسانة الأسلحة ومصانعها في الولايات المتحدة.

على أن اللازمة المعتادة، التي غلّف الرؤساء الأميركيون بها، جرائمهم وعدوانيتهم والمنسوخة عن أجدادهم الأوائل: بناة «أميركا البيضاء» على عظام وأجداث «الهنود الحمر» رافقت إدارة بوش-الإبن، التي دخلت فيها أميركا الصورة الامبراطورية ذات «الطابع الرسالي التوتاليتاري» في ركيزتين:

الأولى: تتضمن الاعتقاد بأن أميركا مكلفة برسالة.

الثانية: اليقين بأن أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم.

أكثر من ذلك، فقد تجاوزت الثقافة التوتاليتارية الأميركية الجديدة (بمعناها الإمبراطوري الممتد فوق السيادات القومية والوطنية) الأخلاق السياسية التقليدية. وهي تصرفت، تنظيراً وتطبيقاً، على النحو الذي يرى تبرير سياسات التمدد والنفوذ، كونه أمراً لا طائل منه.

فقد صرّح هنري كيسنجر، مبرراً هذا بقوله:

«ما دام، ما بعد الحرب الباردة، من القادة الوطنيين من يشعر بالحرج عند التصريح بمبدإٍ غير اعتذاري، عن مصالح قومية مستنيرة، فإنه سيحقق شللاً تراكمياً، وليس ارتقاء أخلاقياً».

إذن، لا معنى لتبرير أي عمل يكون لمصلحة أميركا وقوميتها، مهما تعارض مع مصالح الشعوب الأخرى... وهذا ليس مستغرباً عن كيسنجر صاحب «وجبات القتل» في فيتنام وكمبوديا ولاوس.

وأما منظّر «نهاية التاريخ» فرانسيس فوكوياما، المنتشي بانهيار المنظومة الاشتراكية، فقد نصح بـ«إنّ البلد الذي يجعل من حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في سياسته الخارجية، يميل إلى الوعظ الأخلاقي عديم الجدوى في أحسن الأحوال، وإلى استخدام العنف المفرط، بحثاً عن أهدافٍ أخلاقية، في أسوإ الأحوال[1]».

وصوّر صموئيل هنتنغتون رؤيته - لما بعد الحرب الباردة- بأن «المشكلة الرئيسية في العلاقات بين الغرب والباقي، بالتالي: هي التنافر بين جهود الغرب - وبخاصة أميركا- لنشر ثقافة غربية عالمية وانخفاض قدرته على تحقيق ذلك، وقد فاقم سقوط الشيوعية من هذا التنافر بأنْ قوّى في الغرب النظرة إلى أنّ إيديولوجيته الليبرالية الديموقراطية قد انتصرت كونياً، وبالتالي، أصبحت صالحة لتعميمها عالمياً[2]».

خلفية هذا التوجس، وهذه الثقافة السياسية الأميركية، ليست بنت حاضرها الذي يتم الحديث عنه، بل ستجد وقائعها منذ أكثر من مئة سنة. فهناك مثل ذكره المؤرخ الأميركي «وينثروب هيدسون» حول المناخ الثقافي الذي ساد في العام 1898، ورد في خطاب عضوٍ من الكونغرس، عن ولاية فرجينيا: ألبرت بيفردج، وفيه:

«عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آباؤنا. علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد، في الغرب، وأبعد في الجنوب (...). علينا أن نقول لأعداء التوسع الأميركي إن الحرية تليق بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها؛ وأما الشعوب التي لا تستطيع ذلك، فإن واجبنا المقدس، أمام الله، يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأميركي في الحياة لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة. ولذلك، فإن العَلَم الأميركي يجب أن يكون رمزاً لكل الجنس البشري [3]».

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 44.

(2) صدام الحضارات، صموئيل هنتنغتون، ترجمة: طلعت الشايب. تقديم د. صلاح قنصوه. طبعة ثانية، 1999، سطور، ص 293.

(3) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 45.

وعاد السناتور ذاته وركّز في خطاب له، عام 1900 على المضمون ذاته «إن الله اصطفى الأمّة الأميركية من بين كل الأمم والشعوب، وفضّلها عليهم وجعلها» شعبه المختار «وذلك من أجل قيادة العالم وتخليصه من شروره»[1].

«عدة الشغل» هذه، المعززة برباط وثيق الصلة بروحية التاريخ الأميركي القائم على الادّعاء الرسالي لقيادة الشعوب الأخرى، فعّلت أدبيات وآراء المحافظين الجدد، في تطوير فكرة السيطرة العسكرية الأميركية المباشرة على العالم.

مما دفع المستشار السابق لألمانيا، غيرهارد شرودر في كتابه: «مذكرات شخصية» إلى انتقاد الدوافع وراء سياسة بوش فقال: «عندما يشتقّ شخصٌ ما، عملاً سياسياً بشكل مباشر من الصلاة – أي من المناجاة مع الله – فإن هذا سيؤدي إلى صعوباتٍ في الديموقراطية[2]».

على أن الجغرافيا العربية والإسلامية هي المجال الأشد خصوبة لاختبارات السياسات الحربية كما بدت لهؤلاء المحافظين الجدد.

وقد انبرى عدد من العاملين في الميدان الاستراتيجي إلى توصيف سلوك الولايات المتحدة تجاه العالم عموماً والمناطق العربية – الإسلامية، على وجه الخصوص، بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بأنه ممارسة للحرب العالمية الرابعة، بامتياز.

فالحربان العالميتان: الأولى والثانية، مضافة إليهما: الحرب الباردة، انتهت بسقوط جدار برلين وانهيار حلف وارسو.

أما الحرب العالمية الرابعة فهي تلك التي لا تنفكّ تجتاح عالم اليوم، وتكتسي ألواناً وآليات لا حصر لها.

وقد خلع السياسيون والاستراتيجيون الأميركيون على هذه الحرب أوصافاً عدة: «الحرب الشاملة على الإرهاب»، «الحرب الاستباقية»، «الحرب اللامتكافئة»، «الحرب ضد الفوضى»، «الحرب الدائمة»، «وحرب الجيل الرابع» و «الفوضى الخلّاقة».

---

(1) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 149.

(2) صحيفة الأخبار اللبنانية، 23/ 10/ 2006 نقلًا عن صحيفة: بيلد أم روزنتاغ 22/ 10/ 2006.

غير أن هذه الأوصاف والتسميات، على الجملة، تندرج في وعاء استراتيجي واحد، فرض «العولمة» أو «الأمركة» وهي الأصح، بالقوى المباشرة، على بقية العالم...

ولم يتورع بوش عن وصفها بـ«الصليبية» التي ما لبث أن «بلعها» إثر نصيحة بسوء آثارها...

•وول ستريت، وأفغانستان

ما أثبتته الوقائع، أن غزو أفغانستان، لم يكن مجرد ردّ فعل تلقائي على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 على برجي التجارة في «وول ستريت» لأن النوايا، والتحضيرات، وخطط العمليات العسكرية، كانت مجهزة من قبل، وتنتظر إشارة الانطلاق ومناسبة، لقدح الزناد، ليس إلا.

فالغزو الأميركي، كان سيحصل، تحت أي مسببّ، أو مسوّغ، تبعاً لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي، لمجمل المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى: أوراسيا.

ومنطقة أوراسيا، عبارة عن محيط من الثروة النفطية، وحقل كبير للألغام السياسية ومدار لصراع شديد الشراسة والعنف بين القوى الإقليمية والدولية، لأن هذه المنطقة، تُعدّ أغنى منطقة في العالم.

إذ تحوي 60 % من الناتج العالمي، و 75 % من موارد الطاقة العالمية، ويسكن فيها 75 % من تعداد سكان العالم. ويقع داخلها بحر قزوين المقدر نفطه بنحو 206 مليارات برميل؛ أي ما يوازي 16 % من مخزون النفط العالمي، مقابل مخزونٍ سعودي قدر 261 ملياراً، ومخزون أميركي لا يتعدى 22 مليار برميل.

لقد جعلت الولايات المتحدة الأميركية من نفسها، أهم اللاعبين، واختارت أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أميركية لعملياتها العسكرية في أوراسيا.

وتتمثل الدوافع الأميركية في الحرب على أفغانستان بما يلي:

1 - ضرورة الاستيعاب العسكري والسياسي للفراغ الناتج من انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

2 – مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا وتمدد علاقاتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت خاضعة للنفوذ السوفياتي السابق.

3 – محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة وإبعاد السطرة الروسية عن الموارد الطبيعية هناك.

4 – أن يكون للولايات المتحدة الأميركية اليد العليا في صادرات النفط والغاز في أوراسيا. وأيضاً، على طرق ومعابر هذه الصادرات إلى الخارج.

5 – إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس. وقد وصل التصارع بينها إلى حد الحياة أو الموت.

6 – الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز؛ فقد بلغ احتياطيّ أفغانستان من النفط 6 % من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى احتكامها على 40% من الاحتياطي العالمي للغاز[1].

إذن ليست المسألة متعلقة «بالثأر من الإرهابيين» هؤلاء الذين تربّوا – بالدلال – على يد أميركا بالذات، وكانوا «مجاهدين» -يومها- في مواجهة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان... وليست مسألة الهجوم على «وول ستريت» غير مسوّغ مباشر يضم رنين جرس الإنذار إيذاناً بالحرب الضارية على الشعوب.

وما يزيد التأكيد على «النوايا الأميركية المبيّتة» ضد أفغانستان، أن الولايات المتحدة رفضت أي شكل من أشكال التفاوض المباشر أو غير المباشر مع حكومة أفغانستان، وأصرت على فرض شروط مُهينة لأفغانستان بطريقة تدفعها إلى رفض العرض الأميركي، ليتمّ القضاء على منظمة «القاعدة» من أساسها، كما عبّر عن ذلك وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد بنفسه حيث قال:

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 77 – 78.

«إنه حتى في حال تسليم بن لادن، فإن هذا لن يدرأ عن أفغانستان العمل العسكري»[1].

وقد سبق أن قامت الولايات المتحدة بخطوات تمهيدية سابقة للهجوم على مركزي التجارة في «وول ستريت» تركزت في تمتين العلاقات وإقامة المناورات العسكرية مع الدول المحيطة ببحر قزوين، والمؤثرة جغراسياً في «وضع اليد» على أفغانستان...

إذ تبين أن كل الخطوات تلك، كانت مدروسة لتمضي قدماً في وقتها المناسب الذي خُلق في 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

فقد اكتسبت المبادرات الأميركية «القزوينية» زخماً مضافاً في الأشهر التي تلت الهجوم الإرهابي على وول ستريت... وفي غضون أيام من ذلك الهجوم، وافقت اذربيجان، وجورجيا، وقازخستان، على تقديم الدعم اللوجستي وتحليق الطائرات من أجل الهجوم الأميركي على أفغانستان، في حين سمحت قيرغيزستان وأوزبكستان للقوات الأميركية بإنشاء قواعد مؤقتة على أراضيهما.

هذه العلاقات العسكرية التي توطدت أكثر مع دول قزوين بعد الحرب على أفغانستان، كما قال مساعد وزير الخارجية إيه إليزابيت جونز أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في كانون الأول/ ديسمبر 2001 حيث أكد:

«بلدنا يرتبط اليوم مع هذه المنطقة بطرق لم يكن بالإمكان تصورها قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001».

وهنا لا بد من إيراد الملاحظات التالية:

1 - يرى خبراء القانون الدولي أن إصرار الولايات المتحدة على العدوان العسكري ضد أفغانستان وإدارة الظهر للحلول بالطرق السلمية لحل النزاعات الدولية، يشكل تعدياً على القانون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة، المفصّل في المادة 2، البند (3) التي تنص على أن «تحل كل الدول الأعضاء، خلافاتها بالطرق السلمية».

وبما أن هذا المسلك الأميركي - على رغم ما فيه من مخالفة للمادتين المذكورتين-

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص99.

مسلك إرهابي من خصائص «البلطجة» الدولية، إلا أنه لم يلقَ معارضة تُذكر من بقية دول العالم. وهو ما سيشجع لاحقاً على تكراره مع العراق، حين أصرت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا على فرض إرادتها على المجتمع الدولي، بعيداً عن الالتزام بالقوانين الدولية، وهو ما انتهى إلى غزو العراق.

2 - جاءت المخالفة الثانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة عبر التأكيد على استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. حيث هددت الولايات المتحدة، في بداية أزمتها مع أفغانستان دولاً ذات سيادة، باستخدام القوة العسكرية ضدها إذا لم تقف معها في حربها ضد ما سمّته بـ«الإرهاب»، مثلما حصل مع باكستان، وهذا مخالف لنص المادة 4 البند (2) من ميثاق الأمم المتحدة...

3 - قامت الولايات المتحدة بإلقاء قنابل محظورة كالقنابل العنقودية والانشطارية والقنابل التي تزن واحدتها سبعة أطنان في أفغانستان، وهو محرم دولياً.

4 - قامت الولايات المتحدة، بتدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وقلب نظام الحكم القائم وخلق حكومة جديدة موالية لها، وإعلانها عزمها على تغيير النظام في عالم القانون الدولي المعاصر.

5 - ضرب المناطق المدنية في أفغانستان، حيث شملت الغارات الأميركية ضرب أهداف مدنية لا علاقة لها البتة، بالمنشآت العسكرية، وبعيدة كل البعد عن الأهداف الحربية، إذ قصفت المساجد والمستشفيات والمنازل وبُنية الكهرباء حتى أنها لاحقت المدنيين في العراء وفي كهوف تورا بورا.

6 - المعاملة القاسية التي لقيها الأسرى الذين قبضت عليهم الولايات المتحدة في أفغانستان وما تعرض له هؤلاء الأسرى من تعذيب وإهانات ومحاكمات تشكل مخالفة واضحة، وخرقاً صريحاً لأبسط مبادئ، وأعراف القوانين الدولية في الحروب، ولاسيما وأن هؤلاء الأسرى كانوا محاربين رسميين في صفوف الحكومة الأفغانية، وينطبق عليهم ما ينطبق على أسرى الحرب، وفقاً للمادة (13) من اتفاقية جنيف الثالثة لأسرى الحرب.

7 – بدا أن فشل الولايات المتحدة في القبض على من أسمتهم بـ«رُعاة الإرهاب» في حربها على أفغانستان، دعاها إلى تدمير كل مكان تتوقع أن يحتمي به هؤلاء.

ونجم عن هذا التدمير – الذي جاء نتيجة ما عرف بـ«المسح السجّادي» –حرق المناطق الصالحة للزراعة في أماكن كثيرة في البلاد.

وعلى الرغم مما في هذا من تجاوزات، باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً، إلا أنه تسبب في محو بعض ممتلكات حضارة الدولة، الأمر الذي يُعتبر خرقاً قانونياً لمعاهدة جنيف الخاصة بحماية الممتلكات الحضارية (1954).

حين حطّم بعض المتشددين، تمثالاً لبوذا، في أفغانستان أدين العمل العبثي هذا بشدة عالمياً، وهو يجب أن يدان. ولكن، كم من تعابير الشجب والإدانة يفترض إطلاقها ضد الغزو الاحتلالي الأميركي لأفغانستان، مع كل ما نتج عنه من مآسٍ وويلاتٍ، وإحراق وتدمير، علماً بأن ذلك، ما زال مستمراً؟!.

وبدون خجل، يرفع بوش عقيدة «العدالة المطلقة» و «النسر النبيل» و «الحرية المطلقة» في ما يسميه «محور الشر» كتذكرة عبور تجيز لإدارته إخضاع الشعوب وسحق مقاوماتها...

لعلّ ما تحدث به رامزي كلارك يلقي بعض الضوء على حقيقة الجرائم الأميركية في أفغانستان.

ففي مقابلة متلفزة على شاشة قناة الجزيرة – القطرية، تحدث وزير العدل السابق ورئيس مركز العمل الدولي لمناهضة الحرب ومكافحة جرائمها، بتاريخ 09/ 01/ 2002، عن الفظائع والكوارث التي سببها القصف الأميركي في أفغانستان، فذكر أن راعي إبل أفغانياً، قريته تبعد خمسة أميال عن مكان الحرب وقد هجرها مع خمسين نفساً خوفاً من الحرب، قتلوا جميعاً، وهم لا علم لهم، لا بأسامة بن لادن ولا بـ«وول ستريت» في الولايات المتحدة.

هذه – كما قال كلارك– تعتبر جرائم حرب حسب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فهي حرب إبادة للأطفال والنساء والعجّز والأبرياء الذين ليس لهم أي ذنب يدينهم...

كما ذكّر كلارك بمذبحة قلعة غانجي، حيث قُتل (450) أسيراً، كانوا مقيّدين بالسلاسل،

وأيديهم خلف ظهورهم، قتلتهم القوات الأميركية والبريطانية، ثم 39 سجيناً آخر، قتلتهم قوات التحالف، حسبما ذكرت القناة الثانية الفرنسية.

ورداً على سؤال: لماذا لم يتحرك أحدٌ، ولا الأمم المتحدة، ضد هذا؟ مع العلم، أن مراسل صاندي تايمز قال: إن المذبحة حملت دروساً وحشية؟

أجاب كلارك: لا أحد يتجرأ على مواجهة الولايات المتحدة. فهي تعاني «عسكرة» في نظامها، ولاحِظوا: مبعوثا بوش إلى فلسطين: زيني وتينيت، ثم هناك باول وديك تشيني...

لقد تعودت الإدارة الأميركية على استسهال قتل الآخرين ورؤية جثثهم... فقد قصفنا كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود، مدة 79 يوماً ولم نخسر جندياً واحداً...

وهذه جرائم حرب، وهو ما يعني أن جثث هؤلاء، ستلاحقنا أشباحهم على المدى البعيد.

وعقّب كلارك: يتم التلاعب بالشعب الأميركي، بلا رحمة، عبر وسائل الإعلام، والتلاعب به، بالوهم، حول الوضع الاقتصادي للأفراد، لتليين مواقفهم... وأي صوت يرتفع، تعمل إدارة بوش، جاهدة، لطمسه. فعلى سبيل المثال: قدّم حوالى (200) أستاذ قانون أميركي، اعتراضاً للحكومة الأميركية ضد ما تقوم به في أفغانستان، إلا أن السياسة الخارجية الأميركية، لا يمكن وصفها إلا بالكارثة...

كذلك، اعتبر د. رفعت سيد أحمد، معتقل غوانتنامو «أوشفيتز» العصرالأميركي... واستشهد بما قاله كبير مسؤولي الشؤون الطبية في منظمة العفو الدولية، واصفاً حالة المعتقلين دون محاكمة في غوانتانامو: «ليس بوسع الأسرى، الإبصار والسمع، أو الشعور بأي شيء إنهم يُجبرون على البقاء في وضعيات مؤلمة، لفترات طويلة من الوقت.

وهذا باختصار، انتهاك صريح وعلني، لحقوق الإنسان حيث يُجبر المعتقلون على ارتداء عوازل سوداء تحجب الرؤية عن العيون، وسدادات في الأذن، تمنع عنهم السمع، وأقنعة جراحية تعطّل حاسة الشمّ لديهم، وقفازات ثقيلة بحيث لا يستطيعون لمس شيء أو تحسسه، كما قيدت أرجلهم بعارضات حديدية كانت تستخدم أيام تجارة العبيد» نقلاً عن صحيفة اللواء اللبنانية في 21/ 02/ 2002 [1].

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (15) في 01/ 12/ 2003.

هي أساليب في التعذيب، توارثتها الإدارات الأميركية، بدءاً من مرحلة «الحمل التكويني» للولايات المتحدة، واستمرت مع إضافات فنية في التعذيب والإذلال، باتقان موصوف، برعت فيه إدارة بوش- الإبن.

ولا يخلو سجل هذه الإدارة في أفغانستان من «مآثر مخزية» في الإسلوب اللاأخلاقي باللجوء إلى الرشوة وشراء الضمائر، حيث ورد هذا التصرف المخزي في كتاب «بوش في الحرب» (Bush at war)، الذي نشره في أواخر العام 2002 بوب وود وارد (Bob Word Ward)، وهو أبرز المحررين في صحيفة «واشنطن بوست» وتعود شهرته إلى تحقيقاته عن فضحية «ووترغيت».

في الكتاب، سرد مفصّل لكيفية وصول مسؤول رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات الأميركية على متن مروحية إلى شمال كابول (أفغانستان) في 26/ 9/ 2001، حاملاً حقيبة تحتوي على ثلاثة ملايين دولار، بدأ توزيعها على مسؤولي تحالف الشمال، لقاء تعاونهم مع خطة لنشر قوات خاصة أميركية في مناطقهم، تمهيداً لشن حربٍ على طالبان.

وروى المؤلف، أن الرئيس بوش، طلب من المسؤولين الأميركيين أن يُحضروا له رأس أسامة بن لادن في علبة كرتون، مما يذكر بهدية الجندي الأميركي الذي كان يقاتل ضد اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية وأرسل إلى خطيبته في الولايات المتحدة «جمجمة ياباني» عربون محبة!! سلسلة الجماجم التذكارية هذه تعود إلى سالف الحقب، كتقليدٍ ورثه المعنيون الأميركيون عن أسلافهم الأوائل، على ما يبدو، حيث تلاعبوا بجماجم «الهنود الحمر»...

على كلٍ، قدّر الكتاب المذكور، ما أنفقته وكالة الاستخبارات بنحو سبعين مليون دولار لشراء ولاء قادة عسكريين في أفغانستان، وهو ما اعتبره بوش لاحقاً «صفقة جيدة» مقارنة بخسائر الاتحاد السوفياتي في هذه البلاد[1].

---

(1) حوار، ملحق البعث الفكري، العدد (15) تاريخ 01/ 12/ 2003.

ياجوج وماجوج في العراق

جان كلود موريس، صحفي فرنسي، كان مراسلاً حربياً لصحيفة (لو جورنال دو ديمانش) *(Le Journal De Dimanche)* من 1999 إلى 2003.

ألف كتاباً بعنوان: «لو كررت ذلك على مسامعي فلن أصدقه»، وفيه يتناول أخطر أسرار المحادثات الهاتفية بين الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن والرئيس الفرنسي جاك شيراك، والتي كان يجريها الأول لإقناع الثاني بالمشاركة في الحرب التي شنها على العراق عام2003 بذريعة القضاء على «يأجوج ومأجوج» اللذين ظهرا في منطقة الشرق الأوسط، وتحقيقاً لنبوءةٍ وردت في الكتاب المقدس!

فقد كشف الرئيس الفرنسي السابق، جاك شيراك في حديثٍ مسجّلٍ له مع مؤلف الكتاب، عن صفحات جديدة من أسرار الغزو الأميركي، قائلاً: تلقيت من الرئيس بوش مكالمة هاتفية في مطلع عام 2003، فوجئت فيها بالرئيس بوش وهو يطلب مني الموافقة على ضمّ الجيش الفرنسي للقوات المتحالفة ضد العراق، مبرراً ذلك بتدمير آخر أوكار «يأجوج ومأجوج» مدّعياً أنهما مختبئان الآن، في الشرق الأوسط، قرب مدينة بابل القديمة.

وأصرّ على الاشتراك معه في حملته الحربية، التي وصفها بالحملة الإيمانية المباركة،، ومؤازرته في تنفيذ هذا الواجب الإلهي المقدس، الذي أكدت عليه نبؤات التوراة والإنجيل.

ويقول شيراك: «هذه ليست مزحة؛ فقد كنت متحيراً جداً، بعدما صعقتني هذه الخزعبلات والخرافات السخيفة، التي يؤمن بها رئيس أعظم دولة في العالم، ولم أصدّق حينها أن هذا الرجل، بهذا المستوى من السطحية والتفاهة، ويحمل هذه العقلية المتخلفة، ويؤمن بهذه الأفكار الكهنوتية المتعصبة، التي سيحرق بها الشرق الأوسط، ويدمر مهد الحضارات الإنسانية»[1].

لا يمكن هنا، التنبؤ حول مدى قناعة شيراك «بجدّية» قناعات بوش «الخرافية» أم لا، لا سيما، وأن فرنسا، التي مانعت في الانضمام إلى تحالف الغزاة لاحتلال العراق، بادئ الأمر،

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 158-159.

عـادت وسارعـت باللهـاث للمشاركـة - قدر الإمكان - في اقتسام «الجبنة» البترولية!!

على كل حال، قناعة شيراك «الحريرية» كقناعة بوش بـ«يأجوج ومأجوج» الكامنتين في آبار بترول العراق، كلاهما «بترولي» النزعة والهوى!

فدور النفط في إثارة «النقمة» على العراق، والطمع بالاستيلاء على منابعه، قديم، قدم العهد باكتشافه في أرض الرافدين.

عندما سأل تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق)، الرئيس الأميركي الأسبق (ترومان)، قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، عن الحصة التي تطمح الولايات المتحدة إلى الحصول عليها من نفط العراق، أجاب بلا تردد 100 %.

«العراق لديه نفط»؛ هذا ما قاله وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد لمجلة فورتشن (Fortune) عام 2002، التي كانت تناقشه في التقديرات المتوقعة لكلفة غزو العراق وكيف ستتم تغطيتها؛ وأضاف الوزير: «لديهم موارد مالية» أما مساعده وولفويتز، فقد كان أكثر جرأة عندما قال للكونغرس الأميركي، فور بدء الحرب:

«العوائد النفطية لذلك البلد - العراق - يمكن أن تصل إلى ما بين 50 و100مليار دولار، في مجرى السنتين أو الثلاث المقبلة، وقال أيضاً: «نحن نتعامل مع بلدٍ يمكنه، حقاً، تمويل إعادة بناء نفسه».

لقد قدمت إدارة بوش العديد من الذرائع والحجج التي قادتها إلى غزو العراق واحتلاله، مثل إزالة أسلحة الدمار الشامل. ولكن، لماذا لم تقم الإدارة الأميركية، من هذا المنطلق، بمهاجمة كوريا الشمالية «ومحاربة الإرهاب» الذي تدعيه، على سبيل المثال [1]؟

إذن، يأجوج ومأجوج «البوشيّان»، هما نفطيان يسكنان آبار الزيت والغاز.

والحرب ضد العراق «نفطية» بالأساس وتتقاطع عند بلاد الرافدين خصائص مهمة لواشنطن الباحثة عن الدور الإمبراطوري المتفرد، قوامها:

- العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 78-79.

- وجود الولايات المتحدة، عسكرياً، في العراق، يهدد إيران، ويحاصرها، ويضبط الأوضاع في منطقة الخليج، ويحرس منطقة أوراسيا من باطنها منعاً للتمدد الروسي نحو المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي.
- يرى استراتيجيو الولايات المتحدة أن القرن الأفريقي مع أوراسيا، يشكلان معاً دائرة واحدة من المصالح الأميركية: النفطية والأمنية.
- منطقة القرن الأفريقي تحمل ثروة نفطية واعدة. في الصومال، وأثيوبيا، وأريتريا إضافة للسودان الذي يعوم على بحيرة نفطية.

وما أسال لعاب ديك تشيني وأركان شركات النفط، الآخرين، أمثاله، هو إزالة البيت الأبيض للبند الذي ينص على معاقبة الذين يتكسبون من الحروب [1].

وما عزّز الإصرار على احتلال العراق وغيره من المناطق النفطية والاستراتيجية، وصول بوش إلى سدة الرئاسة، وهو ذو خلفية نفطية، وإدارته جاءت بكليتها على صلة بشركات النفط، ومعظم رموزها جاؤوا من القطاع النفطي عدا البقية الذين قدموا من شركات الصناعات العسكرية.

علماً بأن الشركات النفطية كانت قد حاولت رفع العقوبات عن إيران وليبيا، قبل أن تتغاضى عن ذلك، طمعاً بغزو العراق وحل المشكلة النفطية... وهو ما يفسر أن كل شيء، تعرض للنهب في آذار/ مارس 2003، أثناء العدوان الاحتلالي للعراق، ما عدا وزارة النفط. فأول شيء فكرت فيه قوات الاحتلال في العراق هو تأمين حقول النفط.

بالتوازي مع التعطش للاستيلاء على مصادر الزيت والغاز، كانت شركات الصناعات العسكرية هي أيضاً - كعاداتها - بحاجة لأي حرب جديدة «لتصريف بضاعتها» وتحريك الركود التكديسي لانتاجها. فالتقت المصلحتان في إدارة بوش الباحث عن الثأر من عدوّي توْارتهِ: يأجوج ومأجوج، حسب مصلحة الكيان الصهيوني...

سرّ الانتقال من «الاحتواء» إلى الاحتلال المباشر

ما تقدم من ذكر لأهمية الدوافع والرغبات والمصالح الأميركية، لم يكن جديداً، بالنسبة

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 79-80.

لما يشكله العراق من تلك الحيثيات، إلا أن «النقلة» التي دفعت الولايات المتحدة للتقدم خطوة نوعية من «الاحتواء» إلى الاحتلال المباشر، تكمن، جوهرياً، بما يلي:

... مع أن برنامج النفط مقابل الغذاء كان يسمح لبغداد بتصدير الكمية التي تستطيع إنتاجها من النفط ببنيتها التحتية القائمة، فإنه لم يسمح بالاستثمارات الخارجية في مرافق الإنتاج أو تطوير الاحتياطيات غير المستثمرة. حظرٌ لم تكن شركات الزيت العالمية مستعدة لانتهاكه خوفاً من مواجهة عقاب قانوني.

ولم يكن بوسع بغداد استيراد الآلات والمواد التي تحتاج إليها لرفع كفاية البنية التحتية العتيقة.

وهكذا على الرغم من أن الوجوه الأخرى لنظام العقوبات كانت تتآكل، فإن الحظر على تكنولوجيا الزيت الحاسمة، بقي كما هو في واقع الحال، ونتيجة لذلك، واصل إنتاج العراق انحداره:

ففي عام 2001 كان ينتج 25 مليون برميل يومياً فقط، أي أقل من نصف قدرته الكامنة.

إن تآكل نظام العقوبات وضع الرسميين الأميركيين في مأزق خطير. فمن ناحية، كان صدّام حسين يستفيد منه لتعزيز وضعه العسكري... ومن ناحية أخرى، كان يمنعه من المساعدة على تلبية الطلب العالمي المتزايد للزيت.

وبمعنى آخر، كان الوضع، من منظور واشنطن، كارثة كاملة: «عندما استعرضنا الوضع» قال باول، أمام الكونغرس في آذار/ مارس 2001 «اكتشفت أن سياستنا في العراق مشوّشة، والعقوبات التي هي جزء من تلك السياسة، ليست مشوّشة فقط بل أنها تتداعى... اكتشفنا أننا كنّا في طائرة في سبيلها إلى التحطم[1]».

وللعمل على تفادي هذا «التحطّم» أجريت نقاشات في البيت الأبيض في الأشهر الأولى من عام 2001 للوصول إلى مخرج...

كان جواب البعض جليّاً: غزو العراق وطرد صدام حسين، وتنصيب نظام جديد ودود

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 158.

للمصالح الأميركية، حسب رأي وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفويتزوآخرون أمثالهم كانوا قد أظهروا تأييدهم لهذه الخطة قبل انتخاب بوش (وقعوا رسالة بهذا المعنى نشرت على نطاق واسع في كانون الثاني/ يناير عام 1998) وواصلوا دفعهم باتجاه عمل عسكري عندما أصبحوا في السلطة.

إلا أن فريقاً آخر، بمن فيهم وزير الدولة كولن باول، كانوا ضد الغزو لأنه يفتقر إلى التأييد الشعبي... وتم الاتفاق، على توجيه «عقوبات ذكية» تحاصر رموز السلطة في العراق، وتتحاشى سلبياتها، الشعب العراقي، حسب هذه الوجهة المدّعاة.

لكن بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، انقلبت الأمور داخل الإدارة الأميركية، وبدأت التحضيرات تتجه لتنفيذ الغزو، مع تحضير «طاقم الحكم» البديل لنظام صدام حسين، وهو المشّكل من شخصيات خارج العراق، لأسباب أمنية أو غير ذلك.

ومن جملة التحضيرات لغزو العراق، حسبما أوردت جريدة «وول ستريت جورنال» أن الوحدات العسكرية الخاصة المكلفة باحتلال حقول النفط، تلقت تدريباً مكثفاً في طريقة المحافظة على حقول الزيت. وفي الوقت نفسه، منحت وزارة الدفاع، عقداً بعدة بلايين من الدولارات، دون مناقصة، لشركة تابعة لشركة ديك تشيني القديمة، شركة هوليبرتون، لإصلاح أي تلف قد يحدث أثناء الحرب.

هكذا استحوذت حقول الزيت العراقية، أثناء الهجوم العدواني على اهتمام كبير، بالحفاظ عليها. ولحظة سقوط بغداد، قامت القوات الأميركية، بسرعة باحتلال وزارة النفط، مُوفّرة الحماية لهذه المنشأة ضد النهّابين، في حين تجاهلت التدمير الشامل للمباني الحكومية الأخرى في الجوار، وهي كارثة العلاقات العامة التي نُشرت أخبارها على نطاق واسع.

ومع كل هذه الاحتياطات، فإن «الشيء الذي لم يؤخذ تمّ تحطيمه، وإذا لم يحطّم، تمّ حرقه»...

وما تبين أن قوات التحالف الاحتلالي، تركت الأمور تجري، في كل المرافق والقطاعات الأخرى، دون رقابة أو محاذرة أو منع، في عمل تآمري مقصود منه تمزيق بنية الدولة العراقية، ليسهل تفتيت بنية المجتمع العراقي ومكوناته لإضعاف الشعب وتدارك مقاومته...

كان كل الاهتمام، الأميركي، منصباً على الاحتفاظ ببنية تحتية ملائمة لاستخراج البترول وسحبه خارج العراق، وما عداه، لا أهمية له، «اللهم إلا تركيز الموظفين - الموالين العراقيين» في السلطة الجديدة تحت إمرة بول بريمر، وشركات المرتزقة المستوردين للحماية وحمل العبء عن الجيش الأميركي، للتخلص من أعباء السلبيات والممارسات التي رافقت تهديم المؤسسات بكل، أنواعها، والصاق التهمة «بالمرتزقة والشركات الأمنية» دون الجيش الأميركي وحلفائه.

وهنا يجدر التذكير بما دأب بوش - الإبن على تكراره من شرح الأسباب المباشرة لغزو العراق، لخّصها بثلاثة أهداف:

- نزع أسلحة الدمار الشامل
- إيجاد دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيلية، خالية من الإرهاب إلى الأبد.
- إيجاد نظام جديد ديموقراطي في العراق، تحتذي به بقية دول المنطقة.

ومع أن جوهر التقاطع في هذه النقاط الثلاث هو «الحفاظ على إسرائيل» وتخليصها من المقاومات الرافضة لوجودها، وجعل العراق نموذجاً ديموقراطياً، بعد نزع أسلحة الدمار الشامل، فإن هذه «الكذبة الكبرى» المثلثة الأضلاع لم تجد لها مبرراً أو سنداً، أو أثراً يُذكر على أرض الواقع:

فلا أسلحة دمار شامل في العراق، وهو ما أثبتته كل لجان المراقبة والاستطلاع قبل الغزو، وبعده. لم يوجد لذلك أثر... فالحديث عنها، كذبة مكشوفة وموصوفة.

أما العمل على «دولة فلسطينية» فكذبة أخرى، قوامها الكيان الصهيوني الذي يعمل «بالقضم والهضم» وزرع المستوطنات في الأراضي «المرتقبة» للدويلة الفلسطينية المسخ.

وأما العراق الديموقراطي: فمهزلة المهازل، لما طاول الأرض والشعب والمؤسسات من تمزيق وتقطيع أوصال وقتل وتهجير ودمار وسجن اعتباطي مذل، حسبما كشفت فضائح سجن «أبو غريب» الذي تندى لأعماله جباه المغول، حتى قبل إسلامهم وتحضرهم.

... وقتل شعب آمنٍ مسألةٌ فيها نظر!

لم يكن التاسع من نيسان/ ابريل 2003، يمثل تاريخ سقوط نظام صدام حسين في العراق، فحسب، بل كان الأخطر من ذلك، أنه مثّل تاريخ سقوط منظومة الدولة العراقية بكل ما تحمله من مقومات وتاريخ وثقافة. وعادةً، حينما تسقط الأنظمة تبقى مقومات الدولة ومنظومتها لمن يأتي ليبني عليها أو يضيف أو يعدّل، ولكن ما حدث في العراق، كان شيئاً آخر، فعلاوة على محو هوية الدولة وتاريخها وثقافتها وحضارتها عبر نهب وحرق المتاحف والمكتبات، نهبت وثائق الدولة وأوراق النظام وعلاقاته الداخلية والخارجية وأصبح كل شيء يبُاع إما على قارعة الطريق في أسواق يُطلق عليها العراقيون «أسواق الحرامية» أو عبر سماسرة إذا كانت أشياء ثمينة، أو عبر اللصوص أنفسهم الذين يقومون بعرض ما لديهم بشكل مباشر، أو غير مباشر، على المهتمّين: فوسائل الإعلام العربية والعالمية في العراق، تلقت عروضاً من سماسرة، إما لأشرطة يمكن أن يشكلوا بها سبقاً صحفياً أو إعلامياً، أو لمواد يمكن نشرها، أو حوارات مسجّلة مع شخصيات يمكن أن يترقب الناس مشاهدتها أو سماعها، المهم أن يُدفع الثمن المطلوب، والذي عادة ما يكون بالدولار، ويتوقف على براعة كلٍ من البائع والمشتري وقيمة المعروض وأهميته[1].

ما بدا مؤكداً، أن الولايات المتحدة، قصدت إطلاق يد العابثين بكل ما يمتّ للتكوين التاريخي والفكري والفني والثقافي للشعب العراقي بصلة، قصد تفتيته التكويني، وهزّ «الروح المعنوية» منعاً لأية مقاومة راهنة، أو مستقبلية.

إنها «تجليات الفوضى الخلّاقة» المخربّة لمكونات الشعب وإذكاء التنابذ الطائفي والمذهبي والإثَني والعرقي، لتسهل قيادته بالتوازي مع ملاحقة نُخَبه الفكرية والثقافية، والعلمائية، كي لا تقوم للشعب قائمة بعد ذلك، وهو ما يظهر هدفاً صهيونياً واضحاً، يستكمل ما قام به الطيران الإسرائيلي، بقصفه مفاعل «تموز» النووي العراقي عام 1981، وقطع لأجله ما يقارب الألف ومئة كيلومتر فوق أجواء عربية متواطئة.

---

(1) سقوط بغداد، مصدر سابق، ص 119.

وإذ ارتاحت القوات الأميركية الغازية لبداية احتلالها، بدأت «بتثبيت أقدامها» وتركيز مكان عملياتها المرتقب، ببناء السفارة الأميركية، ضمن مواصفات تليق بالأحلام المنسوجة حول مصير هذا البلد.

سفارة الولايات المتحدة في الصين - أكبر بلد سكاني في العالم - بنيت على أرضٍ مساحتها - 10 أكرات - [4000 متر مربع] وكانت تعتبر أكبر سفارة في العالم. ولكن هذه السفارة في بكين فقدت مركز الصدارة من حيث المساحة وضخامة البناء بعدما قرر الرئيس بوش - الإبن - بناء السفارة في بغداد على أرض مساحتها (104) أكرات أي ما يعادل 10 أضعاف مساحة سفارة بلاده في الصين، وستة أضعاف مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، ويقول البعض إنها تعادل مساحة دولة الفاتيكان.

يُقال (واستخدام فعل المجهول هنا، لأن المعلومات عن السفارة وتصميمها ومعالمها، معلومات سرّية، حتى قيل على سبيل التهكّم: إن موقعها سرّي أيضاً!!)، بأن فيها مجمّعات للمكاتب والسكن والمطاعم ودور السينما والترفيه والمقاهي والمسابح والمراكز التجارية للتسوّق والأندية الرياضية وملاعب التنس والمدارس ومراكز الحضانة وصالونات التجميل والحلاقة.

فالأبنية السكنية تزيد على 916 شقة، وأبنية المكاتب تتسع لألف موظف، أما مبنى السفير السكني فمساحته حوالى (16000) قدم مربّع، بالإضافة إلى ذلك، هذه المجمعات لها بنية تحتية مستقلة عن مدينة بغداد، فلها مولداتها الخاصة ومصادر مياهها الخاصة، المستقلة عن شبكة مياه بغداد أما أمنها، فمن صلاحيات جنود مشاة البحرية الأميركية (المارينز) وكالمدن السومرية في العراق القديم، (أوروك مدينة جلجامش على سبيل المثال)، ستكون السفارة محاطة بسورٍ يعلو9 أقدام كشاهد على عالمي «الحضارة» داخل السفارة و«الجاهلية» التي تسود خارجها، وكشاهد أيضاً على درجة «الثقة» و«الإمتنان» التي يكنّها العراقيون لـ«محرريهم»!!

ملاحظة: بُناةُ السفارة، كعمال: آسيويون، وليسوا عراقيين. فالعراقيون لا يؤتمنون حتى للعمل داخل البناء وصبّ الباطون في بلدٍ تزيد نسبة البطالة فيه على 60 في المئة جراء حرب هجّرت وقتلت الملايين من شعبه.

وقد كشف السفير الأميركي السابق في العراق إدوارد بيك: «إذا كان هناك أكثر من ألف موظف يعيشون خلف أكياس الرمل، لا أدري كيف نستطيع أن نمارس العمل الدبلوماسي[1]».

هكذا، إذن، تقتضي «أدوات الاحتلال» تجميع الأميركيين المعنيين بقيادة الحكم في العراق، وتدبير أسس نهب خيراته في مجمع واحد، وفي الوقت نفسه: تمزيق خارج السفارة ليسهل جر الرقاب.

الشعب الممزق يسهل قياده

لقد كثرت تكتيكات الاحتلال الأميركي وحلفائه في التعامل مع الواقع المحتل ورأوا أنه من الضروري، وكما حدث في فيتنام إبان شنّ حملات التهجير القسري، إما التخلص من [الشعب الرافض للاحتلال]، أو استبداله، أو تغيير ديموغرافية البلد لتتلائم مع أطماع المحتلين.

لذا كثرت التكتيكات الدافعة في اتجاه التخلّص من الشعب، وتعددت، حيث قامت الشركات الاحتكارية أولاً، بجلب الأيدي العاملة الرخيصة من كل بقاع الأرض لتعمل في العراق، بينما يعاني ابن البلد البطالة والفقر، وبلغت نسبة الفقراء ما يزيد على ثلث عدد السكان، فضلاً عن شحّ الأساسيات من الماء الصالح للشرب والكهرباء والدواء، إذ كشفت منظمة (أوكسفام) البريطانية، للإغاثة، عن أرقام مخيفة تتعلق بسوء الأوضاع الإنسانية في العراق، أرقام ستترسخ في ذاكرة الشعب:

8 ملايين عراقي معرّض للجوع، وأكثر من 4 ملايين مهجّر قسراً في داخل العراق وخارجه. ومن هو في الداخل يُعامَل بشكل أسوأ ممّن هو في الخارج، وتضاعفت نسبة سوء تغذية الأطفال، و70 % من البيوت من دون ماء صالح للشرب[2].

---

(1) اسكندر منصور، كاتب لبناني مقيم في الولايات المتحدة الأميركية، صحيفة الأخبار، العدد 343 تاريخ 02/ 10/ 2007.

(2) هيفاء زنكنة، كاتبة عراقية، صحيفة الأخبار، عدد 300 تاريخ 10/ 8/ 2007.

علاوة على ذلك: الإرتواء بالبترول ودماء الضحايا

تخلت مسودة القانون التي كتبتها الولايات المتحدة للهيئة التشريعية العليا العراقية، عن كل النفط تقريباً، لمصلحة شركات غربية، فتبقى شركة النفط الوطنية العراقية مسيطرة على 17 من أصل 80 حقلاً من حقول النفط الموجودة، ما يترك الباقي - بما فيه النفط الذي لم يكتشف بعد - تحت سيطرة شركات أجنبية لمدة 30 عاماً، وذلك لتحصل قوات الاحتلال على ما يقارب 30 تريليون دولار من عائدات النفط، مقابل صرفها ما يقارب تريليون واحد كنفقات احتلال للعراق، حسب تقديرات المحتلين أنفسهم[1].

وكان الرئيس جورج بوش، قد استبق هذه الإجراءات، ومهّد لها الرأي العام الأميركي تحاشياً لتجنب تبعات ما يمكن ظهوره فيما بعد، فصرّح في مؤتمر صحفي في 20/ 12/ 2006 معلناً: «نحن في بداية الصراع بين الإيديولوجيات المتنافسة، إنه الصراع الذي سيحدّد ما إذا كان أطفالكم سيعيشون بسلام أم لا. فالفشل في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، أو الفشل في العراق، أو الانعزالية ستحكـــــم على جيل من الشباب بتهديد دائم من الخارج[2]».

ومثلما يظهر هنا، يدمج الرئيس بين مصالح شركات النفط والسلاح والشركات المتعددة الجنسيات، من جهة، ومصلحة الشعب الأميركي من جهة أخرى، بطريقة تمويهية احتيالية مقصودة، ثم يختمها بالترهيب بتهديد «الخارج»، منطلقاً من حادثة برجي «وول ستريت» عنواناً لحشد النفوس وحشرها في دائرة الفزع الدائم. أما الشعب العراقي، فلا نصيب له غير «البعثرة والتمزيق»، ومن يرفع صوته، أو يُشتبه بمعارضته، فالسجون على أنواعها بانتظاره: في «أبو غريب» و«غوانتنامو» أو أخرى سرية في دول «أوروبا الشرقية» التي تسمح قوانينها باستعمال كل أنواع التفنن في انتهاكات حقوق الأسرى، دون حساب...

---

(1) جيم هولت «عن لندن/ ريفيو أوف بوكس»، ترجمة جورجيت فرشخ فرنجية، نقلًا عن صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 358 تاريخ 20/ 10/ 2007.

(2) روبرت باري، 8/ 1/ 2007، مجلة محاور استراتيجية، شهرية متخصصة بالدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس شباط/ فبراير، 2007.

تعذيب موصوف واحتقار «للإنسانية» باسم «حقوق الإنسان»

استكمالاً «لتحطيم» معنويات الشعب العراقي، المتجسدة بالإفقار والإذلال وقطع مياه الشرب والكهرباء، ونقص المواد الغذائية والنزوح والتهجير، لمن بقي بعد القتل أو الجرح، كان الاعتقال العشوائي خطة ممنهجة ممهورة بخاتم السلطات الأميركية العليا...

وحتى، قبل انكشاف مآسي ومخازي سجن «أبو غريب» كانت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية «هيومان رايتس ووتش» في تقرير لها بتاريخ 14/ 01/ 2004، قد اتهمت قوات الاحتلال الأميركي في العراق، بارتكاب جرائم باعتمادها أساليب تدمير منازل المقاومين المشتبه فيهم واعتقال أقاربهم للضغط عليهم كي يستسلموا... وبعثت المنظمة برسالة إلى وزير الدفاع الأميركي: دونالد رامسفيلد تطالبه فيها بالتوقف عن هكذا أعمال وبتقيد القوات الأميركية باتفاقيات جنيف للعام 1949 [1].

إلا أن انكشاف فضائح وفظائع سجن «أبو غريب» سلطت الأضواء على تأكيد ماكان يشتبه به، وأظهر للضوء ما كان يتم في العتمة...

وإذا كانت تلك الأعمال المنافية للإنسانية واحترام آدمية الأسرى والمعتقلين قد تم الحديث عنها كثيراً، إلا أن ما اسُتكمل إعلانه فيما بعد، هو أن ادعاءات الإدارة الأميركية عدم معرفتها بذلك ونسبتها إلى «تجاوزات فردية» ثبت كذبه الفاضح:

فقد أكدت صحيفة «الغارديان» نقلاً عن مجلة «ذا نيويوركر» أن الرئيس الأميركي جورج بوش وأكثر من 200 مسؤول أميركي كانوا على علمٍ بعمليات تعذيب السجناء وإهانتهم.

وتقول المجلة: إن كونداليزا رايس مستشارة بوش لشؤون الأمن القومي هي التي أقرّتها بعد أن أمر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي، شخصياً، بتوسيع صلاحيات برنامج خاص، بهدف الحصول على المعلومات من المعتقلين عند استجوابهم، حسبما جاء في مقال نيويوركر.

---

(1) الكفاح العربي، 15/ 1/ 2004.

وتضيف الغارديان: إن المقال كتبه الصحافي الأميركي سيمور هيرش، الذي يرجع الفضل إليه في تفجير فضيحة الانتهاكات في سجن أبو غريب. ويستند التقرير إلى إفادات مسؤولين سابقين وحاليين في أجهزة الاستخبارات الأميركية، دون ذكر أسمائهم، وهو ما أدى، فيما بعد إلى تدنيّ شعبية الرئيس بوش حسب استطلاعات الرأي العام[1].

على أن ما ذكرته المسؤولة السابقة عن سجن أبو غريب: البريغادير جنرال الأميركية جانيس كاربنسكي، بأن لديها أدلة على مشاركة إسرائيليين في عمليات التحقيق مع معتقلين عراقيين في مراكز اعتقال أخرى، تكمن أهميته أنه يمثّل، المرة الأولى، التي يقول فيها ضابط أميركي رفيع المستوى: إن الإسرائيليين يتعاونون مع القوات الأميركية في العراق.

ومن شأن هذا الكشف، أن يعطي صدقية أكبر للتقارير التي تحدثت عن مساهمة إسرائيلية في العمليات العراقية، بحثاً عن مقاومين عراقيين... بل ذهبت بعض التقارير إلى التأكيد أن محققين إسرائيليين شاركوا آخرين أميركيين في التحقيقات التي أجريت مع الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين.

وقالت كاربنسكي في مقابلة مع إذاعة «بي. بي. سي» في 03/ 04/ 2004، إنها التقت أحد الإسرائيليين والذي كان يعمل محققاً في مركز استخباراتي سري في بغداد، مع ضابط من قوات التحالف.

وكانت كاربنسكي مسؤولة عن وحدة الشرطة العسكرية المشرفة على سجن أبو غريب وسجون أخرى، حين ارتكبت الانتهاكات ضد المعتقلين العراقيين، وقد تم إيقافها عن العمل في أيار/ مايو (2004) ولكن لم يصدر بحقها أي حكم حتى الآن [حينها]. على كلٍ لم تنل ما تستحقه من عقاب بعد.

وفي البرنامج الإذاعي نفسه قال الصحافي الأميركي سيمور هيرش الذي أثار فضيحة سجن أبو غريب: إن معلوماته تؤكد وجود عملاء استخبارات إسرائيليين في العراق...

كما كُشف النقاب في وقت سابق، وبعد احتلال العراق، عن إقامة شبكات لـ«الموساد»

---

(1) صحيفة الشرق. تاريخ 18/ 05/ 2004.

في العراق، وعن قيامه بالاستيلاء على المكتبة اليهودية في جهاز الاستخبارات العراقي ونقلها، مباشرة، من مطار بغداد إلى مطار بن غوريون.

وكشف هيرش، مؤخراً، عن نشاط كبير لـ«الموساد» وبتعاون وثيق مع الأكراد في شمال العراق، ومن بين أهدافه إقامة شبكات تجسّس على إيران وسوريا[1].

وقد نقلت «القبس» الكويتية عن جيمس الزغبي - رئيس المجمع العربي - الأميركي في الولايات المتحدة، أن فضيحة سجن أبو غريب ما هي إلا جزء من أسلوب السجون الإسرائيلية، وأن السجّانين هناك، كانوا سجّانين في السجون الأميركية[2].

ولم يقتصر تعذيب السجناء العراقيين في العراق، على ما ذكر عن القوات الأميركية بل أن حلفاءهم الإنكليز، كانوا عوناً لهم في التعذيب، كما في الاحتلال.

فقد كشفت صحيفة الـ«تايمز» البريطانية في 16 / 11/ 2007، عن أن أمراً قضائياً أصدرته المحكمة العليا في لندن، بحق وزارة الدفاع البريطانية، أظهرت أن القوات البريطانية أجبرت سجناء عراقيين في مركز احتجاز في مدينة البصرة على الرقص مثل المغنّي الأميركي مايكل جاكسون خلال 36 ساعة متواصلة من الضرب والحرمان من النوم وذلك في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2003.

وقالت الصحيفة: إن تسعة مدنيين عراقيين «وقعوا ضحية منافسة بين عدد من الجنود البريطانيين، لمعرفة من يمارس أقوى رفسة بحقّ السجناء» مشيرة إلى أن أحد المدنيين العراقيين، ويدعى بهاء موسى «توفي، لاحقاً، وكان في جسده (93) جرحاً...» نقلاً عن: (يو.بي.آي) [3].

كما نُقل أن تعذيب العراقيين تم جزء منه على أيدي أعضاء سابقين في أجهزة الديكتاتور التشيلي أوغوستو بينوشيه، كانت قد استقدمتهم «بلاك ووتر» بالمئات إلى العراق [للاستعانة بوحشيتهم وإجراميتهم المناسبة لمزاج الاحتلال الأميركي]...!!

---

(1) صحيفة المستقبل، تاريخ 06/ 7/ 2004.

(2) صحيفة القبس، الكويتية، تاريخ 16/ 07/ 2004.

(3) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 382 تاريخ 17/ 11/ 2007.

إنها «عولمة التعذيب الخلّاقة» التي تعمل على «مكافحة الإرهاب»!!

إنها أميركا... لمن يهيمون بها من العرب!!

حتى حلفاؤها ضاقوا بها ذرعاً، بعض الأحيان... بعض الأحيان فقط، لستر عورتها، وعوراتهم معها... فحينما طالبت رئيسة وزراء ألمانيا: أنجيلا ميركل، حليفتها واشنطن، بإغلاق معتقل «غوانتنامو» لأنه مناقض لشرعة حقوق الإنسان، شكل ذلك استفزازاً للإدارة الأميركية التي آنّبتها، وكان التأنيب شديد اللهجة ضد ميركل، لأن واشنطن تعتبر أن هذا المعتقل «تبرّره حماية المجتمع الأميركي».

أكثر من ذلك، فبعدما تعهدت إدارة كلينتون، في أيامها الأخيرة، بالتوقيع على اتفاقية إقامة المحكمة الجنائية الدولية، انبرت إدارة بوش - الإبن إلى إبطال مفعول هذا الالتزام عن طريق توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات الثنائية مع دول صغيرة في العالم، بإعفاء جنود أميركا، في أي مكان في العالم، من سلطة هذه المحكمة، مهما كانت تهمهم. والطريقة التي تحصل بها واشنطن على تواقيع الدول الصغيرة على هذه الاتفاقيات، هي التهديد بقطع المساعدات المالية عنها إذا رفضت التوقيع[1].

إنها أنواع ملونة من الإرهاب: في السجون وخارجها... إرهاب ضد الأفراد، والشعوب، والدول... ديدن الولايات المتحدة على امتداد ولادتها وتاريخها!!

بوش والشرق الأوسط الكبير

في 8 شباط/ فبراير 2004، أي قبل اكتمال عام على غزو العراق، قال جورج بوش بملء فيْه: «أنا رئيس حرب» في برنامج (ألتقي الصحافة) لتيم روسيرت على شبكة «إن.بي.سي N.B.C»[2].

هذا الرئيس «الحَرْبَجيّ»، قدمت إدارته إلى قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، بعد خمسة أشهر من هذا التصريح، والتي عُقدت في حزيران/ يونيو 2004 في الولايات

(1) صحيفة السفير، من مقال لالياس سحاب، بتاريخ 21/ 01/ 2006.

(2) المصدر السابق، العدد 9733 تاريخ 28/ 02/ 2004 بقلم إيمانويل والر شتاين.

المتحدة، «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي يشمل، إضافة إلى الوطن العربي، «محيطه القريب والملاصق (إيران - تركيا - باكستان...» مع تحيّز واضح للكيان الصهيوني.

وقد نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نص المشروع، والمقصود بالتسمية، فإذا به يعني:

الامتداد الجغرافي الواسع من أندونيسيا شرقاً، إلى موريتانيا غرباً مروراً بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز.

وما يمكن ملاحظته، أن هذا المشروع، جمع كل مشاريع الأحلاف التي عملت واشنطن على تسويقها، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدءاً بحلف بغداد، ثم السنتو، وانتهاء بضم الدول الأخرى، المستجدة على لائحة الاستراتيجية الأميركية في آسيا بين حدّي غربها وشرقها المسلمَين: موريتانيا وإندونيسيا.

وإذا كانت نقاط الدعاية الأميركية الترويجية لهذا المشروع ركزت على ما أسمته: تشجيع الديموقراطية وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية، فهو يعني تفسيراً وتوضيحاً: تنصيب الأنظمة الملحقة بواشنطن، في بلدان المشروع المرتقب، واطلاق «غول» «العولمة المتوحشة» بمعناها الاقتصادي الليبرالي، وأما المجتمع المعرفي فبناؤه كذبة لا تنطلي على أحد، لأن «احتكار المعرفة» من أهم أدوات التسلط الأميركي على الشعوب التي حدد لها استهلاك نتائج المعرفة «لمص دماء خيرات تلك الشعوب».

وعليه، يمكن استخلاص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي، وتلخيصها بما يأتي:

- تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ووضع عوائق أمام الدفاع المشترك العربي [في حال تحرك على أرض الواقع - افتراضاً].
- إقامة أمن إقليمي جديد، بدلاً من الأمن القومي العربي. طبعاً، تكون اليد الطولى فيه للكيان الصهيوني.
- اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين مما يمكّن «إسرائيل» من التمدد والتغلغل في الدول العربية، ولا يتيح للدول العربية - تبعاً لموازين القوى - التغلغل في الكيان الصهيوني.

- ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، كما هو الشعار الدائم لكل الإدارات الأميركية المتعاقبة، وتمكين الكيان الصهيوني من امتلاك القوة المعتدية والرادعة على الدوام.
- الوجود العسكري الأميركي: البحري والجوي الكثيف، وفقاً لمعاهدات واتفاقيات عربية - أميركية، أو بقرارات من الأمم المتحدة - سيّان في ذلك - مع السماح لوجود عسكري غربي محدود، قيمته في التغطية على ممارسات الأميركيين وإظهارها بلباس دولي.
- التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأميركية، وهو نهج سارٍ منذ مبدإ نيكسون ثم كارتر، وتعزيز كلينتون له، لتسهيل وصول القوات عند الضرورة، وهو ما برزت ركائزه في بلدان بحر قزوين ثم أفغانستان والعراق، مع دولٍ أخرى سيأتي دورها فيما بعد.
- ربط «إسرائيل» بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، خاصة تركيا وأريتريا وأثيوبيا، إستكمالاً لاتفاقيات كمب ديفيد مع مصر، ووادي عربة مع الأردن، ومكاتب التنسيق في دول الخليج: في السر والعلن، وصولاً إلى المملكة المغربية وموريتانيا، إذ لم يفشل فيها، قبلاً، غير اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو 1983، مع لبنان، الذي حطمته انتفاضة السادس من شباط/ فبراير 1984.
- منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية، مما يساعد على انفراد «إسرائيل» بامتلاكها، ويقوّي جبهة المعارضة «الدولية» لامتلاك إيران الطاقة النووية، ولو السلمية منها، لاسيما وأن طهران، أعلنت منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها، رفضها لوجود «إسرائيل» ككيان بالأساس، وإعلان يوم القدس العالمي آخر جمعة من شهر رمضان كل عام، مع دعم المقاومات: اللبنانية والفلسطينية ضد العدو الصهيوني، وتعزيز المقاومة في العراق[1]...

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 132 - 133.

لعل، أوهاماً كثيرة ساورت إدارة بوش في احتلال العراق بعد أفغانستان، ودفعتها للتقدم بخطوات كثيرة الصعوبة، وشائكة المسالك، حسب هذا المشروع «الطموح» إذ ظنت أن ما قامت به من «بعثرة» لمكونات الشعب العراقي، وممارسة نهب خيراته، على أنواعها، حتى الآثار والمتاحف، وملاحقة نوابغه وعلمائه إخفاءً وقتلاً وترويعاً، وإطلاق يد الصهاينة في مشاركة قوات التحالف، بهذه الأعمال، والتغاضي - بل ودفع - التغلغل الصهيوني في كردستان العراق، كلها معطيات أرست لدى واشنطن نوعاً من الطمأنينة الخادعة.

العراق المحتل: بين الواقع والأوهام

صحيح أن الولايات المتحدة ورثت «تركة» الامبراطورية البريطانية، كذلك الفرنسية، لكنها ظلت «قاصرة» عن أخذ العِبرة، مما حل بتينك الإمبراطوريتين قبلها.

ولو تمعّنت قليلاً على الأقل، بما يخص العراق، واستقرأت ما حلّ بغيرها من قوات احتلال لذلك البلد العربي، لاختارت زمناً آخر وأسلوباً آخر، وهذه ليست دعوة «التمكين المحتلين» من كيفية إمساكنا من رقابنا، بقدر ما هي «نعمة لنا» في عدم استفادتهم من التجارب...

ولنسمع كبير جواسيس الإنكليز، الذي أدار «فيصل الأول» ومعه «الثورة العربية» ضد الأتراك بحجة التحرير والاستقلال: «لورنس العرب» يقول في «صنداي تايمز» في 27 آب/ أغسطس 1920 في قلب ثورة العشرين العراقية:

«لقد اقتيد شعب إنكلترا في بلاد الرافدين إلى فخ يبدو من الصعوبة الهروب منه مع الاحتفاظ بالكبرياء والشرف. لقد خُدعنا بالمعلومات الكاذبة والفيض الجاري من الأضاليل. بغداد منهكة ومقطعة الأوصال، وكل شيء فيها غير حقيقي وغير منجز. والإدارة لدينا أكثر وحشية وأقل كفاءة مما يعرف الرأي العام. إنه عارٌ على سجلّنا الإمبراطوري. وربما عاجلاً سيزداد الالتهاب إلى درجة لا يمكن علاجه. نحن اليوم لسنا بعيدين عن الكارثة[1]».

وبصرف النظر عن تقييمه وإلقاء المسؤولية «بضربة على الحافر وأخرى على المسمار» ومحاولة إلقاء جزء من المسؤولية على بعض الفئات العراقية التي «خُدع بها» كي يتنصل

(1) صحيفة السفير اللبنانية، العدد، 9832، تاريخ 1/ 7/ 2004 بقلم طارق الدليمي.

كإستعماري من «كل المسؤولية» فإن ما ورد كان عِبرة لم تجد من الأميركيين من يعتبر بها...

وتذكر مادلين أولبرايت، في «مذكرة إلى الرئيس المنتخب» أنه، في صباح يوم 18 تموز/ يوليو 1921 تجمّع ممثلون عن اليهود والمسيحيين والمسلمين [العراقيين] في فناء الحاخام الأكبر في بغداد، لتحية حاكمهم الجديد وسماع كلمته... تركز اهتمام الجميع على رجل متوسط الطول، ذي لحية مهذبة ووجه وقور، كان اسمه فيصل بن الحسين...

المؤتمن على أسرار لورنس العرب وسرعان ما سيصبح ملكاً... عندما دُعي العربي إلى الكلام قال للمستمعين: «لا معنى لكلمات يهود ومسلمين ومسيحيين في مصطلحات الوطنية، هناك بلد يدعى العراق وكلنا عراقيون. إنني أطلب من مواطنيّ أن يكونوا عراقيين فحسب، لأننا جميعاً أبناء أرومة واحدة، أرومة جدنا سام؛ كلنا ننتمي إلى العرق السامي، ولا فرق بين مسلم ومسيحي ويهودي».

وتكمل أولبرايت:

لم ينصّب فيصل ملكاً بدعوة من الزعماء المحليين، بل بدعوة من البريطانيين... كان البريطانيون يخططّون «لتحضير» العرب والاستفادة من نفطهم، لكن العراقيين أصروا على السيناريو الخاص بهم، فتقاتلوا بعضهم مع بعض وتمردوا على إملاءات لندن. وخلال أربعة عشر شهراً، كتب المسؤول البريطاني عن العراق، ونستون تشرشل، إلى رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج يشكو إليه بيأس:

«إنني قلق جداً بشأن العراق. لقد أصبحت المهمة التي عهدت بها إليّ، مستحيلة حقاً...

ليس هناك أي صحيفة - محافظة أو ليبرالية أو عمالية - ليست معادية لبقائنا في هذا البلد... إنني أعتقد الآن، أن عليّ أن أوضح بجلاء، لا لفيصل فحسب بل للجمعية التأسيسية، الموقف... إذا لم يكونوا مستعدّين لحثّنا على البقاء والتعاون بكل الطرق، فإنني سأنسحب. وذلك هو الحل على أي حال... إننا ندفع حالياً ثمانية ملايين دولار في السنة من أجل امتياز العيش فوق بركان لا يقرّ بالجميل، ولا يمكن أن نحصل منه في أي ظرف على أي شيء يستحق أن نأخذه [1].

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 195-196.

ملاحظات خمسٌ لا بد منها:

- لم ينصّب فيصل ملكاً من قبل الشعب العراقي، بل من قبل البريطانيين، حسب قول الوزيرة.
- البريطانيون يعملون على نقل العراقيين إلى «سلّم الحضارة» ليس بدافع إنساني، بل للاستفادة من نفطهم... عدا الحديث عن «الحضارة المطلوبة».
- لم تذكر الوزيرة سبب تقاتل العراقيين بعضهم مع بعض ودور الإنكليز في ذلك، ولاسيما أن العراقيين «تمردوا على إملاءات لندن».
- ذِكْر تشرشل المبلغ المدفوع - انكليزياً -في العراق ونكران العراقيين الجميل، وكأن وجود الإنكليز، في العراق، بحد ذاته «منّة» تستوجب الشكر والتبجيل.
- لم يذكر تشرشل المبالغ التي ينهبونها من بترول العراقيين وخيراتهم الأخرى، وكأنها منحة واجبة لا تستحق الذكر...

وتعود اولبرايت لتستذكر أنه، بعد أكثر من ثمانية عقود، مرت على تاريخ العراق، ستكون فكرة الاجتماع في بيت الحاخام الأكبر مستغربة [بل مستحيلة] وكذلك مختلف مكونات النسيج العراقي...

ومع إبدائها التخوف من تنامي سيطرة «القاعدة» التي كانت قد تضاعفت هجماتها في العراق، مكذّبةً ادعاءات واشنطن في التذرّع بدخول بلاد الرافدين لملاحقة «الإرهاب» تعود لتؤكد أنه «حتى عندما كانت مستويات قواتنا في ذروتها لم نسيطر على البلد، لأننا لم نستطع إقامة الأمن، ما يعني أن اللوم وقع علينا لما نتج عن اضطراب الكهرباء، والنشاط الاقتصادي، وسلامة الناس. الميزة الوحيدة التي نمتلكها الآن، هي أن لدى الآخرين، كوابيس تشبه كوابيسنا، فما من حكومة في المنطقة تؤيد القاعدة...».

وتستكمل:

«لقد أدى العنف الطائفي بالفعل إلى سقوط عدد هائل من المدنيين، وإلى واحد من أكبر النزوحات السكانية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، فقد هَجَر أكثر من مليوني عراقي منازلهم بحثاً عن أحياء أكثر أمناً، أو فرّوا عبر الحدود إلى سوريا والأردن وإيران وكلّف هذا

الخروج العراق نواةً من العاملين المهرة الذين يحتاج البلد إلى مواهبهم.

كما أن نزوح السكان يميل إلى إطالة القتال بدلاً من تبريد النزاع، إذ ينتظم النازحون لاسترجاع بيوتهم. وما لم تمارس رقابة شديدة على مناطق اللاجئين، يمكن أن تتحول إلى قواعد للميليشيات ومعسكرات للتلقين، حيث تحثّ المنافي المريرة، الجيل التالي على خوض معارك خسرها الجيل السابق. لقد شهدنا ذلك لدى الفلسطينيين لمدة ستة عقود، ورأيته بنفسي في أفريقيا الوسطى، حيث أطلق اللاجئون من رواندا جولة إثر أخرى من سفك الدماء»[1].

وتقول في مكان آخر:

لاحظ فيليب زيليكوف، وهو مستشار كبير سابق لكونداليزا رايس [وزيرة الخارجية السابقة أيضاً] أن «العراق لا يشهد حرباً واحدة. بل هناك خمسٌ أو ستّ حروب مختلفة في البلد نفسه، ولكلٍ منها قوى محرّكة مختلفة ومتحاربون مختلفون[2]».

ثم تستنج كدبلوماسية ووزيرة خارجية سابقة، من باب التجربة والاتعاظ، لمصلحة أميركا بالطبع، وليست الغاية مصلحتنا كشعوب - لأن لها هي الأخرى - أياماً سوداً ضد الأمم، فتقول:

«إذا كان بوسعنا أن نتعلّم شيئاً من العراق، فيجب أن يكون عدم القدرة على فرض فكرة جديدة على مجتمع ما... لقد أصبح «تسليم الموقوفين خارج نطاق القانون» وخليج غوانتنامو، وأبو غريب، اسماً مختزلاً لأميركا (أو إدارة أميركية) التي فقدت الإيمان بقوة فكرتها. ويبدو أن نفاقهم انكشف، فتعرّض الأشخاص الذين اعتنقوا الفكرة الأميركية، وعملوا بشكل تدريجي على نشرها في أكثر مناطق العالم تقلّباً، للهزيمة أمام جيل جديد من المتطرفين...[3]».

ولكن، من غرس «الإنسانية» فجأة في قلب أولبرايت، ودفعها، لأخذ العبرة؟ إنها:

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 197 - 198.

(2) المصدر السابق، ص 201.

(3) المصدر السابق، ص 203.

المقاومة العراقية

...كم تمنى قادة الغزو التحالفي، للعراق، أن تتجسد الأوهام التي زرعت في رؤوسهم «الحامية» الباحثة عن الورود، والأرز، التي ستنثر عليهم، حال دخولهم بلاد الرافدين... لكن تمنياتهم، بددتها رمال العراق التي رسم بوش الأب خطاً عليها، ليتسع باتساع الصحراء...

لقد جوبهت قوات الاحتلال، منذ اللحظة التي وطئت فيها أرض العراق، بمقاومة، يعرفها المحتلون، قبل غيرهم في الخارج.

لقد ظلمت المقاومة العراقية – من الخارج – أشّد الظلم، فتمّ الخلط بينها وبين «فروع» «تنظيم القاعدة» التي تداعت إلى العراق، ولاسيما بعدما «حركت الغرائز» الطائفية والمذهبية والإثنية والعرقية، فاختلط «حابل» المقاومة «بالتباس» «نابل» الإرهاب، الذي يستهدف المدنيين العراقيين والمراكز الدينية والمذهبية، وكل التجمعات مهما كانت صفاتها... يغذي ذلك الواقع، تحالف قوات الاحتلال، زيادة في تمزيق نسيج الشعب العراقي من جهة، وإلهائه عن استهداف المحتلين، فبدا العراق مسرحاً لعدة مشارب من أنواع العمليات العسكرية...

لكن، مع كل ذلك، بقي المقاومون الحقيقيون، الذين لم يخطئوا اتجاه البوصلة الدقيق، القائل بأن المحتلين هم الهدف الأساسي، وما عداه عبث بعبث.

على أن «صبر المقاومين» وتسديدهم الصائب ضد قوات الاحتلال، أعاد رشد الكثير من المغرّر بهم وبدأوا يسلكون المسلك القويم في عمليات المواجهة، وبرزت أسماء المدن بأحيائها، والقرى، والدساكر وأماكن تمركز القوات الغازية...

ومع أن وسائل المقاومة القتالية كانت من صنع محلي بادئ الأمر، مع بعض الأسلحة المحصول عليها، بطرق متعددة، ثم من الاستيلاء عليها من عناصر القوات الغازية، إلا أنها تطورت فيما بعد إلى مقاومة تمتلك أسلحة متوسطة قادرة على مواجهة الآليات، والقصف عن بُعد متوسط، وتطورت من قنابل «المولوتوف» والقنبلة اليدوية، والألغام إلى المواجهات المباشرة، لساعات، وإيقاع الإصابات المؤكدة في صفوف العدو.

ومع تنامي المقاومة، وصعود معنويات المقاومين الذين أصبحوا محط أنظار مختلف الفئات الشعبية ومصدر اعتزازهم، كان خط معنويات قوات الاحتلال يسير انحداراً، حتى وصل الحال بالجنود الأميركيين إلى استجداء المقاومين متسائلين:

«لماذا تقتلوننا نحن؟ اذهبوا فاقتلوا الضباط فنحن ننفّذ أوامرهم».

هؤلاء الجنود الذين وعدوا بالعودة إلى الولايات المتحدة في مايو/ ايار 2003 ثم مددت فترة بقائهم إلى أيلول/ سبتمبر 2003، ثم اعلن الجيش بعدها أنه تم تأجيل عودتهم إلى اجل غير مسمى، وهذا ما جعلهم ينفجرون ساخطين في برنامج «صباح الخير يا أميركا» الذي بثته شبكة «ايه. بي.سي» التلفزيونية الأميركية في 16 تموز/ يوليو 2003، ومع التعليقات الغاضبة للجنود وعائلاتهم التي ملأت البرنامج، فقد صرخ أحد الجنود غاضباً:

«لو كان دونالد رامسفيلد هنا لطالبته بالاستقالة» مما دفع الجنرال جون ابي زيد لعقد مؤتمر صحفي في اعقاب هذا البرنامج الذي أثار ضجة كبرى في الولايات المتحدة، أعلن فيه:

«إن كل من يرتدي الزي العسكري ليس حراً في قول أي شيء يحط من قدر وزير الدفاع أو رئيس الولايات المتحدة الأميركية» وإن أمثال هؤلاء «سوف يتعرضون لتوبيخ شفهي أو ما هو أشد، من قادتهم» [1].

وقد صدرت عشرات المقالات بعد ذلك، أجمعت كلها على إبراز «التوتر» الذي يخيم على نفوس قوات الاحتلال، وكانت تتقاطع، على ألسنة المسؤولين المباشرين عند القوات العسكرية المتواجدة على أرض العراق، كالتالي:

- التقليل من قدرة القوة المقاومة العراقية «كان من الأخطاء الغبية».
- منطقة وسط العراق لا تزال منطقة حرب.
- عدد العمليات في بغداد وحدها، يصل إلى 13 عملية في اليوم الواحد.
- أكد بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، في 23 تموز/ يوليو 2003 «أن 150 الف جندي يتعرضون لعشرات الهجمات أسبوعيا».

(1) سقوط بغداد، مصدر سابق، ص 137-138.

- كما اكد الناطق العسكري الأميركي في بغداد، في 27 آب/ أغسطس 2003، أن عدد عمليات المقاومة يتراوح بين 9 و17 عملية في اليوم.
- طلبت السلطات الأميركية، من عائلات الجنود، عدم مراسلة أبنائهم في العراق للتقليل من شعورهم بالحنين إلى الوطن حسبما ذكرت «نيويورك تايمز».
- سجلت حالات فرار الكثير من جنود الاحتلال الأميركي الهاربين عبر الجبال إلى تركيا.[1]

هكذا تحولت أرض العراق إلى جحيم وقعت فيه قوات التحالف الأميركي - البريطاني، تتزايد ألسنة اللهب فيه، كلما تقادمت الأيام وازداد أوار المقاومة العراقية الباسلة، وازداد عدد المنتحرين من الجنود الأميركيين، إلا أن بقايا من عنجهية بعض «الرؤوس الحامية» لم تكن قد تحطمت بعد. لأن «المصائب» كانت على «الرتب المتدنية» في القوات الغازية فجنود المواجهة هم ميزان الأمور وتطورها الحقيقي على الأرض.

وقد قال مسؤول طبي بارز في البنتاغون" إن 21 على الأقل، من الجنود الأميركيين المنتشرين في العراق إنتحروا، خلال العام الماضي معرباً عن قلقه بشأن ارتفاع نسبة الانتحار عن المعدل المعتاد.

وأفاد «وليام وينكينويردر» مساعد وزير الدفاع للشؤون الصحية أن كافة المنتحرين، باستثناء ثلاثة فقط، هم من جنود الجيش، وتشكل قوات الجيش، غالبية القوات المنتشرة في العراق.

وقال: «السؤال الحقيقي هو (...) هل هذه النسبة زائدة عن المعتاد؟».

وقال: إنه تم تسجيل 135 عملية انتحار سنوياً، من بين كل 100 الف جندي، مقارنة مع حوالى 11 في المئة، في السابق»... ولم يلاحظ اختلاف في نسب الانتحار في القطاعات العسكرية الأخرى. (أ. ف. ب) [2].

ومع كل ذلك، رأى الجنرال بيترابيس، أعلى مسؤول عسكري أميركي، الذي «لا يغادر

---

(1) سقوط بغداد، مصدر سابق، ص 138 - 139.

(2) صحيفة الديار اللبنانية، تاريخ 15/ 1/ 2004.

المنطقة الخضراء» في بغداد، أن «وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد» يتحرك بإيحاء من الله «وذكر قائد الجيوش الأميركية أن رامسفيلد» يدير الأمور بالطريقة التي يقول له الله إنها «الأفضل لبلادنا» مضيفاً أنه «رجل تتخطى وطنيته وطاقته وإدارته كثيراً، وطنية وطاقة وإدارة جميع الذين عرفتهم. إنه يجهد أكثر من أي شخص آخر في البنتاغون». (أ.ف.ب، أ،ب، يو. بي.اي). [1]

على أن رياح الأمور، عصفت بغير ما كان يشتهي هذا الجنرال المغرور ولم تفتَّ عمليات القمع من عضد المقاومين البواسل، الذين شددوا ضرباتهم على مختلف مفاصل قوات الاحتلال، مع تطوير وسائل مواجهتها...

وهو ما رفع عدد القتلى من الجنود الأميركيين، منذ الغزو، عام 2003، وبعد أربع سنوات ونصف إلى 3683 جندياً، وقارب عدد حالات الفرار والتغيب ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبيل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

وأوضح عسكريون أميركيون في العراق، أنهم يعانون بشدة قلة الوقت المخصص للنوم، وسط ظروف حافلة بأسباب الانزعاج، ورأت صحيفة «أوبزرفر» البريطانية أنه يلخص وضع الجيش المنهك في العراق حيث «تبددت نغمة التفاؤل التي كانت تميز مناقشات الجنود من قبل، وأحاديثهم المفعمة بالثقة عن إحلال الديموقراطية وهزم تنظيم القاعدة، وانقشعت، لتحل محلها لغة مغايرة، تعبر عن الشعور بالضياع والفشل والعجز عن تحقيق الأهداف».

ومن قبيل المفارقات أن تتحدث مسؤولة عسكرية في مجال التوجيه المعنوي للقوات الأميركية في العراق بلهجة تعبّر عن العجز بدلاً من «التصريحات الوردية»، ونسبت «أوبزرفر» إلى هذه العسكرية قولها: «جيشنا منهك»، ونحن نحتفظ في مسرح العمليات بجنود «فعل فيهم الإعياء أفاعيله».

وازدادت حدة المفارقة، عندما أكد زميل لها، على حديثها بقوله: «نعم، تلك هي الحقيقة. ولتعلم وسائل الإعلام أحوالنا، هنا، كما هي بالضبط». [2]

---

(1) صحيفة الأخبار، اللبنانية. تاريخ 21/ 10/ 2006.

(2) المصدر السابق. العدد 302 تاريخ 14/ 8/ 2007 من واشنطن: محمد سعيد.

وأصاب مرض الاكتئاب «إسرائيل»

وقد انعكست أوضاع القوات الأميركية المحتلة للعراق، المفعمة بالانحدار النفسي والمعنوي، سيلاً من المقالات الإسرائيلية الراصدة لتراكمات الفشل في السياسة الأميركية الدولية والعربية، ومنها مقال افتتاحي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في الخامس من آب، بعنوان لافت للنظر: «جسور أميركا الآيلة للسقوط». ولعل هذا المقال قد تميز عن سواه، بحساسية عالية في رصد الانعكاس العام لما يسميه: «الفشل الأكبر في السياسة الأميركية الخارجية» أي احتلال العراق، ليس على السياسة الأميركية الدولية أو المحلية، وليس على الاقتصاد الأميركي أو النفوذ الأميركي الخارجي حتى، بل على موقع أكثر حساسية من كل هذه المواقع، هو المزاج القومي الأميركي.

تقول عبارات المقال الإسرائيلي، حرفياً: «هذه مصاعب تعود إلى المزاج القومي الأميركي، الأميركيون غارقون في مرارة سوداء/ الأمة الأميركية «السوبرتفاؤلية» تعبر عن مظاهر الضيق والأزمة / «عهدنا الذهبي قد ولّى»، كتب في هذا الأسبوع، الصحافي الأميركي الواسع التأثير مورت زوكرمان/ تقول استطلاعات الـ«وول سترايت جورنال» والـ«سي. بي. إس». إن 19 % فقط من الأميركيين يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الصحيح. وأن 70 % على ثقة بأن بلادهم ذاهبة نحو الضياع، و32 % من الأميركيين فقط أعطوا الرئيس بوش العلامة الإيجابية على أدائه، و3 % فقط من الأميركيين يعتبرون أداء مجلس الشيوخ لعمله إيجابياً، «لم نعد دولة كبرى قائدة وناجحة»، حسبما قرر الأميركيون. ومن يعتقد بأن إنهاء حرب العراق سيبدّد الإكتئاب الأميركي، مخطئ في اعتقاده / سنشهد أياماً سوداء، غير قليلة وليس في البورصة فقط / لأن المسألة لا تتعلق، فقط بالاقتصاد وهذه المرة يا غبي، المسألة تتعلق «بالثقة والإيمان».

لا يكفي فقط الانتباه إلى أن مزاج هذا المقال الإسرائيلي يتناغم مع مزاج مقالات أميركية غير قليلة، فهو على أي حال، واحد من أهل الدار، يتحدث عن شأن داخلي. لكن الأهم هو

الانتباه إلى أن ارتدادات أي فشل أميركي، خاصة في منطقتنا تنعكس، بحساسية أكبر: داخل «إسرائيل»، منها داخل الولايات المتحدة نفسها[1].

ولكن: من أشدّ هؤلاء بؤساً؟

كما في كل مكان وزمان يبقى الفقير والمستضعف وحده، وقود نيران الحروب.

وهو ما عكسته معظم التقارير والدراسات، حول تركيبة الجيش الأميركي في العراق، الذي قُدّر أثناء بداية العدوان بـ(147) ألف جندي معظمهم من صغار السن بين التاسعة عشرة والثالثة والعشرين، ولاسيما جنود كتيبة المشاة الثالثة العاملة في بغداد، وكثير منهم من السود، والهنود الحمر، والمكسيكان كما يطلق عليهم. وتحدث كثير من الصحفيين المطلعين على ذلك عن كثب، إن هؤلاء المكسيكان كثير منهم لا يتكلم الانكليزية، وإنما المكسيكية، حتى الآن، وهذا يعكس أن هؤلاء جميعاً، حديثو عهدٍ بالجيش، وكثير منهم التحق بالجيش لأنهم فقراء أو عاطلون من العمل أو يبحثون عن بعض الامتيازات مثل التعليم الجامعي المجاني، وهو ما انعكس على حالتهم النفسية، وعلى أوضاع أهاليهم بعد أن طالت ومددت وعود عودتهم [2].

ولعل القارئ يشتم عبق المرارة القاتلة المعبرة عما تعانيه الفئات الآنفة الذكر، من ذل الانصياع ودفع «فواتير» مجانية لصالح المسؤولين القابضين على قرارات الموت وامتصاص دماء الأميركيين وغيرهم من الشعوب المقهورة، ما عبرت عنه قصيدة الشاعر: جاك هرشمان - المناصر لحزب الخضر - الذي طوّ به عمدة سان فرنسيسكو، شاعر المدينة بتاريخ 12/ 1/ 2006، حيث يقول في قصيدته، تحت عنوان:

أنت تعرف ما أقول:

كم من أبناءٍ وبناتٍ

كلِ المئاتِ من الرجالِ والنساء

(1) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 10774، تاريخ 14/ 8/ 2007، الياس سحاب.

(2) سقوط بغداد، مصدر سابق، ص 137.

في الكونغرس يحاربون في العراق؟
اثنان؟
حسناً، إنه لجيشٌ تطوعيٌّ
ورجال الكونغرس ونساؤه ذوو الصفقات والاستثمار الخاص
معظمهم ذوو ملايين.
أنت تعرف ما أقول:
ليس على أولادهم أن يأخذوا غسيلاً عسكرياً
لأنهم متسخون بالعنصرية
مخترمون بمخافة السجن
مطاردون بالبؤس مثل الـ20 بالمئة
من الأميركيين الأفارقة في القوات المسلحة.
أو مثل نسبة اللاتينيين الثقيلة
والفقراء البيض أيضاً
يتلقون الأوامر، ويحاربون في بلادٍ
نصف سكانها أطفال في الخامسة عشرة أو أقل
أنت تعرف ما أقول؟
أما أنا، فالمفترض فيّ أن أكون وطنياً
أؤيد اندفاعةَ السيطرةِ على العالم من
جانب عصابة رؤوس الموت
الطاغية، يومياً، مع كل فسادها الأخلاقي
على قنوات يأسنا.
الرعب النووي أيقظ الإله من موته
والحروب المقدسة تتلاطم في خضم أكاذيبها.
بينما الأطفال هنا والأطفال هناك

مطحونون حتى عروق ابتساماتهم البريئة

التي لاتزال ممكنة

وفي رؤوسهم الصغيرة

وفي عتباتهم وفراشهم

يتمنّون لو دفنوك

أيها القاتل الخسيسُ

جرّاء ما ارتكبته بحق الأطفال

الذين آذيتهم.

ولسوف يهيلون وسخاً سعيداً على جثتك

أيها السيد الرئيس:

أنت تعرف ما أقول؟

انت تعرف ما أقول [1].

هي قصيدةٌ، بيانٌ، ينبض بكل لواعج الألم والأسى الذي تدفعه الفئات الشعبية المدفوعة إلى رحايا الحروب، منتقاة بميزان العنصرية والطبقية، لتكون وقود القتل والانقتال، في بلاد صورتها واشنطن من «حدود المجال الحيوي» لعنصر الأنكلوسكسون وعنصريته وعولمته المتوحشة.

غير أن إدارة بوش - الابن، وزبانية شركات البترول وصناعة الأسلحة، والمؤمنين التزاماً، أو مصلحةً بـ«شعب الله المختار» و«حتمية عودته» والتحضير لمعركة «الهرمجدّون» الفاصلة، لا يسمعون تأوهات المعذبين والمظلومين والمتظلمين مما جنت ايديهم العابثة بمصائر الشعوب...

فبعدما حطّت رحال قوات الغزو الاحتلالي الأميركية ومن معها من باقي أطراف التحالف العدواني، في افغانستان والعراق عمدت واشنطن إلى توسيع مبدأ كارتر باتجاه

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، تاريخ 20/ 1/ 2006 تعريب الشاعر: سعدي يوسف.

منطقتين حيويتين لإنتاج الزيت وتنويع «مصادر استيراده» مستقبلاً، إضافة لمنطقة الخليج وبحر قزوين، فتوجهت نحو أفريقيا وحطت آمالها وأموالها في نيجيريا وأنغولا والسنغال وغانا ومالي وأوغندا وكينيا مع التعهد بزيادة السلاح والتدريب اللازمين للمحافظ على حسن استخراج الزيت ودعم الإدارات المحلية الموكلة به، ثم عززت ذلك ببناء قواعد عسكرية فيها.

كذلك، شاركت من وراء الستار، في تقوية الحكومات المحلية في دول أميركا اللاتينية ودعمها بالخبرة والسلاح والمستشارين، ثم شاركت مباشرة في حرب كولومبيا التي عانت وتعاني من أربعة أنواع من الحروب، بدءاً بالمقاومة وانتهاء بصراع مافيات المخدرات، ضد السلطات المحلية.

ومع أن واشنطن، على الأغلب، فضّلت أن تحمّل عبء الأمن الإقليمي في أفريقيا وبحر قزوين وأميركا اللاتينية للدول المحلية - حسب مبدأ كارتر، إلا أنها اضطرت - آخر الأمر - وحسب الحاجة، إلى مد أصابعها مباشرة، حيث تشعر بضعف السلطات الموالية لها[1].

ووسعت إدارة بوش الابن مجال حيازة الزيت إلى الشرق، حيث أعلنت قيادة المحيط الهادئ الأميركية، خططاً لفرقة تحملها قوارب صغيرة، لحماية نقل الزيت بحراً، وردع «الإرهاب» في مضيق مالقة، وهو الطريق البحري الرئيس الذي يصل سومطرة وماليزيا.

وبعدما بدا لإدارة بوش، أن «بازل» السيطرة على النفط، واتساع دائرة بيع الاسلحة، وتمدد الشركات المتعددة الجنسيات بقيادتها، يسير نحو استكمال الصورة بتقليم أظافر الصين وروسيا، وبدأ الإعلام المعولم يخلط بين خطوط ومسارات الزيت والدم و«مكافحة الإرهاب»و «حقوق الإنسان» وأصبح شعار: «من ليس معنا فهو ضدنا» أشد حدة، ودُفعت إيران، بعد احتلال العراق إلى مقدمة «الدول المارقة» بالعمل على تضييق الحصار عليها، انبرت الولايات المتحدة لتُكمل مشوار السيطرة على لبنان وقطاع غزة: الخاصرتين العقبتين

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 266 – 267.

في استكمال ما تسميه «الشرق الاوسط الكبير»، وتمكين الكيان الغاصب للسير باتجاه إسرائيل الكبرى، بالتحالف والتضامن، كالعادة مع الكيان الصهيوني، الذي كان واجهة العدوان وأداته المباشرة. فكانت، بدايةً:

المعركة المفتوحة على أرض لبنان

ثلاثة دوافع كامنة في عمق القناعة المشتركة، بين القيادة الأميركية، مهما كان حزبها، وقيادة الكيان الصهيوني، مهما كان اتجاهها، وهي الضابط الحقيقي لتحركهما المشترك، ولاسيما على مسرح ما يسمى «الشرق الاوسط» والوطن العربي على وجه التحديد.

الأول:

مفهومٌ خلقته ظروف الوجود الصهيوني، ككيان معترف به دولياً، مشفوع بنوع من المواجهات التي قادت اعمال المقاومة ضد الصهاينة، داخل فلسطين المحتلة، وخارجها، أدت بديفيد بن غوريون، أول رؤساء الكيان الغاصب للقول: إن العرب، بالطبيعة نفَسُهم قصير، وهم لا يستطيعون تعبئة جهودهم لفترة زمنية محددة، لكنهم، إذا طال الوقت، تراخت تعبئتهم، وضعفت حماستهم، وأخذتهم شواغل أخرى غير تلك التي جمعت بينهم. وأحوالهم تساعدنا على حرب استنزاف متواصلة ونشيطة. وترتيباً عليها، فمن الأفضل لنا، أن نصل بهم إلى حيث يسقطون من الإعياء، ما دمنا لا نستطيع أن نفرض عليهم بالسلاح، قبول وجودنا. فالحرب معهم سياسية ونفسية واقتصادية وعسكرية إذا اقتضى الأمر...

قول بن غوريون هذا، كان في أثناء محادثاته مع بيرغمان، بهدف إقناعه بإنتاج القنبلة الذرية، ليصبح بأيدي الصهاينة، كل وسائل القتل والتدمير.

أما مسؤول الحرب النفسية في الجيش الإسرائيلي، في ظروف سنة 1967، وهو الجنرال «يوشفاط هار كابي» فكان له رأي استطاع ترويجه في أوساط صناع القرار الإسرائيلي، مؤداه:

إن العرب - كل العرب - كفّوا عن تجربة الحرب منذ قرون، وعلى الأقل، منذ عهدوا بالمسؤولية عن أمنهم إلى المماليك، ثم إلى العثمانيين، وتلك حقيقة واقعة ظلت قائمة، حتى وقتٍ قريب.

والعرب عرفوا في تاريخهم ألواناً من المقاومة ضد الاستعمار والاحتلال الاجنبي، لكن تلك تجربة أخرى، تختلف عن تجربة الحرب، كما عاشتها الشعوب الاوروبية، وكما عرفتها وعاشتها لندن وباريس وفيينا، وبرلين مثلاً، أو غيرها من حواضر امبراطوريات عظمى.
وعليه:

إذا كان مواطنو الدولة العبرية يخيفهم نزيف الدم اليهودي، فإن مواطني الدول العربية، يخيفهم سقوط القنابل، حتى قبل أن تسيل قطرات الدم[1].

الثاني:

وقائع لافتة، قرأها الصهاينة «قانوناً تاريخياً خاصاً بالعرب» مفادها:

أ - كانت حركة «الضباط الأحرار» في مصر، بداية نزوع تحرري بديل للنظام الملكي الفاسد، أيام الملك فاروق، وانطلاقاً خارج حدود مصر، أدى إلى انهيارات أكثر الأنظمة الحاكمة المتخاذلة، في الوطن العربي، وسمح بتطور ثورة الجزائر، وقيام جمهوريات في أقطار عدة، وقيام وحدة عربية بين مصر وسوريا، لأول مرة في التاريخ العربي الحديث، بل وأصبح جمال عبد الناصر رمزاً للتحدي القومي ضد الاستعمار الغربي وأحد بُناة وقادة دول «الحياد الإيجابي» المؤثرين في مسيرة دول العالم الثالث ولاسيما بعد توطيد علاقاته مع المنظومة الاشتراكية...

ولئن خففت من وهج مسيرته حركة انفصال سوريا عام 1961 عن مصر، إلا أنه بقي الرقم الأصعب في تسيير دفة الأمور، ضد الكيان الصهيوني والدول الاستعمارية...

ولكن، هذا التراكم النهضوي - على علّاته والملاحظات عليه - على مدى خمسة عشر عاماً، بين 1952 و1967، قُضي عليه بست ساعات من أصل ستة أيام، في إطار كارثة ماحقة، سميت تلطيفاً بـالنكسة.

ب - كانت هزيمة مصر وسوريا عام 67، دافعاً قوياً لالتفاف الجماهير العربية الباحثة عن بصيص أمل للخروج من نفق الكارثة، فتصاعد التأييد للمقاومة الفلسطينية، التي كانت قد أطلقت عمليتها الأولى في أول عام 1965.

---

(1) محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة- عام من الأزمات 2000 - 2001. ص 301-302 - 351-352.

وأصبحت بعد «معركة الكرامة» في الأردن في مخيم الوحدات. عام 1968، الأمل المرتجى لعودة الصعود التعبوي الجماهيري، كتعويض عما أصاب الخط العربي في معركة الصراع العربي الصهيوني.

جاءت مجازر ملك الاردن، في أيلول/ سبتمبر 1970، التي ترافقت مع وفاة عبد الناصر، ثم في 1971، ضد تنظيمات المقاومة الفلسطينية لتضع المقاومين أمام واقع الانتقال إلى لبنان.

في هذه الفترة، حدثت حرب تشرين «التحريكية» عام 1973، ومع أن العرب كانوا البادئين، إلا أن ما أُريد منها، مصرياً، هو تحريك المفاوضات، وسورياً تحرير الأرض المحتلة... والباقي أصبح معروفاً.

في الأيام الأولى من هذه الحرب، أظهر الجيش المصري مقدرة هجومية... عندما نجح في الهجوم على خطوط الجبهة الإسرائيلية المحصّنة - خط بارليف - تحت غطاء مظلة من الصواريخ. ولم يفُتْ أياً من المحترفين المعنيين، من السوفيات ودائرة الدفاع الأميركية والجيش الإسرائيلي، والعرب، أن يلاحظ أهمية «عملية بدر».

ولم يستطيع الجسر الجوي الأميركي، أو النتيجة النهائية لحرب 1973، حجب ذلك. فقد كان التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، في الاعوام 1970 - 1973، يميل قليلاً، ولكن بشكل غير واضح، لصالح العرب.

ثم حصل شيء مذهل... فبين الاعوام 1973 و1979، أي سنة توقيع «معاهدة السلام مع إسرائيل» كانت مصر، على ما يرجح، أول أمة في التاريخ المعاصر، تتخلى عن سلاحها، من جانب واحد، وهي لاتزال في حالة حرب مع جارٍ قوي.

ومن اللافت للنظر، أن «إسرائيل» زادت قوتها العسكرية في المرحلة نفسها. وقد لخص مركز الدراسات الاستراتجية التابع لجامعة تل ابيب، الخصائص الأساسية لتعزيزات «إسرائيل» العسكرية، قبل وبعد كامب ديفيد مباشرة (1973-1980) كما يلي:

- زيادة ملحوظة في ترتيبات وحدات القوات البرية بإضافة ثلاث فرق مؤللة ومدرعة.

- زيادة مهمة، كماً ونوعاً، في التجهيزات القتالية كالدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدفعية.
- إقامة شبكة صواريخ مضادة للدروع من خمسين قاذفة عام 1973، إلى ما يقارب خمسمئة في 1980.
- تحسين الدفاعات الجوية، بإضافات خمس بطاريات صواريخ أرض - جو.
- متابعة تطوير القوة الجوية (بما في ذلك أحدث نوع من الطائرات ف - 15). مع أن مركز الدراسات الاستراتيجية هذا، قد أغفل، لسبب ما، أسلحة أخرى استراتيجية على مستوى عالٍ جداً...

ولخص المركز نفسه ما أسماه «التعزيزات المصرية خلال 1973-1980» بقوله: «إنها زيادات متواضعة في ترتيبات القوات الراجلة والصواريخ المضادة للدروع، مع تخفيض في قوة سلاح الطيران».

حتى إن جون كيغان في كتابه «جيوش العالم» عام 1979، لاحظ أن مصر خلال السنوات الست بعد 1973، لم تعوض حتى الدبابات التي خسرتها في الحرب... ولم يُزوّد جيشها، إلا نادراً، بالسلاح المضاد للدروع [1]. وهكذا انهارت «مصر الناصرية» لصالح «مصر السادات» المستسلم... وأصبحت مصر فيما بعد: مثلا عربياً يُحتذى في السر والعلن...

هكذا، مصر السادات، الواقعة في «أحضان إسرائيل» وما مرت به المقاومة الفلسطينية، في لبنان، قبيل وأثناء الحرب الاهلية، مع أوضاع الحركة الوطنية اللبنانية، افسحت في الظروف للعدوان الإسرائيلي الواسع عام 1982، وإسقاط العاصمة بيروت، المترافق مع مجازر صبرا وشاتيلا فأنتج خروج خمسة عشر الف مقاوم فلسطيني، إلى أقطار عربية أخرى، بعيدة عن الحدود مع فلسطين المحتلة...

هي سبعة عشر عاماً أخرى من العمل الفلسطيني المقاوم، انتهت بالرحيل والتشرذم.

---

(1) بالسّيف، ستيفين غرين، تُرجم باشراف الدكتور محمود زايد، الطبعة الثالثة، 1990، بيروت لبنان، ص 135 - 136-137.

إذن، ما بين 1952 و1982، ثلاثون عاماً، عززت في أذهان الصهاينة، وحلفائهم في الغرب، أن التجميع التكتيكي، عند العرب، مهما حمل من إضاءات وإشراقات، في مسيرته، لا يقوى على رد الكارثة أو الهزيمة حينما يقرر المعتدون ظروف وقوعها...

هذه النظرة الدونية، للعرب، عززها الفهم الاستنسابي المرتكز على أربعمئة عام من حكم العثمانيين، ثم تقسيم المنطقة في الحرب العالمية الأولى واستحكام الانتدابات القامعة للشعوب العربية والناهبة لخيراتها.

الثالث:

مُنطلقاً من قناعاته المؤمنة بـ«دونية» العرب، ظنّ مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أنه سيمد رجليه ويرتاح وأن «السلام الإسرائيلي» سيمتد أربعين عاماً من الهدوء، يعززه اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو، مع جمهورية أمين الجميل، واتفاقية كمب ديفيد مع مصر، وتخلّص جزار الاردن من المقاومة الفلسطينية، وتراجع الدور السوري في لبنان...

لكنه، وقع في الحمّام وكُسرت رجله، بعدما تيقن من حقيقة الأمر من وراء نظارتيه السميكتين.

بدأت عمليات المقاومة ضد جيش العدو الصهيوني تتنامى، محفوظة بأهداب الناقمين على الواقع المزري الذي أحدثه الاحتلال، ومجاهرة أمين الجميل وحكومته بواقعية وحتمية الانسياق خلف أطماع الغزاة المحتلين.

بدت المقاومة الوطنية، واعدة بنوع جديد من المواجهة، بعيداً عن الاستعراضات والعراضات التي وسمت أغلب ما عرفته العمليات السابقة عليها.

ترافق ذلك، مع حدثين: داخلي وإقليمي.

في الداخل اللبناني، تكونت نواة عمل مقاوم مغايرة لما هو سائد، وجهها الرافض ينبذ كل ما يحكم الساحة من صراعات فئوية وجِهوية، أفرزها الشعور بالهزيمة أمام هجمة التحالف الغربي – الصهيوني المدّعم بدولة لبنانية ملحقة.

والإيجابي، هو التحصن بالسرية القابضة على إيمان عقائدي بتناحريّة الصراع مع العدو

الصهيوني وداعميه، بميزان يقول: إن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود. وتحرير لبنان أقصر الطرق لتحرير أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين. هذه النواة، أعلنت عن نفسها باسم: المقاومة الإسلامية، كوجه لحزب الله السياسي.

إقليمياً: كان انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وإعلان قائدها الإمام الخميني، القائل بأن «إسرائيل غدة سرطانية» يجب اقتلاعها وافتتاح «سفارة فلسطين» بدلاً من «سفارة إسرائيل» عوامل مؤشرة على ما ينتظر المنطقة، في ظل الشعار الأوسع: «أميركا هي الشيطان الاكبر».

المقاومة الإسلامية: نضوج مبكر

بين عملية «الويمبي» كأول عملية ناجحة مشهودة، والعملية الاستشهادية للشهيد احمد قصير في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982، التي هدّمت بناية «مدرسة الشجرة» على رؤوس الصهاينة، حيث اعترفوا بقتل ما يزيد على مئة وخمسين منهم بين ضابط وجندي، ومئات الجرحى الاخرين، أنجزت المقاومة من العمليات، ما دعا الصهاينة للتيقن بأنهم وقعوا في «الفخ اللبناني». ثم كانت عملية «المارينز» على طريق المطار، عام 1983، والسفارة الفرنسية، دليل إصرار على أن العمل المقاوم في تصاعد نوعي، إنه «نبتٌ محلي» يصعب تطويقه أو تجفيف منابعه، ما دام الرفض للاحتلال سمة أغلبية الشعب.

اضطر الصهاينة، على وقع ضربات المقاومة، إلى التراجع والاندحار نحو الجنوب، منطقة بعد أخرى، بما اسموه «إعادة الانتشار».

جربوا «القبضة الحديدية» في قرى معركة والعباسية وطيردبا ودير قانون النهر والقرى المجاورة، إلا أنهم ووجهوا بمقاومة شعبية صادمة،لم يكن اتساعها في حسبانهم، وذلك عام 1984 وهو ما تناغم مع انتفاضة السادس من شباط/ فبراير، واعلان سقوط اتفاق السابع عشر من ايار المذل.

خسر العدو الصهيوني سياسياً ما سعى إليه من هذا الاتفاق. وبدأ القهقرى عسكرياً، ومعنوياً، وأخذ يتجرع ذل الخسائر والتراجعات. ظن العدو أنه باستشهاد الشيخ راغب حرب

يمكن أن يخبوَ أُوار المقاومة فاكتشف عكس ما تمنى، والتهب الوضع الشعبي بالتحدي والرفض، وأصبحت صورة شيخ الشهداء في قلب كل المؤمنين بجدوى المقاومة وخطها الخلاصي من ربقة الاحتلال الإسرائيلي.

عاود العدو الكرة، عام 1985 بعدوان واسع، تصدت له المقاومة وأوقفته عند بلدة صريفا. فكر الصهاينة فيما بعد، مع ازدياد عمليات المقاومة: كماً ونوعاً، أن «الشريط الحدودي» هو آخر مكان يمكن التموضع فيه ريثما تتبدل الظروف...

فكان على العدو أن يثبّت وجوده بكثافة في الأماكن الاستراتيجية الحصينة في تلال المنطقة التي سُلّمت سابقاً للعميل سعد حداد، وبعد وفاته للعميل انطوان لحد.

هنا، كانت المقاومة الإسلامية، قد أصبحت بجلاء لا لبُس فيه رأس العمل المقاوم، والطرف القادر فعلاً، على التحرك بخطى ثابتة متصاعدة، قادرة على توزيع الضربات للعدو، في كل قطاعات التموضع العسكري ضمن الشريط المحتل، وتنويعها، وإظهار تكتيكات ابداعية مربكة وغير معتادة... تيقن قادة العدو، والحال هذه أنه أمام طرف، بعدة خصائص:

- برنامجه الوطني، استكمال التحرير حتى آخر شبر في الجنوب اللبناني.
- برنامجه العقدي الإيماني، حده المنظور أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.
- سرية في العمل، صرامة محصنة من إغراء ات العمل الجاسوسي «بمباهج الدنيا».
- همة مقدامة، سريعة الحركة، في استعمال ميسور السلاح الملائم «لحرب العصابات» المتلائمة جغرافياً وطوبغرافياً مع الأرض، مسرح العمليات.
- تواضع وصدقية في إعلان النجاحات، بعيداً عن الاستعراضات بالسلاح، أو بدونه، كالذي شهدته الساحة اللبنانية، قبلاً.
- جدلية متنامية، مشبعة بالتعاطف بين المقاومين وجمهورهم.
- قيادة تخفي أكثر مما تعلن، بل تقتصد كثيراً فيما يجب أن تعلنه، على غير ما عهده الصهاينة، عند قادة العرب، مع وعود تتكفل النتائج على الأرض باثبات صدقيتها.
- انتقال متدرج بالعمل المقاوم من مرحلة «وخز الإبر» ضد المواقع المحصنة، إلى مرحلة «القَبْع بالمخل» للموقع من أساسه، وتحريره إلى حين، ريثما تسنح ظروف أخرى.

خصائص، لابد استشعر وجودها قادةُ العدو، غير أن موروث «قناعتهم» الكامن في مستحاثات العقل الصهيوني، والمدعم بتجاربهم مع الأنظمة العربية، وبعض التنظيمات المقاومة الاخرى، بقي يلعب دور المشوش في ميزان قناعاتهم... «فهؤلاء» - المقاومون - هم عرب وكغيرهم ممن سبقهم، لا بد سيتعبون مع كيل بعض الضربات القاسية...

فلا بد من عملية «تصفية الحساب» معهم ولاسيما وأن استشهاد قائدهم - السيد عباس الموسوي - لم يفُتّ في عضدهم، وإنما رفعوا وصيته بحفظ المقاومة «بأشفار عيونهم»، شعاراً تكمّله وصيته الثانية: «شهداؤنا عظماؤنا»، لاسيما وأنه دفع دمه مع زوجته الشهيدة ام ياسر وطفلهما الشهيد حسين، ثمناً لذلك النهج السوي الصلب في مواجهة قوات العدو الصهيوني. فلنهزَّ العصا لخَلَفه في أول الطريق، وهو «طري العود».

كان عدوان عام 1993، قاسياً، أُريد به «تصفية حساب» راكمه عجز الصهاينة - بالرد المفرق - سابقاً، وهم يريدونها «حرباً على امتداد المواجهة مع المقاومة»، علّهم يكشفون «نقاط ضعفها» بالعدوان الشامل ومدى قدرتها على الرد في كل الأمكنة وفي الوقت نفسه...

صمدت المقاومة الإسلامية ببسالةٍ وبطولةٍ ناصعتين ولأول مرة ضد عدوان شامل وعلى مختلف القطاعات الجنوبية.

كان تموز قاسياً على المقاومين، لكنهم فازوا بصمودهم.

وكان قاسياً على الصهاينة فخسروا، وراكموا حساباً جديداً فوق حساباتهم. هذا العدوان الصهيوني «التصفوي» الفاشل، كان تمريناً جيداً لإغناء تجربة المقاومين وارتفاع منسوب جدول الأعمال المقبل...

فكانت «عناقيد الغضب» في نيسان/ ابريل عام 1996، نقطة تحول حقيقية لصالح المقاومة الإسلامية التي وضعت حداً لغطرسة العدو واستهتاره بالمدنيين العرب وبالأنظمة منذ زرعه ككيان غاصب...

و «اعتدل الميزان» الذي فرضته المعادلة المستجدّة، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني: الصراع مع العسكر، ومدنيّو لبنان خط أحمر!!.

العدو الذي استباح السماء العربية، دون أن يرف له جفن مع تاريخه الحافل بالمجازر

والذي اغتال أبا جهاد- خليل الوزير في تونس، وضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981، مع تجاوزه لأجواء عدة أقطار عربية، واستباحته للدماء العربية كيفما يريد، وجد نفسه في نيسان/ ابريل، محطّ «غضب المقاومين». الذين «فرفطوا» عناقيده، وفرطوا استسهاله لتحقيق ما اعتاد الحصول عليه في أمكنة وأزمنة أخرى سابقة.

هذا «التوازن» بدأ يختل لصالح العمل المقاوم، إلى أن فرّ العدو الصهيوني فرار الثعالب، لا يلوي على شي، عام ألفين، وأصبح الجنوب ما عدا مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، نظيفا من دنسهم ورجس عملائهم الذين ركضوا خلفهم يستجدونهم فتح «بوابات» الهروب. وموقف العميل أنطوان لحد، لوحة واجبة الرؤية والرسم والتدريس للأجيال المقبلة.

هنا تنفس الصهاينة الصُعداء من «رمال لبنان المتحركة» و«جحيم البلد الملعون» الذي عمت فيه الفرحة في اليوم الخامس والعشرين من أيار/ مايو، على جانبي الشريط الشائك بين لبنان وفلسطين المحتلة:

في لبنان فرحة الانتصار على «قهر» عدوٍ قيل «إنه لا يقهر»، وفي فلسطين المحتلة، فرح المهزومين «الناجين بجلدهم» كونهم بقوا أحياء بعدما سمعوا أنين جرحاهم ورأوا جثث قتلاهم في مظهرٍ مضى وقت طويل لم يذوقوا مثله...

وظن استراتيجيو العدو أن القصة انتهت...

سيلجأ «حزب الله» إلى الداخل اللبناني، فيدخل «اللعبة اللبنانية» وتصدأ شعاراته بنشوة الانتصار فيحطّ الرحال ويتوقف الركب عند المصالح الخاصة، و «يصدأ ما تبقى من أسلحته» في المستودعات وباقي التحصينات.

هي آثار الموروث الثقافي الصهيوني، بقيت تتلاعب بأهواء قادة العدو.

لكن لم يطابق حساب الحقل الصهيوني حساب البيدر اللبناني.

وأخذت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، واجهة الشعار وراهنيّته عند المقاومة.

بل إن خطاب قائد المقاومة، السيد حسن نصر الله في احتفال النصر في بنت جبيل، على الحدود، كان رامزاً ومعبّراً: «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت» و «نحن قوم لا نترك أسرانا في السجون». هي المفاتيح – الرمز للمرحلة المقبلة...

هكذا سمع قادة العدو الصهيوني ومعهم إدارة بوش - الإبن، السائرة حثيثاً نحو ما تعتبره: الشرق الاوسط الكبير».

حقيقة مرّة

شكّل الهجوم على بُرجي «وول ستريت» في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، صيغة «اتهام وجاهية» ضد المسلمين عموماً والعرب منهم على وجه الخصوص. وأعلن من ظنّ نفسه «فرعون العصر»، بوش - الإبن، شعاره الواضح: من ليس معنا فهو ضدنا، وهو حكماً، من «محور الشر» وشريك متواطئ مباشرة أو غيابياً في إهدار دم من ماتوا بالهجوم.

محط الرحال: أفغانستان، للأسباب الآنفة الذكر، في مخطط واشنطن: بترولياً واستراتيجياً وهو الحقيقة والشعار الدجليّ: طالبان حيث تدرّب جماعة: «القاعدة» مع بروباغندا إعلامية ظاهرها، ضد السعودية ومضمونها كل العرب ولاسيما كل ما يؤثّر في مشاريع الكيان الصهيوني، أو يعيق التمدد الأميركي الزاحف مباشرة.

الحقيقة المرة، أن العرب ارتعدت فرائص أنظمتهم فتجمعوا - حيارى - في مؤتمر قمة دمشق عام 2002 بعدما بدا لهم ثقل وطأة الآلة العسكرية في أفغانستان. ولم يروا بصيص أمل في كل ما أنجزه هذا الطرف من الشعب اللبناني، المقاوم...

بدا لهم «الانبطاح» حتى الأذقان، هو آخر ما بقي عندهم من فروض العبودية، علّهم «يظفرون» بلمحة عطف أميركي - صهيوني...

وكتبوا بحبر إذعانهم، مبادرة «سلام» استسلامية... لم ينُقذ بعضاً من ماء وجه العروبة المسفوح، غير اعتراض الرئيس اللبناني: إميل لحود، المحمول على انتصار المقاومة، والمتابع - دولياً - لتحصيل كل ذرة تراب على الحدود، لصالح كرامة لبنان.

صوت لحود، المقاوم وبتأييد مطلق من رمز المقاومة وشعبها أعاد التذكير بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم حسب القرار 194، الذي نسيه، أو تناساه البقية.

ومع ما في مبادرة الاستسلام التي قدمها ملك السعودية - وهي على ما أُثر إعلامياً - من صياغة الصحافي الأميركي توماس فريدمان، لم يكلّف أرييل شارون نفسه، عناء قراءتها... لأنها - بنظره لا تساوي قيمة الحبر الذي كتبت به...

حقيقة مرة – الحق مع شارون- لأن أي كلام قيمته من قيمة صاحبه، ومدى إمكانية فرضه، وموشي دايان، كان يملك حقيقة أُخرى وهي مرّة أيضاً: «قادة العرب لا يقرأون»، وحتى لو قرأوا لا يفقهون ولو فقهوا فهم لا يريدون، ولسان حالهم، القاعدة الذهبية: إبعد عن الشرّ وغنِّ له.

لكن، ما لم يفقهوه جيداً، كعاداتهم، أن الشرّ سيلاحقهم مهما تجرّدوا من حقوق شعوبهم، ما دامت أرضهم منبع النفط ومرقد «إسرائيل» وهما «مربط الفرس» الأميركي، على الكوكب الأزرق.

أنظمةٌ، هذه حال أصحابها، كما شرّحهم الشاعر الكبير عمر أبو ريشة:

إن خوطبوا كذبوا، أو طولبوا غضبوا	أو حوربوا هربوا، أو صوحبوا غدروا
على أرائكهم، سبحـــــــان خالقهم	عاشوا وما شعـروا، ماتوا وما قُبروا[1]

طبيعي أن ينظروا إلى سقوط بغداد، عام 2003، على يد «هولاكو» العصر، ومغول «المحافظين الجدد» والصهاينة، نظرة أسلافهم لسقوطها على يد التتار.

سبعة قرون ونصف، تناوبتهم فيها، عقلية فرّطت بكرامة بغداد ودماء أهلها، ومداد علمائها ومفكريها التي لوّنت مياه دجلة لسبعة أيام، زمن هولاكو المغولي، كذلك فرّطت بنجيعها ذبيحةً بيد جلّادي هذا العصر يستبيحونها: دماءً وعلماء، وآثاراً ونفطاً، وشيعاً ومذاهب، وأعراقاً وإثنيات.

لقد لبس العرب «العقال» الأسود على كوفية رؤوسهم، حداداً على سقوط الأندلس وهي ليست لهم، ولم يلبسوه حزناً على بني الأحمر وبقية «ملوك الطوائف» الذين أضاعوا مجداً وخلّفوا وراءهم حضارةً مبادة.

واليوم أصابهم العشى، فماهَوا بين نظام صدام، وبين بلاد الرافدين والشعب العراقي.

على كلٍ، لهم في ذلك عجائب بعدما عميت بصائرهم وزاغت عيونهم، عن فلسطين السليب، وجرحها النازف، فتركوا شعبها البطل، بقياداته الحقيقية بين استشهاد وجرح وأسر

---

(1) بمناسبة مؤتمر القمة في الرباط، 11-12 شباط/ فبراير، 1992.

وتهجير وجرف وتدمير وحصار واستباحة مقدسات، وحرفوا بوصلتهم الرعناء، لافتعال عداوة مع الثورة الإسلامية في إيران، بعدما فتحت لهم الأخوّة قلباً ويداً.

مآثرهم بعد احتلال العراق

هذا الفجور السياسي الذي أبداه «العربان» استذلالاً لعدوان «التحالف» بقيادة الولايات المتحدة، واحتلال العراق، شجّع المحتلين على الخطوة التالية نحو رأس الحربة الفعال «ضدّ العدو الصهيوني»، المتمثل بالخط الواصل بين إيران ودمشق ولبنان وقطاع غزة.

تقدم كولن باول لينذر النظام السوري، وبيده مهماز احتلال العراق وأفغانستان.

الاستسلام طوعاً أو كرهاً... والجولان الذي أعلن العدو الصهيوني ضمّه لـ«إسرائيل» بهوية إسرائيلية عام 1981، يؤجل إلى أجل غير مسمى، ولتقطع «الأنابيب المتصلة» مع المقاومة الإسلامية في لبنان، و«حماس» والمقاومة في العراق تحت المظلة الصهيو - أميركية، والمفتاح: سوريا أولاً...

إنه منطق القوة، الذي يستغبي الآخرين، والذي لا ينتظر منهم حتى أدنى تساؤل، وليس سؤالاً: وماذا بعد الاستسلام، طوعاً، لاسيما وأن كل المحادثات - غير المباشرة السابقة - وخرائط الطرق لم تُجدِ نفعاً، مع سوريا - المسلّحة، فكيف بها، بلا سلاح؟ وبلا أعوان؟ فهِم «كولن باول» الرفض، تحدياً... وكان «الحصار بداية الطريق».

الانفجار المبرمج

ممانعة النظام السوري، كان منزلةً بين المنزلتين، حسب تعابير المعتزلة، فلا هي استسلام معلن، أو خفيّ، كباقي الأنظمة العربية، ولا هي مقاومة هجومية مبرمجة يتصدرها عنوان معلن...

غير أن «جرح الجولان» النازف في وجدان الشعب العربي السوري، يرجّح كفّة الميل نحو أي عمل يضعف قوى العدو الصهيوني، ويمهد لما يردده النظام السوري حول «الظروف المؤاتية» لاسيما وأن وجود الجيش السوري في لبنان - مع كل الملاحظات والالتباسات والانقسامات الداخلية حوله - يشكل سنداً رديفاً للمقاومة وظهيراً يبعث على الاطمئنان

في الزاوية الخلفية، ويسمح بالتوجه جنوباً، نحو الحدود مع فلسطين المحتلة، مع ضمان استمرار المدد اللازم لتقوية الزخم المقاوم.

واستل الساحر المبهم من جيبه صاعق التفجير

وكان الضحية رئيس الوزراء السابق: رفيق الحريري.

ضربة مدروسة بعناية ودقة فائقتين

والإتّهام جاهز: بداية: كانت سوريا هي المتهمة وجاهياً وحزب الله رديفاً...

مع أن كل التحقيقات تقاطعت لتقول: إن أسلوب وأدوات التفجير وإمكانية الظروف التحضيرية، أشارت، إلى طرف واحد في الشرق الاوسط، بإمكانه إنجاز ذلك، هو «إسرائيل» لكن، الفاخوري الصهيو-أميركي، وببغاواته العرب واللبنانيين، ركب أذن الجرة كيفما اراد. وبذلك:

تم إجلاء القوات السورية، عن لبنان، فخرجت محملة بنعيب المتباكين على الرئيسّ الشهيد وحُمّل الطرف اللبناني المقاوم، وبيئته الحاضنة إثم الدعم للوجود السوري على الأرض اللبنانية،وبالتالي شراكته في آثام ما تمّ.

وبدأت اوركسترا النغم الصهيوني، تعزف نشيد الثأر، وروّج ملك الاردن لكذبة «الهلال الشيعي» قصد صب الزيت على النار، وتعميق الشرخ المذهبي الذي بُدىء به سابقاً...

عمل إجرامي، في الرابع عشر من شباط/ فبراير 2005، طاول عصفورين بحجر واحد: ملاحقة النظام السوري وتشديد الحصار عليه، وبداية العمل على تهشيم وتهميش قدسية العمل المقاوم.

وبدأ لاعبو السيرك على الحبلين بأسلوب «ميزان الجزر» صعوداً وهبوطاً، من جهة إلى أخرى...

كان على «سيد المقاومة» الأمين العام لحزب الله: السيد حسن نصر الله عبء استكناه أطروحته المثلثة: الشعب والجيش والمقاومة...

الجيش والمقاومة، محددان، ولكن الشعب الذي تتنازعه أهواء قيادات ذاتية المصالح،

وتعمل على تعميق الشرخ، عمودياً، بمباركة السفارات الغربية وطليعتها الأميركية، بقي ضبابي التوجه في مرحلةٍ من أخطر مراحل الصراع العربي/ الصهيوني حيث «المفتونون» بالثورات الوردية والزهرية والقرنفلية وما شاكل، رفعوا شعار: لبنان اولاً، مردفينه بـ«حب الحياة» حتى ولو كانت ذليلة وفارغة من أي معنى إنساني.

كان لبنان - المناخ - تموز والفصل حاراً...

وكان لبنان السياسي فصلين:

خريف هَرِم قوامه أطراف الرابع عشر من آذار، وربيعٌ مونقٌ عماده المقاومة، وحولها الثامن من آذار.

ثم أتت «القشة التي قسمت ظهر البعير».

كان على المقاومة الإسلامية - كعادتها - أن تثبت صدقية شعارها:

«نحن قوم لا نترك أسرانا في السجون».

وجاءت الفرصة سانحةً.

فاستطاع أبطال المقاومة الإسلامية أسر جنديين إسرائيلين، بعد مواجهة باسلة ومشهودة، والغاية، عملية تبادلٍ تحرر دفعة من الأسرى العرب: لبنانيين وغيرهم.

إلا أن العدو الصهيوني، كان - كعادته - يبيّت أمراً آخر، أعد له، وباعترافه، زمناً طويلاً، ريثما تسنح له الفرصة في ظل أجواء، اعتبرها ملائمة، داخل المجتمع الأميركي: فالقس الانجيلي، جون هاغي، كان قد أطلق منذ خمسة اشهر، تحالفاً جديداً، للضغط على الإدارة الأميركية، لصالح «إسرائيل»، في خطوة وصفت بأنها تاريخية، وتعتبر الأولى من نوعها على مستوى الولايات المتحدة:

فقد حضر حوالى أربعمئة قيادي انجيلي من مختلف أنحاء الولايات المتحدة، مؤتمراً، عقد في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير 2006، وأسفر المؤتمر عن تشكيل تحالف: «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل».

وصف الحاخام أرييه شينبرغ، الذي حضر المؤتمر، ما نتج منه بأنه «تاريخي»، وقال: إنه «أول جهد اعرفه على مستوى وطني من أجل توحيد القادة الانجيليين» لدعم «إسرائيل».

وأضاف: إن «هؤلاء القادة الذين شاركوا، يتحدثون باسم ملايين الاشخاص. ولهذه المنظمة قدرة استثنائية على دعم إسرائيل والدفاع عنها وتأييدها».

وقال المسؤول في «شبكة الاذاعة المسيحية» التابعة لبات روبرتسون، مايكل ليتل، إن هذا الجهد يوحّد مجموعة متنوعة من الكنائس، ويمنع اتخاذ قرارٍ معادٍ لإسرائيل في الكونغرس.

ومعروفٌ أن هاغي المؤيد لإسرائيل يُجري منذ العام 1981، وكل عام، حدثاً يدعى «ليلة لتكريم إسرائيل» وتخصص هذه الليلة من أجل جذب الانتباه لما يعتبره هاغي تهديدات واجهتها إسرائيل والشعب اليهودي عبر التاريخ، وللتعبير بشكل علني عن الدعم الانجيلي لإسرائيل. (ا.ب) [1].

وهكذا، وجد الكيان الغاصب ما ظنه الوقت النموذجي، لإعادة الاعتبار «لجيشه المقهور» والظرف المناسب للقضاء على بنية المقاومة الإسلامية، كي لا تقوم لها قائمة بعد ذلك، بعد «كي الوعي الشعبي» المحتضن لها و«تعقيمه» من مراودة النفس ثانية، فيعم الاستسلام من المحيط إلى الخليج، ويختنق ما تبقى من المقاومة الفلسطينية فيخمد أوارها، ويوضع «الشرق الاوسط الكبير» على السكة. يعني أن «إسرائيل» وضعت نفسها بمعية واشنطن أمام:

الاختبار الأولي نحو «الهرمجدون» «عدوان تموز/ يوليو 2006»

بدايةً، عمل الجيش الصهيوني، على استعادة الجنديين الأسيرين، فحاول، جاهداً ملاحقة آثار المقاومين الذين استطاعوا إبعاد «غنيمتهم» عن مرمى وسائل العدو الممكنة...

عجز الجيش المدرَّب المزوَّد بأرقى وأحدث الوسائل التقنية، عن مجاراة حنكة المقاومة وروحها المعنوية.

لم يدم الأمر طويلاً: فالخطة الموضوعة لأوائل الخريف، والمتقنة التحضيرات، قُدِّم موعدها، لتنزل إلى الأرض.

كالعادة في كل الحروب الإسرائيلية، بدأ سلاح الطيران الصهيوني، بمختلف تشكيلاته،

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، 11/ 2/ 2006 .

أعماله القتالية في سماء لبنان، وقذائفه تنهمر على أهدافٍ، منتقاة مسبقاً حسب البيانات الصهيونية.

طيرانٌ، متفردٌ في السماء، وبوارج حربية صهيونية تجوب الشواطىء، تجوس ما تعتبره أهدافاً ثمينة.

وقوات «النخبة» - مفخرة الصهاينة، حسب اعتقادهم - تتحفز على الحدود، منتظرة غنائم سهلة القتل، أو فراراً يكفي الغزاة عناء القتال.

سارعت أنظمة «الإعتدال - الإبتذال «العربية إلى إدانة المقاومة الإسلامية باعتبار أسرها للجنديين، مغامرة غير محسوبة، وبادر فؤاد السنيورة وفريقه: حكومياً وتنظيمياً إلى التنصل و«التبرّؤ» مما أقدم عليه حزب الله، يثير حميتهم وحماستهم حشد الولايات المتحدة وحلفائها، كل ما لديهم من إمكانيات.

لقد نزلت قوى «العولمة المتوحشة» بقيادة «الشيطان الاكبر» بكل ثقلها، ومرماها المقاومة التي تجاوزت «قطوع الدوريات الهزائمية العربية» التي حفل بها سجل المتصدين السابقين للعدو الصهيوني.

لم تمضِ أكثر من أربعة أيام على بداية العدوان الصهيوني، حتى رفع الصهاينة سقف شعاراتهم ومطالبهم: من مطلب استعادة الأسيرين الذي رفضه قائد المقاومة «ولو اجتمع العالم كله» إلا وفق صفقة تبادل اسرى مناسبة، إلى القضاء على بنية المقاومة: جسداً وفكراً.

تلازم ذلك، مع نشوة عارمة، حفّزتها «حفلة سندويشات» السفارة الأميركية بحضور «القابلة القانونية» لولادة «الشرق الاوسط الجديد»: غوندا ليزا رايس.

رايس، المشبعة بأفكار «الفوضى البناءة»، حسبما صمم مفهومها معهد «أميركان إنتربرايز» - قلعة المحافظين الجدد - رأت أن الوقت قد حان لكي تصدّر ما أسمته الثورة الاجتماعية، وفق استراتيجية كاملة أعدت للمنطقة العربية، عبر اجراء حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية تُفرض بالقوة لتغيير النظم والجغرافيا السياسية معها.

كانت تنظر إلى المنطقة وهي على قناعة برأي العضو البارز في المعهد المذكور، مايكل ليدن: «إن التدمير البناء هو صفتنا المركزية»، مستلهمة رؤية التراث الاستشراقي، خصوصاً

ما عناه برنارد لويس الذي لا يرى الوطن العربي إلا تجمعاً لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دويلاتية وطنية [1].

وإذا كان بوش - الأب قد وضع «خطاً في الرمال» حول العراق، فإن إدارة بوش - الإبن قد جمعت أطراف الكرة الأرضية - طولاً وعرضاً - لتضييق الخناق على المقاومة في لبنان، وفق خطوط ثلاثة:

- يعمل «إسخرطيو الداخل» على تقطيع أوصال الجغراسيا، محلياً.
- و«أقرانهم العربان» في الوضع الإقليمي.
- والحلف الصهيو- أميركي وأعوان الخارج في قيادة الأوركسترا الناظمة لكل الحاجات العسكرية والسياسية والمؤسسات الدولية.

يقابلهم، مقاومون آمنوا بربهم ووطنهم وقيادتهم، يحفزهم مخزون قرون من الشوق لنصرة الحق ومكافحة الباطل والنيل من عدو أذاق أهليهم مرّ العذاب منذ تأسيس كيانه، حتى أصبحت تلال عاملة وشعابها ووديانها رموزاً لأسماء الغزوات والمجازر والشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلات.

يساندهم أهل المقاومة وأنصارها الذين ضاقوا ذرعاً بما حملت كواهلهم من تناغم مصاصي الدماء في الداخل، وغيلان الخارج، فآلوا على أنفسهم التضحية بكل غالٍ ونفيس، بالأرواح والأرزاق كرمى لقيادة رأوا فيها صدقاً في القول والفعل لم يشهدوا له سوابق...

وخط داعم للمقاومة بدءاً من طهران مروراً بدمشق، وصولاً إلى المقاومتين الإسلاميتين: في لبنان وفلسطين المحتلة.

خطان متضادان متناحران لا يلتقيان إلا على صِدام

خط المقاومة عن الأرض والعرض والقيم والحرية وصد المعتدين وكبح إرهابهم، وخط الإرهاب العالمي بقيادة الولايات المتحدة و «إسرائيل» وكل المعتادين على مصّ دماء الشعوب وأعوانهم من جلادي الفئات المسحوقة والمستضعفة من شعوبهم.

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 53 .

صورة تبدو سوريالية المظهر، غير أنها واضحة الجوهر، مسرحها لبنان بأرضه وبحره وسمائه، وعين المعتدين على الجنوب بحدود نقطة الماء التي رآها ليفي أشكول بقيمة نقطة الدم، والليطاني محط الأنظار[1].

هكذا، تدرج العدو من فشلٍ إلى فشل مع كل ما أحدثه من قتل ودمار وتهجير ومجازر، فبانت أمام حكومة أولمرت حقيقة لا لبس فيها: لقد تبعثرت نخبة جيشه تحت أقدام المقاومين التي انغرست أوتاداً لا تتزحزح بعدما وصلتها قبلات قائدها الذي أصبحت عمته وعباءته محط الأفئدة والآمال.

حتى مفخرة الأسطول الصهيوني - ساعر - اصطلت بسعير المقاومين الذين صادقوا على قول قائدهم، لحظة صدور البشارة، مثلما عبّر المتنبي ذات يوم:

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً   مضى، قبل أن تُلقى عليه الجوازم.

وخرجت «ساعر» حوتاً ميتاً لفظته لجج بيروت مثلما سبقتها «النيو جرسي» حاملة جثث عملية «المارينز» قبل ثلاثٍ وعشرين سنة.

وفي وادي بمريمين، أسقط السلاح المقاوم طائرة صهيونية، بمن فيها وبدل أن تصل المساعدات والإسعافات للجنود المذعورين، في الوادي، طاولتها أيدي المقاومين الذين كانوا يعملون مطمئنين، بمواجهة عدوٍ صُدمت حكومته، وأيقن قادته أنهم عميان محشورون بين أتون الداخل اللبناني وجحيم الصواريخ المنصّبة على مستعمرات الجليل الأعلى ترافقها تهديدات بما بعد، بعد حيفا... وقائد حربيته يجُهد نفسه ليرى الجبهة بمنظارٍ مقفل الفتحتين، فبدا أعمى القلب ضرير العينين.

وبينما كان «الكورنيت» يُنزل أسطورة «الميركافا» من علياء ما نسجته أوهام الصناعات الحربية الصهيونية، ويفتعل بهمة المقاومين المجازر بأرتالها في سهل الخيام ووادي الحجير، وأعدادها المدمرة تطرق أسماع عواصم العالم المدهوشة، كانت تقام «حفلة الشاي» ورفع الراية البيضاء للاستسلام في ثكنة مرجعيون، بأمر من وزير الداخلية بالوكالة - أحمد فتفت -

(1) محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة، عام من الأزمات 2000 - 2001 ص 314.

واستجابة من قائد الثكنة العميد عدنان داود الذي قال لعناصر الثكنة، المستسلمين للضابط الصهيوني: «اطمئنوا»، أمّن لنا جوني عبده ضمانات عبر الفرنسيين والأميركيين بألا نتعرّض «للقصف الإسرائيلي».

وكما هو معروف انطلق موكب العسكريين اللبنانيين منسحبين من الثكنة وسلك طريق مرجعيون - جب جنين، وعند الخروج من جب جنين باتجاه كفريا تعرضت القافلة وبرفقتها ألفُ سيارة من المدنيين للقصف بتسعة صواريخ فاستشهد ستة أشخاص.

وفي حوار بين الضابط الإسرائيلي وداود الذي طلب إخبار رؤسائه بنية احتلال الإسرائيليين للثكنة، أجابه الضابط الإسرائيلي بالعربية: جورج بوش يعلم أننا سنبقى في الثكنة ورؤساؤك لا يعرفون؟

وقد سُمع صوت مُحدِّث داود، أثناء احتلال ثكنة مرجعيون، الذي لم يكن إلا رئيس الحكومة فؤاد السنيورة يقول له: اعتبروا أنفسكم أسرى حرب[1].

حدث ذلك، بعدما كان ممثل كوفي أنان في لبنان: غير بيدرسون، قد قصد مسؤولاً أمنياً رفيعاً لدى «حزب الله» ليبلغه أن الوضع الميداني الإسرائيلي مربك للغاية، وأن التخبط يسود صفوف الصهاينة وهو يعرض حلاً سريعاً من خلال وقف فوري لإطلاق النار يستمر لمدة أسبوع، على أن تبقى الأمور على حالها من حيث الانتشار وبعدها يصار إلى تحقيق الأمور الأخرى.

ببساطة، إنه الاسلوب الصهيوني المتبع - أثناء الشعور بالضعف - في مواجهة العرب، مثلما فعلوا، بكل الهدنات منذ «الهاغاناه» و«شتيرن» حتى حرب تشرين 1973، كي يستعيدوا أنفاسهم ويستأنفوا من حيث وصلوا...

إلا أنهم هذه المرة قوبلوا برفض «حزب الله» واشتراطه لوقف القتال، العودة بالانسحاب الكامل إلى ما قبل الثاني عشر من تموز/ يوليو[2].

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 300 تاريخ 10/ 8/ 2007.

(2) المصدر السابق، العدد 300 تاريخ 10/ 8/ 2007، ابراهيم الأمين.

استمرت المعارك حتى فرغت مخازن العدو من أسلحتها وذخائرها، وسارعت إدارة بوش إلى نجدة الصهاينة بإقامة جسر جوي بين واشنطن وفلسطين المحتلة، لتعويض أطنان القذائف والتفجيرات التي انصبت على البشر والحجر والشجر في لبنان وعلى كل مناطقه.

واقع الأمر، أن شرق غونداليزا الجديد، لم تطلع شمسه، بل شمس شرق أوسط جديد آخر قوامه الانتصار المبجّل الذي سجلته المقاومة الإسلامية ومسحت بذلك ما لحق من عار الهزائم العربية السابقة، ونسجت كل قرية ودسكرة ومدينة في الجنوب، خيطاً من خيوط بيارق المجد من عيتا الشعب ومارون الراس وبنت جبيل والخيام وأخواتها الأخريات.

وأثبتت المقاومة في مواجهتها ضد العدو لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً، أن الكيان الغاصب حقاً «أوهن من بيت العنكبوت» فلم يستطع مسح آثار خطاب النصر في بنت جبيل عام ألفين، برفع العلم الإسرائيلي على بيوتها، ورفع بدلاً عنها، جثث جنود «النخبة» الذين وقعوا في كمائن المقاومين.

لقد كان ثمن الانتصار معاناة طاولت أكثر اللبنانيين، مع استشهاد 1200 شهيد وشهيدة، وجرح أربعة آلاف وتدمير 78 جسراً وآلاف البيوت والمصانعَ وتنفيذ 57 مجزرة حسبما سجلت كارول منصور في فيلمها الوثائقي الذي فاز بجائزة مهرجان نيوزيلندا للأفلام الوثائقية ونال إعجاباً كبيراً في المهرجان[1].

إنها روح المقاومة المبدعة، خارقة الجبال بالمعول والرفش، مدمرة «الميركافا» بمضادات مرّ على نماذجها عقود من الزمن، وقاهرة لعدو مدجج بأعلى تقنيات الاسلحة، عبر صواريخ متواضعة من أُسَـر «كاتيوشا» و«رعد» ثم «زلزال» ومن أراد «التتلمذ» في صناعة النصر، عليه زيارة «معلم مليتا» ليتيقّن من ذلّ التقنيات تحت أقدام الإرادة وحتمية انتصار المؤمنين بحق الحياة الحرة الكريمة.

إنها هزيمة الإرهاب بإدارة جورج بوش – الإبن الذي كان قد اعتبر حكومة فؤاد السنيورة،

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 346، تاريخ 5/ 10/ 2007.

جزءاً من الأمن القومي، مثلما كان قبله، رونالد ريغان قد اعتبر أمين الجميل جزءاً من الأمن القومي، في خضم معركة سوق الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي[1].

وحتى لا يكون الكلام من طرف واحد، علينا الاستماع لما قاله مسؤولون معنيون لدى العدو في معرض التعليق على تقرير لجنة فينوغراد المؤلفة بصدد دراسة مسار الغزو الصهيوني والنتائج المترتبة عليه:

كتب أوربت شوحط في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية يقول...:

بدأ أولمرت [رئيس الوزراء الصهيوني] بعملية فوجد نفسه في حرب. وحتى رئيس هيئة الأركان لم يدرك أن هذه كانت حرباً. بعد شهر كامل، وبعدما قُصفت الجبهة الداخلية بآلاف الصواريخ، وعندما افتقر الجنود إلى المياه والطعام وكانت قناني المياه المعدنية تنشرها الطائرات في جميع أنحاء لبنان، وعندما أراد قائد العملية البرية في القيادة الشمالية فتح الطرق لنقل الجرحى والأغذية ولم ينفّذ أوامره أحد، على الرغم من إصدار الأوامر 13 مرة، والعملية بأكملها كانت فقط في بضعة كيلومترات على الحدود، حينها قرر رئيس الوزراء، القيام بعملية برية لم يكن الجيش الإسرائيلي مستعداً لها، ولهذا لم يُستدعَ الاحتياط مع مرور الوقت[2].

هذا الكلام يُبدد الأوهام حول ما كان سائداً عن «انضباطية الجيش الصهيوني» وبلسان أصحابه من جهة، ومن جهة أخرى، يظهر كذِباً مفضوحاً بإيراده أن الجيش الإسرائيلي لم يكن مهيئاً ومدرباً لهذه العملية العسكرية، لأن نائب قائد المنطقة الشمالية قال: إن الجيش كان مهيئاً للعملية العسكرية وأُجريت تدريبات عليها، قبل البدء فيها بشهر كامل.

كما ذكر بن كاسبيت في صحيفة «معاريف» بصدد الموضوع نفسه:

... الجيش الإسرائيلي «لم ينتصر» في هذه الحرب [تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2006]، لأنه لا يمكن الانتصار في حروب كهذه. عندما يخوض جيش متثاقلٌ نسبياً، المعركة

(1) المصدر السابق، العدد 304، تاريخ 17/ 8/ 2007. د.أسعد أبو خليل.

(2) ، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 441، تاريخ 2-2-2008.

ضد مئاتٍ من مقاتلي حرب العصابات المدربين جيداً، والمتمترسين في خنادقهم، غير المرئيين، والمسلحين كما يجب، يجب القيام بأمر من اثنين:

إما احتلال كل المنطقة وتطهيرها شبراً شبراً، خلال أشهر طويلة حتى [آخر سلح] أو شن عمليات مركزة واستخدام روافع القوة الاستراتيجية لاستعراض صورة من الانتصار بثمن معقول وزمن منطقي.

حتى إيلي يشاي، الوزير الذي يفتقر للرؤية العسكرية المهنية، أدرك ذلك، عندما طالب، خلال كل الحرب، بإلحاق الأذى بشكل ملموس في البنية التحتية اللبنانية و«مسح القرى». لكنه عارض العملية البرية الكبيرة التي تقررت في الساعات الأخيرة.

قال يشاي في المجلس الوزاري: «لدينا هنا، حربان: نصر الله أحرز الانتصار في الحرب النفسية، أما الحرب على الأرض، فلم نعد قادرين على كسبها»[1].

ومع إقرار جميع المهزومين بهزيمتهم إلا أن الفريق اللبناني «المحب للحياة الأميركية» كيفما كانت، والملتهم «للشاطر والمشطور والكامخ بينهما» في سفارة عوكر، رفض الإقرار بذلك، وبذل جهوداً كبيرة لتشويه صورة الانتصار الوطني اللامع الذي أهداه سيد المقاومة لكل لبنان، وبقي الرئيس السنيورة يعمل «دامع العينين» كي يخفف عن كاهل المهزوم بعضاً من ثقل الفجيعة...

فجاء القرار 1701، إقراراً بـ«وقف العمليات العسكرية» فقط وليس إعلاناً لانتهاء الحرب...

إنقلاب الميزان

إلا أن ذلك، حمل معه انقلاباً في «ميزان الرعب»: فبعدما كان أبناء الجنوب وهم يسيرون على الطريق الفاصل بين لبنان وفلسطين المحتلة، يحاذرون النظر إلى المستوطنين وهم يقطفون التفاح في البساتين المحاذية، بدافع الخوف حتى من الأيدي القاطفة للتفاح، قبل انتصار عام الألفين، جاء انتصار الثلاثة والثلاثين يوماً، ليعمّق نتائج انتصار الخامس

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 441، تاريخ 2/ 2/ 2008 .

والعشرين من أيار/ مايو، ويصيب المستوطنين الصهاينة بالرهاب ممّن، وممّا على الحدود.

فقد ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية يوم 9/ 8/ 2007 أن الجيش الإسرائيلي يراقب أعمال بناء البيوت في جنوب لبنان بمحاذاة الشريط الحدودي مع «إسرائيل».

وهو يخشى أن يستخدمها حزب الله كمواقع عسكرية ومراقبة، تحت غطاء أنها منازل لمدنيين لبنانيين... [1]

حتى كلاب إسرائيل صدمتها أيضاً نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان.

فقد كشف تقرير طويل أعدته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الكلاب في المناطق التي تعرضت لقصف صواريخ «الكاتيوشا» التي أطلقها «حزب الله» خلال عدوان تموز/ يوليو 2006، تعاني من «صدمة الحرب».

وقد أورد التقرير أن الكلاب التي تسكن مناطق حيفا وكريات شمونة ونهاريا (وهي أكثر المناطق التي تعرضت لصواريخ «الكاتيوشا» ترتدّ «بشكل وحشي» في كل مرة تسمع أصواتاً أو صافرات تذكرها «بحرب لبنان الثانية»...

وفي هذا الصدد يقول الطبيب البيطري رعنان رفائيلي: إن «الكلاب كانت تصاب بحالة هستيرية خلال الحرب، وتبدأ بالدوران حول نفسها قبل كل انفجار» مشيراً بالتالي إلى أن «الكلاب عرفت بالانفجار قبل أن نعرف أن الكاتيوشا في طريقها إلينا».

وأشار الطبيب إلى أن الكلاب تناولت حبوباً مهدئة أثناء الحرب، ومن بعدها واظبت على تناول دواء البروزاك[2].

ومع كل ما ذكر عن خسائر لبنان: بشرياً ومادياً في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً، مضافاً اليها ثلاثمئة قرية وبلدة جنوبية ملوثة بانتظار مليون ونصف مليون احتمال للإصابة أو الموت بالقنابل العنقودية المنتشرة فيها، إلا أن الانتصار العظيم رفع معنويات الناس فوق الدماء والكلوم وانقاض البيوت واحتمالات الموت المبيت بتلك المواد المتفجرة، فانقلب

(1) المصدر السابق، العدد 300، تاريخ 10/ 8/ 2007.

(2) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 369، تاريخ 2/ 11/ 2007.

سحر ستة عقود من عمر الإرهاب الصهيوني على الساحر، فوقع أسير الرعب والرّهاب: بشراً وحيواناً...

لقد رهنت إدارة بوش - الابن، مخطط «المحافظين الجدد» الامبراطوري، بمحو «عقبة المقاومة الإسلامية» في لبنان، ليستتب لها الأمر على مسرح الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، بعد تشديد الخناق على «قطاع غزة» وسحق مقاومته. ورهنت «إسرائيل» مشروعها التوسعي، اقليمياً، بنجاح الخط الامبراطوري الأميركي. وتلمّظت شفاه «الأنظمة العربية المعتدلة» شوقاً لنجاح المخطط الصهيو-أميركي، علها تبعد عن «شر تأثير المقاومة» وتغني له.

وشارك فريق الرابع عشر من آذار اللبناني، قدر استطاعته، في حفلة تقبل «الامر الواقع» الصهيو-أميركي «حباً للحياة» و«بعداً عن الموت بلا مبرر»!!.

وفشلت جميع المراهنات، وخسر المراهنون. لقد فشل الاختبار الأولي نحو «الهرمجدّون». وتكسرت الأوهام على صخرة الصمود اللبناني. ولم يستطع العالم كله، أن يسترد «الجنديين الصهيونيين الأسيرين» إلا كما وعد سيد المقاومة، عبر عملية تبادل كان على رأس المحررين، فيها، عميد الأسرى: سمير القنطار...

بعد هزيمتهِ النكراء، لجأ العدو الصهيوني إلى إسلوبه الملازم لطبيعته الكيانية: الاغتيال، علّه بذلك، يعوض بعض الشيء عما فقده من اعتداد بالنفس، بعدما جُرّع مُرّ الكؤوس من الذل على أرض الجنوب اللبناني،بدل الشرب والاستحمام في مياه الليطاني، فكان استشهاد القائد البطل عماد مغنية هو الهدف...

ولأن هذا العدو لا يفهم المثل الشعبي العربي «من جرّب المجّرب، كان عقله مخرّب» فقد جرّب. وهي المرة التي لاتحمل رقماً لكثرة ما جرّب ضد القادة الشرفاء، على مساحة الوطن العربي، وخارجه...

لقد عبقت روح «قائد الانتصارين» لتنثر ريّاها على أفئدة الملايين من الشعب العربي، الذين لم يعرفوه إلا شهيداً...

هكذا، وبعدما سال دم الشهيد القائد «رضوان» من قمقم جسده، ظهر على حقيقته: مارداً

مبدعاً في علم القيادة العسكرية، وفاتح بُعدٍ جديد في المزاوجة الاستراتيجية بين نمطي «حرب العصابات» وتمركزات الجيش النظامي، ولم تعد مهمة المقاومة رداً وثباتاً فقط، بل وهجوماً ممنهجاً، مغطياً خطوطاً أفقية قادرة على استخدام أهم النظريات العسكرية بتطوير ملائم يمزج بين إقدام دانتون وكسر معنوية العدو قبل هزيمته العسكرية حسب كلاوزفتز، وبتناغم متقن بين قدمٍ ثابتةٍ ويدٍ مُتقِنة وقلبٍ عامر بالإيمان وعقلٍ راجح بالعلوم المعرفية اللازمة...

لقد شغل الحاج رضوان باطن الأرض وثراها، وهو ابنها، فآمن بها، وائتمنته على نفسها وعلى أهلها، فكان التناغم بينهما، في تمويه الطبوغرافيا رائعاً.

فاستحق، حسبما رثاه – زفه سيد المقاومة، وأعلن حقيقته، بأنه «قائد الانتصارين» وأنه ترك وراءه آلافاً من أمثاله يقفون بالمرصاد لاستكمال المسيرة وإنجاز أهدافها الاستراتيجية المتوخاة...

وكما وعد الأمين العام لحزب الله، قادة العدو، بكل تشكيلاتهم: أن عماد مغنية سيلاحقهم أينما كانوا، وصدق كعادته: إنهم مذعورون على الدوام، وكلما قرب موعد ذكرى استشهاده، من كل عام يتحسسون جنباتهم، داخل فلسطين المحتلة، وخارجها، لقد هزمهم حياً، ويهزمهم على الدوام، في دواخلهم، شهيداً...

ويكفي شاهداً، على استشهاد القائد رضوان وأثره، مباشرة، بعد إعلان ذلك، ما أوردته صحيفة: «هارتس» الصهيونية، إثر الإعلان: تساءل تسفي بارئيل: «هل العالم أكثر أماناً من دون عماد مغنية! الجواب العفوي الغريزي هو «نعم»، وحقاً، بعد استراحة خفيفة وتفكير معمّق وأخذٍ ورد، يبقى الرد: «نعم». إلا أن حساب المنفعة والتكلفة يزعزع هذا الاعتقاد.

هناك إجماع على مسالة واحدة: «تصفية عماد مغنية لا تضعُ حداً «للإرهاب» أو الحرب عليه. لماذا السرور والاغتباط إذاً؟ هذا السرور يُعد لربط «الإرهاب» بشخصيات مركزية، ووضعها كمحور مركزي لظاهرة «الإرهاب» وتجاهل الأسباب التي تحث هذه الظاهرة وتقف من ورائها».

ورأى جدعون ليفي: «... التاريخ يدل على أن ألف تصفية كهذه لا يمكنها أن تفعل ذلك:

[توجيه ضربة للإرهاب وجعل وضع مواطني إسرائيل الامني أفضل من السابق]. سلسلة تصفيات القادة على يد إسرائيل كلها «عمليات» أثارت نشوة بالانتصار، إلا أنها سرعان ما تبدلت، ولم تجلب علينا إلا عمليات انتقامية قاسية ومؤلمة في إسرائيل والعالم اليهودي، وظهور وتنامي عدد لا يقاس من البدائل التي لا تقل مقدرة عن أسلافها، وتفوقها مهارة، أحياناً.

الآن لدينا ايهود باراك وزيراً للدفاع، ومئير دغان رئيساً للموساد، وكلاهما من أكبر هواة التصفيات وعمليات جيمس بوند. لذلك، مع الثنائي «باراك - دغان» تثور الشبهات القوية بان أصابع إسرائيل هي التي كانت وراء هذه العملية أيضاً: [اغتيال عماد مغنية].

الاسئلة التي كان من المفترض أن تُسأل قبل العملية، سئلت بعدها مباشرة وبتأخر كبير. «العالم مكان أفضل بعد تصفية مغنية» قال الناطق بلسان الخارجية الأميركية، متفاخراً. مكان أفضل؟ هناك شكٌ بذلك. مكان أقل أمانا؟ بالتأكيد» [1].

مكان أقل أمانا؟ تساءل ليفي؟ وأجاب بنفسه: بالتأكيد. هذا صحيح، بالتأكيد، هو أقل أماناً للصهاينة وكيانهم، وسيبقى آلاف «العماديين» ومحتذو حذو سيد شهداء المقاومة وشيخها يلاحقونهم أينما كانوا، لأن أرواح الشهداء لا تهدأ، حتى تتحقق آمالهم...

الإرهاب الصهيو- أميركي وقطاع غزة

بعد الإحباط المدوي الذي اعترى الحلف الامبريالي الصهيوني إثر هزيمته النكراء على أيدي مجاهدي المقاومة الإسلامية، الأشاوس، في لبنان، تلفت صوب قطاع غزة.

«غزة هاشم»، كانت منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني الغاصب، مثار إرباك وحيرة للعدو الصهيوني:

فأول رئيس وزراء إسرائيلي، الإرهابي الموصوف ديفيد بن غوريون، فكّر جدياً بضم القطاع لما استشفه منه كعقبة مستقبلية في وجه نمو الكيان الداخلي، حيث يضم ثمانية مخيمات نازحين فلسطينيين هُجّروا نتيجة الاستيطان الصهيوني لأراضيهم وبيوتهم، إضافة إلى سكانه المحليين.

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية العدد 454 تاريخ 18/ 2/ 2008 .

غير أن مؤتمر لوزان، 1949، قضى على فكرة بن غوريون الذي أعلن انتقامه بعمليات قصف همجية للقطاع.

وبعد هزيمة العرب النكراء، عام 1967 واحتلال الصهاينة للقطاع، برزت فيه مقاومة فلسطينية تميزت بعناد لامثيل له تطور وتعاظم فيما بعد، حتى أعلنت قيادة العدو، أن غزة، في النهار، تظهر، ولو شكلاً بيد الجيش الصهيوني، وليلاً محررةً يُديرها الثوار.

بل أن رئيس الوزراء الصهيوني، تمنى أن يستيقظ ذات يوم، ويرى قطاع غزة كله في البحر.

أصبح التخلص من غزة، هاجس سلطات العدو، فارتأى بعد «اتفاق أوسلو» التخفف من هذا العبء، بنقل مهمة «الحفاظ على الأمن» إلى قوة فلسطينية ولكن، مع الاحتفاظ بحق التدخل في أي وقت يرى العدو نفسه، فيه «مهدَّدًا».

هذا الانسحاب الجزئي عام 1994 لم يرح قوات الاحتلال، حيث تصاعد زخم المقاومة الفلسطينية ضدها، فكان على الإرهابي أرييل شارون، كرئيس وزراء، أن يعلن انسحاباً أحادياً انهزامياً من القطاع، عام 2005، مع تفكيك المستوطنات منه، عله بذلك، يعود للأسلوب الإرهابي السابق: بالقصف والقتل والتدمير «عن بعد» بُغية إنهاك أهل القطاع المزدحم بسكانه المليون ونصف المليون نسمة، في مساحة لا تتعدى 378 كم2، أي 5% من مساحة فلسطين المحتلة. وبدل أن تختار جماهير القطاع بين التهدئة مع «فتح» أو تلقي الضربات من العدو، آثرت طريقاً ثالثاً، أثناء الانتخابات، ففازت حركة «حماس» في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2006، ثم بسطت سيطرتها على القطاع في حزيران/ يونيو 2007.

ومثلما رفضت الولايات المتحدة نتائج الانتخابات الديموقراطية التي فاز بها الإسلاميون في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، وأدى الرفض إلى حرب شبه أهلية، كذلك رفضت إدارة بوش الابن نتائج الانتخابات الديموقراطية النظيفة - باعتراف الأميركيين أنفسهم - التي أدت إلى فوز حركة «حماس» وانتخاب رئيس وزراء منها، متماهيةً، مع رفض الكيان الصهيوني لتلك النتائج.

وبين أسر الجندي الصهيوني - جلعاد شاليط - من داخل دبابته، في 25 حزيران/ يونيو 2006 من قبل «حماس» في القطاع، وأسر الجنديين الصهيونيين من داخل مكمنهما قبالة

عيتا الشعب، في لبنان على يد المقاومة الإسلامية، في 12 تموز/ يوليو من العام نفسه، مرّ زمن مذل للصهاينة، أحسوه طويلاً طويلاً، متثاقلاً، وعيون العالم شاخصةٌ لهذا «الجيش الإسرائيلي» الذي نسجت حوله الأساطير، قصداً وعمداً.

واذ، اختارت حكومة أولمرت وجهة لبنان، بناء على مخطط مدروس مسبقاً، ومعد للتنفيذ، وخاضت معركتها «العالمية» مع المقاومة الإسلامية، في عدوان 2006، وعادت سابحة بالدماء، محملة بالأشلاء، توجهت صوب قطاع غزة، مؤزّرة بمن دعموا عدوانها على لبنان، ونُصْب عينيها أن:

- تعيد الثقة لجيشها المنهار معنوياً وعسكرياً.
- تسجل انتصاراً، يعيد ما فقدته عالمياً، من هيبة، إثر هزيمتها على أرض الجنوب اللبناني.
- تصادر أي إمكانية لتطور الانتعاش المعنوي الذي خلقه انتصار لبنان، في نطاق فلسطين المحتلة.
- تقطع الطريق – حسب الرؤية الأميركية – على أي تحرك شعبي يضر «برقاد» الأنظمة العربية «الآسنة» التي ظهرت روائح تعفنها علنا، إثر مواقفها التخاذلية من العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية.

على أن هذا، يتطلب خطوة بشقين: أخذ القطاع، مفاجأة، على حين غرّة، وإطباق الحصار عليه من جهة المنفذ نحو مصر.

وهو ما تكفل به النظام المصري: فإثر زيارة تسيبي ليفني، وزيرة خارجية العدو، واجتماعها مع أركان نظام حسني مبارك، في شرم الشيخ،، في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ ديسيمبر 2008، خرجت مطمئنة البال لتصريحات عمر سليمان، المطمئنة للفلسطينيين...

ولدى وصولها إلى حكومتها، بدأ الطيران الصهيوني، فجأة، بقصف مدينة غزة، في الوقت الذي أعلن فيه النظام المصري تشديد الحصار على القطاع، وقطع كل اتصال إمدادي به.

لقد أعلن العدو الصهيوني عملية «الرصاص المصبوب» أو «المصهور» وبدأت جهنم

النيران الصهيونية تنصب على أجساد المئات من الشهداء والجرحى، فتصهرهم في أتونها.

لم تكن عملية «الديموقراطية المصبوبة» ولا «حقوق الإنسان» الأميركية التي نادت بها إدارة بوش - الابن...

إنه العمل الإرهابي، بكل لؤمه وعنجهيته... قنابل الفوسفور والنابالم وكل الانواع الحارقة للأجساد البشرية، انهالت على قطاع صغير المساحة، محاصر من البر والبحر والجو، وفيه نسبة أكبر كثافة سكانية في العالم، وعدوٌ يطبق عليه بأحدث اسلحة القتل والدمار، ويلاحق المدنيين حيثما تجمعوا، دون حرمة لقانون أو شرعة أو مكان، وهو كعادته: مدرسة في هذا الميدان المدعّم بشرعة مبادئ «العم سام» في حق التضحية بالآخرين، كي يحيا أبناء «الشعب المختار».

فلا عجب أن يستمرئ الصهاينة قتل الفلسطينيين وهم مبرّؤو الذمة من إثم زهق أرواح «الغوييم» ما دامت فتاوى حاخاماتهم مرجعية «التطهر من الآثام» حسبما صدر عنهم، أخيراً، دون إغفال الخط البياني للتعبئة الصهيونية العدوانية، التي دفعت الأطفال، والفتيات، من الصهاينة، لكتابة عبارات العنصرية والتعمد الإجرامي على الصواريخ والمقذوفات تجاه لبنان في حرب تموز/ يوليو 2006.

فالحاخام الأكبر لليهود الشرقيين الأسبق، اسحاق بن الياهو، أفتى، مع عشرة آخرين من كبار الحاخامات بأنه لا تجوز المساواة بين دماء اليهود، والعرب، فدماء اليهود أكثر «قدسية».

وأضاف اليهم حاخام مدينة «كفار سابا» اجتهاداً، قرر بمقتضاه أن دماء الفلسطينيين نجسة.

كما رأى الحاخام ريسكين، وهو من أكبرهم في الدولة، في فتواه، أنه يجوز قتل الفلسطينيين «الأبرياء» ولو على سبيل إشاعة «الردع» المطلوب بين الفلسطينيين. أما فتاوى الحاخام عوفاديا يوسف، مؤسس وزعيم حركة «شاس» التي احتلت موقعاً مهماً في الخريطة السياسية لكيان العدو، فحدّث ولا حرج.

فهو الذي أعلن أكثر من مرة، أن العرب جميعهم أفاعٍ وكذّابون، كما أفتى بجواز قتل

المدنيين الفلسطينيين إذا كان ذلك من متطلبات الواجب الميداني الذي يقوم به الجندي الإسرائيلي... وبقية فتاواه على هذا المنوال [1].

أما الفتوى السياسية لأول رئيس وزراء للعدو فتقول:

«محظورٌ على إسرائيل أن تقامر بأمنها، ولهذا فإن استباق أي تهديد محتمل، بضربة وقائية، هو عمل له مبرراته السياسية والأخلاقية، حتى وإن ثبت فيما بعد، عدم صحته» [2]

يعني ذلك، أن ما يعتبره الصهيوني تهديداً، من وجهة نظره، حتى ولو كان رداً على عدوانه، يجب استباقه بضرب الفلسطيني، ولو ثبت، لاحقاً، خطأ ذلك الاحتمال المفترض... فالصهيوني على صواب دائماً!! أليس هو ابن «شعب الله المختار»؟!.

بهذه «الروحية المسمومة الفتاكة» صنع العدو الصهيوني العنصري الاستيطاني محرقة غزة، لمدة 27 يوماً، لم يجد فيها أطفال القطاع ونساؤه وشيوخه وبقية أهليه، جميعاً، من يمد يد العون إليهم سوى التأييد الشعبي العربي - ولو عن بعد - في ظل مشاركة النظام المصري في حصار القطاع، مساندةً للعدو بدل اعتبار ذلك فرصة لنقض اتفاقية كمب ديفيد الخيانية.

لقد صمت العالم كله عن «هولوكوست» نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين...

ولنعد إلى عام 1960، يوم أطلقت سلطة الرجل الأبيض في جنوب أفريقيا النار، وقتلت 69 مشاركاً في تظاهرة سلمية، فكانت مجزرة شاربفيل منطلقاً لحملة عالمية لمقاطعة دولة جنوب أفريقيا العنصرية، دبلوماسياً واقتصادياً وثقافياً وأكاديمياً ورياضياً.

كما قاطعت الشعوب، المنتجات المستوردة من دولة جنوب أفريقيا، وبعض الدول منعت الاستيراد كلياً...

وتطور ذلك، فيما بعد، حتى زوال نظام الأبارتهايد العنصري في ذلك البلد...

بينما هنا، في قطاع غزة - كباقي ما يحدث في فلسطين المحتلة - لم تنبس حكومة

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، تاريخ 20/ 1/ 2004 .

(2) كلام في السياسة، عام على الأزمات، 2000 – 2001. محمد حسنين هيكل، ص 256 – 257 .

واشنطن ببنت شفة، حول إدانة الاعمال الاجرامية الصهيونية، وهي التي تتشدق - على الدوام - بملاحقة «الإرهاب» والمطالبة «بحقوق الإنسان» وكذلك الدول الاوروبية...

أما «العربان» فعلى الدوام: لا حياة لمن تنادي، وإن ناديتهم، فإنهم ينطقون «كفراً» بعدما سكتوا دهراً عن الحق واصحابه.

ومع كل حملات «فك الحصار» من قبل الجمعيات المدنية ومؤسسات حقوق الإنسان العالمية، المحايدة، بقي القطاع محاصراً، ولم يرفَّ للمؤسسات الدولية جفن، حزناً أو مطالبة، أو مساعدة، أو حتى إدانة لفظية لتلك الاعمال الاجرامية...

وحتى، عندما ارتفعت بعض الاصوات العالمية - المدنية - للإدانة، سارعت الإدارة الأميركية والإعلام المصهيَن إلى «القوطبة» وتنفيس أي بلاغ بهذا الخصوص...

ما يجدر ذكره، أن بوش - الابن، كان قد زار «إسرائيل» في 10/ 1/ 2008، وكتب على دفتر الزوار للنصب التذكاري للمحرقة اليهودية في اليوم التالي في القدس المحتلة: «فليبارك الله إسرائيل» [1]

ومقابلها، طبعاً، يبارك بوش ذبح الشعب الفلسطيني، لأن ذلك يزيد بركة الوجود الاستيطاني «لشعب إسرائيل» الذي يتمنى له، بوش ذلك.

نهاية بوش المتنبي وإدارته

كان من أهم نتائج سياسة المحافظين الجدد فيما سمي «الحرب على الإرهاب»: تدهور الاقتصاد الوطني الأميركي إلى أدنى مستوياته، وازدياد الكراهية والعداء للولايات المتحدة في العالم وتقلص إحساس الأميركيين بالأمن، واتساع دائرة الإرهاب في العالم. أما في العراق (الذي أنهكته باليورانيوم المنضّب) فقد توسع انتشار ما يسمونه إرهابيين وظهرت تيارات إثنية وعرقية وقبلية وطائفية ومذهبية فيما بقيت أفغانستان بلداً غير آمن، وتوسع انتشار تنظيم القاعدة وطالبان فيه. وصارت دول المنطقة تعيش حالة ترقب وتوتر وقلق، وتساءل: من الذي أعطى الأميركيين حق التدخل في شؤوننا؟ وهل (السلام والديموقراطية)

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 423، تاريخ 12/ 1/ 2008.

- حسب الادعاء - يبرران الحروب والدمار والآلام ووقوع الضحايا بالآلاف، وأن يفتح باب المجهول على مصراعيه أمام المنطقة؟!! [1]

أما بوش - الابن الذي كان يعتقد بـ«كونية القيم الأميركية» وبأنه مفوض ومختار من الله والتاريخ لتعزيز هذه القيم وتعميم النموذج الأميركي في المعمورة، طوعاً أو إكراهاً، والمتنبئ بتحسين ظروف الشعوب قاطبة - طبعاً بعد اصطناع المقاصل والمجازر على يديه - فإنه يستحق - دون شك - ما قاله عنه، وزير الخزانة السابق في إدارته والمستقيل عام 2003، بول أونيل: إنه (بوش) أعمى بين طرشان، بطريقة قيادة اجتماعات حكومته، إذ إن «الرئيس» يستمع ولا يعي ما يُقال من قبل وزرائه ومستشاريه، وهو ما ذكره الصحافي الأميركي رون ساسكيند الذي نشر كتابه «ثمن الولاء «نقلاً» عن 19 ألف وثيقة قدمها له وزير الخزانة السابق[2]، وكانت وكالة أنباء Associated Press قد أفادت بتاريخ كانون الثاني/ يناير 2008 أن مؤسستين محايدتين للصحافة، قد وجدتا أن الرئيس بوش وكبار موظفيه قد أصدروا 925 بياناً كاذباً عن خطر العراق على الأمن القومي الأميركي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. ولقد تبين أن «تلك البيانات كانت جزءاً من حملة منسقة ألهبت شعور الرأي العام، وفي النهاية أدخلت أميركا في حرب تحت مسوغات كاذبة».

925 كذبة لرئيس وإدارته، ادّعى أن الله قد أراده مخلّصاً لأميركا والعالم [3].

ويصحّ أن يُودَّع بلسان مايكل مور الذي وجه له هذه الكلمات:

لقد تعلمت في سن مبكّرة، بأنه، في أميركا كل ما على شخص مثلك فعله هو التظاهر والتفاخر. لقد وجدت نفسك مقبولاً في مدرسة داخلية، في نيو انغلاند، لأن اسمك ببساطة، كان: بوش. لم يكن عليك أن تكسب مكانك هناك، فقد اشتُرِيَ لك.

وعندما سُمح لك بالدخول إلى جامعة يال، تعلمتَ أن باستطاعتك تجاوز طلابٍ أكثر

---

(1) دور المحافظين الجدد، مصدر سابق، ص 138.

(2) المحرر، العدد 430 تاريخ 23/ 1/ 2004.

(3) محاضرة ألقيت في جامعة كولومبيا (مركز أبحاث الشرق الأوسط) يوم 30/ 5/ 2010 بعنوان: البترول العربي والمشروع الامبراطوري الأميركي. د. عبد الحي زلّوم، ص 12.

استحقاقاً منك عملوا بجدٍ اثنتي عشرة سنةً لكي يصبحوا مؤهلين للدخول إلى الجامعة. وأنت دخلت لأن اسمك كان بوش.

ودخلت كلية التجارة في هارفرد بنفس الطريقة، بعد العبَث أربع سنوات في يال، أخذت مقعداً كان من حق شخصٍ آخر.

ثم ادّعيت بأنك خدمت فترةً كاملةً في الحرس الوطني الجوي في تكساس. ولكن، ذات يوم وفقاً لصحيفة بوسطن غلوب، غادرت بدون إذن، ولم تعد إلى وحدتك لمدة عام ونصف! لم تكن مضطراً لإكمال واجبك العسكري، لأن اسمك كان بوش.

بالمختصر لقد كنتَ سكّيراً، ومارقاً ومجرماً محتملاً وهارباً غير مدانٍ، من الخدمة العسكرية، وطفلاً بكّاءً. [1]

---

(1) مايكل مور، رجال بيض أغبياء، الدار العربية للعلوم 2003، ص 67 و68 و69 على التوالي.

الفصل التاسع

باراك حسين أوباما

مجيء رئيس أميركي وإدارته مكان من سبقه، حدث لا ينحصر ارتقاب مزاياه داخل الولايات المتحدة، وحسب، بل يتعداه إلى أركان المعمورة، ولاسيما من يقع على رقابهم ثقل الممارسات العسكرية الأميركية، من شعوب كتب عليها نصيب من الحظ العاثر في دائرة «القدر المتجلي» الذي يصل حد خنق الأمم من «شدة عشقه لحريتها وحقوقها الإنسانية».

على أن تولي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية، رافقته «نكهة متبّلة» من الآمال العراض التي راهن عليها المنتظرون في جهات العالم الأربع، ممن توسموا فيه تغييراً يتلاءم وحسن ظنهم فيه ما دام «ابن حسين» يحمل في نسغه الأصلي دماً إسلامياً شرقياً، يمكن أن يؤثر فيما طُعّم له به من «قشرة مسيحية» أميركية، ولونه الأسود ضمانة لئلا ينحرف نحو الظلم والاستبداد، ما دام هو نفسه عرقياً، طاوله وبنسبة ما، بعض من التمييز ضده، بسببه.

وعليه، فقد رأى بعضهم أن أوباما رجل يختلف كثيراً عن جورج بوش الابن، هو يتحلى بشخصية ذكية ومستوى معرفي يثير الإعجاب كما أبدى قدرة على التعاطف مع الآخرين، ومن المؤكد أيضاً أنه لم يولد وفي فمه ملعقة من ذهب ليصل إلى ما وصل إليه. أضف إلى ذلك، فإن نسبه ونشأته الأولى في أندونيسيا وزملاءه المسلمين خلال الدراسة، قد أغنوا فهمه للإسلام، باعتباره ديناً يدعو للتسامح والسلام[1].

هي نظرة تفترض، أن الرجل- أوباما، طليق الفكر واليدين، ورجل أعمال يتصرف بأمواله وأحواله، حسب قناعاته والتزاماته الشخصية، بعيداً عن الحزب والمؤسسات التي وضعته حيث وصل.

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية. العدد 846 تاريخ 17/ 6/ 2009. بقلم: خلف الحبتور.

رأي آخر، مناقض، ساقه الصحافي البريطاني، روبرت فيسك، مراسل الـ«أندبندنت» البريطانية في الشرق الأوسط، كان شديد الانتقاد لخطاب أوباما الذي ألقاه في جامعة القاهرة، حيث قال عنه:

«حين نتكلم عن فضل الإسلام على الغرب كله كالحضارة الأندلسية والإنجازات العلمية التي قدمها المسلمون مثل علم الجبر والبوصلة إضافة إلى التسامح الديني، فقد كان خطاب أوباما أشبه بمن يداعب قطته لتهدئتها استعداداً لزيارة الطبيب البيطري».[1]

نقد فيسك، هنا، لا ينصبّ على مضمون ما ورد، بل على المقصود منه وخلفياته، إذ رأى فيه تطميناً آنياً، لن ينتج ما يناسبه من أعمالٍ، لاحقاً... على أن المبتهجين بمجيء أوباما، كانوا كالسجين الذي يتفرس ملامح جلاده الجديد، ومدى تباين قسمات وجهه عمّن سبق، علّه يجد فيها ما يبعث اطمئناناً بتخفيف الآلام وأساليب الجلد.

أوباما ليس رسول جمعية خيرية، ولونه لا يحيد ولا يختلف عن لون غونداليزا رايس ولا سوزان رايس ولا كولن باول، وهو من الحزب الديموقراطي الذي دمر هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية،وقتل وشوّه مئات الألوف من سكانهما، وقسّم كوريا بقوة السلاح، وأنتج «المكارثية» الكريهة التي زكمت أنوف الأميركيين قبل غيرهم طويلاً. ودعم باتيستا في كوبا وفرض عليها الحصار، واستبقى غوانتنامو «نزلاً» لمعذبي الأرض بحجة «المروق والكفر بالقيم الأميركية» وصانع «العجائب» في عذابات الشعوب في الهند الصينية: فيتنام وكمبوديا ولاوس على أيدي كينيدي وجونسون، ومقسِّم يوغوسلافيا وقاصف بلغراد والعراق على يدي كلينتون والمتواطئ على ذبح مئات الآلاف من قبيلة توتسي في رواندا الأفريقية.

وإذا كان انتعاش الآمال كردة فعل على ما صنعت يدا بوش- الابن وزبانيته في الإدارة السابقة، فإن خللاً منهجياً في فهم متغيرات السياسة الأميركية هو الباعث له ليس إلا:

فالرئيس- أي رئيس أميركي وادارته - رمز لتقاطع مصالح المؤسسات الاقتصادية/

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 846، مصدر سابق،

الاجتماعية/ السياسية التي أنتجته وأنتجتها وهما لسان حال المرحلة التي يمثلانها، كحلقة من حلقات مسار التاريخ الأميركي برمته.

لقد انتهى عهد بوش- الابن، غير مأسوف عليه، لا داخلياً ولا خارجياً، لكنّ ركائز ورموز المؤسسات التي أوصلته للرئاسة، ممن سموا بـ«المحافظين الجدد» ظلوا مسمّرين في مفاصل صناعة القرار الأميركي، يبحثون عن وسائل، بأساليب متنوعة ولو اختلف لون الإدارة الجديدة وحزبها.

فالمحافظون الجدد، كانوا حصيلة تراكمية عرفت بداياتها في سبعينيات القرن الماضي، ورأت المناخ الحقيقي الحاضن في عهد رونالد ريغان الذي عمل على حشد كل الفعاليات الفكرية السياسية التي تمجد دور أميركا وتدعو إلى إسقاط «إمبراطورية الشر» - الاتحاد السوفياتي - وإفساح المجال أمام «العولمة» وإطلاق يد الشركات المتعددة الجنسيات بقيادة «رؤوسها الأميركيين» والعصب الحقيقي هي الشركات الأميركية كأساس.

وتم التمركز الحاسم في إدارة بوش - الابن.

ذهب بوش وادارته، وبقي «المحافظون الجدد» إذن، ولكن بقميص الحزب الديموقراطي وإدارة أوباما، الذي وجد أمامه مهمات «الندوب» لما خلفته «جراح الجمهوريين» من آلام في أفغانستان والعراق، وما وصلت إليه حال الصراع العربي الصهيوني، وتحديد نوع العلاقات مع روسيا والصين والدول الاخرى الناهضة، وكذلك من تراهم واشنطن «الدول الخارجة على القانون».

عقدت الآمال على كلام أوباما الذي أوحى بما أبداه بأنه لن يتوافق مع «إسرائيل» إلى الحدود التي تبغيها خارجياً، في حروبها، ولن يسايرها في مدى رفضها لمفاوضات وتعطيل «عملية السلام»... كذلك، عدوانها على «قافلة الحرية التركية»، وتحديد الموقف من تراجع غولدستون عن تقريره الذي قدمه إلى المجتمع الدولي عن جرائم «إسرائيل» في عدوانها على غزة في عملية «الرصاص المصهور»، ونهج واشنطن «البوشي» الذي كان يهدف إلى تسريع عملية دفن حكم محكمة لاهاي الصادر في قضية جدار الفصل العنصري في

فلسطين، وعمليات «القضم والهضم» التي يمارسها العدو الصهيوني للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وزرع المستوطنات في عملية مقصودة لعرقلة أي طرح يمكن فيه إيجاد «دولة فلسطينية» مهما كانت مسخاً أو إسماً بلا مسمى.[1]

... وكانت آمال برقٍ خُلّب

ومع أن أوباما في خطابه في مصر، أصر على صياغته بثلاث عشرة لغة يتحدث بها المسلمون في أكثر من 200 دولة، كدليل «حسن نية» على فتح صفحة جديدة في المفهوم الانطباعي عن الولايات المتحدة، إلا أنه لم يطل به الكلام حتى برزت أولى مكنوناته، فخاطب العرب واعظاً ومؤنباً:

«ليس من الشجاعة أو القوة أن تقصفوا أطفالاً نياماً بالصواريخ، أو أن تفجروا نساءً عجائز في حافلات. لا يحظى المرء بالسلطة الأخلاقية بهذه الأفعال، بل بمثل هذه الأفعال يتنازل عنها».

لم يكن ذلك تعبيراً سطحياً عابراً، بل عاد وأكده بعد عام، في خطاب له، في التاسع عشر من أيار/ مايو عام 2011 موضحاً:

«لقد ألقى الصراع بين العرب والإسرائيليين بظلاله على المنطقة عقوداً، وما عناه ذلك، بالنسبة للإسرائيليين هو خوفهم من احتمال أن يفجّر أطفالهم في حافلة، أو أن يُقتَلوا بصواريخ تقصف بيوتهم، فضلاً عن شعورهم بالألم، لعلمهم بأن الأطفال الآخرين في المنطقة، يتعلمون كراهيتهم».

وليرد الجميل لمن ساهموا في إنجاحه و«يبيّض» وجهه معهم، عبّر بعد ثلاثة أيام من خطابه السابق، في لقائه مع اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة «آيباك» عن مشاركته الصهاينة، آلامهم أثناء استكمالهم لمصادرة أراضي الفلسطينيين، «ومعاناتهم» قائلاً:

«لقد رأيت بأم عيني صراع البقاء في عيني طفل يهودي في الثامنة، فَقَد ساقه نتيجة صاروخ أطلقته حماس».

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11993 تاريخ 22/ 09/ 2011.

وهو إذ يستغرق كل مشاعره المنصبّة تعاطفاً – مع الصهاينة، لا يني في إظهار ما يفكر به، في حقيقة مضمراته فيعبّر:

«نحن نعرف أيضاً، مدى صعوبة البحث عن الأمن، ولاسيما لوطن صغير كإسرائيل، يقطن في جوارٍ خطِر. لقد شهدت على ذلك شخصياً، عندما لمست يدي الحائط الغربي [للهيكل اليهودي المزعوم]، ووضعت الورقة التي كتبت عليها صلواتي بين أحجارها القديمة. فكرت حينها في القرون الطويلة التي أمضاها بنو إسرائيل يتوقون للعودة إلى وطنهم القديم».

وكي يمحوَ أي التباس في مفهومه عن الكيان الصهيوني، والحق الفلسطيني، أظهر خشيته من أن «حقيقة الأمر، هي أن عدداً متزايداً من الفلسطينيين يقطنون غرب نهر الأردن [يعني الضفة الغربية]»، وهو ما اعتبره «خطراً» على الوجود الصهيوني.

لم يكتفِ أوباما بذلك، بل رفع مستوى تأييده لإسرائيل، إلى أعلى الدرجات عندما أعلن في 1/ 3/ 2012، أن دعم «إسرائيل» والدفاع عنها، وإبقاءها متفوقة «أمر مقدس». ما يتبين من الرئيس أوباما، لا تخطئه بصيرة ما دامت الوقائع أصدق برهان، وما قدمه الصحافي المخرج الأميركي: مايكل مور يصلح مفتاح كشاف لمن توسموا خيراً للشعوب الأخرى من أول رئيس «ملون» للولايات المتحدة حيث عبّر عن رفضه لهذه الاعتبارات بقوله:

«أنا لست أبيض يكره نفسه، وليس لون البشرة البيضاء للآخرين ما يخيفني، ولكن ما يغيظني هو أن البيض أصبحوا ماكرين جداً لدرجة أنهم اكتشفوا طريقة تحول الأشخاص السود إلى أشخاص بيض!»[1] ما يعنيه مور، هنا، بالضبط خدمة الرجل الأسود أهداف البيض ضد نفسه، وليس بالطبع، ما فعله مايكل جاكسون بتغيير لون جلده!

وهنا تتقاطر ملاحظات لا بد منها:

لم يرَ أوباما في عملية «الرصاص المصبوب» أجساد الأطفال والنساء والعجّز في قطاع غزة تلتهب وتتلاشى، وعظامهم تذوب جراء مختلف أنواع الصواريخ والقذائف الصهيونية،

---

(1) مايكل مور، رجال بيض أغبياء، الدار العربية للعلوم، 2003 ص 96.

الحارقة والطائرات تلاحقهم، وهم في العراء، ملاحقة الصياد لطرائده، ولا مُعين لهم، في الحصار المضروب عليهم، غير أبطال غزة البواسل، يجابهون آلة الصهاينة الجهنمية بأسلحة لا تعدل شيئاً مما يواجهون.

هو رأى، لكن قلبه لم ينفطر لهؤلاء، لأنهم لا ينتمون لـ«شعب الله المختار» ونومهم لا يهمه و «الرجولة الإسرائيلية» تقتضي قتلهم وتدمير قراهم ومدنهم وأكواخهم على رؤوسهم، كي لا يعكّر وجودهم صفو خاطر المستوطنين في الكيان الصهيوني.

وأثناء ولايته الرئاسية، وخلال الأشهر الستة الأولى من 2010، قتل العدو الصهيوني أربعة وثلاثين فلسطينياً في قطاع غزة «بينهم أحد عشر مدنياً» فيما الإسرائيليون الثلاثة الذين سقطوا كانوا عسكريين[1].

أما حصيلة النصف الثاني من 2010 فكانت مقتل سبعة وثلاثين فلسطينياً بينهم اثنا عشر مدنياً، وعدم سقوط أية ضحية إسرائيلية[2].

هكذا، تعتقد إسرائيل أنها وجدت الصيغة المناسبة للتحكم في «حدودها الجنوبية» مقابل كلفة باهظة للغزاويين، لكنها مقبولة تماماً من قبل الرأي العام الإسرائيلي[3].

هذا «السلوك القاتل حيال قطاع غزة»، كما سمّاه الصحافي البريطاني باتريك سيل، بدا واضحاً حسب قوله عقب اغتيال زهير القيسي: الأمين العام للجان المقاومة الشعبية ورفيقه محمود الحناني وهو سجين أطلق سراحه أخيراً، وأدى ذلك إلى إطلاق صواريخ من قطاع غزة، وردت إسرائيل بشن غارات جوية أدت إلى مقتل «استشهاد» 25 فلسطينياً وجرح نحو مئة شخص مبدية بذلك لامبالاتها التامة بحياة الأشخاص من غير اليهود.

ويتساءل سيل: ما الذي يقترح المتشددون في إسرائيل القيام به في شأن قطاع غزة؟

---

(1) حسب التقرير الأسبوعي الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للإمم المتحدة (unocha) في 2 تموز/ يوليو 2010.

(2) المصدر السابق، 7 كانون الثاني/ يناير 2011.

(3) جان بيار فيليو- أستاذ كلية العلوم السياسية في باريس، من أهم مؤلفاته *de gaza histoire* الذي سيصدر عن دار fayard. صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1678، تاريخ 6/ 4/ 2012.

ويجيب: قدم أفرايم إنبار وماكس سينفر من مركز بيغن- السادات، إجابةً عن هذا السؤال نشرت في صحيفة جيروزاليم بوست في 14 آذار/ مارس 2012، وملخصها، «يترتب على إسرائيل الرد على الهجمات الآتية من قطاع غزة عبر شن عملية عسكرية واسعة النطاق». وإن لم يتم التحرك على هذا النحو، فتزداد الهجمات ضد إسرائيل، يُعد قطاع غزة صغيراً بما فيه الكفاية حتى تتمكن إسرائيل من تدمير معظم بنيته التحتية «الإرهابية» وقيادات حركة حماس والجهاد الإسلامي والمنظمات الأخرى. ومن خلال التحرك الآن في قطاع غزة، ستقلّص إسرائيل عمليات الثأر من خلال إطلاق الصواريخ إذا شنّت أو حين تشن هجوماً على منشآت إيران النووية. وتبدو الأوضاع السياسية مناسبة بما أن حركة حماس منقسمة، ومعظم العالم العربي منهمك بالمسائل الداخلية الضاغطة، والولايات المتحدة منشغلة بالحملة الانتخابية[1].

هي أعمال إجرامية... ونوايا إجرامية تجاه قطاع غزة، وتجاه إيران، فهل سمع بها، أو قرأ عنها باراك أوباما الذي لا يرى الرجولة إلا «بأمن الصهاينة»؟

- لقد أحزن الرئيس الأميركي «العطوف» منظر الطفل الصهيوني الذي فقد ساقه نتيجة صاروخ أطلقته حماس، كم من قطع وأشلاء بشرية عربية فلسطينية ولبنانية ومصرية وأردنية وعراقية لا عدّ لها ولا حصر، تناثرت بفعل الاعتداءات الصهيونية المتكررة هل تنبه لها الرئيس؟ هل عرف بها؟ أم أنها «للأغيار» وهي «أضرار هامشية» ضرورية لسعادة الصهيوني «إنسان عين» أميركا؟

الرئيس الأميركي، رقيق الفؤاد، تذكر بعد أن زار كريات شمونة في كانون الثاني/ يناير 2006، أن البلدة تشبه ضاحية أميركية عادية، وكان بإمكانه أن يتخيل أصوات الأطفال الإسرائيليين «وهم يلعبون بمرح كما تفعل ابنتاي بالضبط» حسبما عبرّ عن ذلك [2].

لو لم يكن رئيساً، لما قبل هؤلاء، ولا أهلهم أن يشبههم بابنتيه «الزنجيتين»، ولعل «هيامه»

(1) باتريك سيل- كاتب بريطاني مختص في شؤون الشرق الأوسط، 23/ 3/ 2012.

(2) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1426، تاريخ 2/ 6/ 2011 جوزف مسعد.

بالصهاينة، أعمى بصيرته، وبصره، فلم يرَ هؤلاء الأطفال، ولاسيما الفتيات منهن، يكتبون رسائل كراهية وشماتة على الصواريخ المتوثبة، المزمع إرسالها «هدايا تعاطف وصداقة» لأطفال لبنان - بناء على طلب الجيش الصهيوني- إبان عدوان تموز/ يوليو 2006.

قد لفّت صور الفتيات الإسرائيليات (الشقراوات)، بالقرب من كريات شمونة، التي التقطها مصور وكالة الاسوشيتدبرس وهنّ يكتبنّ رسائل الموت لأطفال لبنان، العالم.

لكن من غير الواضح إن كان الرئيس الأميركي قد شاهد ذلك، ممن كان قد التقاهم في كريات شمونة، ولعله شاهد، وأعجبه فعلهنّ، ما دامت قرى ومدن الجنوب اللبناني، وضاحية بيروت الجنوبية، هي التي تدمّر بهذه الصواريخ، وما دام الأطفال فيها «سمر الوجوه» لا يفقهون- كأهلهم- رسولية «العم سام» و «منارة الشرق الأوسط - الديموقراطية الوحيدة» البلد الصغير بين أعداء كُثر. «مسكينة إسرائيل»!!

لعل الرئيس أوباما لم يسمع بالمجازر التي «جادت» بها أيدي الصهاينة - آباء هؤلاء الأطفال - ولعله لم يسمع «بقانا الجليل» ومجزرتيها. ولا بمسلسل المجازر الممتد على طول الخط الملازم للكيان الصهيوني منذ إنشائه حتى الآن.

وفي لفتة تحريضية للصهاينة على التمسك بالقدس «عاصمة أبدية لهم» بحجة مشاركتهم شعورهم «بالبحث عن الأمن» يقول: «عندما لمست يدي الحائط الغربي [للهيكل اليهودي المزعوم] ووضعت الورقة التي كتبت عليها صلواتي بين أحجارها القديمة، فكرت حينها في القرون الطويلة التي أمضاها بنو إسرائيل يتوقون للعودة إلى وطنهم القديم».[1]

كي لا يحمّل المرء ذمته، يمكن التغاضي عن مضمون الورقة التي كتب عليها الرئيس صلواته، لأنه لم يذكر إن كانت من «سفر اشعيا» المحرض على ابادة «الكنعانيين - الغوييم» أم من «العهد الجديد» الذي يدعو إلى «المحبة».

لكن، شرود خياله للقرون الطويلة يشي بمضمون المعنى الأول، ويستبطن «ألماً جارحاً» على الصهاينة، الذين «عادوا إلى وطنهم القديم»!!.

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1426 مصدر سابق.

ومن حق الفلسطيني أن يسأل: أين يكمن وطنه في مخيلة أوباما؟ وأي أرض هي أرضه؟ وما هو مصير آلاف السنين التي قضاها الشعب العربي الفلسطيني باذلاً عَرَقه ودمه لبناء قراه ودساكره ومدنه، وما مصير مسرى نبيه ومعراجه، وكنيسة قيامته ودرب جلجلته؟

وما حكم من يلاحقه كشعب قتلاً وأسراً بعشرات الألوف، وجرفاً وتدميراً، واغتيالاً لقياداته وملاحقتهم في المنافي وأماكن لجوئهم، بدءاً من جمجوم وحجازي والشيخ القسام والحسيني، ومن رافقهم وتلاهم، حتى كمال ناصر وعدوان والنجار والشقاقي والعياش وخليل الوزير وابي علي مصطفى وأبي عمار (ياسر عرفات) والشيخ أحمد ياسين (على عربته النقالة) والمبحوح وغيرهم وغيرهم؟

ربما تخوُّف أوباما من «القنبلة الديموغرافية» الفلسطينية يبرر التغاضي عن كل ذلك... بل يبرر تنصله مما وعد به من العمل- في بداية عهده- على السير باتجاه اعلان «دولة فلسطينية» بعد ما رفضت حكومة نتانياهو أي فكرة من هذا النوع، أو حتى التوقف عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية، لتغيير البنية الديموغرافية وقطع كل أمل ببناء دولة فلسطينية «ولو على ظهر حمار»!!.

وما عرضته شاشة «سي. بي. اس» الأميركية، نهار الأحد (22/ 04/ 2012) في برنامجها الشهير «60 دقيقة» الذي يقدمه بوب سايمون، حول وضع العرب المسيحيين في فلسطين المحتلة، يبين مدى الرعب الإسرائيلي من ظهور الحقيقة العارية من التأثير الصهيوني، إذا ما أطلت برأسها داخل الولايات المتحدة:

إذ عرض سايمون في حلقته صعوبات الحياة التي يواجهها مسيحيو فلسطين في ظل الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، واضطرارهم إلى الرحيل عن أراضيهم، مدعِّماً عرضه بشواهد توثيقية مصورة ومقابلات، في القدس وبيت لحم، مع السكان ورجال الدين من مختلف المذاهب، وتوصّل إلى أن «الضفة الغربية باتت أشبه بقطعة جبنة سويسرية. تحصل إسرائيل على الجبنة: أي منابع المياه والمواقع الأثرية، والفلسطينيون يبعدون إلى الفجوات». كما أجمع كذلك رجال الدين من مختلف المذاهب المسيحية على اعتبار

الاحتلال الإسرائيلي «تمييزاً عنصرياً واضحاً» مما استنزف الوجود المسيحي حتى بات لا يشكل أكثر من 2 % من السكان جراء التهجير المستمر إلى الخارج.

ما يجدر ذكره، أن مقدم البرنامج، استضاف في الحلقة نفسها السفير الإسرائيلي في واشنطن مايكل أورين الذي حاول إلقاء تبعة ما قدم عن المسيحيين، على كاهل المسلمين، واتهم رجال الدين المسيحيين بـ«معاداة السامية» وهو أمر مضحك، لأنه يطرح تساؤلاً عن المنبت العرقي للسيد المسيح، أهو سامي أم غير ذلك؟!.

علماً بأن السفير المذكور- حسبما ذكر المقدِّم- حاول الاتصال بمدير شبكة «سي. بي. اس نيوز» خلال مرحلة إعداد الحلقة، لثنيه عن استكمالها وتقديمها، مما دفع سايمون المقدِّم للاعتراض على السفير الإسرائيلي بقوله له: سيدي السفير، أنا أقوم بعملي منذ فترة طويلة. لقد شهدت ردود فعل كثيرة من معظم من تناولتهم في حلقاتي، لكنها «المرة الأولى التي أتلقى فيها رد فعل على حلقة قبل أن تُبث».

طبعاً، لم يخرج الإعلام الأميركي ليدين «الاعتداء على حرية الإعلام» و«التدخل الخارجي السياسي في مؤسسة إعلامية أميركية».

صحافي واحد روبرت رايت، تجرّأ وعلّق على ذلك في مجلة «ذي أتلانتيك» كاتباً: «التقرير عن مسيحيي فلسطين يُعقّد الحكاية الإسرائيلية التي سُردت بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وتفيد بأن إسرائيل والولايات المتحدة اليهودية- المسيحية تشتركان في المعركة ضد المتطرفين الإسلاميين. من هذه الزاوية يجب أن يُفهم الاحتلال».

هو التأثير الصهيوني داخل الولايات المتحدة وإدارة الرئيس أوباما «مطمئنة البال»! [1]

الرئيس الأميركي، لا يعير اهتماماً «لثورة الأمعاء الخاوية» التي افتتحها المناضل خضر عدنان، بـ(66 يوماً) وتبعته هناء الشبلي التي أضربت عن الطعام في سجنها 44 يوماً، وخسرت من وزنها 20 كلغ، وأُبعدت إلى قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات بدل إعادتها إلى أهلها في الضفة الغربية... [2]

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1692 تاريخ 25/ 4/ 2012.

(2) المصدر السابق، العدد 1674 تاريخ 2/ 4/ 2012.

ومسلسل الإضراب عن الطعام مستمر، بين الأسرى والمعتقلين الذين يصل عددهم إلى عدة آلاف، رجالاً ونساء وأطفالاً في السجون الإسرائيلية، ونساء حوامل يلدن في المعتقلات.

«إسرائيل» التي «احترق قلب أوباما» عليها بثت عنها قناة «إن. بي. سي نيوز» تقريراً يؤكد على لسان مسؤولين أميركيين تورطها ومنظمة «مجاهدي خلق» بقتل علماء الذرة الإيرانيين. مما دفع بعض الصحافيين الأميركيين إلى اتهام إسرائيل بأنها دولة «راعية للإرهاب» وتفتقد الأخلاق[1].

وهذا ما يجعل من: «إسرائيل» فكراً وممارسة، معهداً نموذجياً «لتدريس وتعليم وتطوير أساليب ووسائل الإرهاب». فهي، أثبتت على امتداد وجودها ككيان استيطاني في فلسطين المحتلة، أنها تمارس الإرهاب بآليات ثلاث:

- الإرهاب الفكري، المرتكز على منطق «التخفيض» من شأن الآخر الفلسطيني، والعربي عموماً، واعتباره متخلفاً ومنحطاً شبيهاً بالقبائل البدائية التي اعترضت طريق المستوطنين في العالم الجديد الأميركي، [تطابق مفهوميّ أميركي - صهيوني]. كذلك، التهميش، وجعل الفلسطيني مهمشاً محاصراً وضعيفاً لضمان تبعيته وقهره وطرده، ثم التغييب أي عدم الاعتراف بوجوده كشعب فلسطيني على هذه الأرض حيث إن فلسطين، بنظر الصهاينة، أرض بلا شعب تبحث عن (شعب بلا أرض) - الصهاينة.
- الإرهاب الرمزي: الحط من الكرامة والمعنويات والإساءة إلى المقدسات والرموز، وإفقاد الآخر - الفلسطيني، الشعور بالأمن والاستقرار، عن طريق الجزاءات العقابية الجماعية لفرض أعتى أنواع الاغتراب والانسحاق النفسي والاجتماعي، مما يسهل فصل الفلسطيني عن أرضه: طرداً وتهجيراً.
- الإرهاب المادي بإيقاع الأذى الجسدي بالأشخاص، والضرر بالممتلكات عن

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1638 تاريخ 18/ 2/ 2012 .

طريق هدم المنازل وتجريف الأراضي، واغتيال القادة والاعتقالات الجماعية، والاجتياحات والمجازر.(1)

وإذا كان كل مجتمع من مجتمعات العالم، ينبت دولة تدير شؤونه وجيشاً يحميه، إلا أن «إسرائيل» على العكس، جيش يستنبت مجتمعاً ودولة تدير شؤونه للتعامل مع الأقطار المحيطة بفلسطين المحتلة عبر «ماسورة بندقية».

هي مُجمّع إرهابي يتماهى مع النهج الأميركي تجاه الآخر، ويفسر لماذا هذا الدعم الأميركي لإسرائيل من إدارة أوباما، وصل إلى مرتبة «التقديس» على حد قول الرئيس نفسه، وهو في كل الأحوال ليس شواذاً عن مسار الادارات الأميركية السابقة، ولا مبتدعاً لهذا الخط.

«فمشكلة العرب مع أميركا تكمن في أن القرار الأميركي، ما عاد أميركياً منذ عقود. لا داعي لتقديم نماذج عن مئات القرارات الأميركية التي تظهر أن سيدها الأول، هي إسرائيل. يكفي أن يقرأ المرء كتاب تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأميركية للباحثيْن الأميركيين ستيفن والت من «جامعة هارفرد» وجون مير شايمر من «جامعة شيكاغو» ليفهم حجم المصيبة الأميركية على العرب، وتحديداً في سياق تشريح حروب إسرائيل على لبنان وفلسطين. ولأن مقياس النجاح السياسي في أميركا بات مرتبطاً بمدى الحب لإسرائيل، تبرز أسماء غير إسرائيلية تضاهي اللوبي اليهودي غراماً بالدولة العبرية...»(2).

وهو ما يتبارى في تحقيقه رموز «المحافظين الجدد» في كل الإدارات الأميركية المتعاقبة. ويبقى التساؤل مشروعاً حول جدوى المفاوضات التي يتمسك بها أصحابها من الفلسطينيين ومعهم بقية العرب مع العدو الصهيوني وبرعاية أميركية، ما دامت واشنطن- إكراماً لعيني إسرائيل - وانسجاماً مع نهجها الامبراطوري المعولم، رفضت اعتراف الأمم المتحدة- ثقافياً بـ«دولة فلسطينية»، وعود على بدء، بعد كل الجهود المبذولة منذ اتفاقية كمب ديفيد

---

(1) د. عبد الغني حماد، صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص132.

(2) صحيفة السفير اللبنانية تاريخ 22/ 3/ 2012 سامي كليب.

الخيانية، ضمن المسار التفاوضي، حتى الآن. وهو ما يفضح كل النوايا المبيتة من كل عملية التفاوض ما دام الفلسطيني المفاوض لم يسلك حتى الآن، غير ما سلكه الصهاينة في إعلان دولتهم قبل أربعة وستين عاماً: فـ«الإسرائيليون يزعمون أن الفلسطينيين لا يستطيعون إعلان دولتهم عبر الأمم المتحدة، لكن الحقيقة، هي أن هؤلاء، يسلكون الطريق عينه الذي سلكته إسرائيل قبل ما يزيد على ستة عقود. ففي سنة 1948، بعد تصويت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين، اشتد التوتر بين القوى العالمية حول كيفية تقسيم الأرض، كما توسعت المناوشات بين اليهود والعرب. ولكن الوكالة اليهودية، استبقت المفاوضات، وأعلنت من جانب واحد، قيام دولة إسرائيل، وسارعت الولايات المتحدة، فوراً إلى الاعتراف بها- عكس ما فعلت الآن مع الفلسطينيين - فيما اعترفت المنظمة الدولية بالسيادة الإسرائيلية في العام التالي»[1].

مثل ناصع الدلالة، لمن يثابر على ركوب متن المفاوضات لاسترجاع الحق الفلسطيني، يبين أن هذا المسلك لن يأتي بفائدة، وهو مضيعة للوقت مع الحلف الصهيو- أميركي الذي ينص دستور تعامله في العلاقات الشرق - أوسطية أن ما يحق «لإسرائيل» لا يحق لغيرها... وعلى الباحثين عن حقوقهم- العرب والفلسطينيين منهم- أن يقنعوا بأنهم لن يصلوا إلى ما يريدون إلا حينما «يخيطوا بغير مسلة» المفاوضات وأن العمل المقاوم، بكل أشكاله، وعلى رأسه المقاومة الشعبية المسلحة، هو الدرب السوي لبلوغ الغاية المرتجاة.

إدارة أوباما ورياح «الشرق الأوسط»

من المفيد بادئ الأمر، إيراد المرتكزات الأساسية للسياسة الأميركية الدافعة والمحفزة لاهتمام الإدارات المتعاقبة، ديموقراطية وجمهورية، ممن يرتقون سدة الرئاسة في واشنطن وقوامها ولاسيما في منطقة ما تسميه «الشرق الأوسط» وهي:

النفط، و«إسرائيل»، وتسويق السلاح، وفتح الأسواق للشركات المتعددة الجنسية، التي

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11993 رضى أصلان- نقلًا عن صحيفة لوس أنجلوس تايمز- ترجمة جوزيف حرب.

تقود معظمها الولايات المتحدة، والتصدي لمن يعارض تحقيق هذه الأهداف وفق بند محاربة «محور الشر» أو ما تسميه «الإرهاب ورُعاته».

للإمساك بقوة بهذه المفاصل شكلت الولايات المتحدة ما أسمته القيادة المركزية الأميركية (سنتكون centkon) عام 1983 حصرت مهماتها في حماية التدفق العالمي للنفط، ومحاربة ما أسمته «منع انتشار أسلحة الدمار الشامل»، وكل ما يندرج ويتفرع تحت مختلف المقاصد الخادمة لهذه الأهداف.

ومع أن منطقة مسؤولية السنتكوم تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل: من مصر غرباً إلى قرغيزستان شرقاً، فإن قلبها الجغرافي والاستراتيجي هو حوض الخليج، موطن ما يقرب من ثلثي الاحتياطات النفطية العالمية المعروفة. وتضم هذه المنطقة المنتجين الخمسة الرئيسيين للنفط في العالم: إيران، والعراق، والكويت، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والعديد من المزودين الأكثر أهمية بالغاز الطبيعي.

وعليه، تعبر الخليج، حيث تحيط به الأقطار الآنفة الذكر، ناقلات تحمل حوالى 14 مليون برميل، يومياً أي 43% من الصادرات العالمية للنفط، وتمر من مضيق هرمز الضيق في طريقها إلى أسواق العالم.

والمحافظة على بقاء هذه القناة مفتوحة - من جانبيها: الإمارات العربية المتحدة وإيران - وإحباط أية تهديدات لاستمرارية إنتاج الزيت في الخليج، هي المسؤولية الطاغية لقوات السنتكوم.

وقد خاضت هذه القوات- وللغايات المتقدم ذكرها- منذ تأسيسها أربع معارك رئيسية: الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 وحرب الخليج 1991، وحرب أفغانستان 2001، ثم غزو العراق واحتلاله 2003.

وكان عليها أن تتلقى رد الفعل لما تقوم به حيث أن كل الجنود الأميركيين تقريباً الذين ماتوا في هذه الحروب العدوانية، منذ العام 1985 كانوا تحت قيادتها بمن فيهم قتلى الهجمات على أبراج الخبر في السعودية عام 1996 وعلى متن السفينة الأميركية (كول) عام 2000.

على أن ما تقدمت به وزارة الطاقة الأميركية- أيام بوش- الابن- كان يقدّر الحاجة لزيادة

الإنتاج العالمي للزيت بنسبة 29 مليون برميل يومياً في الفترة بين عامي 2005 و2020 لتلبية الطلب العالمي المتوقع. وحسبما هو مفترض، فإن بلدان الشرق الأوسط ستوفر 8 ملايين برميل إضافية يومياً، والباقي: 21 مليون برميل من أماكن أخرى من العالم.

لا غرابة، إذن، في كل ما أقدمت عليه الإدارات الأميركية، في زيادة تمركزها العسكري المباشر، في منطقة الخليج، على امتداد «مبادئ الرؤساء الأميركيين» المتعاقبة بدءاً من نيكسون، وحتى الوقت الحاضر، مع ما تطلّب ذلك من إجراءات تمثلت:

1 - ممارسة ضغوط متزايدة على إيران، وتسليط سيف «رقابة الطاقة النووية الدولية» عليها بحجة إرغامها على التخلي حتى عن تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، كونها حسب تصنيفات واشنطن «دولة راعية للإرهاب» وهي بذلك تبغي الثأر من إيران الثورة الإسلامية لعدة أهداف:

- ابتزازها، كونها تملك احتياطياً بترولياً مهماً، من نوعية جيدة الإنتاج، وهو ما تمانع إيران في بذله، إلا بشروط ملائمة لها، دون ما تفعله بقية دول الخليج.
- كونها الطرف القوي المسيطر، على الجهة الشرقية من مضيق هرمز، مقابل دولة الإمارات الضعيفة، وهو ما يطلق يد إيران في التهديد بإقفاله، مثلما حصل أخيراً، أوائل العام 2012.
- دور طهران في دعم قوى الممانعة والمقاومة ضد الكيان الصهيوني، قولاً وفعلاً، وتحريضاً هجومياً... فرئيسها، أول من جاهر بإنكار «الهولوكوست»، ضد اليهود على أيدي النازيين، واعتبرها «افتعالاً إعلامياً وسياسياً»، للابتزاز، وفي أفضل الأحوال: لم تكن المحرقة بالحجم أو الأسلوب المشاع... وهو ما يطعن بكل التسويق المستدام منذ الحرب العالمية الثانية، حتى الآن، وما ينتج عنه من «تعويضات» ألمانية لإسرائيل.

يضاف إلى ذلك دعم إيران للمقاومات الإسلامية في لبنان وفلسطين المحتلة، وأثر هذا الدعم الكابح واللاجم لتثبيت أبرز ركن من أركان «الشرق الأوسط الموعود» حسبما بينت نتائج عدوان 2006 على لبنان.

كذلك ما تلعبه إيران كمحرك لما سمي بخط الممانعة- المقاوم، من طهران مروراً ببغداد ودمشق، حتى «حديقة طهران» في مارون الراس على الحدود مع فلسطين المحتلة.

- إضعاف التوجهات التركية الطامحة إلى ملء الفراغ الذي تركته مصر في المنطقة العربية حتى الآن.
- وعامل آخر لا يقل خطورة عما سبق، تراه واشنطن متجسداً في ما تمثله إيران: دولة مركزية في منطقة استراتيجية بين دول بحر قزوين والخليج وجنوب شرق آسيا، وأثرها الواصل إلى البحر المتوسط من سوريا، و «إسرائيل» من فلسطين ولاسيما قطاع غزة، والبحر الأحمر من السودان، واليمن (الحوثيين) وبحر العرب المتصل بمخرج هرمز والمحيط الهندي.

إيران- بنظر أميركا- نموذج استقلالي متفرد يملك قوة «الأطراف» المتعاملة معه، وقوة اكتفاء ذاتية، لم يشهدها التاريخ المعاصر، خارج أحلاف «الحرب الباردة»؛ وهي ليست «كوبا» المحاصرة، ولا «كوريا الشمالية» على الطرف الشرقي، بل هي «قوة متمددة برؤوس متعددة»، قابلة لإثارة «حوافز الاستقلاليين» في مناطق بعيدة عنها ولاسيما بعدما «تجرأت» وأرسلت قطعاً بحرية إلى البحر المتوسط، بعدما عبرت قناة السويس.

- تعاونها المتحدّي المنتج مع روسيا، والصين وبقية دول «البريكس». هذه «المخاطر» بالمنظار الأميركي، هي الخلفيات الحقيقية التي تحكم الموقف الأميركي تجاه إيران، وتدفع واشنطن، لتشديد الضغط عليها، وحشد كل طاقات حلفائها، لتفعيل الحصار ضدها، بهدف «إعادتها إلى حظيرة التبعية» وكسر ما تعتبره تمرداً على الدولة المتفردة بمصير العالم.

2 – ما هدفت إليه أميركا من احتلال العراق، لإدارته مباشرة، من قبل قواتها، وإطلاق يد شركاتها العسكرية والتجارية، بحجة «الحماية وإعادة الإعمار» لم يعطِ أُكُله مثلما كان متوقعاً... فانهيار نظام صدام حسين، وإثارة قوات الاحتلال للنزاعات والحروب المذهبية والإثنية والعرقية، تهيئةً لتمزيق الشعب العراقي وتسهيل انقياده لها، نجح في انتشار الفوضى

المجتمعية واحتدام التقاتل بين فئات الشعب، وهذا صحيح، إلا أن الفشل في جعل هذه «الفوضى» «خلاقة» لصالح أميركا كان هو السمة البارزة، ذلك ما أكده موظف الأمن القومي السابق كنيث بولاك - وهو من أشد المؤيدين حماسة لغزو العراق - بعدما انجلت غمامة الأوهام التي نسجها «المحافظون الجدد» حول أهمية غزو العراق، إذ اعترف بولاك بأن الولايات المتحدة تواجه، الآن، في الخليج تحدياً أمنياً مرعباً كالتحدي الذي واجهته من قبل، ودعا «إلى مراجعة واسعة التفكير في استراتيجية الولايات المتحدة نحو المنطقة»، واعتبرها ضرورية لأن «ماrافق غزو واحتلال القوات الأميركية للعراق- ولا شك- هو الذي ولّد، أو ضاعف تلك التحديات».[1]

فقد تنامى عنصران: القاعدة والمقاومة ضد الاحتلال الأميركي. القاعدة خفَتَ دورها ثم انتعشت قليلاً في الوقت الراهن، إلا أن المقاومة العراقية الباسلة، فرضت على إدارة أوباما الرحيل وسحب الجنود الأميركيين المذعورين عن أرض الرافدين.

وإن لم يتأكد توجه السياسة العراقية بشكل حاسم نحو أي قوة إقليمية والأغلب نحو إيران، إلا أن ما تأكد، هو خسارة الولايات المتحدة لهذا الموقع الحساس الذي فرّت هاربة منه، تجر أذيال الخيبة والهزيمة.

3 - هذا المآل الذي وصلت إليه واشنطن، ضاعف من تشبثها وتعميق وجودها المباشر، في بقية دول الخليج، حفاظاً على مصالحها، وتداركاً للمزيد من الخسائر، وانتظاراً لما يمكن أن تأتي به الظروف لمصلحتها في قابل الأيام، مهما كانت طبيعة تلك الأنظمة الحاكمة مكذبة لادّعاءات واشنطن في «مهمتها الرسولية العالمية» في ما تدعيه من بحث عن «حقوق الإنسان» و «حرية الشعوب».

وهو ما دفع مايكل كلير للسخرية من مقولات إدارة بلده، واعتبر أن الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة «من الناحيتين السياسية والأخلاقية» باهظ جداً جراء نشر الجنود الأميركيين في دول غنية بالزيت كالعربية السعودية وعمان وقطر والكويت والبحرين... مما

---

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص 340.

يتطلب «منا- نحن الأميركيين- أن نندس في سرير واحد مع بعضٍ من قادة العالم الأكثر فساداً واستبداداً، نزودهم باستمرار بالمزيد من الأسلحة والتدريب العسكري والمساعدة التقنية، والدعم الدبلوماسي، وحرية الوصول إلى البيت الأبيض في حين نتجاهل احتقارهم للديموقراطية، وانتهاكاتهم الفاضحة لحقوق الإنسان، وينتهي الأمر بالضحايا الكثر لهذه الأنظمة، إلى اعتبار أميركا، لا بوصفها حاملةً للواء الديموقراطية، بل سنداً جشعاً للدكتاتورية»[1].

إلا أن الإدارة الأميركية، إضافة لما تستفيده من النفط في الخليج، جعلت المنطقة مدججة بالسلاح حتى أنيابها كي تشتغل مصانع السلاح في الولايات المتحدة، وهو ما يتبين من جدول إحصائي لشحنات الأسلحة المصدرة إلى البلدان العربية بين عامي 1999-2006 وفق النسب التالية:

إجمالي ما استوردته البلدان العربية، في هذه الفترة من السلاح، قدِّر حسبما أعلن عنه باستثناء سوريا ولبنان وتونس، هو (77500) مليون دولار، نصيب الولايات المتحدة منها، (36500) مليون دولار، والباقي من مصادر تسليحية أخرى.

أما «إسرائيل» فنصيبها من الولايات المتحدة هو (8500) مليون دولار من أصل (9700) مليون دولار، كرقم معلن، عنها[2].

وهنا لا بد من الملاحظات التالية:

- إن هذه الأسلحة بيعها مشروط من قبل الولايات المتحدة بعدم استعماله ضد «إسرائيل» وسمته العامة، كنوعية- سمة دفاعية.
- التزمت هذه البلدان بعدم التعرض «لإسرائيل» وفق الشروط الأميركية، إلا أنها مباحة لاستعمال البلدان العربية ضد بعضها البعض، أو استعمالها لتعزيز النَزعات الانفصالية مثلما فعل مجلس التعاون الخليجي بـ«درع الجزيرة» ضد انتفاضة

(1) دم ونفط، مصدر سابق، ص343.

(2) المصدر السابق، جدول شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، ص 331.

البحرينيين، وكما فعل جنوب السودان الانفصالي، وما شكلته الصحراء المتنازع عليها بين الجزائر والمغرب.

- التفاوت بالتسليح الاجمالي بين العرب و«إسرائيل» يبين خطورة «الوحدة العربية» لو تمت وعملت لتحرير فلسطين، وفائدة التفرقة الحاصلة الآن لمصلحة العدو الصهيوني.
- لو أُخذ الفارق بين تسليح «إسرائيل» المعلن (9700) مليون دولار والسعودية وحدها (45800) مليون دولار، كذلك حسبما هو معلن، يبين الفارق في معنى «إرادة العمل» و «العزوف عنه».
- هذه الصورة للنفط والتسليح في منطقة الخليج تفسر اهتمام الولايات المتحدة بجعل البحرين مركز قيادة الأسطول الخامس، وتواطؤها مع مجلس التعاون الخليجي في قمع الانتفاضة الشعبية فيها والمستمرة منذ الرابع عشر من شباط/ فبراير 2011.
- إدارة أوباما، إذن، لم تستجب لأحلام الحالمين الذين توسموا فيها خير التبدل في الأهداف لمصلحة الشعوب، أو تغيير الأساليب في تحقيق غايات الامبراطورية المتفردة في هيمنتها على العالم.
- وإذا كانت قد أُرغمت على الانسحاب، قسراً من العراق، إلا أن قواتها ما زالت تعبث بمصير الأفغانيين وتتلاعب بمسؤوليهم- الدمى الأميركية- الذين يتعاونون مع قوات الاحتلال الأميركية، دون اعتبار لمصالح وكرامة ومعتقدات الشعب الأفغاني حيث يتصرف الجنود الأميركيون، بعنجهية المحتل المتغطرس، وفق ما يصدر من ممارسات شائنة ممقوتة ومستنكرة عنهم مُذ داست أقدامهم أرض أفغانستان. وآخر ما بدر عنهم:

ارتكاب جندي أميركي جريمة مروعة بعد ما قضى في مجزرة واحدة على ستة عشر أفغانياً في قندهار جنوب أفغانستان في العاشر من الشهر الأول لعام 2012.

كما أحرق عدد من الجنود الأميركيين نسخاً من القرآن الكريم، في آذار/ مارس الماضي، بحجة التفتيش عن مواد مخلة بالأمن، في مراكز دينية إسلامية في أفغانستان.

وتم العديد من الأفعال التي تتنافى وأخلاق وعادات الشعب الأفغاني الذي غُزيت أرضه بحجة القضاء على طالبان، التي عادت إلى شن العمليات من جديد ضد الأميركيين.

على كلٍ، لا يلام الجندي على فعلته الشائنة، بالقدر الذي يطاول إدارته العليا، ورئيس بلاده بالذات، ما دام خط «التضحية بالآخر» الملازم لنشأة الوجود الأميركي، أصلاً هو الساري... وما دام التعذيب والتلذذ بآلام الآخرين، يسيل شهوة الغزاة، الأميركيين، وبتدخل مباشر من رؤوسائهم.

ففي مقابلة مع المفكر الأميركي اليساري الأبرز، نعوم تشومسكي حيث يتحدث فيها عن التحديات التي تواجه باراك أوباما، ورد على لسانه أنه «في غضون السنوات الستين المنصرمة، عانى ضحايا في كل أرجاء العالم من «نموذج التعذيب» الذي وضعته وكالة الاستخبارات الأميركية. وقد طور بكلفة المليار دولار سنوياً بحسب المؤرخ ألفريد ماكوي، الذي أثبت أن الأساليب عكست اختلافاً طفيفاً عن تلك المعتمدة في سجن أبو غريب.

ويكمل تشومسكي:

لاغلو، في أن تُعَنْون جينيفر هاربوري دراستها الثاقبة عن سجل التعذيب الأميركي: «الحقيقة والتعذيب والطريقة الأميركية». ومن المضلل للغاية، وهذا أقل ما يقال، أن يرتكب المحققون في عصابة بوش، الأعمال القذرة، بالتأسف، قائلين: «إن أميركا ضلت طريقها في شنها الحرب على الأرهاب»، ويندد تشومسكي، في سياق المقابلة، بمواقف أوباما من أساليب التعذيب الفظيعة، فيقول:

«الحظر الذي فرضه أوباما لا يمنع حتى التعذيب المباشر على يد الأميركيين خارج مناطق «النزاع المسلح» حيث يجري القسم الأكبر من عمليات التعذيب على أي حال، بما أن أنظمة قمعية عديدة ليست ضمن تلك التي تشهد نزاعات مسلحة.

ما فعله أوباما هو عودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق، إلى نظام التعذيب الذي كان سائداً من أيام فورد إلى كلينتون، والذي سنة وراء سنة، غالباً ما سبب عمليات تعذيب مميتة بحق ضحايا موْثقي الأيدي، عمليات دعمتها الولايات المتحدة ويفوق عددها عدد تلك

التي حدثت خلال سنوات حكم بوش/ تشيني... كذلك بررت إدارة أوباما «الاعتقالات من دون إجراءات قانونية» ما يمثل خرقاً جوهرياً للوعود التي أطلقتها حملة أوباما، وللمواقف السابقة»[1].

يصبح مفهوماً، حسبما تقدم، ما كشفت عنه صحيفة «ماريان» الفرنسية، نقلاً عن مصدر في وزارة الخارجية الأميركية حول المعارضة الحازمة التي أبداها الرئيس باراك أوباما ضد إطلاق المناضل اليساري اللبناني: جورج عبد الله من سجنه في فرنسا؛ وقد أبلغ أوباما السلطات الفرنسية، رسمياً، بذلك. وكان جورج عبد الله قد قضى 27 عاماً في السجن واستوفى كل الشروط اللازمة لإطلاق سراحه، علماً بأن مدير الاستخبارات الداخلية الفرنسية الأسبق، إيف بوني، كان قد كشف أسراراً عمرها ربع قرن عن عملية تلفيق تهم ضد عبد الله اشتركت فيها الاستخبارات الفرنسية بالتواطؤ مع نظيرتيها الأميركية والإسرائيلية لإدانته بتهمة «الإرهاب» وإبقائه في السجن منذ 1984 [2].

وإذا كان كلام كولن باول عام 1989 الذي قال فيه: «اللوحة التي وضعناها على بابنا تقول هنا تعيش القوة الخارقة» قد سقط، فإن نهج أوباما الادعائي بسلوك نهج مغاير يرفع الغبن عن الشعوب، قد سقط أيضاً بما أظهرته تجربة حكمه في سنوات رئاسته هذه.

غير أن منعطفين اثنين، بالغي الأهمية، فتحا باب أملٍ جديدٍ يمكن الولوج منه، إلى حراكٍ أرحب على الساحتين: الإقليمية والدولية.

الأول: انطلاقة الحراك العربي

نظرة استقرائية لمسار الحراك العربي، منذ خمسينيات القرن الماضي، عقب إعلان الكيان الاستيطاني «دولةً» في قلب الوطن العربي، وما رافقه من تصدعات زلزالية في العديد من الأقطار العربية تبين أن ما نحن فيه، الآن، ليس صاعقة في سماء صافية أو أحداثاً مقطوعة الجذور عما سبق، بل استمرار لما تراكم من استعصاءات بكل ما يتعلق بالحرية والديموقراطية والوطنية والواقع الاجتماعي المعاش.

---

(1) مقابلة خاصة مع صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 844 تاريخ 15/ 06/ 2009.

(2) الأخبار اللبنانية، العدد 1677 تاريخ 5/ 4/ 2012.

فبعد ما خيض الصراع ضد الاستعمار القديم، باسم الاستقلال والتحرر من نير الاستبداد الاستغلالي الخارجي، بغاية إرساء الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية في الداخل، والعمل لتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية على المستوى القومي، بدا أن الطروحات والآمال المعلقة عليها، قاصرة عن تحقيق المطلوب، كحد أدنى، في أقطار عربية، وبعيدة كل البعد عن ذلك في أقطار أخرى... أما بلدان الممالك والإمارات النفطية وغير النفطية، شرقاً وغرباً، على امتداد الوطن العربي، فبقيت تتربص الفرص، بالتآمر مع الخارج الإمبريالي، مباشرة، أو مداورة ضد ما اعتبرته مصدر «خطرٍ بالعدوى» يمكن أن يطاولها.

وكانت الوحدة «المجهضة» بين مصر وسورية، إيذاناً بالصورة المرسومة للساحة العربية، في الزمن اللاحق، حيث لعبت المناوشات والحروب «الحدودية» الموسومة بمخطط «سايكس بيكو» دوراً مهماً في استنفار «النزعات القطرية» الضيقة التي عملت على حرف أنظار الرأي العام، بمختلف شرائحه الاجتماعية، في كل بلد عربي، عن مطالبه الحقيقية، والاستعاضة عنها، «بحميّةٍ ضيقة» تنادي بـ«بلدي اولاً»، وهو ما كانت هزيمة عام 1967، النكراء، عنواناً أصيلاً لها، ترافق مع مظاهر متنوعة في عمليات استلاب الفئات الشعبية ورموزها، فكراً وممارسة، بمختلف الأساليب الممكنة الكفيلة بالتيئيس وتسهيل القبول بما هو قائم. وهو جوهر ما سعت إليه الزمر والفئات والأحزاب التي قامت باسم الشعب ومصالحه، فعادت باسم «الجمهورية» تكرس أنظمةً «مَلَكية النهج والتوريث» فتماهى المشهد العربي في سقفه الرسمي الحاكم، حتى بات يصعب على أي مراقب أن يجد فروقاً جوهرية، بين الجمهوريات حزبية وغير حزبية، وبين الملَكيات والإمارات... وحتى الأحزاب التي عانت، في فترات نضالها قبل وصولها إلى السلطة، عادت حينما حكمت، فاختصرت الشعب بالحزب، والحزب بالقيادة والقيادة بالقائد الأوحد الذي «يعقم» الديموقراطية بجراثيم حزبه، ويربي للشعب والحزب أولياء عهد «لوراثة العروش» «الجمهورية».

هكذا رفعت رايات النعي في أجواء بلدان العرب، تعلن وفاة كل ما بذل من أجله من دماء ودموع.

فالحرية لم تعُدم، عملاً فقط، بل على مقصلة الإعلام صوتاً وصورة وانتهى المنادون باسمها في الزنازين أو اللحود أو المنافي، ومن بقي ملطخاً بلوثة «التدجين» عليه التسبيح باسم الرئيس- القائد.

وحيث تموت الحرية، لن تنبت ديموقراطية على الإطلاق، إلا بسَوْق الناس بالسوط، للتزوير أو بالتزوير الرخيص: دولاراً أو عملة محلية.

ولا مجال، والحال هذه، لإنشاء أحزاب أو جمعيات سياسية، مغايرة لما هو قائم، اللهم، إلا إذا استمدت برامجها من «آيات الزعيم القائد» ومتلونة باسم آخر، ليس إلا.

مطالب الشرائح الاجتماعية تصبح عرضة للمطالبة بالمفرق، ما دام اجتماعها في تنظيم موحد، متعذراً... وهو ما يفسر آلاف الإضرابات المجهَضَة والمظاهرات المقموعة، والتسويات الآنيّة الخادعة، لمصلحة شريحة، على حساب الأخرى.

ولعبت «العولمة المتوحشة» لعبتها الدنيئة في كل ما جاءت به من قوانين داعية «الحرية الشركات المتعددة الجنسيات» في تقطيع أوصال الحدود الجمركية والتشريعات الحمائية الكفيلة بتحقيق ضمانات الصحة والتعليم والعيش الكريم للطبقات الكادحة المستغَلة، تساندها أطراف الكومبرادور المحلي في كل قطر، والعناصر الطفيلية المنتعشة على حساب المنتجين، وإنتاج طبقة مافياوية تحكم وتنهب باسم نصائح «خبراء البنك الدولي» والمؤسسات الدولية الأخرى المعولمة، التي فتحت أبواب المضاربة بالعقارات والأسهم، وحولت الأرياف إلى «مناطق استهلاكية» تفتح أفواهها وأيديها عاطلة عن العمل، بعدما ربطت اقتصادات البلدان المحلية، بالطغم المالية الامبريالية، وصار المال المضارب حراً في النشاط، وصارت الأسواق تستورد منتجات إمبريالية، خارجية، حتى بات المجتمع عرضة لعملية نهب شاملة.

هذه التركيبة السياسية- الاقتصادية التي أعلت من شأن المافيات الحاكمة، الملحقة إلحاقاً كاملاً لكل ما ترغب فيه واشنطن وحليفاتها، جعلت الهوّة واسعة بين رموز الأنظمة المستبدة المستغلة الحاكمة، وبين المحكومين الذين ذابت فيهم الطبقة الوسطى بعد انحدارها إلى خط الفقر.

هكذا أصبحت الأغلبية الكاسحة، في كل البلدان العربية، مهمشة، إما بالبطالة أو بتدني الأجور الموسمية، بعدما هُشّم القطاع العام، أو أوكلت إدارته لمن رأى فيه «مجالاً خاصاً» للنهب والتنفيعات وبناء الميليشيات الخاصة به.

من نافل القول- وهذه حال الجمهوريات- التحدث عن الملَكيات والإمارات وحكم السلاطين والمشايخ. ما دام الوطن العربي، من محيطه إلى خليجه توحدت «قمم أنظمته» واتفق الجميع على «استقرار واستسلام» المنطقة، تحت مظلة الولايات المتحدة وغطرستها، التي أخذت على عاتقها مع الكيان الصهيوني، وأنظمة «العربان» المتواطئة، التفرغ لتشذيب بعض «النواتئ» المحلية مثل «حزب الله» و «حماس» وغيرهما ممن تعتبرهم مصدر إزعاج وعامل تحريك- بالتماهي- إضافة إلى «البلدان المارقة».فلا مجال، طبعاً، للبحث عن الوحدة العربية في سجلات هذه الأنظمة التي تبارت على التشبث كلٌ «ببلده أولاً» حتى وصلت العدوى إلى «أريحا» و «رام الله» أولاً.

وفلسطين المحتلة، أدرجت على مفكراتهم «بالتقسيط» وبدا الحديث عن تحريرها من البحر إلى النهر، حكاية مقتصرة على «أصحاب العقول الخشبية»، الذين ما زالوا مؤمنين بالعمل المقاوم أسلوباً ناجعاً لتحريرها.

في ظل هذه الأجواء، كان قطع الألسنة وخنق الخناجر المطالبة بتحسين الظروف المعيشية، هو السمة الطاغية على أيدي طغاة الأنظمة، حتى تجاوزت عدادات الإضرابات والتظاهرات الآلاف، بعدما تحولت جيوش الأنظمة إلى «قوى أمن داخلي» حيث صُرف النظر عن مهمة تحرير فلسطين، وبدأت التشققات تتوالى بكردستان العراق، ودولة جنوب السودان، وما تشهده الساحة العراقية بعدما زرعته القوات الغازية قبل إجبارها على الانسحاب.

ظهرت الصورة العامة على مساحة الوطن العربي الذي حُوّل إلى «عالم عربي» وفُرّع بين: مشرق ومغرب، ثم جُمع ضمن «شرق أوسط» وارتفعت أصوات أغراها «السكون» الظاهر، بالحديث عن «شرق أوسط كبير، أو جديد» ما دامت العصي الغليظة مُسلطة على رقاب الناس الذين علقوا آمالهم على مشجب الغد المجهول ولسان حالهم يردد مع الشاعر عبد الوهاب البيّاتي:

«ومن القبور الصامتات

للمنقذ المجهول ترتفع الصلاة»

وفي زمن اللا معقول، يصبح كل شيء معقولاً.

واحترقت أنظمة «كرتونية» - بأمها وأبيها- بعدما أصبحت حياة الإنسان عديمة الوجود- وهو موجود -وجسد واحدٌ بعدما طفح الكيل، كان كافياً:

رُبَّ جسدٍ أشعل وطناً

أثبتت تجارب التاريخ أن الانتفاضات والثورات لا تخضع لمقاييس هندسية صارمة، بقدر ما تسوقها شروط ومعطيات عامة، تخص كلاً منها زماناً ومكاناً.

ففي السنوات الأولى من القرن الماضي، أطلق قائد الثورة البولشفية: فلاديمير لينين، شعاراً يقول: أعطني جريدة، أُعطك حزباً، كان ذلك قبل ولادة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وأُنجزت الثورة بحزبٍ مجرب: تنظيمياً وتدريبياً.

في الثلث الأخير من القرن نفسه، استطاع قائد الثورة الإسلامية في إيران، الامام روح الله الخميني أن يستكمل وينجز الثورة، وهو في «نوفيل لو شاتو» في باريس، عبر أشرطة «الكاسيت» التي تلقفها الدعاة والمحرضون في الجوامع والحسينيات وأماكن التجمع للأحزاب الأخرى المشاركة.

لكن محمد البوعزيزي، في تونس كان لعمله لون آخر:

إذ أضرم النار بجسده دون أن يدعوَ أحداً للاقتداء به أو اعتباره قائداً لزمن غير الزمن المُرّ الذي عانى منه.

كان عمله احتقاراً لمن عملوا على احتقاره، وأمثاله، وإذاقتهم مُر اللقمة، التي ناضلت من أجلها كل الشرائح الاجتماعية في تونس، وانتهت قتلاً وسجناً وعذاباتٍ وكمّ أفواه.

غير أن ثورة «الفيسبوك»، كوسيلة إعلامية كانت بالمرصاد لمواجهة أجهزة القمع والاستبداد النظامية، فراكمت «عدّاداتها»، كل النشاطات الشعبية ونشرتها بحرص هادف في ظل تنظيمات ومؤسسات نقابية «وسطية»، وغياب الأحزاب الحاسمة باتجاه التغيير.

فجّر البوعزيزي طاقات الشباب الطامح للتغيير دفعة واحدة، وامتدت الانتفاضة لتعم تونس ريفاً ومدناً.

وانكشف القناع

وقف نظام زين العابدين بن علي، عاجزاً عن فعل أي شيء تجاه الجماهير المنتفضة التي كسرت كل القيود والتابوات وانطلقت تنادي بالتغيير، بكل أوجهه، ومحاكمة رموز النظام واسترداد ما سلبوه من قوت الشعب ودمائه، وبدت مخابرات النظام عكس ما كانت تدعيه من قدرة على معرفة كل الخفايا في زوايا ومكامن المجتمع، فانهارت مذعورة، تتلطى، بعدما عجزت عن رد المارد الشعبي إلى قمقمه.

والمفاجأة المرعبة كانت للمخابرات المركزية الأميركية، ومثيلاتها في دول الغرب، التي كانت لأيام قليلة سابقة على الانتفاضة، تتحدث باطمئنان وثقة تامة، عن قدرة النظام التونسي في الحكم، وعن مزاياه في إرساء العدل وسدّ حاجات الطبقات الشعبية، وريادته كرمز يحتذى.

حتى إنها بقيت تراهن عليه، وهو يحترق مِفْصلاً مِفْصلاً تحت أقدام المنتفضين، ولم تصدّق ما يدور أمام كل وسائل الإعلام، التي نقلت حقيقة المشهد على لسان رجل سبعيني يدور حول نفسه في الشارع، ويلطم شيب شعره باكياً من الفرح وهو يردد: انتظرنا عشرات السنين لنشهد هذه اللحظة، ولم نوفق بالقيام بها. ويصرخ، لقد فعلها الشباب، فعلها الأبطال!

كان أصدق من كل تقارير المخابرات المحلية والعالمية.

ظهرت إدارة أوباما مربكة، متلجلجة الألفاظ والتصريحات: فهي تدعم الانتفاضة! ثم تدعم النظام! ثم تعود وتؤيد «الديموقراطية» و«حرية الشباب»... وزين العابدين وزوجته وحاشيته حائرون فيما يصنعون بما كنزوه!

كان على واشنطن أن تبادر، بعد ما ظهرت بوادر «عدوى الشرر» في أرض الكنانة.

الجيش هو الحل وهو مربى على أيدي ضباطها، وأسلحتهم، وتم تسهيل هرب بن علي وعائلته، بعدما فتحت السعودية له ولزوجته ذراعيها مع ما تيسر حمله من كنوز الدماء المنهوبة.

تسلم الجيش قيادة الدفة ريثما تنجلي الأمور، وبدأت لوائح السِّير الذاتية للمعارضات: أفراد وتنظيمات في جوٍ ظهر فيه جسد الانتفاضة الشاب والحيوي، بلا قيادة موحدة، أو قادرة على بلورة المطالب الجامعة للشعب وبدت موّحدةً بلا وحدة.

ولم تتأخر ملايين المصريين في النزول إلى ميدان التحرير، مطالبة بإسقاط النظام الذي جعل أكبر بلدٍ عربي سجناً، تُكبّل فيه الملايين بالفقر والبطالة والمرض وانعدام القدرة الشرائية، بعدما دُمرت الصناعة والزراعة الوطنية، لجعل البلد سوقاً استهلاكية للسلع المستوردة، فباتت مقومات العيش بأبسط دركاته، من مأكل وملبس وتعليم وطبابة، حُرماً على فئات الشعب التي تساوت في «قاع المجتمع» بالفقر وأصبحت المقابر مأوى المحتاجين، أحياءً ومدافنهم أمواتاً. كما حُرموا دفء الشتاء، وإمكانية الاستعمالات للغاز الطبيعي الذّي صُدّر «هبةً» للكيان الصهيوني.

وقطعت وشائج الصلة مع فلسطين، وأقفلت المعابر باتجاه غزة لإحكام الحصار الإسرائيلي على القطاع ومحاكمة من يتجرأ على إحداث فجوة بجدار الحصار.

هكذا كذّب الواقع «تنبؤات» السادات حول ماهية الانفتاح على الغرب وشركاته بزوال السنوات العجاف ومجيء السنوات السِّمان، ولم يأتِ حسني مبارك وأسرته وأعوانه من مافيات النظام بما يمحو دجل السادات، بل جاؤوا ليعمّقوا ما بدأه، نظامه من عمليات النهب لما تبقى في جيوب وأمعاء المواطنين ويسرقوا حتى الفتات ممن بقي لديهم فتات، «يحرسهم» ويحصي أنفاس الناس جيش من المخبرين، تجاوز عدده المليونين، موازٍ للجيش النظامي الذي سعى حسني مبارك إلى تبئيسه وتيئيسه.

ومع كل هذا نزل الملايين إلى ميدان التحرير، يجمعهم مطلب واحد: الشعب يريد إسقاط النظام...

ولأن قيادة الجيش المصري مثل ما هي في تونس، صنيعة قيادات البنتاغون، كانت الملاذ المباشر لرغبة واشنطن في التقاط أنفاسها، بعدما خُلع مبارك ومن حوله، من الرموز الفاسدين المُعلنين، وبقي أمثالهم الآخرون، متغلغلين في المواقع الأساسية للنظام يحرسهم الجيش ويرعاهم...

علّ في انتقالية المرحلة المرغوبة -أميركياً- ما يساعد على «تعفّن» الانتفاضة المصرية ويجعلها ملائمة «للفوضى البنّاءة» اللازمة لإعادة التركيب الأميركي المطلوب...

وفي الملعب الليبي حيث الجيش «مغيّب» ومهمّش لصالح ميليشيات معمر القذافي وأولاده كان لا بد من تدخل حلف «الناتو» مباشرةً، والعمل على إزاحة رموز النظام الممقوتين من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية المنهوبة المفقّرة، وإنعاش العشائرية والقبائلية والمناطقية، وإعادة ليبيا إلى صورة ما كانت عليه أيام السنوسيين، ولكن ضمن روزنامة حديثة لنهب الثروة النفطية والثروات الأخرى، وإذكاء الصراعات العمودية التي تسمح تشققاتها بطلب النجدة من الخارج وهو عز الطلب الغربي أميركيا وأوروبياً مع بعض المعاونين لهم، المتطفلين العرب، بهدف الوصول إلى مرحلة الاهتراء، «فالفوضى الخلّاقة» أو الوصفة السحرية لإزالة العقبات أمام صياغة جديدة لمصير البلد.

و«اليمن السعيد» الذي لم يعرف السعادة مذ عرف علي عبد الله صالح وأسرته وزبانية نظامه، إثر انتهاء صيغة النظام الاشتراكي في اليمن الجنوبي، وإعلان الوحدة بين الشمال والجنوب، تحت مظلة النظام المنضوي ضمن عباءة المملكة السعودية.

ومع أن الجيش في اليمن يعمل بروح التدريب والتسليح الغربي، إلا أن العشائرية والقبلية لعبت دوراً كبيراً في تشققه وانحيازات قياداته بين مؤيد لرأس النظام، ومنشقٍّ عنه ولكن على نفس الأرضية والمنوال.

فكان لا بد للجارة - السعودية، أن تلعب، بتخطيط أميركي، دور «الثورة الضادة» بكل الوسائل المادية والإعلامية، وتوصلت حسب خريطة الطريق الأميركية، إلى إزاحة علي عبد الله صالح، بشروطه الخاصة، وإبقاء النظام بكل ما فيه، بعدما تسلم نائب الرئيس السلطة: تسليماً ثم «انتخاباً» أحادي الترشح يدعم التسليم، وبقي أبناء وأخوة الرئيس المُقال، حيثما كانوا، وكان على من قضوا شهداء أو جرحى ومعوّقين وأهليهم، أن يبلعوا مرّ الصبر، ريثما ينجلي الغبار.

تدبّرت مملكة آل سعود أمر حدودها الجنوبية اتقاء انتقال عدوى الانتفاضة اليمنية إليها، ولكنها صُعقت، ومعها كل دول «مجلس التعاون الخليجي» وفي المقدمة آل خليفة، بانتفاضة

البحرين، حيث ترابط قيادة الأسطول الخامس الأميركي وريثة قيادة الأسطول الإنكليزي، لما لذلك من خطر على إدارة الأمن والصراع في منطقة الخليج، ولاسيما أن إيران ترابط على الشاطئ الشرقي منه، حتى مضيق هرمز، والممر الإجباري لكل بواخر النفط المحملة بالنفط الخليجي.

ومع أن الشعب البحريني يعاني كبقية الشعوب العربية الأخرى من آثار البطالة والفقر والمرض والأمية وقلة فرص العمل مقابل ما تنهبه العائلة الحاكمة من آل خليفة ومعاونيها، إلا أنه يتعرض لاضطهاد مذهبي مقيت ومقصود، غايته شق الوحدة الشعبية عموماً، وتعميق الشرخ المذهبي الذي تغذيه الأسرة الحاكمة مع دول مجلس التعاون، داخل البحرين، وضمن مناطق حكمها، ممّا يفسر خلفية دخول «درع الجزيرة» لقمع انتفاضة البحرين السلمية، مع كل التضحيات التي قدمتها، وتقدمها، وذلك خوفاً من امتداد تأثيراتها لمناطق الخليج العربية الأخرى، فكان وصمها «بالمذهبية» عملاً خبيثاً يراد منه عزلها، للقضاء عليها.

ومع أن «العزل» إعلامياً على الساحة العربية قد نجح إلى حدٍ بعيد حتى ليصح تسميتها بـ«كربلاء» الانتفاضات العربية، لأنها بقيت يتيمة التأييد، إلا أن وهجها بقي متصاعداً، مع سلميتها، وهي مرشحة للاستمرار، مع فشل كل المحاولات بغاية قمعها وإطفائها...

وكان على الحلف المعادي للحراك العربي الثائر، وعلى رأسه الحلف الصهيو-أميركي الغربي، ومعاونة أنظمة «العربان» أن يفكوا حلقةً أساسية في سلسلة الحلف «الممانع» من طهران إلى لبنان وفلسطين المحتلة، فانتهزوا فرصة الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في سوريا، للضرب على مفاصل النظام بغية إسقاطه، وإيجاد بديل ملائم لتنفيذ المخطط الإمبريالي الصهيوني، بخنق المقاومات الإسلامية والوطنية في لبنان وفلسطين وإراحة الكيان الاستيطاني من عقبات التمدد نحو الأقطار المحيطة بفلسطين المحتلة، ودفن آمال الفلسطينيين بدولة خاصة بهم، أو بتحرير فلسطين كاملة، وإرساء دعائم «الشرق الأوسط الجديد» المنشود.

وإذا كانت الإصلاحات التي نادت بها المعارضة السورية محقة وتستحق التضحية لأجلها، لكن هذا ليس المطلب الحقيقي لواشنطن وحلف الناتو معها، ما دامت السعودية

وقطر والممالك الأخرى هي رأس الحربة الظاهر في مواجهة النظام السوري، بعدما دخلت «القاعدة» على الخط بكل تلاوينها وتنظيماتها «العربية والعالمية»، حاملة كل إبداعاتها التفجيرية القاتلة والمدمرة، وبعدما أعلن مجلس «اسطنبول» برنامجه الداعي إلى «إقامة علاقات» مع «إسرائيل» وقطعها مع «إيران» والمقاومات العاملة ضد الكيان الصهيوني وهي «بيت القصيد» والهدف الحقيقي لإسقاط النظام السوري.

ما يسمح بإبداء الملاحظات التالية:

- بذلت واشنطن وحلفها العالمي والإقليمي جهدها للحفاظ على الأنظمة العربية الموالية لها، حتى رؤوس السلطة فيها، وقمع الانتفاضات العربية أو تحجيمها قدر الإمكان بما يبقي الدروب مفتوحة أمام الشركات متعددة الجنسيات، واستمرار النهج المستسلم لمشيئة الكيان الاستيطاني.
- بالمقابل رفضت كل الاستعدادات والالتزامات والإجراءات الآيلة للإصلاح وسد منافذ التحرك السلمي داخل الواقع السوري، والإصرار على إسقاط النظام بكل الوسائل وفتح كل الجبهات على الحدود السورية أمام مسلحي «القاعدة»، وإدخال السلاح الموجه، فعلياً، لإثارة القلاقل والاضطرابات وزرع الخوف في كل المناطق السورية وضد كل الفئات بهدف زعزعة «الأمن الاجتماعي» وفرض اليأس والاستسلام لطلب الحل بأي ثمن. ذلك يفسر إصرار وزيرة خارجية الولايات المتحدة «هيلاري كلينتون» على النزول في الرياض، قبيل توجهها إلى اسطنبول للمشاركة في مؤتمر ما يسمى بـ«أصدقاء الشعب السوري»، لبحث الأزمة السورية وسط مطالبة سعودية، بدعم المعارضة بالمال والسلاح والتدريب، والتشاور في إمكانية إيجاد «منطقة حدودية عازلة» على الحدود مع سوريا تكون منطلقاً للمسلحين والسلاح بغية إطالة أمد الصراع مع النظام السوري وزعزعته لإسقاطه[1]...

بالمقابل، يدعم حلف واشنطن بكل قوته، نظام آل خليفة في البحرين مع سلمية التحركات الشعبية وممانعة أي أمل في تحقيق الإصلاحات ولو بحدها الأدنى.

---

(1) ، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1673، تاريخ 31/ 3 / 2012.

- تغييب شعار مناهضة ومعاداة الكيان الصهيوني كجسم دخيل وغريب في قلب الوطن العربي، وحرفه باتجاه اصطناع المعاداة مع دولة الثورة الإسلامية في إيران، التي ترفع شعار معاداة «إسرائيل» واقتلاعها من الوجود، مع إعلان استعدادها الكامل للتعاون مع البلدان العربية وعلى الأخص الدول المشاطئة للخليج.
- جامعة الدول العربية التي لم «تكلف خاطرها» بعقد اجتماع واحد لمواجهة العدو الصهيوني في عدواناته المتكررة على قطاع غزة ولبنان، وبقية الأقطار العربية الأخرى، سارعت للاجتماع وابتداع خريطة طريق كفيلة بزعزعة النظام السوري وتفتيت وحدة الشعب العربي السوري، وتهيئة الظروف لإسقاط النظام، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والإثنية والعرقية.

هي جامعة، تصح فيها التسمية الشعبية السائدة: جامعة عبرية.

توسيع مجلس التعاون الخليجي باتجاه الأردن والمملكة المغربية مؤشر على نوايا «العربان» المبيّتة الآيلة إلى استمرار «النهج الهجومي» ضد الحراك العربي الشعبي التغييري، لما في ذلك الحراك من آثار إيجابية على الداخل السعودي وبقية الممالك والإمارات المحاذية.

- ما زال الواقع العربي معرضاً للانزياح المؤقت في «قاعة الإنتظار» ريثما تنتهي الانتخابات الأميركية بعد الفرنسية، وتتوضح صورة الإداراة المقبلة فيها... وهو ما يشي بأن وضع مناطق الحراك العربي على «نيران محلية حامية» هو الوسيلة الراهنة «لتخمير» الواقع العربي الملائم للخطوات والتغييرات الهدّامة القادمة بأيدي الإمبريالية الغربية ومن يدور في فلكها. لكنّ حركات الشعوب لا تخضع بالضرورة لرغبة الإمبراطورية الأميركية وتوابعها، ولا لمعايير التوجهات الصهيونية في الساحة العربية، وهو ما يفتح كوّة أمل في هذا الجو العربي المتلاطم، الذي تتلمس فيه قوى التغيير دروب خلاصها.

ومهما عملت إدارة أوباما على بذل جهودها المالية والمخابراتية والسياسية، بمعاونة حلفائها وأتباعها، على اتباع ومحاكاة نهج مشروع «مارشال» الأوروبي بعد الحرب العالمية

الثانية فإنها لن تستطيع كبح الاندفاع المستقبلي لحركة الشعب العربي في الأقطار المنتفضة أو السائرة باتجاه ذلك. لأن الربيع العربي حقيقي، ومهما صوّحت أزاهره، سوف يُعقد الثمرُ.

الثاني: تطور الحلف المعارض لواشنطن: «البريكس»

عصبه الأساسي: روسيا والصين

الولايات المتحدة وروسيا

وهْمان تملّكا قطبي الحرب الباردة، وتساوقا لحصول ما حدث بعد انهيار جدار برلين:

أولهما: رغبة شعبية جامحة، داخل الاتحاد السوفياتي بالتخلص من آثام وآثار البيروقراطية التي عززت مواقعها على مدى عقود من الزمن، باسم ديكتاتورية البروليتاريا، فكانت ديكتاتورية عليها وعلى مختلف الفئات الشعبية الأخرى المنتجة. وهو ما يفسر الرضا المرافق للبرسترويكا والغلاسنوست اللتين عنْون غورباتشوف عهده بهما، مع أن عقوداً سبعة من مسيرة الاتحاد السوفياتي عادلت خمسة قرون من عمر الولايات المتحدة، في مختلف المستويات، إلا أن الانهيار الدارماتيكي الذي أصاب حلف وارسو والاتحاد السوفياتي، كان مدوياً أيضاً رافقه ارتباك في المرحلة الانتقالية نحو الليبرالية الاقتصادية وخصخصة القطاع العام، وانتقال ملكية وسائل الإنتاج من سيطرة الدولة إلى سيطرة الأفراد - الرموز البيروقراطيين للمرحلة السابقة، الذين كانوا، على قارعة التحول، يتربصون باستكمال نهب «فائض القيمة» وإسباغ شرعية الملكية الخاصة على المنهوب.

آمالٌ عِراض رافقت عملية الانتقال تلك، قوامها الحرية الشخصية والتخلص من أخطاء وخطايا الـ«ك.جي. بي» وممارسة الديموقراطية الغربية الموعودة، التي تبدّت تحت ضغط «الضبط والانضباط الحديدي» السوفياتي، حلاً سحرياً كفيلاً بإزالة كافة الموبقات الماضية.

كان هرب ابنة جوزيف ستالين، وما صدر عن كبير الكتّاب السوفيات سولجنستين، مؤشراً إلى ما وصلت إليه أحوال الداخل السوفياتي، ودفعاً لأي غرابة، فيما بعد، لتقطيع قوالب الحلوى المجسّدة لقائد الثورة البلشفية - لينين، كدلالة على الانتهاء من رمزيته وما رافقها من إزاحة تماثيله في أماكن عديدة.

مشاريع ظنية كثيرة راودت قادة هذه المرحلة الانتقالية، أُولاها انتهاء الحرب الباردة، وما راودهم من آمال في فتح صفحة جديدة مع الغرب، وإيقاف سباق التسلح والانصراف لأمور حياتية أخرى.

«سنحرمكم عدواً - شيطاناً» تمسكتم بمعاداته طويلاً... ذلك ما أعلنه غورباتشوف وطاقمه في لقاء قادة الولايات المتحدة...

ثانيهما: فرحة المنتصر الشامت التي غمرت قادة الولايات المتحدة الأميركية، ودفعتهم للتأكيد على أن مسار الإدارات المتعاقبة، في إذكاء الحرب الباردة، والانتقال من «عقدة فيتنام» إلى الدور الهجومي الذي ارتأته إدارة ريغان، كانت الدرب الصحيح الواجب اتباعه، والاستمرار فيه، في العقود المقبلة، بعد انهيار «امبراطورية الشر» كما أطلق ريغان على الاتحاد السوفياتي.

وقد رأى مؤلفو دراسة مجلس العلاقات الخارجية الأميركية لسنة 2006، أن «روسيا، الأكثر ديموقراطية وانفتاحاً وشفافية، ستتصرف بطريقة مختلفة في العديد من القضايا»، ولاسيما في ما يتعلق بوقف انتشار الأسلحة النووية، وأكثر توافقاً مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأكثر ترحيباً بالقوى الديموقراطية في آسيا الوسطى والقوقاز، وأكثر ميلاً لصياغة سياساتها الطاقوية بما يلائم الحاجات الغربية[1].

ما أظهرته الوقائع المترافقة، مع هذه الرؤية الأميركية، بروز غطرسة واضحة المعالم في عقول الطواقم المتعاقبة على قيادة هذه المرحلة الأميركية... فبدا لها المسرح العالمي خالياً ومهيئاً لقبول كل ما يدور في رأس واشنطن... حتى جمهوريات أوروبا الشرقية والجمهوريات الإسلامية حول بحر قزوين التي كانت في الفلك السوفياتي سابقاً اعتُبرت «دولاً مشاعاً» للمخططات الأميركية، ولاسيما منها ما يتعلق بقطاع الطاقة، زيتاً وغازاً...

وبدأت «الثورات الوردية والقرنفلية والحمراء...» حاملة معها ما اعتبرته أشرعة الخلاص إلى بر الأمان الإمبريالي.

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص173.

ثم ظهرت رغبات الولايات المتحدة مجسّدة بأنابيب النفط واتفاقات بيع الأسلحة بحجة «الدفاع المشترك والمصالح المشتركة» ضمن فلك حلف «الناتو».

بعدما «ذاب الثلج وبان المرج»، رأت مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة سابقاً إثر اجتماعها ببوتين بعد بضعة اسابيع من تسلمه السلطة، في المرة الأولى، أنه - بوتين - يرى في السياسة الأميركية هدفاً يرمي إلى إبقاء الروس في موقع متدنٍّ، فتقول: إنه متيقّنٌ، «بأننا - نحن الأميركيين - فضّلنا غورباتشوف على بريجينيف، ففكّك غورباتشوف الاتحاد السوفياتي. وفضلنا يلتسين على غورباتشوف، وترك يلتسين منصبه وقد بلغت نسبة التأييد الشعبي له 8 بالمئة، وأيدنا الحظر على الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عندما كان الاتحاد السوفياتي قوياً. والآن نريد - بعد أن أصبح ضعيفاً - استكشاف طرق لبناء هذه الأسلحة. وكان بوتين منزعجاً، على وجه الخصوص، من تصريحاتنا عن حقوق الإنسان في الشيشان وآسيا الوسطى. وقال: إن المنطقة بأكملها واقعة تحت حصار الإرهابيين ولن يعيدها إلى السيطرة إلا اتخاذ إجراء لا يقبل التسوية.

وتتابع أولبرايت: وحذّرني قائلاً: «لا تحاولوا الضغط لإخراج روسيا من هذه البلدان وإلا سينتهي بكم الأمر إلى إيران ثانية في أفغانستان».

وتعلّق أولبرايت، مكملة: «المشكلة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية، أن روسيا الواثقة، هي أيضاً روسيا الميّالة إلى إثبات نفوذها، وروسيا التي تشعر بالمرارة إلى حدٍّ ما»[1].

حقيقة الأمر أن الروس لم يطل بهم الوقت ليكتشفوا بؤس وضعهم والدرْك الذي وصلت إليه أحوال روسيا، التي كان هاجسها الوصول إلى المياه الدافئة منذ أن لبس بطرس الأكبر ثياب عامل هولندي ليشارك في بناء الأسطول الروسي في أحواض هولندا كي يتخلص من أحادية الصقيع السيبيري (1725) وصولاً إلى البولشفية والريادة العالمية في قيادة حركات التحرر في العالم.

التفتت روسيا الجريحة، آسيوياً، فساهمت في تشكيل منظمة شانغهاي للتعاون (s.c.o) في 26 نيسان/ ابريل 1996، مع الصين وكازخستان وطاجكستان وقرغيزيا، ثم انضمت

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 176 - 177.

أوزباكستان (2001) والتحق بها، كأعضاء مراقبين، كل من منغوليا والهند وباكستان وإيران.

هذه التوجهات المبدئية، تحولت لاحقاً إلى منظمة حقيقية بعدما تطورت العلاقات بين مكوناتها وأدت إلى نشوء هيكلية مؤسساتية ذات أهداف ومبادئ خاصة بها، آخذة بعين الاعتبار وصول القوات الأميركية الغازية إلى أفغانستان، التي وصلت إليها قبل قمة سان بطرسبورغ (حزيران/ يونيو 2002) بثمانية أشهر.

اعتُبرت منظمة شنغهاي رداً على بروكسل كمركز للاتحاد الأوروبي وللناتو الذي بدأت مشاريعه التوسعية تتجه شرقاً، وكانت أفغانستان البداية.

مع هزيمة الحلف الصهيو - أميركي في العدوان على لبنان، وانتصار المقاومة الإسلامية في التصدي للعدوان لثلاثة وثلاثين يوماً، انتعشت هجومية موسكو، وتوجهت من جديد صوب حدائقها السوفياتية السابقة: جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا.

إلا أنها من جديد شعرت بتخلفها عن الركب في مواكبة ما يدور على الساحة العربية ولاسيما الضربة التي تلقتها بدخول الناتو إلى ليبيا ثم تدارك واشنطن، بإيقاف مد الانتفاضات العربية المتلاحقة التي دكّت معاقل الأنظمة التابعة للولايات المتحدة، وتسلم الضباط - خريجي الكليات الحربية الأميركية - مؤقتاً، زمام الأمور، ريثما ينجلي غبار حركة التغيير التي صعقت الإدارة الأميركية: من سياسيين وعسكريين ومخابرات... والتقت القوتان المتصادمتان وجهاً لوجه: على الساحة السورية التي كانت تتعرض للحصار - أميركياً - منذ العام 2003 ثمّ 2005 إثر مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري...

لقد هبّت رياح التغيير على سوريا، باتجاه إصلاحات محقة وضرورية، وهي مطلب مزمن، إلا أن واشنطن استعجلت (إسقاط النظام) لغير هذه الأسباب الوجيهة والضرورية، بل لسبب آخر هو تواصل النظام السوري مع إيران الثورة، ومهمته في تسهيل مرور السلاح للمقاومة الإسلامية في لبنان، التي هزمت المشروع الصهيو-أميركي على امتداد نشوئها وتطورها حتى عدوان الـ2006، وما زالت تشكل عائقاً حقيقياً ضد أطماع ذلك المشروع، وحافزاً لكل حركات التغيير الحاصلة والممكنة مستقبلاً.

وما زاد منسوب ضغط حلف الناتو على سوريا، وإفساح المجال، للمجموعات الإرهابية بالتغلغل بتسهيل من النظام التركي وجماعة 14 آذار اللبنانية، ودعم السعودية وقطر وحكام ليبيا الجدد هو هزيمة الولايات المتحدة في العراق وانسحابها ذليلة، دون الشروط التي كانت تأملها، وازدياد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين ومحدودية التأثير الأردني المضغوط بتصدٍ شعبي للملك ونظامه.

هذا ما يفسر بجلاء، الموقف الروسي في استعمال حق (الفيتو) في مجلس الأمن ضد إدانة النظام السوري، كذلك (الفيتو) الصيني المتناغم مع الروسي. وقد تطورت أوضاع المجابهة الصينية – الروسية – الإيرانية، ضد الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى درجات غير مسبوقة بالتوافق والتنسيق وتطوير منظمة شنغهاي، إلى أن وصلت الأمور لإعلان «البريكس» كحلفٍ يمتد من البرازيل في أميركا اللاتينية إلى الصين مروراً بروسيا وإيران والهند، وذلك يعني أن ظروف التباين والاختلاف بل والصراع، بين «البريكس» و«الناتو» توحي بحربٍ باردة جديدة تختلف زماناً ومكاناً عن الحرب الباردة السابقة، عمادها المحرك في مواجهة واشنطن وحلفائها: روسيا التي تستعيد أنفاسها، والصين الصاعدة في كل الاتجاهات والهند (النووية) وإيران المتطورة والبرازيل التي احتلت محل بريطانيا في المرتبة الاقتصادية، ما يؤدي تلقائياً لإستعراض الحراك: الأميركي – الصيني في الشرق.

الولايات المتحدة والصين

أصبح ثابتاً أن تركةً ثقيلةً ورثتها إدارة باراك أوباما عن سالفتها التي اندفع فيها بوش الإبن لغزوين أثبتا فشلاً كبيراً في النتائج: حيث أصاب القوات الأميركية، وما زال، شللٌ أساسه المقاومة المحلية المتصاعدة ضدها في أفغانستان وما لاقته من مواجهات عنيفة في العراق اضطرت أوباما لتنفيذ وعوده بالانسحاب من بلاد الرافدين مدحوراً...

مضافاً لذلك، أزمة اقتصادية، بنيوية، أصيب بها الاقتصاد الأميركي، ظهرت جليةً للعيان، بدءاً من العام 2008، وما زالت تفاعلاتها في تصاعد، مما يهدد بأزمة انفجار الدين العام، ما دفع الرئيس أوباما ووزير دفاعه بانيتا، وتبعاً لقانون مراقبة الموازنة الصادر عام 2011 إلى

إعلان نوايا الاقتطاع من موازنة وزارة الدفاع مبلغ 487 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة.

ترافق ذلك، مع إعلان الرئيس الأميركي عن أمّته التي تعيش لحظة تحوّل، أثناء خطابه في 15 كانون الثاني/ يناير 2012، وأتبعها بخطوط استراتيجيته الجديدة التي تحمل تبدلاً كماً ونوعاً في العديد والعدة غايتها:

إنهاء بعض المهمات القتالية وخصوصاً المعارك الأرضية الممكنة في أوروبا والعمليات ضد المتمردين في أفغانستان وباكستان، للتفرغ بطريقة أفضل لمناطق أخرى، خصوصاً في آسيا والمحيط الهادئ، كما لتحقيق أهداف أخرى مثل الحرب الإلكترونية والعمليات الخاصة والسيطرة على البحار.

ورأى وزير الدفاع ليون بانيتا أن «القوى الأميركية المشتركة مع الحلفاء سوف تُخفّف، لكنها ستكون أكثر سرعة ومرونة، جاهزة للانتشار سريعاً، مبتكرة وأكثر دقة من الناحية التكنولوجية »[1].

لئن كان كلام بانيتا يصب في المفهوم ذاته الذي تحدث به دونالد رامسفيلد أثناء غزو أفغانستان والعراق، ويشتم منه رائحة التحضير للعدوان و «التطمين» على «حصد النجاح» مسبقاً، إلا أن منطقة المحيط الهادئ، كانت في «عين العاصفة» قبل أن تصبح أولوية راهنة:

من جملة «صرعات» صموئيل هنتنغتون وتهويماته في ما يعتبره «صدام الحضارات» عنواناً للصراعات الراهنة والمقبلة، بديلاً للصراع الطبقي، أو القومي، رأى أن «آسيا هي أتون الحضارات، وشرق آسيا وحده، يضمّ مجتمعات تنتمي إلى ست حضارات: اليابانية والصينية والأرثوذكسية والبوذية والإسلامية والغربية، وجنوب آسيا يضيف إليها: الهندوسية. دول المركز في أربع حضارات (اليابان والصين وروسيا والولايات المتحدة) لاعبون رئيسيون في شرق آسيا. هذه الطبيعة، متعددة القوى والحضارات في شرق آسيا، تميزها عن غرب أوروبا،كما تقوّي الاختلافات الاقتصادية والسياسية من هذا التناقض...» [2].

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1661 تاريخ 16/ 03/ 2012، مايكل كلير.

(2) صدام الحضارات، صموئيل هنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوة، طبعة ثانية، 1999 ص 345.

نظرة عابرة «لخلطة» هنتنغتون، تبين كيف دمج بين التعابير: القومية (اليابانية - الصينية) والمذهبية ضمن الدين المسيحي (الأرثوذكسية) والدينية: البوذية - الإسلامية والهندوسية)، ثم يضيف تعبيراً جهوياً ملتبساً: الغربية!

على كلٍ، إذا كانت العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان، راهناً إيجابياً، كذلك مع (الصين الوطنية)، فإن ما تضعه واشنطن نصب عينيها، تطور حلف «البريكس» ودور الصين الشعبية فيه، وما تمثله في منطقة المحيط الهادئ...

لقد زال سبب الشقاق بين الصين وروسيا (السوفياتية) الذي راهن عليه هنري كيسنجر في زيارته للصين عام 1971، وحل محله خط المصالح المشتركة بين الدولتين، مع بقية أطراف حلفهما...

ما تراه إدارة أوباما أن الصين الشعبية تتوجه بمؤشر تصاعدي، اقتصادياً وسياسياً، وفي سياق استراتيجي، ينذر بتهديد «وحدانيتها» كقوة عظمى في العالم، لها مصالحها في المناطق الحساسة، ولاسيما في محيط آسيا البحري، على أساس خطٍ مقوّسٍ يمتد من الخليج العربي/ الفارسي إلى المحيط الهندي، مروراً ببحر الصين وشمال غرب المحيط الهادئ.

لذا، أعلن مساعد وزير الخارجية، وليم ج.بيرنز، في خطاب ألقاه في واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011: «في غضون العقود المقبلة، سوف يصبح المحيط الهادئ الجزء من العالم الأكثر دينامية والأكثر أهمية بالنسبة إلى المصالح الأميركية، وأساساً تضم هذه المنطقة أكثر من نصف سكان العالم، وهناك حلفاء أساسيون لنا، وقوى صاعدة وبعض الأسواق الاقتصادية المهمة».

ودفعاً للالتباس، أوضح بيرنز أنه لكي تحافظ الولايات المتحدة على ازدهارها، ولكي لا تتضرر من الصعود الصيني، عليها أن تركز جهودها في هذه المنطقة «فمن أجل الردّ على التغييرات العميقة التي تشهدها آسيا، يفترض بنا أن نطور هندسة دبلوماسية واقتصادية وأمنية قادرة على مواكبة هذه الوتيرة» [1].

طبعاً، وضحت صورة المصالح،، بعيداً عن هرطقات «صدام الحضارات»!

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1661 تاريخ 16/ 03/ 2012، مايكل كلير

ولأجل ذلك، عملت واشنطن، أخيراً، على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع أندونيسيا والفليبين وفيتنام، ونشطت العلاقات الرسمية مع بورما، في طريق التوجه لاعتماد معاهدة متعددة الأطراف للتبادل الحر، حملت اسم «الشراكة عبر المحيط الهادئ T.P.P».

ولهذه الاستراتيجية هدف خفي، هو مواجهة صعود الصين ونفوذها في شرق آسيا. وترى واشنطن، أن سيطرتها على هذه المياه وجوارها، تمكنّها من ممارسة سلطة قهرية مستترة على بكين وسائر دول المنطقة. لذا أعلن الرئيس أوباما عن إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في داروين، على الساحل الشمالي لأستراليا وعن زيادة المساعدات العسكرية لأندونيسيا.

ما تتوجه نحوه إدارة أوباما، فعلياً، هو تعزيز حاملات الطائرات والقوى البحرية في منطقة آسيا الشرقية والمحيط الهادئ، ومع الوقت الذي ستتقلص فيه القوة الإجمالية للجيش الأميركي من (570.000) عسكري إلى (490.000)، رفض أوباما تقليص الأسطول للأسباب الموجبة الآنفة الذكر.

وقد تنبهت لمستوى العلاقة بين بكين وواشنطن، الباحثة الصينية سوزان ل. شيرك، فرأت أن «المحافظة على انتشار القوات الأميركية في منطقة آسيا، المحيط الهادئ، لردع أي اعتداء محتمل، ضرورية جداً، إذا ما أدركنا الضغوط الداخلية التي يمكن أن تحمل القادة الصينيين على التصرف بتهور...» [1].

على أن أولبرايت تنظر «بسرور لأن القيادة الصينية تبدو صبورة... وتستند العلاقة الأميركية الصينية إلى توازن حذرٍ للمصالح...» [2].

وتبقى عين الولايات المتحدة مصوّبة، في الوقت نفسه على الدور الروسي في محيط بحر قزوين، وعلى كوريا الشمالية (النووية) وإيران الصاعدة نووياً واستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط...

عاد «حلف الناتو» ليجد أمامه طرفاً معارضاً وصادماً يُحسب له حساب...

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 169.

(2) المصدر السابق، ص 170

أوباما في ميزان أعماله

ربما خطر في بال أوباما، وهو على حافة النهاية لولايته الأولى، أن يتقدم بأوراق اعتماده لولاية ثانية معتزاً بالقول: لقد أنهيتُ «صاحب الفسطاطين» أسامة بن لادن، وقذفتُ به في البحر للأسماك، كي لا يعود بنظر أنصاره، محمولاً على الأكفّ رفاتاً، مثلما أعيد غيفارا إلى كوبا... وخلّصت الأميركيين من «رعب» اسمه وذكراه، وألحقت به العولقي وغيرهما من قيادات «القاعدة»...

وشدّدتُ الحصار على إيران وأشعلتُ سوريا، وأوقفت استكمال الانهيار الذي أحدثه زلزال «الربيع العربي» ووجهت عداء السلاح العربي باتجاه إيران وسوريا، وحَرَفتُه عن «إسرائيل» التي أصبحت «عضواً مقبولاً» ضمن «حظيرة العرب».

كذلك أعدت قواتنا من العراق، مثلما وعدت شعبي، وأفغانستان على الطريق...

على أن المراقبين لمسيرة أوباما، يرون أنه لعب، أو تلاعب بمستوى معيشة المواطن الأميركي، الذي فقد مرتكزات ضماناته الاجتماعية والصحية، فتعمقت الهوة بين الأثرياء داخل الولايات المتحدة، وبقية فئات الشعب الأميركي، وخرجت لأول مرة، في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر مظاهرات ترفع شعار: احتلوا «وول ستريت» كرمز من رموز استغلال ثروات الشعب الأميركي ومركز امتصاص مدخراته وصناديق التقاعد والضمان، عبر المضاربات والتلاعبات بمؤشرات البورصة، خدمة للشركات المتعددة الجنسية، في ظل حماية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما يسمى الدول الثماني وغيرها من تسميات هي عناوين مختلفة لمضمون واحد: أركان العولمة المتوحشة، لشركات البترول والصناعات العسكرية والتجارة الحرة...

ويبقى على المواطن «المعولم» أن يسأل الرئيس الأميركي: هل انتهت «القاعدة»؟

وكم ساهمت إدارتك في «تفريخ» منظمات تابعة لها في العراق واليمن وليبيا وسوريا؟ ومن أنعش السلفية في مصر وتونس؟ ومن صمت عن حقوق الشعب البحريني المسالم؟ وأين الديموقراطية وحقوق الإنسان في ما تقوم به «إسرائيل»؟.

إدارة أوباما، ليست غير امتداد لما سلف من إدارات أميركية، تعاقبت على حشد الجيوش الأميركية لغزو شعوب العالم، ونهب ثرواتها...

وعلى العالم المترقب لنتائج انتخابات الولايات المتحدة الأميركية، أن ينتظر إحدى أمنيتي الرئيس الأميركي باراك أوباما حينما قال:

«أفضّل أن أكون رئيساً كفوءاً خلال فترة رئاسية واحدة، على أن أكون رئيساً فاشلاً في ولايتين».

هذا ما قاله الرئيس خلال إحدى المقابلات التلفازية مع قناة «إي. بي. سي».

إذا ما عوقب على ولايته الأولى، يكون قد انضم إلى «نادي الأحلام والآمال المحطمة»[1].

---

(1) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 11994 تاريخ 23/ 09/ 2011، جوليان زيليزر Couttier – Julian. E. Zelizer، استاذ التاريخ والسياسة في جامعة «برينستون»- ترجمة: هيفاء زعيتر.

الخاتمة

التاريخ ليس واحداً

«التاريخ ليس واحداً. يمكن كتابة الفكرة نفسها بألف طريقة. تماماً مثل الفيلم الياباني راشومون (في الغابة). حيث شخصٌ قَتل وآخر قُتل. أعيدت القصة نفسها أربع مرات، لأن أربعة أشخاص رأوها، وكلٌّ بطريقته. كما يمكن للإنسان أن يغيّر فكره إلى ما لا نهاية».

كمال الصليبي

في الفيلم الياباني أربع طرق سردية لمقتل شخص، لكن، في «الفيلم الأميركي الطويل» كم من ملايين القصص تُحكى، وملايين الملاحم المأسوية تروى، عن أنهار الدماء النازفة من أجساد شعوب العالم التي «باركها» «الحلم الأميركي الذي لا حدود له» حسبما تقوله اللوحة المنقوشة على تمثال «الحرية» في نيويورك؟! روايتان معبّرتان، من تلك الملايين، تمرّان على شاشة الوجود الأميركي، باتجاه التباين، فالتناقض والتضاد، حد التصادم في النهاية.

أولاهما: يسردها العقل الأميركي المرافق لإنشاء الولايات المتحدة الذي رأى وجودها صادراً عن «القدرة الربانية» لإنجاز رسالة حتمية التحقيق «لأمرٍ إلهي» على الشعب الأميركي الذي «يسير على الصراط المستقيم» إنجازها... ومن يعترض، أو يقاوم تلك المسيرة، فهو «مارق، كافر» بتلك القدرة وذلك الأمر، ويستحق كل أنواع العقاب اللازمة والملائمة.

هذه الأبوّة الرسولية الأميركية، يحملها «الخاتم العظيم للولايات المتحدة الذي يتميّز بنسرٍ يمسك بغصن زيتون بمخالب إحدى قائمتيه، وبرمحٍ بمخالب الأخرى» وعليه تجسيد النهج القائل «أدر خدك الأيمن مرة واحدة، لكن إذا صفعك ثانيةً، إلكمْهُ» [1].

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 73.

غصن الزيتون وإدارة الخد الأيمن تسعى لإظهارها بمظهر الحقيقة، رؤية الأميركي لنفسه: «إننا في نظرتنا لأنفسنا - نحن الأميركيين - محاربون مترددون... وإذا ما شاهد [الأميركي] أحد أبناء وطنه يسقطون، يقاتل عندئذٍ، وليس أمامه سوى هدف واحد هو: استسلام جنود العدو» [1]. إذن، (الخط الرسالي) الأميركي، دفاعي ولا يستعمل الرمح واللكم إلا عندما يتعرض وطنه وأبناء وطنه، لعدوان.

على أن هذا الوطن، حدوده الكوكب الأزرق برمّته، ولاسيما بعد ما تحولت الولايات المتحدة إلى إمبريالية معولمة، ولم يعد فيها الفضاء الأميركي فسيحاً، فحسب، بل فضاءً بلا حدود[2].

و«أي حادث، بغض النظر عن مكان وقوعه، تنتج عنه مستويات استثنائية من الخسائر العامة والأضرار والإرباك الشديد الذي يؤثر في سكان الولايات المتحدة، أو البنية التحتية، أو البيئة، أو الاقتصاد، أو المهام الحكومية «يتطلب إعلان حال» طوارئ كارثية» [3].

بمعنى آخر، يحق للأميركي، دون غيره، التدخل في مصائر الشعوب، كيفما يرى ذلك مناسباً لأهوائه ومصالحه، دون حق الاعتراض عليه، وإلا، فالعاقبة وخيمة.

ثانيتهما: تنسجها المؤشرات التالية:

- خاضت الولايات المتحدة (140)حرباً عدوانية باسم الدور الرسالي الأخلاقي، خلال القرنين الماضيين، خارج حدودها.
- أتبعت تلك الحروب، أو أرفقتها بـ(180) إنزالاً عسكرياً في كل أصقاع الأرض[4].
- عدد القواعد الأميركية العسكرية، خارج الولايات المتحدة وصل إلى (750) قاعدة[5].

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 73.

(2) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 80 نقلًا عن «الإمبراطورية» مايكل هاردت وأنطونيو نيغري.

(3) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 403 تاريخ 13/ 12/ 2007، علي شهاب.

(4) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 77 و152.

(5) الأخبار اللبنانية، العدد 337، تاريخ 25/ 9/ 2007، نقلًا عن *Foreign Affairs* .

- تملك (103)محطات للطاقة النووية على أراضيها.
- لديها (9) حاملات طائرات من نوع نيمتز، ليس لدى أي دولة في العالم واحدة منها.
- مع بداية إعلان بوش – الإبن، ما أسماه «الحرب على الإرهاب» كشعار للمحافظين الجدد، رفعت ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) من 364 مليار دولار عام 2001، إلى أكثر من 620 مليار دولار عام 2007 مرحلة الغزو العدواني على أفغانستان والعراق[1] والحبل على الجرّار...
- تملك الولايات المتحدة ما يقارب ربع مليار قطعة سلاح في البيوت. تُشترى الغالبية العظمى من الأسلحة، في أميركا، وتُقتنى، أي تقدم للمجتمع[2].
- مجمع الصناعات العسكرية التصديرية للخارج، ركن أساسي في صياغة السياسة الأميركية نحو المبيعات وإذكاء الحروب في الخارج.

العنف خبز يومي

يرفد (عدّة الشغل هذه) تثقيف داخلي، في الولايات المتحدة، يغذي نزعة العنف، التي تستحوذ على المجتمع برمّته، فتنعكس آثارها، في الداخل والخارج:

فقد قال «مجلس الأهالي والتلفزيون» في واشنطن، إن البرامج المخصصة للأطفال تحتوي على مشاهد عنف أكثر من البرامج التي تبث في أوقات الذروة للمشاهدين الراشدين العاديين. وقال المجلس في دراسة حملت عنوان «**ذئاب في ملابس خراف**»: تحليل لمحتويات برامج تلفزيون الأطفال «دقّقت لمدة ثلاثة أسابيع في البرامج التي تبث في ساعات ما بعد العودة من المدرسة، وساعات الأحد صباحاً، المخصصة للأطفال، أنه وجد 786 حادثة عنف في الساعة، في البرامج المخصصة للأطفال.

وفي دراسة أجريت في العام 2002 على البرامج التي تبث في ساعات الذروة المخصصة للمشاهدين الراشدين، قال المجلس إنه وجد 471 حادثة عنف في الساعة.

---

(1) الأخبار اللبنانية، العدد 342 تاريخ 01/ 10/ 2007، غالب أبو مصلح.

(2) رجال بيض أغبياء. مايكل مور، الدار العربية للعلوم، 2003، ص 106.

وراقب الباحثون الذين قاموا بالدراسة 445 ساعة من البرامج التلفزيونية التي تبثها شبكات آي. بي. سي وفوكس وأن. بي. سي، وآي. بي. سي العائلية، وشبكة الرسوم المتحركة، وقناة ديزني وقناة نيكيلوديون (يو. بي. آي) [1] فوجدوها تصبُّ في المنحى ذاته.

منطقي، أن يصبح العنف، رضاعة الطفولة وإكسير الشباب الذي يجد متنفساً له، لتفجير ما يحُقن به، بالحروب ضد الشعوب والأمم الأخرى.

وحول التساؤل: لماذا يذهب الأميركي، إلى الحرب، في العالم؟ طرح الصحافي دايفيد سميث، في صحيفة «الغارديان» البريطانية، عدة أسئلة على بعض الضباط والجنود الذين يشاركون في الحرب على العراق.

أجاب كوينتن ليون - أحد الضباط المشاركين: «حارب جدّي في الحرب العالمية الثانية، ووالدي في فيتنام، وعمي في الخليج، ففكّرت أن هذا ما عليّ فعله وكانت فرصتي في العراق».

هكذا، انتقل إذاً، «الكار» كأنه إرث عائلي، أراد الجندي «الوفي» أن يحافظ عليه وهو «فخور في خدمة وطنه».

أما بعض الضباط الأكبر سناً، فهم من الذين شارك معظمهم في حرب فيتنام، يقول بروس ألن: إنه تقاعد منذ سنوات. لكنه عاد ليتطوع في حرب العراق الأخيرة، لأنه أراد أن «يعيش تجربة جديدة مختلفة عن تلك التي عاشها في حرب فيتنام، إذ لم يحظَ الجيش الأميركي بتأييد شعبي كما هو الحال اليوم، فلم يستقبلنا الأميركيون باحتفالات وأهازيج لدى عودتنا من فيتنام، أما اليوم فالأمر مختلف، وأريد أن أشهد هذه اللحظات عند عودتي إلى الديار».

ويقول بعضهم، إنهم أسهموا في بسط الحرية في هذا البلد الذي عاش تاريخاً طويلاً من الديكتاتورية... [2]».

على أن الضربات الصادمة المقاومة التي تلقتها الولايات المتحدة في العراق، دفعت

(1) صحيفة السفير اللبنانية، تاريخ 04-03-2006.

(2) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 381، تاريخ 16/ 11/ 2007.

بعض المتمرسين في السياسة الخارجية الأميركية للإقرار ولو من باب الحرص على «تبييض سمعة وطنهم» إلى الاعتراف بعدم القدرة على فرض فكرة جديدة على مجتمعٍ ما... بعدما أصبح «تسليم الموقوفين خارج نطاق القانون» وخليج غوانتنامو وأبو غريب إسماً مختزلاً لأميركا (أو إدارة أميركية) فقدت الإيمان بفكرتها... لقد انهزمت الولايات المتحدة أمام «جيل جديد من المتطرفين الذين استخدموا جبروتنا ضدنا، بتصوير الدمار، وبث الصور في العالم أجمع، ولاسيما عندما يسقط مدنيون بين الضحايا»[1].

حتى إن الكاتب المسرحي البريطاني هارولد باينتر، عندما تسلّم جائزة نوبل للأدب سنة 2005، قال منتقداً: «لقد كانت الجرائم الأميركية منهجية ومستمرة، وقاسية، وعديمة الشفقة، لكن، لم يتحدث عنها، سوى قليل من الأشخاص في الواقع. ومارست النفوذ المجرد من العاطفة، في كل أنحاء العالم. في حين أنها تتقنّع بأنها قوة للصالح العام»[2].

وحول ادعاء الولايات المتحدة حرصها على حقوق الإنسان وتحرير الشعوب من نير الاستعباد، يردّ المفكر الفرنسي روجيه غارودي، في كتابه «أميركا طليعة الانحطاط - 1997» مفنداً تلك الكذبة الكبرى، التي تناسلت بالأساس، من اعتبار الأميركيين أنفسهم سبّاقين في إعلان حقوق الإنسان منذ إعلان الاستقلال (1776) فيعتبرها مثالاً صارخاً للنفاق، حيث أُبقيَ على عبودية السود، لمدة قرن كامل بعد ذلك الإعلان، ووجب قيام حرب أهلية في العام 1865 إنهاءً لما سمي (النظام الخاص) أي العبودية. وبالتالي تحرير السود إعلان أجوف لأنه لم يحفظ لهم أي مكان في المجتمع، وحتى حق تملّك الأرض حُدّد بنسبة معينة، ثم قام بعده إرهاب الجماعات اليمينية كوكلوكس كلان بزراعة الرعب في الجنوب... ومن ناحية أخرى، أبعدت «القوانين السوداء» الأقنان السابقين عن الحياة السياسية، كما أبعدهم التمييز العنصري عن المجتمع المدني[3].

---

(1) مذكرة إلى الرئيس المنتخب، مصدر سابق، ص 203 و232.

(2) المصدر السابق، ص 134.

(3) صناعة الإرهاب، مصدر سابق، ص 75، للتوسع: انظر: روجيه غارودي، أميركا طليعة الانحطاط، كيف نجابه القرن الواحد والعشرين، دار عطية، ط 1997، ص 30.

وبقي العبد يساوي ثلاثة أخماس الحُرّ [1].

ويعلق الصحافي والمخرج مايكل مور: لندعْ جانباً تلك الخدعة التي تقول بأن البيض والسود هم جزء من ذلك المجتمع المتعدد الثقافات الذي ندعوه أميركا. فنحن نعيش في عالمنا، وهم يعيشون في عالمهم. لقد تربيّنا (البيض) على ذلك، ونحن مرتاحون على هذا النحو سواء أعجبك أم لم يعجبك...

ويسخر في مكان آخر من الادعاء الأميركي بالمساواة بين البيض والسود، قائلاً:

قل للأسودْ: يا صديقي، إذا كانت المساواة والتقدم هو ما تبحث عنه، لمَ لا تجرّب؟ حالما نبدأ بالتكلم على هذا النحو سنكون عندئذٍ كلنا نعيش في مجتمع صادق ونزيه... إن الشباب السود الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، هم أكثر عرضة للموت بالرصاص بحوالى ست مرات من نفس الفئة العمرية عند الشباب البيض[2].

استعباد وعنصرية في الداخل، لا يقلل منها كون الرئيس أوباما من غير البيض، مادام ينفذ وصايا الرجل الأبيض، واستعباد وغزو للخارج... وإصرار على الثوابت الخمسة التي رافقت التاريخ الأميركي في كل محطاته من بليموث إلى جيكور - في العراق: المعنى الإسرائيلي لأميركا - عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي - الدور الخلاصي للعالم - قدرية التوسع اللانهائي - وحق التضحية بالآخر[3].

الصعود إلى الهاوية

يُظهر التاريخ الأميركي المعاصر، أن الولايات المتحدة الأميركية، تم تنصيبها كمهيمن على الاقتصاد العالمي أثناء مراسيم أقيمت خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944. وكان هذا المؤتمر هو حجر الأساس في بناء نظام اقتصادي يتمتع باستقرار مالي وأسس لتجارة عالمية حرة، حيث تزعمت الولايات المتحدة قيادة هذا النظام الجديد.

---

(1) صناعة الإرهاب، المصدر السابق، ص 81.

(2) رجال بيض أغبياء، مصدر سابق، ص 106 و108.

(3) أميركا والإبادات الجماعية، مصدر سابق، ص 10-11.

وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على تثبيت العملات النقدية للدول عند قيمة معينة، قوامها تحويل كل 35 دولاراً أميركياً إلى أونصة ذهب. وتم في المؤتمر نفسه، تشكيل منظمتين أساسيتين لتقوية وتدعيم الاقتصاد العالمي وهما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتم بعد ثلاث سنوات (1947) اعتماد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ«G.A.T.T»

غير أن دخول أميركا في حرب فيتنام عام 1968، التي كانت مكلفة جداً، أضعف قدرتها على البقاء على رأس هرم الاقتصاد العالمي، حيث تم تخفيض احتياطيها من الذهب، الذي كان قد تضاعف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

على أن تطورات الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة، نتيجة الأحداث الدولية التي ساهمت فيها أميركا مباشرة، أو مداورة، أوصلت الزعماء الأميركيين إلى نتيجة مفادها أنهم لم يعودوا قادرين على تحمل عبء تأمين نفقات الأنظمة الدولية، فأعلنت الحكومة الأميركية بشكل رسمي، عام 1971، أنه تم تعليق العمل باتفاقية تحويل كل 35 دولاراً إلى أونصة ذهب.

هذا الإجراء، أخرج الذهب من قاعدة (الدولار- الذهب) ومهّد الطريق لتعويم العملات النقدية الأساسية.

وبعد عامين (1973) عند ظهور أول أزمة نفطية، أصيب الاقتصاد العالمي بمرض التضخم والركود.

ووصلت أوضاع الولايات المتحدة إلى حد اعتبارها أنها لم تعد صاحب الميدان في ساحة الاقتصاد العالمي الحر، مع أنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، لكنها غير قادرة - لوحدها - أن تحميَ الأنظمة الدولية وتعيد إنتاجها مرة أخرى...

وما ساهم في تأخير الدور الأميركي هو نمو عمالقة الاقتصاد في العالم كالصين والهند ثم البرازيل واليابان، وهو ما زاد من الضغوطات على الاقتصاد الأميركي فأصيب بالوهن إلى حدٍ كبير، وبدأ العدّ التراجعي لقوة الاقتصاد الأميركي، الذي أصيب بمرض التضخم المتصاعد.

يلاحظ اليوم، أن الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة في عام 2008، إنتقلت بسرعة كبيرة جداً إلى كل البلدان، وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والقوى الاقتصادية العظمى.

على أن تقديرات إدارة الخزينة في الكونغرس الأميركي، في آب/ أغسطس 2011، بينت المأزق الذي تعيشه حكومة «باراك أوباما» حيث وصل العجز إلى 1.3 تريليون دولار أي ما يعادل 8.5 % من الإنتاج المحلي الإجمالي.

هذا العجز التاريخي في الميزانية تسبب بزيادة نسبة الدين الحكومي مع الإنتاج المحلي الإجمالي من 40 % عام 2008 إلى 67 % عام 2011.

وهكذا، وصل ارتفاع الدين الخارجي الأميركي إلى مستوى فلكي وصار الرقم 15 تريليون و404ملايين دولار.

هذه الإحصاءات والأرقام، دليل دامغ على الزوال الملموس للقوة والهيمنة الأميركية في ساحات الاقتصاد العالمي. وتحولت هذه الدولة العظمى ألى أكبر دولة مستدينة في تاريخ العالم، وهذا الوضع يسوء يوماً بعد يوم، وهو ما حمل، ويحمل انعكاسات شديدة السلبية على الداخل الأميركي.

سوس الفقر في جسد الإمبراطورية

أظهرت دراسة أجرتها على فترة طويلة، جامعة شيكاغو، ونشرت في 28/ 12/ 2005 أن معدل الإحباط الشخصي للأميركيين في أعلى مستوى له منذ بداية التسعينيات، ولاسيما بسبب المشاكل الناجمة عن التأمين الطبّي والبطالة وارتفاع أسعار البنزين والمشاكل العاطفية.

واستناداً إلى هذه الدراسة، فإن عدد الأشخاص الذين أشاروا إلى حدث سلبي كبير واحد على الأقل في حياتهم، ارتفع هذا العام إلى 92 % مقابل 88 % عام 1991. وأكد 11 % من الذين شملهم التحقيق، عجزهم عن تحمّل تكاليف العلاج، مقابل 7 % عام 1991، فيما أكد 18 % عدم وجود تأمين طبي لهم مقابل 12 % في مطلع التسعينيات...

وقال 15 % من هؤلاء إنهم عاطلون من العمل منذ شهر، أي أكثر بأربع نقاط عن عام 1991.

وأظهر التحقيق الذي جرى، في إطار دراسة أشمل للمجتمع الأميركي تجري كل سنتين، أن المشاكل تزداد تراكماً لدى الطبقة الشعبية الفقيرة مع ضعف مستوى التعليم لدى الأمهات العازبات[1].

كان هذا، قبل وقوع الأزمة المالية الكبرى المستعصية في الولايات المتحدة، منذ 2008.

وفي دراسة لاحقة وحديثة، أعقبت الأزمة تلك، تظهر أن 69 % من الأميركيين يرون أن «البلد في حالة انحدار» و57 % لا يؤمنون بأن أولادهم سيعيشون أفضل منهم، و83 % «قلقون جدياً على مستقبل البلد (حسب استطلاع صحيفة «ذي هيل» التابعة للكونغرس الأميركي)».

وفي استطلاع أجراه معهد «بيو» للأبحاث، تبين أن 51 % من الأميركيين لا يرون أنهم «شعب مميز وأن ثقافتهم أرقى من ثقافة غيرهم» (مقابل 60 % كانوا يعتقدون ذلك عام 2002).

كما ظهر أن سُدس الأميركيين يعيشون على بطاقات الإعاشة، والبطالة تبلغ 8.5 %.

الشعب بمعظمه مُحبَط وغاضب وعاطل من العمل وسوداوي... والفكرة الطاغية عند الرأي العامل الأميركي أن «زمن التمايز والاستثناء الأميركي انتهى» و«أن البلد يمرّ بمحنة صعبة» و «هذه هي بداية مرحلة طويلة من الانحدار ستؤدي إلى فقدان أميركا دورها القيادي في العالم». حتى إن البعض حذّر من بداية حالة من التشاؤم الجماعي يصيب الأمة الأميركية جمعاء. ولعل القاسم المشترك بين شعارات الانتفاضة التي دعت إلى احتلال «وول ستريت» وعمت جميع المدن الأميركية، خير ما ينبئ بما ينتظر الشعب الأميركي، والتي أعلنت:

«نحن الـ99 % من الشعب الأميركي. نحن من نُطرد من منازلنا، نحن من نُجبر على الاختيار بين شراء الخضار أو دفع الإيجار. نحن من لا يستطيع الحصول على خدمات طبية

(1) صحيفة اللواء اللبنانية، تاريخ 30/ 12/ 2005.

جيدة. نحن من نعاني من بيئة ملوثة. نحن من يعمل لساعات طويلة لقاء أجر زهيد ومن دون أي حقوق، هذا إذا وجدنا عملاً. نحن من لا يحصل على كل شيء».

هذه هي صرخة المواطنين الأميركيين التي دوت في أرجاء الولايات المتحدة، العام الماضي. وتشرح مجلة «كومن ويلث» الاقتصادية - السياسية، الوقائع الاقتصادية التي دفعت بهؤلاء للنزول إلى الشوارع والاحتجاج، وتقول: إن 20 % من المداخيل الأميركية، تذهب إلى 1 % فقط من المجتمع[1].

وأورد مايكل مور، أن ثلاثةً فقط من أغنى الرجال في أميركا، يملكون من الممتلكات الشخصية ما يفوق ممتلكات كل سكان البلدان الستين الأكثر فقراً في العالم[2].

وتنعكس الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة على مستوى الإنتاج التعليمي، إذ تحتل الولايات المتحدة، اليوم، المرتبة الـ(12) في التخرج الجامعي (بعد ما كانت في المرتبة الأولى لسنوات) وتتأخر إلى المرتبة الـ(79) في التسجيل المدرسي الإبتدائي، وطلّابها يحلّون في المرتبة الـ(17) في مجال العلوم و(25) في الرياضيات. وبُناها التحتية تأتي في المرتبة الـ(24)...

تضارب الأسباب وآثارها

لم يُجمع محللّو الولايات المتحدة المعنيون ببحث الأسباب التي أدت إلى التدهور الاقتصادي/ الاجتماعي، على رأيٍ بعينه، إذ رُدّت الأسباب إلى عدة عوامل منها: ازدياد الشرخ والهوة العميقة بين الأغنياء والفقراء، والدخول في حروب الخارج، واستدانة المواطن الأميركي، فوق طاقته، ليعيش حياة البذخ، وبرامج التعليم البالية التي لا تتناسب وحاجة السوق، والتراجع الاقتصادي بمواجهة الدول الصاعدة العملاقة كالصين واليابان والهند والبرازيل...

---

(1) صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1606، تاريخ 11/ 1/ 2012، صباح أيوب.

(2) رجال بيض أغبياء، مصدر سابق، ص 197.

مهما كان السبب الرئيسي، أو الأسباب الرئيسية، أو كلها مجتمعة، تبقى حقيقة تفرض نفسها على المهتمين بمسار الولايات المتحدة الأميركية، تؤكد أن ما وعد به باراك أوباما: «الولايات المتحدة لن تكون أبداً في المرتبة الثانية» لا يوجد له أساس في وقائع الأحداث الجارية...

حتى من كانوا يعتبرون الولايات المتحدة - بعد انتهاء الحرب الباردة- عنوان الحلم الوردي للبشرية، وأن الرأسمالية والليبرالية الغربية والاقتصاد الحر سمة «التاريخ المقبل» بعد «نهاية التاريخ» المتناقض المتلاطم، عادوا وعلى ألسنتهم أحجية التساؤل عن «مستقبل التاريخ» من جديد... وهم بذلك يتخذون واقع الولايات المتحدة بالون الدراسة والاختبار.

إذاً، زالت نشوة الانبهار بالعولمة والتجارة الحرة العابرة لحدود القوميات، التي أعقبت انهيار جدار برلين والاتحاد السوفياتي، وبدأ حديث آخر، يرى إمكانية «انهيار الإمبراطورية» الأميركية التي بدا انحدارها الاقتصادي/ الاجتماعي جلياً، مع تزايد حاجتها للنفط الخام المستورد وما يتطلب ذلك من استدامة نشر القوات لحراسة أنابيب النفط ومنابعه، وترسخت معادلة نقطة النفط تساوي نقطة الدم الحارسة...

ومع نشؤ حلف معارض مثل «البريكس» يشمل ما يزيد على نصف سكان الأرض، وبنوده الداعية إلى عملة تبادلية خارجة عن الدولار، وسوق تبادلية حرة خاصة بدول الحلف، تصبح الصورة حول وضع الولايات المتحدة، في المستقبل مدعاة للبحث الجدي، خارج إطار الخيار الذي طرحه زبغنيو بريجنسكي على أميركا في كتابه (الاختيار) بين قيادة العالم أو السيطرة عليه، بل أي دور ستأخذه إلى جانب الدول العملاقة الصاعدة؟!

إن حقبة مقبلة، تحمل معها إمكانية تغيير المبدأ الذي سارت عليه الولايات المتحدة، منذ إنشائها، حتى الوقت الراهن والذي يقول: «كل شيء لأنفسنا ولا شيء لغيرنا» [1].

هذا المبدأ الخسيس الذي كلف البشرية: شعوباً وأمماً وجماعاتٍ وأفراداً، الغزير الغزير،

---

(1) الدول الفاشلة، نعوم تشومسكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ترجمة سامي الكعكي. ص 11.

من الدماء المسفوكة ظلماً، لا بد أن ينتهي بتكاتف المظلومين المضطهدين المستضعفين، بالعمل على خلق «أممية جديدة» قوامها طلائع الثوار وشعوبهم في العالم، لإزاحة الغطرسة الأميركية وإعادة الساسة الأميركيين إلى «رشدهم» واستبدال المنظمات الدولية الراهنة (المؤمركة) بمنظمات دولية جديدة لصالح الأمم والشعوب قاطبة...

المصادر

كتب

- إبراهيم أبو حليوة، القدس في السياسة الأميركية. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- أحمدفايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية - باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- أحمد منصور، قصة سقوط بغداد ، الدار العربية للعلوم، ودار إبن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- إدوارد تيفنن، اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية ، تُرجم بإشراف د.محمود زايد، الطبعة الثالثة، 1990، بيروت.
- أنطوني سمرز مع روبن سوان - غطرسة القوة: عالم ريتشارد نيكسون السرّي. تعريب: د. محمد توفيق البجيرمي. مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003.
- بول مِركلي، الصهيونية المسيحية (1891-1948)، ترجمة فاضل جتكر، راجعه زياد منى، قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002 .

- ت. أ. لورنس. أعمدة الحكمة السبعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1979.
- توماس. ل. فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة. ترجمة ليلى زيدان. مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، 2000.
- د. جورج حجار، العولمة والثورة شعبي سيحكم، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت ، الطبعة الأولى، 2000 .
- جون كوولي، الحصاد – حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط. تقديم بيار سالينجر، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992.
- روبرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، الدار العربية للعلوم، ناشرون مؤسسة بن راشد آل مكتوم، ترجمة مازن جندلي مراجعة وتحرير: مركز التعريب والبرمجة، الطبعة الأولى، بيروت، 2008 .
- زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1977.
- ستيفن غرين، بالسَّيف، تُرجم بإشراف الدكتور محمود زايد، بيروت، الطبعة الثالثة، 1990.
- د. صالح زهر الدين، مشروع «إسرائيل الكبرى»: بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قانصوه، طبعة ثانية، 1999، سطور.
- د. عبد الغني عماد، صناعة الإرهاب – في البحث عن موطن العنف الحقيقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية 2005.

- د. عبد المجيد نعنعي، محاضرات في معالم التاريخ الأميركي الحديث – محاضر في جامعة بيروت العربية – طبعت بمكتب كريدية إخوان، 1968-1969.
- كرستفر هتشنز، محاكمة هنري كيسنجر، ترجمة فريد الغزّي، دار قدمس للتوزيع والنشر الطبعة الأولى، كانون الثاني/ يناير 2000.
- مادلين أولبرايت، مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
- مايكل كلير، دم ونفط، ترجمة أحمد رمّو، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- مايكل كلير، تصدير القمع – أميركا وراء الأنظمة الاستبدادية، ترجمة: خزامى نصّار، دار ابن رشد، بيروت، 1979.
- مايكل مور، رجالٌ بيض أغبياء، الدار العربية للعلوم، 2003.
- محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة – عام من الأزمات: 2000 – 2001، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، الطعبة الثانية، 2001 .
- محمد السمّاك، الأصولية الإنجيلية والأصولية المسيحية والموقف الأميركي، مركز دراسات العالم الإسلامي، القاهرة، 1991.
- منير العكش، أميركا والإبادات الجماعية: حق التضحية بالآخر، رياض الرّيس للكتب والنشر، الطعبة الأولى، 2002.
- نعّوم تشومسكي، الدول الفاشلة، دار الكتاب العربي، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت، 2007 .
- هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 1995.

دوريات ومجلات

- حوار: ملحق البعث الفكري – الأعداد: (10) و (13) و (15) 2003.
- مجلة الصياد – اللبنانية، 3/ 10/ 2003.
- عالم المعرفة: الأنماط الثقافية للعنف، تأليف: باربرا ويتمر، ترجمة د. ممدوح يوسف عدوان،إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، العدد 337 – 2007.
- الكفاح العربي، 15/ 1/ 2004.
- محاور استراتيجية – شهرية متخصصة بالدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس، شباط/ فبراير 2007.
- محاضرة د عبد الحي زلّوم.

صحف

- الأخبار اللبنانية.
- البلد.
- الديار.
- الرأي العام – الكويتية.
- السفير.
- الشرق.
- القبس – الكويتية.
- اللواء.
- المحرِّر.
- المستقبل.

الفهرس

لماذا يكرهوننا؟!

تساؤل أطلقه الرئيس الأميركي بوش ـ الإبن، وهو لسان حال العقل الأميركي ـ على الأغلب ـ الذي لم يجدْ له جواباً، غير حسد «الشعوب المغلوبة على أمرها» وغيرتها من «طريقة الحياة الأميركية»!

هذا التبسيط الاستنتاجي، يستبطن إنكار حق الأمم في تقرير مصيرها، ودفاعها عن كرامتها وثرواتها ضد الاستعمار والاستغلال، مثلما يفترض القبول بالغزو الأميركي ـ طوعاً أو كرهاً ـ ما دامت أساطيله ترفع راية «نشر الحضارة» و«حقوق الإنسان» و«السلام العالمي»؟!.

لكن، يبقى التساؤل الأهم، بتفرعاته:

- ما هو مفهوم الأميركي لنفسه؟ وللآخر؟
- من أين يستمدّ «حقّه القَدَري» في تسيير العالم؟
- ما هو الإرهاب؟ وما علاقته بمصالح أميركا؟
- أين المسلمون، والعرب، في المجهر الأميركي؟
- ما علّة التماهي والترابط بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»: ولادةً ومصالح؟
- هل من عودة «لحربٍ باردة» مع إعلان «البريكس»؟
- إلى أين تسير الإمبراطورية الأميركية حسب معطيات واقعها؟

وتساؤلات أخرى، يحاول هذا الكتاب ـ قدر الإمكان ـ الإجابة عليها ـ بالوقائع والقرائن والأدلّة.

ناصيف ياسين، كاتب لبناني.

صدر له:

ـ ***مواكب الفجر*** *(قصص قصيرة)* 1996.

ـ ***أهازيج الصدى*** *(رواية)*، **دار الكنوز الأدبية**

